

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قواعد الاملاء

السنة

الطابع النجدي للطابع البصري في الاصول العلمية

مؤلفه
الشيخ نصر البويني

تحقيق

الدكتور عبد الوهاب محمد الحكمة

مكتبة

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قَالَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غاية في كلمة



للطباعة والنشر والتوزيع

وطل المصنّعة
شارع حبيب أبي شمس
بناية المسكن
هاتف: ٣١٩٠٣٩ - ٨١٥١١٢
فاكس: ٨١٨٦١٥ (٩٦١١)
صندوق: ١١٧٤٦٠
بيروت - لبنان

*Resalah
Publishers*

Tel: 319039 - 815112
Fax: (9611) 818615
P.O.Box: 117460
Beirut - Lebanon

Email:
resalah@resalah.com

Web Location:
Http://www.resalah.com

جميع الحقوق محفوظة للناس

الطبعة الأولى

١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

8 - 0000 - 4 - 9953

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠٠١ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح بإقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

①

رفعه
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

قواعد الإملاء

السَّيِّ

المطالع النضري للمطالع المصري في الأصول الخطية

صنفه
الشيخ نصر الهوريني

تحقيق
الدكتور عبد الوهاب محمد الحلة

مؤسسة الرسالة
ناشرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْأَلُونَ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَحُطُّونَ بِمِيزَانِهِ﴾

[العنكبوت: ٤٨].

لقد أحسست بما جتكَ أيها الصديق وأنت
تنشد ضالتك فتلمس من تلمس منه أن يهديك
السبيل.

فخذ هذا الكتاب وسيقفك على المحجة البيضاء من
قواعد الأملاء.

عبد الوهاب محمود الكحلة

رفع
عبد الرحمن النجدي
بسم الله الرحمن الرحيم
أسكنه الله الفردوس

الحمد لولي الحمد - والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أحسست بحاجة إلى كتاب جامع لـ (قواعد الإملاء) فلبثت عمراً أجمع قواعده وأصنفها، وكنت كلما أعدت النظر فيها أبدي فيها رأياً غير ما رأيته من قبل، فأحذف ما قد فصلته، وأزيد ما كنت قد أجملته .

ومهما يرتق الإنسان في درجات صنعته فهو دون الكمال، وبنفسي أن أغمر النفس في أرض الخفاء، فأكتسب ما لدي من آراء في قواعد الإملاء، فالذين كتبوا في هذا الفن كثير، وسبيل التأليف مخفوف بالمكافأة، فمهما أوتي المؤلف من إجابة فقد لا يسلم من قالة عن ثغرة، أو تجانف عن العرف في فكرة (وقد لا تعدم الحسنة ذاتاً) .

لهذا كله كنت حريصاً على أن أجد كتاباً مخطوطاً جامعاً لهذا الفن، وإذا بي أعثر على كتاب كان قد علاه النسيان، ولبت في طيات الزمن وأحنائه سنين عدداً وهو كتاب (المطالع النصري) للشيخ نصر الهوريني، وكان قد ألفه سنة (١٢٧٥هـ) وبقي مخطوطاً بعد وفاته، وإن كاد ليندر لولا أن تولت المطبعة الخيرية طبعه عام (١٣٠٤هـ) .

وللكتاب قيمته وأهميته من جهات شتى، فهو أول كتاب جامع لهذا الفن، ولا أعهد قبله مصنفاً مثله، ولعل المؤلفين بعده حذوا حذوه واقتبسوا الأمثال منه .

وُبدرك قيمة الكتاب هذا من عرف مصنفه، وما كان عليه من منزلة علمية سامية رفيعة وهو الشيخ نصر أبو الوفاء بن الشيخ نصر الوفاي الهوريني،

أزهري من أهل مصر، كان عالماً باللغة والأدب، ولي رئاسة التصحيح في المطبعة الأميرية إلى آخر حياته فصيح كثيراً من كتب الأدب والتاريخ واللغة، ومن جهوده تحقيق (القاموس المحيط) للفيروز أبادي، وله فيه شرح ديباجة القاموس، طبع مع (فوائد شريفة في معرفة اصطلاحات القاموس) وله تقييدات وتعليقات وشروح ومصنفات لا يزال بعضها مخطوطاً.

ومما طبع من مصنفاته الكتاب الذين بين أيدينا وهو لا يفترق كثيراً عن المخطوطات لقدم عهده وفقدان نسخه، حتى غدا أشبه بالنادر وهو مطبوع - في طبعته الأولى - بطباعة سقيمة غير لائقة بمضمونه، فكلماته توقع القارئ في الإشكال لخلوها من الشكل، وحرفه صغير تكاد تشبه فيه النقاط، وتختفي من أكثر كلماته الهمزات، وقد تكون بوضع يخالف ما يقرره المؤلف من القواعد في رسم الكلمة.

ولحاجة المكتبة العربية إلى مثل هذا الفن ولقلة من ألف فيه فأجاد رأيتُ خدمة لأبناء العربية أن أقوم بتحقيقه ونشره وضبط نصوصه بالرجوع إلى مصادره التي استقى منها المؤلف مادته.

والهوريني - (رحمه الله) وإن كان ينصّ على اسم كل مصدر يرجع إليه إلا أنه لا يذكر الباب من الكتاب، ولا الفصل، بلّة الصحيفة منه لذلك كنت - بما أعاني عند تحقيق النص بالرجوع إلى المصدر الذي رجع إليه في البحث عن جملة قصيرة، أو كلمة في مظانها منه - كمن يبحث عن برغوث في جلد شاة.

والعثور على نص من كتاب غير محقق أمرٌ شاق قد يدفع بالباحث إلى تقليب صفحات الكتاب كله للعثور على ضالته فيه.

وقد أعثر على العبارة فأجدها مختلفة قليلاً عن النص إذ كان ينقل عن المخطوطات يومذاك فأتهم نفسي وأستمر بالبحث لأعثر على النص المطابق ثم لم يكن لي بعد لأي وجهد إلا أن أرجع إليها، وكل مشقة تهون أمام المرء إذا حدا به الأمل للبلوغ إلى غايته والوصول إلى بغيته.

وإذا كان من سنة المحققين أن يكتبوا عن المؤلف بما يحجب للقارئ الكتاب بالثناء عليه والتعريف بحاله . والدلالة على ثقافته ومنزلته العلمية فإن الشيخ أبا نصر الهوريني لممن يقصر قلمي عن التعريف التام به .

ومن رام أن يقف على ما أوتيته من علم فعليه بالرجوع إلى مصنفاته وتعليقاته وحواشيه ، ثم ليقف على الكتاب الذي بين أيدينا ففيه ما لم يجمعه كتاب قبله في مضمونه ، ثم ليرجع النظر إليه فهو خير معبر عن جهده الصائت ، وأفصح ناطق عن جهاده الصامت ، في سبيل هذه اللغة العربية العزيزة بالقرآن العزيز .

الدكتور

عبد الوهاب محمود الكحلة

الموصل - العراق

نزىل عمان - الأردن

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل أصل كل ملة منوطاً بنبيها وكتابه، وإصلاح كل أمة مربوطاً بصلاح واليها وكتابه.

والصلاة والسلام على نبينا الأمي الذي ما كتب قط.

وعلى آل وصحابة وأنصاره الكاتين بسمر الخط.

أما بعد: فإن أول ما به الإنسان يتخلى ويتخلص من صفة الأمية، ومبدأ ما به الكامل يتحلى بفضيلة المعارف العلمية، الكتابة التي بها يتوصل لبذل العلوم الشرعية، والفنون العقلية، وبها يتوصل لاكتساب المنافع الأخروية والدينية، إذ هي من أقوى الوسائل لتحصيل المكاسب المنحصرة أصولها في الصناعة والتجارة، والزراعة والإمارة، فمن كان جاهلاً بها من أهل هذه الأربع، كان في مجلس أربابها - إن لم يكن من الدهاة - أشبه بدوات الأربع، ومع كونها مفتاح العلوم لكل قاصد، ومقدمة عليها الوسائل على المقاصد، فلها في نفسها فن شريف مستقل وضعوا له أصولاً وقواعد، سموها (علم الخط القياسي)، أو الاصطلاحي، وأخرجوه في عداد علوم العربية الاثنتي عشرة المسماة أيضاً (علم الأدب)، المعروف بأنه علم يختز به عن الخط لفظاً وخطاً في كلام العرب، وقد جمع علوم الأدب العلامة (ابن الطيب المغربي) محشي القاموس في قوله:

خُذْ نَظْمَ آدَابِ تَضَوُّعِ نَشْرِهَا قَطَوَى شَذَا الْمَشْوَرِ حِينَ يَضْوَعُ
لُغَةً وَصَرَفَ وَاشْتَقَاقَ نَحْوَهَا عِلْمَ الْمَعَانِي بِالْبَيَانِ بَدِيعُ
وَعَرُوضُ قَافِيَةٍ وَإِنْشَانُظْمِهَا وَكِتَابَةُ التَّارِيخِ لَيْسَ يَضِيعُ

ولما كان لقواعدها ارتباط وتعلق بكل من علم النحو وعلم الصرف، ذكر بعض المتقدمين جُملاً منها تابعة لعلم الصرف، كـ (ابن الحاجب) في الشافية، وبعضهم ذيل (علم النحو) بجمل منها، كـ (ابن مالك) في التسهيل، و (ابن بابشاذ) في مُقَدِّمَةِ النحوية، و (الجلال السيوطي) في خاتمة جَمْعِ الجَوَامِعِ النحوي، واسوفى جُلُّ المُهِمَّاتِ في شَرْحِهِ المُسَمَّى : (هَمْعُ الهَوَامِعِ)، ونقل هناك عن (أبي حيان) أنه قال: عِلْمُ الحَطِّ، ويقال له (الهجاء) ليس من علم النحو، يعنى: بل هو علمٌ مُسْتَقِلٌّ، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المُتَدَبِّرُ في لفظه وكتبه، ولأنَّ كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما تُسَهَّلُ به، وهو باب من النحو كبير) اهـ.

وقد ذكر الحريري في أواخر (دُرَّةَ الغَوَاصِرِ) نبذة من أوهم الخواص في هذا الفن، وكذلك الإمام (ابن قتيبة) ذكرها في (أَدَبِ الكَاتِبِ) نحواً من ثلاثين باباً إلا أنه مع كثرتها لم يحصر موضوع الفن في شيء مُعَيَّن يحتوي على روابط كلية مُشْتَرَكَةٍ، وكذا (سيدي علي الأجهوري) له نظم في هذا الفن يبلغ ثلاثة وثمانين بيتاً وشرحه في نحو كراسة، و (الطُّبْلَاوِي) نَظَّمَ الفَصْلَ الأخير من مُقَدِّمَةِ (ابن بابشاذ) في نحو ماتني بَيِّن، فَلِضَعُوبَةٍ مُراجعة كل شيء في بابِه، بل ولِقُصُورِ هِمَمِ الطُّلَّابِ عن الاطلاع على تلك الكتب مع نُدرَةِ وجودها، وتَعَسُّرِ وصول أيدي البعض منهم إليها، وَجَهْلِ البعض الآخر بمؤلفات هذا العلم وتَشَتُّتِ مسائله في تضايعِ الكتب المتداوِلَةِ سُبُلِ الفقير (نصر أبو الوفاء الهوريني) مِنْ جَمْعِ رَاغِبِينَ في جَمْعِ ما تَفَرَّقَ مِنْ تلك الأصول في رسالة سَهْلَةٍ للطلالين، فَقَصَّدَتْ مَنْ لَا يُخِيبُ القاصِدَ، في الاهتداء لهذه المقاصد، وَجَمَعَتْ من قواعدها في هذه الرسالة ما يَتَوَصَّلُ به مَنْ شَمَّ رائحة المبادئ النحوية إلى معرفة الكتابة على قانون الصحة في أقصر مدة، وسميتها (المطالع النصرية

للمطابع المضريّة في الأصول الخطيّة)، مُلَوَّحاً بِأَنَّ لِلْمَطَابِعِ الْمَذْكُورَةَ فَخْرًا عَلَى مَا سِوَاهَا زَادَتْ بِهِ ابْتِهَاجًا، وَأَنَّهَا لِهَذِهِ الْمَطَابِعِ أَشَدُّ مِمَّا عَدَاهَا احتياجًا.

وَرَبَّيْتُهَا عَلَى مُقَدِّمَةٍ وَمَقْصِدٍ وَخَاتَمَةٍ، مُؤَمَّلًا يَمِّنُ وَفَقَنِي لِابْتِدَائِهَا حُسْنَ الْخَاتَمَةِ، وَمُتَوَسِّلًا إِلَيْهِ بِصَاحِبِ الْجَاهِ الْعَرِيضِ، أَنَّ يَكْسُوَهَا حُلْلَ الْقَبُولِ وَيَحْمِيهَا مِنْ كُلِّ ذِي قَلْبٍ مُرِيضٍ، وَحَاسِدٍ مُبْغِضٍ وَحَاقِدٍ بَغِيضٍ.

المُقدِّمة

فالمقدمة تتضمن أربع فوائد:

الفائدة الأولى: في معنى (الكتابة) لغةً حقيقةً ومجازاً وعُرفاً، واصطلاحاً وشرعاً، مع بيان بعض الألفاظ المرادفة لها.

(الكتابة)، والكتاب، والكتب، مصادر (كُتِبَ) إذا خطَّ بالقلم، وجمَعَ، وخاط، وخرَزَ.

يقال: (كتب قِرطاساً)، أي: خطَّ فيه حُرُوفاً وضَمَّها إلى بعضها، و(كُتِبَ الكتابُ)، أي: جَمَعُها، (والكتائبُ) جمعُ كتيبة، سُمِّيَ بها الجيشُ العظيم لاجتماعه، ويقال: (كُتِبَ البغلةُ، أو الناقةُ)، إذا جمع بين شَفَرَيْها وخاطَهما، ومنه قول الشاعر يهجو بني فزارة بوطء القلوص، أي: البكرة من التوق:

لَا تَأْمَنَنَّ فَزَارِيَا خَلَوْتُ بِهِ عَلَى قُلُوصِكَ وَاكْتُبْتُهَا بِأَسْيَارِ
ويقال: (كُتِبَ السَّقاءُ، والمزادة كُتِبَاً)، إذا خَرَزَهُمَا، فهو كاتبٌ، أي: خَرَّازٌ، ومنه قول (الحريري) في المقامة الرابعة والأربعين:

وَكَاتِبِينَ وَمَا خَطَّتْ أُنَامِلُهُمْ حَرْفًا وَلَا قَرُوءًا مَا خُطَّ فِي الْكُتُبِ
ويستعار الكُتُبُ من هذا المعنى، أو من الخطِّ لمعنى الطَّعن، ومنه قول (البؤصيري) في مدح الصحابة رضي الله عنهم:

وَالكَاتِبُونَ بِسُمْرِ الْخَطِّ مَا تَرَكْتُ أَقْلَامُهُمْ حَرْفَ جِسْمٍ غَيْرَ مُعْجَمٍ
وشاع إطلاق (الكتابة) عُرفاً على أعمال القلم باليد في تصوير الحروف ونقشها، وعلى نفس الحروف المكتوبة، فعلى الإطلاق الأول تُعرَف بما عرف

في (الشافعية) ، و(جَمْعُ الجوامع). حيث قال : (الخطُ تصوُّرُ اللَّفْظِ برسم حروفٍ هجائه، بتقدير الابتداء به، والوقف عليه). وعلى الإطلاق الثاني تُعرَفُ بأنها نقوشٌ مخصوصةٌ دالةٌ على الكلام دلالة اللسان على ما في الجنان، الدال على ما في خارج الأعيان). وقد اشتمل هذا التعريف على أقسام الوجود الأربعة المذكورة في قولهم: لكل شيء وجودات أربع، وجود في البنان بالكتابة، ووجود في اللسان بالعبارة، ووجود في الجنان - أي العقل - بالتصور، ويُعبر عن هذا أيضاً بوجود الأذهان، والرابع هو الوجود في العين - أي، بالتحقق خارجاً عن الأذهان، وقد جمعها ناظم جمع الجوامع أول الخاتمة في بيت فقال :

مراتبُ الوجود أربع فقط حقيقةً، تصوُّراً، لفظاً، فخطاً
وتُطلقُ (الكتابة) في الاصطلاح الخاص بالأدب على صناعة الإنشاء التي رُبما كان القلم فيها بيد الكاتب، أمضى من الحسام بيد الضارب، فيقولون: (فلان شاعر) و(ذاك كاتب) - أي: مُنْشِئٌ نثرٌ، وهذا المعنى هو الذي عنده الشاعر النابغي بقوله :

وما كُلُّ مَنْ لاقَ اليراعَ بكاتبٍ ولا كُلُّ مَنْ راشرَ السِّهَامَ بِصائبٍ
وتطلق (الكتابة) شُرْعاً - أي عند الفقهاء - على عَقْدِ بَيْنِ السَّيِّدِ وَعَبْدِهِ على مالٍ يَدْفَعُهُ إِلَيْهِ مُنْجَماً، فَيُعْتَقَ بِأَدَائِهِ، وهذا المعنى إسلامي. لم يكن معروفاً للعرب في الجاهلية - كما قاله البرماوي على ابن قاسم -، والمناسبة بين هذا المعنى والمعنى اللغوي آن فيها - كما قاله صاحب الدرر من الحنفية - جَمْعُ حُرَبِ الرِّقَةِ مَالاً مع حُرَبِ الْيَدِ حَالاً، فإن (المُكَاتَبَ) مالكٌ يداً ومملوكٌ رِقَةً.

ومثل الكتابة في تلك المعاني لفظ (الكتاب) بدون هاء، فإنه يُطلق بمعنى الخط، ومنه قوله تعالى لعيسى عليه السلام: ﴿وَإِذْ عَلَّمْنَاكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ [المائدة: ١١٠] الآية . فإن (الكتاب) فيها بمعنى (الكتابة)، إلا أنه

شاع في العُرف إطلاقه على الحروف والكلمات المجموعة خطأ، استعمالاً (للمصدر) بمعنى (اسم المفعول) على التوسُّع الشائع، كقولهم: فراش، وغِراسٌ ولباسٌ، بمعنى: مفروش، ومنغروس، وملبوس، ونظيرها: بساط ومهاد ثم أطلقوه على الصحيفة بما هو مكتوب فيها.

وغلب إطلاقه في اصطلاح الأصوليين والفُقهَاء على الكتاب العزيز الذي هو (القرآن)، وفي اصطلاح النُحاة على (كتاب سِيَوِيَّته). وفي اصطلاح المؤلفين على جملة من الألفاظ تشتمل غالباً على أبواب وفصول، وقد تشتمل على كُتب، وقد لا يكون فيها شيء من ذلك أصلاً.

وأما (الكتِّب) - بفتح الكاف - فهو المصدرُ المجزءُ الباقي على المصدرية بالمعاني المتقدم ذكرها.

وأما الألفاظ المرادفة للكتابة في المعنى فمنها: الخطُّ والسُّطر والسُّفر والزُّبر - بالزاي، وكذا بالذال أيضاً - ومنه: الزُّبور، ومنها الرِّقْم، والرَّسْم - بالسين المهملة وكذا بالشين المعجمة أيضاً -، وإن غلب (الرَّسْم) في خطِّ المصاحب، ومنها التحرير، وبه سُمي (قلم التحريات) بمصر الآن، الذي كان في أيام الخلفاء يعرف بـ(ديوان الإنشاء)، أي: إنشاء الرسائل في المخاطبات بأفصح العبارات.

الفائدة الثانية: في أصول الكتابات كلها.

مِنَ المعلوم أنَّ بني آدم أممٌ كثيرة، مختلفة اللُّغات، واختلافها حَدَثَ بعد وفاة نوح عليه السَّلام بنحو ثَلَاثِ مِائَةٍ وعشرين سنة تقريباً عند تَبَلُّل الألسنة بأرض (بابل) في جزيرة سوري، أو سوريانة التي كان فيها (نوح) وقومه قبل الطوفان، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا﴾ [يونس: ١٩] على قَوْلِ بَعْضِ الْمُفَسِّرِينَ، فلما تبليست الألسن، واختلفت اللُّغات بالأرض المذكورة من إقليم العراق سُمِّيَتْ بذلك الاسم، وقسمت الأراضي بين الشعوب

أحفاد نوح قسمة ثانية بعد قسمتها أيام نوح بين أولاده الثلاثة: (سام وحام ويافت)، وكانوا إذ ذاك اثنين وسبعين شعباً، وصار لكل شعب لغة، لكن لا يلزم أن يكون لكل لغة كتابة خاصة بها، ألا ترى إلى لغة العرب والعجم والمراد بهم مسلمو الفرس والروم والترك، فإن حروف الكل بصورة واحدة، وإن وقع تخالف يسير في أربعة أحرف من حيث النقط والمخارج، وهي (الباء والجيم والزاي والكاف) الفارسيات. وإنما أصول الكتابات اثنا عشر، على ما قاله (ابن خلكان)، وتبعه كثير من المؤلفين كالدميري في (حياة الحيوان)، والحلي في (السيرة) وغيرهما، قال: (إن جميع كتابات الأمم من سكان المشرق والمغرب اثنا عشرة كتابة، خمس منها ذهب من يعرفها وبطل استعمالها وهي: الحميرية، والقبطية، والبربرية والأندلسية، واليونانية، وثلاث منها فقد من بلاد الإسلام ومستعملة في بلادها، وهي: الهندية، والصينية والرومية، وأربع منها باقية مستعملة في بلاد الإسلام وهي: (السيرانية، والفارسية، والعبرانية، والعربية)، انتهى. كلامه باختصار، وفيه ما فيه، مما لا يخفى على النبيه، قال: (والحميرية هي خط أهل اليمن قوم هود، وهم عاد الأولى وهي عاد إرم، وكانت كتابتهم تسمى (المُسند الحميري) وكانت حروفها كلها منفصلة، وكانوا يمنعون العامة من تعلمها، فلا يتعاطاها أحد إلا بإذنهم، حتى جاءت دولة الإسلام وليس بجميع اليمن من يكتب ويقرأ) أهـ.

وقال المقرئ في (الخطوط) آخر الصفحة (١٤٨): (القلم المُسند هو القلم الأول من أقلام حمير وملوك عاد) أهـ. فتأمل قوله (القلم الأول) هذا وليس في غير الحروف العربية فقط إلا ما ندر بخلاف العربية، فإن الأكثر منها منقوطة، فلهذا سُميت (بحروف المعجم) أي: المنقوطة تغلياً للأكثر، هكذا قالوا، ويحتمل عندي أن المراد بـ(الإعجام) في ذلك نطق أبي الأسود الدؤلي

المذكور في قولهم: **أَوَّلُ مَنْ نَقَطَ الْمُصْحَفَ هُوَ الدُّوْلِيُّ**، وهو الشُّكْلُ، فإنه أول مَنْ وضعه على ما يأتي إن شاء الله تعالى في الخاتمة، وربما يُؤمىء إلى ذلك قول القاموس: (وحروف المعجم، أي: الإعجام مَصْدَرٌ كَالْمَدْخَلِ، أي: ما مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَنْجُم) اهـ.

وعلى كلِّ لا يقال حروفُ الْمُعْجَمِ على غير العربية، وأما الاسمُ المشترك بين العربية وَغَيْرِهَا مِنْ الكتاباتِ الاثنتي عَشْرَةَ فهو حروفُ الهجاء، أو أَلِفٌ بَاءٌ لَآئِهَا فِي كُلِّ اللُّغَاتِ مَبْدُوءَةٌ بِهَا مَا عدا الحَبَشِيَّةَ - على ما قيل - . ولقد أَحْسَنَ الإِشَارَةَ إِلَى الْحِكْمَةِ فِي ذَلِكَ (يحيى بن زِيَادَةَ) فِي مَعْرِضِ النَّصْحِ حَيْثُ قَالَ:

أَلِفُ الْكِتَابَةِ وَهُوَ بَعْضُ حُرُوفِهَا لَمَّا اسْتَقَامَ عَلَى الْجَمِيعِ تَقَدَّمَ
ورأيت الشيخ الأكبر في الباب ٢٩٥ من (الفتوحات) أَبْدَى لِذَلِكَ سِرًّا
فَانظُرْهُ فِي صَفْحَةِ ٧٥٢ مِنْ ثَانِي جُزْءٍ، وكذا أبو البقاء في (الكليات) قَالَ:
لَكُونِهَا مِنْ أَقْصَى الْخَلْقِ، وَهُوَ مَبْدَأُ الْمَخَارِجِ، فَانظُرْهُ فِي أَوَّلِ (فَضْلِ
الْأَلِفِ).

الفائدة الثالثة: في أولية الكتابة العربية.

أي: من وصفها أولاً على الصورة الكوفية. ومن أين وصلت إلى الأمة العربية - وهم العرب القرشية قبل بناء الكوفة. ومن نقلها على صورتها الأولى إلى الصورة التي هي عليها الآن.

وفي بيان معنى كونه عليه السلام أمياً، وحكاية أنه كتب اسمه واسم أبيه مرة على قول بعضهم، وفي بيان عدة كُتَّابِهِ. وعدد المصاحف التي كتبت بأمر سيدنا عثمان وأرسلها إلى الأمصار، وبيان أسماء كُتَّابِهَا رضوان الله عليهم أجمعين.

أما (أولية الكتابة) من حيث هي فقد اختلفت الروايات فيها - كما قاله الحافظ السيوطي في كتاب (الأوائل)^(١)، وكذا في (المزهر)^(٢) في النوع [٤٢]. فإنه قال: يُروى أَنَّ أَدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوَّلُ مَنْ كَتَبَ الْكِتَابَ الْعَرَبِيَّ وَالسَّرْيَانِي وَسَائِرَ الْكُتُبِ الْإِثْنَيْ عَشَرَ، وَإِنَّ الْكِتَابَاتِ كُلَّهَا مِنْ وَضْعِهِ، كَانَ قَدْ كَتَبَهَا فِي طِينٍ وَطَبَخَهُ - يَعْنِي أَحْرَقَهُ - وَدَفَنَهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِثَلَاثِينَ سَنَةً، فَبَعْدَ الطُّوفَانِ وَجَدَ كُلُّ قَوْمٍ كِتَابًا فَتَعَلَّمُوهُ بِالْهَامِ إِلَهِي، وَنَقَلُوا صُورَتَهُ، وَاتَّخَذُوهُ أَصْلَ كِتَابَتِهِمْ، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ خَطَّ بِالْعَرَبِيِّ إِسْمَاعِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّ حُرُوفَهُ كُلَّهَا كَانَتْ مُتَّصِلَةً حَتَّى الْأَلِفِ وَالرَّاءِ، بَعَكْسِ الْجُمُورَةِ، إِلَى أَنْ فَصَّلَهَا مِنْ بَعْضِهَا وَلَدَاهُ قَيْدَارُ وَالْهَمَيْسَعُ. وَقَالَ الْحَلَبِيُّ فِي السَّيْرَةِ^(٣): الصَّحِيحُ أَنَّ أَوَّلَ مَنْ كَتَبَ بِالْعَرَبِيِّ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ نَزَارُ بْنُ عَدْنَانَ، قَالَ: وَأَمَّا مَا وَرَدَ أَوَّلُ مَنْ خَطَّ (إِدْرِيسُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ فَالْمُرَادُ بِهِ خَطُّ الرَّمْلِ، وَأَمَّا مَا رُوِيَ: أَنَّ أَوَّلَ الْعَرَبِ كَتَبَ بِالْعَرَبِيَّةِ حَرْبُ بْنُ أُمَيَّةَ فَالْمُرَادُ مِنَ الْعَرَبِ فِيهِ (قُرَيْشٌ) فَهِيَ أَوَّلِيَّةٌ نَسَبِيَّةٌ أَهْلُ. وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الرِّوَايَةَ (أَوَّلُ مَنْ خَطَّ بِالْقَلَمِ إِدْرِيسُ) كَمَا فِي الْجَلَالِينَ^(٤) وَقَالَ السُّيُوطِيُّ فِي (الْمُزْهَرِ)^(٥): (وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مَا رَوَاهُ ابْنُ الْكَلْبِيِّ عَنْ عَوَانَةَ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ كَتَبَ بِخَطِّنَا هَذَا وَهُوَ (الْجَزْمُ) مُرَامِرُ بْنُ مُرَّةَ، وَأَسْلَمُ بْنُ سَدْرَةَ) أَي: وَكَذَا عَامِرُ بْنُ جَدْرَةَ - كَمَا فِي الْقَامُوسِ^(٦) - وَهُمْ مِنْ عَرَبِ طَبِئٍ تَعَلَّمُوهُ مِنْ كَاتِبِ الْوَحْيِ يُسَيْدِنَا هُوَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، ثُمَّ عَلَّمُوهُ أَهْلَ الْأَنْبَارِ،

(١) الوسائل إلى مسامرة الأوائل ص ١١٩.

(٢) المزهر: ٣٤١/٢.

(٣) إسنان العيون: ١٩/١.

(٤) تفسير الجلالين: سورة العلق، وينظر المزهر: ٣٤٣/٢.

(٥) ينظر المزهر: ٣٤٢/٢.

(٦) القاموس ٣٨٧/١ مادة (جدر). وينظر مادة (مر): ١٣٣/٢.

وَمِنْهُمْ انتشرت الكتابة في العراق الجبيرة وغيرها، فتعلمها بشر بن عبد الملك
أخو أكتدر بن عبد الملك صاحب دومة الجندل، وكان له صُحبة (بحر بن
أمية) لتجارته عندهم في بلاد العراق. فتعلم (بحر) منه الكتابة، ثم سافر معه
(بشر) إلى مكة فتزوج (الصهباء بنت حرب) أخت أبي سفيان، فتعلم منه جماعة
من أهل مكة، فبهذا كثر من يكتب بمكة من قريش قبيل الإسلام، ولذلك قال
رجل كندى من أهل دومة الجندل - يمر على قريش بذلك -:

لا تجعلوا نعمة بشر عليكم فقد كان يميون النقية أزهارا
أتاكم بخط الجزم حتى حفظتمو من المال ما قد كان شئ مبغوا
وأنتقتمو ما كن بالمال مهملا وطامتمو ما كان منه مبغرا
فأجريتكم الأقلام عوداً وبداءة وضاهيتكم كتاب كسرى وقبصرا
وأغنيتم عن مسند الحي حميرا وما زبرت في الصحف أقلام حميرا

وإنما قال: (أتاكم بخط الجزم) كما قال عوانة: (يخطنا. هذا وهو الجزم)
لأن الخط الكوفي كان أولاً يسمى الجزم قبل وجود الكوفة، لكونه جزم. أي:
اقتطع وولّد من المسند الحميري - كما في الاقتضاب^(١)، شرح البطلاني على
أدب الكاتب - وقد عرفت أن الذي اقتطعه (شراير) وصاحبه - على ما مر عن
المزهر^(٢) - قال السيوطي: (وقد قيل للمهاجرين من قريش: [من] أين لكم
الكتابة؟ فقالوا: من الحيرة. وقيل لأهل الحيرة: من أين لكم الكتابة؟ فقالوا:
من الأنبار)^(٣) أهـ. وكذلك النووي في شرحه على صحيح مسلم نقل عن الفراء

(١) الاقتضاب: ١/ ١٧٣.

(٢) تقدم من ص: ١٣، ١٤.

(٣) المزهر: ٢/ ٣٤٢.

أنه قال . إنما كتبوا (الربا) في المصحف بالواو لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة ، ولغتهم (الرَبُّو) فعلموهم صورة الخط على لغتهم^(١) اهـ . ولذا قال ابن خلدون : في (المقدمة) صفحة (٢٠٤) : (فالقول بأن أهل الحجاز إنما لقنوها - يعني الكتابة - من الحيرة ، ولقنها أهل الحيرة من التبابعة وجميع هو أليق الأقوال)^(٢) اهـ .

هذا وقد جاء الإسلام وعمر بن الخطاب ممن يكتب ويقرأ المكتوب ، كما يدل لذلك قصة إسلامه المذكورة في (السيرة الحلبية)^(٣) و(شرح البخاري)^(٤) في باب إسلامه في صفحة (١٥٧) من سادس القسطلاني مع أنه كان قبل إسلامه مبرطساً ، أي : دلالاً وساعياً بين البائع والمشتري - على ما في القاموس -^(٥) .

قال في المزهر : (وكان ممن اشتهر بالكتابة من عظماء الصحابة الفاروق عمر وعثمان وعلي وطلحة وأبو عبيدة من المهاجرين ، وأبي بن كعب وزيد بن ثابت من الأنصار وغيرهم)^(٦) اهـ . ولكن معرفة شريفة قليلة من قريش للكتابة لا تنفي عن العرب الأمية التي وصفهم الله بها في قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾ [الجمعة : ٢] .

هذا ما يتعلق بوجود الكتابة بمكة ، وأما المدينة المنورة على ساكنها وآل وأصحابه وأتباعهم أفضل التحايا فلم تكثر الكتابة العربية فيها إلا بعد الهجرة

(١) شرح النووي : ٢/٧ .

(٢) ينظر مقدمة ابن خلدون : ٤٦٦ .

(٣) إنسان العيون : ٣٥٨/٢ .

(٤) شرح البحاري القسطلاني : ١٩١/٦ .

(٥) القاموس : مادة (برطس) ٢٠٠/١ .

(٦) المزهر : ٣٥١/٢ .

بأكثر من سنة وذلك أنه لما أسرت الأنصار سبعين رجلاً من صناديد قريش وغيرهم في (غزوة بدر) السنة الثانية من الهجرة جعلوا على كل واحد من الأسرى فداءً من المال، وعلى كل من عجز عن الافتداء بالمال أن يُعَلِّمَ الكتابةَ لعشرة من صبيان المدينة فلا يُطلقونه إلا بعد تعليمهم، فبذلك كثرت فيها الكتابة وصارت تنتشر في كل ناحية فتحها الإسلام في حياته عليه السلام وبعده، كما في (السيرة)^(١) حتى بلغت عِدَّةُ كُتَّابِهِ عليه السلام ثلاثة وأربعين رجلاً، وقد ألف بعضهم رسالة في أسمائهم - كذا في الشهاب على الشفا^(٢) - ولا يُنافيه اقتصار (القرطبي) في تفسير سورة العنكبوت^(٣) على ستة وعشرين، ولا اقتصار (الشَّيرَازِي) على أربعين على ما نقل عنه في كتاب القضاء من (حاشية المنهج)^(٤). ولكن لم يكونوا كلُّهم كُتَّابَ وَحْيٍ، وإنما كان أكثرهم مداومةً على ذلك بعد الهجرة (زيد بن ثابت) ثم (معاوية بن أبي سفيان) رضي الله عنهم بعد فتح مكة، وأوّل مَنْ كتب الوحي بمكة من قريش (عبد الله بن سعيد ابن أبي شرح)، لكنّه ارتدّ وهرب من المدينة إلى مكة ثم عاد إلى الإسلام يوم الفتح.

وأوّل من كتبه بالمدينة (أبي بن كعب) رضي الله عنه. وكان صلوات الله وسلامه عليه أُمِّيًّا لكن لا بالمعنى الشرعي بل بمعناه اللغوي وهو الذي لا يكتب ولا يقرأ المكتوب - كما في نص الآية الشريفة المتقدمة: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾^(٥) [الجمعة: ٢] وكما في آية العنكبوت: ﴿وَمَا كُنْتَ تَتْلُوا مِنْ

(١) إنسان العيون: ١٠/١.

(٢) شرح الشفا: ١١٨/١.

(٣) تفسير القرطبي: ١٣/٣٥٣.

(٤) حاشية الشيرازي: ٨/٢٣٩.

(٥) تقدم ذكرها في صفحة ٢٠.

قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَحْطُمُ بِسَيْدِكَ ۖ [العنكبوت: ٤٨]. وكما في حديث البخاري^(١): «نَحْنُ أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ» وكان ذلك له مُعْجَزَةٌ وكَمَالاً في حَقِّهِ وَإِنْ كَانَ نَقْصاً في حَقِّ غَيْرِهِ، كما قال البوصيري رحمه الله في البردة:

كفَّاكَ بِالْعِلْمِ فِي الْأُمِّيِّ مُعْجَزَةٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالتَّأْدِيبِ فِي الْيَوْمِ^(٢)
وأما ما رواه البخاري^(٣) من أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي عُمْرَةِ الْقَضِيَّةِ الَّتِي يُقَالُ لَهَا (غَزْوَةُ الْحُدَيْبِيَّةِ) أَخَذَ الْكِتَابَ لِيَكْتُبَ فَكُتِبَ، فَقَدْ أَوَّلُوهُ بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ أَمَرَ كَاتِبَهُ يَوْمَئِذٍ وَهُوَ سَيِّدُنَا عَلِيُّ أَنْ يَمْحُوَ مَا كَتَبَهُ أَوَّلًا فِي صَحِيفَةِ الْمَصَالِحَةِ وَالْمُشَارَطَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِ مَكَّةَ مِنْ قَوْلِهِ فِيهَا: (هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) لِأَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا هَذِهِ الْكَلِمَةَ لَمْ يَزَيُّوْهَا وَقَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ مَا مَنَعَكَ مِنْ دُخُولِ مَكَّةَ وَلِتَابِعْنَاكَ وَلَكِنْ أَكْتُبْ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ (مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ)، فَقَالَ لِسَيِّدِنَا عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (امْحُ رَسُولَ اللَّهِ)، فَقَالَ عَلِيٌّ: (وَاللَّهِ لَا أَمْحُوكَ أَبَدًا)، وَتَعَاصَتْ الصَّحَابَةُ أَنْصَارًا وَمُهَاجِرِينَ عَنْ مَحْوِهَا، فَقَالَ ﷺ لِعَلِيِّ: (فَارْنِيهِ)، فَأَرَاهُ إِيَّاهُ فَمَحَاهُ بِيَدِهِ الْكَرِيمَةِ، ثُمَّ امْتَثَلَ أَمْرَهُ سَيِّدُنَا عَلِيٌّ وَكَتَبَ كَمَا أَمَرَهُ، فَالْمُرَادُ بِكُونَ الرَّسُولِ (كُتِبَ) فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ أَنَّهُ أَمَرَ كَاتِبَهُ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَتَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾ [آل عمران: ١٨١] أَيْ: نَأْمُرُ الْكُتْبَةَ - عَلَى بَعْضِ التَّفَاسِيرِ^(٤).

وقد ورد في الأحاديث أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَتَبَ إِلَى الْمُلُوكِ كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَغَيْرِهِمَا، وَكَذَا قَوْلُهُمْ: نَسَخَ عَثْمَانُ الْمَصَاحِفَ وَأَرْسَلَهَا إِلَى الْبِلَادِ، فَالْمَعْنَى

(١) صحيح البخاري: ٢٧/٣ في باب الصوم.

(٢) ينظر شرح الأزهري: ٦٤، المنح الوفية: ٨٩، وهو البيت التاسع والثلاثون بعد المئة

(٣) صحيح البخاري: ١٨٠/٥.

(٤) ينظر تفسير القرآن الجليل للنسفي: ٢٧٧/١.

أمر بذلك، وقد صمم الإمام أبو الوليد الباجي^(١) الأندلسي على الأخذ بظاهر الحديث وأن الله أطلق يده عليه السلام بالكتابة في تلك الساعة معجزة له، فقام عليه علماء عصره بالأندلس وشنعوا عليه وطلبوه عند أميرهم، فجمعهم وإياه واحتجوا عليه بأنه قد خالف نص الآية الكريمة وهي: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخْطُطُ بِمِصْرَةٍ﴾ [العنكبوت: ٤٨] فاستظهر عليهم بأن هذا النفي مقيد بما قبل ورود القرآن، وأما بعد أن تحققت أميته وتقررت بذلك معجزة فلا مانع أن يعرف الكتابة من غير معلم، ويكون ذلك معجزة أخرى له، ولا يخرج بذلك من كونه أمياً) إلى آخر ما قاله مما هو مذكور في (المواهب)^(٢)، لكن الأصح خلافاً، إذ لو كان كما قال لنقل وتواتر، لأن هذا مما تتوفر الدواعي على نقله وإن وافقه على ذلك شيخه أبو ذر الهزوي النيسابوري^(٣) وجماعة من علماء أفريقيا، محتجين بما ورد أنه ما مات رسول الله ﷺ حتى كتب وقرأ، وقد روي عن جعفر الصادق رضي الله عنه أنه قال: كان يقرأ من الكتب وإن كان لا يكتب، كذا رواه أبو البقاء الكفوي في (الكليات)^(٤) أقول: لعله أخذه من قوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنْ اللَّهِ يَتْلُو صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البينة: ٢] فإن كان مأخذه من هذا فقد أشار القاضي البضاوي إلى الجواب عنه بقوله: (والرسول وإن كان أمياً لكنه لما تلا مثل ما في الصحف كان كالتالي لها، وذكر القاضي عياض في الفصل (٢٥) من الباب (٤) من كتاب (الشفا) أنه وردت آثار تدل على معرفته عليه

(١) هو سليمان بن خفص القرطبي أبو الوليد الباجي فقيه مالكي كبير من كتبه: (السراج في علم الحجاج) و(أحكام الأصول) و(التصديق إلى معرفة التوحيد) و(شرح المدونة) و(المتقى) وغيرها. توفي في ٤٧٤ هـ ينظر: الأعلام: ١٨٦/٣.

(٢) المواهب اللدنية: ٢١٨/١.

(٣) هو عبد بن أحمد بن محمد أبو ذر الأنصاري الهروي أصله من هراة، نزل بمكة ومات بها له تصنيف منها تفسير القرآن، ينظر الإعلام: ٤١/٤.

(٤) الكليات: ٧٣ في مادة (الأمية).

السَّلامَ حُرُوفَ الْخَطِّ وَحُسْنَ تَصْوِيرِهَا كَقَوْلِهِ لِمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَيَّامَ كِتَابَتِهِ الْوُحْيِ: (أَلَيْقُ الدَّوَاةَ وَحَرْفِ الْقَلَمِ وَفَرْقِ السَّيْنِ وَلَا تُعَوِّرِ الْمِيمَ)^(١) إلى غير ذلك كما في رواية أخرى أَنَّهُ قَالَ لَهُ: (إِذَا كَتَبْتَ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) فَبَيِّنِ السَّيْنَ - يَعْنِي أَوْضِحْهَا وَأَظْهَرِ سِنَّهَا - . فِهَذَا هُوَ الْمُرَادُ مِنْ تَفْرِيقِهَا كَمَا فِي الشَّهَابِ عَلَى الشِّفَاءِ، وَشَرَحَ الْمَنَاوِي الْكَبِيرَ عَلَى الْجَامِعِ الصَّغِيرِ .

أَقُولُ: وَالشَّيْءُ بِالشَّيْءِ يُذَكَّرُ نَقْلَ الشَّهَابِ فِي كِتَابِهِ (شِفَاءُ الْغَلِيلِ، فِيمَا فِي لُغَةِ الْعَرَبِ مِنَ الدَّخِيلِ) عَنْ بَعْضِ حَوَاشِي الْكَشَافِ: أَنَّ سَيِّدَنَا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ضَرَبَ كَاتِبًا كَتَبَ يَتَنَّى يَدَيْهِ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) وَلَمْ يُبَيِّنِ السَّيْنَ - يَعْنِي أَنَّهُ كَتَبَهَا مِنْ غَيْرِ أَسْنَانٍ مِثْلَ كِتَابَةِ بَعْضِ الْعَجَمِ، فَلَمَّا خَرَجَ الْكَاتِبُ سُئِلَ عَنْ سَبَبِ ضَرْبِهِ فَقَالَ: (فِي سَيْنٍ)، فَصَارَتْ مِثْلًا يَضْرِبُ فِي الْأَمْرِ السَّهْلِ يُعَزَّرُ عَلَيْهِ الْإِنْسَانُ)^(٢) . انْتَهَى .

خَطُّ الْمُصْحَفِ:

هَذَا وَفَدَ كَانَتْ الْكِتَابَةُ فِي الْمَصَاحِفِ الْعُثْمَانِيَّةِ وَغَيْرِهَا وَكُنْتُ الْحَدِيثَ عَلَى صُورَةِ حُرُوفِ الْجَزْمِ الَّتِي سُمِّيَتْ فِيمَا بَعْدَ بِالْخَطِّ الْكُوفِيِّ، وَاسْتَمَرَّتْ عَلَى ذَلِكَ مَدَّةَ تَقَرُّبٍ مِنْ ثَلَاثَةِ قُرُونٍ إِلَى أَنْ جَاءَ ابْنُ مُقَبَّةَ الْوَزِيرِ أَبُو عَلِيٍّ، أَوْ أَخُوهُ - عَلَى خِلَافٍ فِي ذَلِكَ - وَحَوَّلَهَا، وَأَوَّخِرَ الْقُرْنَ الثَّالِثَ - كَمَا فِي ابْنِ خَلِّكَانَ^(٣) - قَالَ: فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ نَقَلَ الْكِتَابَةَ مِنَ الْخَطِّ الْكُوفِيِّ إِلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ وَأَبْرَزَهَا فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، وَنَالَ بِذَلِكَ فَضِيلَةَ السَّبْقِ، ثُمَّ جَاءَ بَعْدَهُ عَلِيُّ بْنُ هَلَالٍ الْبَوَّابِ الْكَاتِبِ

(١) شَرَحَ الشِّفَاءُ لِلْفَارِي: ٧٢٧/١ وَقَوْلُهُ (أَلَيْقُ) مِنْ (أَلَاقِ الْكَاتِبِ الدَّوَاةَ جَعَلَ لَهَا لَيْفَةً) وَهِيَ صُورَةٌ تَوْضَعُ فِي وَقْبَةِ الدَّوَاةِ أَيْ فِي نَفْرَتِهَا يَجْتَمِعُ حَوْلَ الْمَدَادِ .

(٢) شِفَاءُ الْغَلِيلِ: ١٥١ .

(٣) وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ: ٣/٣٤٢ .

البغداديُّ فهذَّبَ طَريقَتَهُ ونَقَحَها وكساها طلاوةً وبَهْجَةً، قال ابن خلدون: (وهكذا شأنُ الصناعاتِ تكونُ في أولِها غيرَ حَسَنَةٍ ثم تتَحَسَّنُ شيئاً فشيئاً)^(١).

وأما الكتابةُ التي اشتهر بها عبد الحميد آخرُ كُتَّابِ الدَّولَةِ الأموية فالمرادُ بها الكتابةُ الخاصَّةُ باصطلاحِ الأدباءِ وهي صناعةُ الإنشاءِ لا صناعةُ الحُرُوفِ، كما قالوا: بُدِئَتْ الرِّسَالُ بعبدِ الحميد وخُتِمَتْ بابنِ العميد.

رقوق الكتابة:

وكان الصحابةُ وَمَنْ تَبِعَهُمْ قَبْلَ أَنْ يَكْثُرَ الكَاغَدُ - أي: الورقُ الذي كان يُجْلَبُ مِنَ الهِنْدِ - يَكْتُبُونَ آيَاتِ الْقُرْآنِ وَغَيْرَهَا عَلَى عَسِيبِ السَّعْفِ - وهو الْأَصْلُ الْعَرِضُ مِنَ جَرِيدِ النَّخْلِ - وَعَلَى الْأَلْوَاخِ مِنْ أَكْتَافِ الْغَنَمِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعِظَامِ الطَّاهِرَةِ، وَالخِرْقِ، وَالْأَدَمِ - أي الجلود - مِثْلَ رَقِي الْغَزَالِ، فَقَدْ جُمِعَ بَعْضُ آيَاتِ الْقُرْآنِ مِنْهَا، وَفِي الْبُخَارِيِّ لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَلِيلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ٩٥] قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْبِرَاءِ بْنِ مَعْرُورٍ: (ادْعُ لِي زَيْدًا، وَلَيَجِيءُ بِاللَّوْحِ وَالذَّوَاةِ وَالْكِتِفِ)^(٢)، إلخ، وَرَوَى أَنَّ عُثْمَانَ بَعَثَ إِلَى أَبِي بِنِ كَعْبٍ بِكِتِفٍ شَاةٍ مَكْتُوبٍ عَلَيْهَا بَعْضُ قُرْآنٍ لِيُصْلَحَ بَعْضَ حُرُوفِهِ، وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْبُخَارِيِّ: أَنَّ الرَّسُولَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ قَبْلَ مَوْتِهِ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ، وَكَانَ ذَلِكَ يَوْمَ الْخَمِيسِ - قَالَ لَهُمْ: ائْتُونِي بِكِتِفٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بَعْدِي)^(٣) وَرَوَى أَنَّ إِمَامَنَا الْأَعْظَمَ الشَّافِعِيَّ رَضَوَانُ اللَّهِ عَلَيْهِ كَانَ كَثِيرًا مَا يَكْتُبُ الْمَسَائِلَ عَلَى الْعِظَامِ لِقَلَّةِ الْوَرَقِ، حَتَّى مَلَأَ مِنْهَا خُبَايَا.

(١) المقدمة: ١٢٦.

(٢) صحيح البخاري: ٦٠/٦.

(٣) صحيح البخاري: ٩١٢١/٤.

ورأيت بعض مصاحف مكتوبة على رَقِّ الغَزَالِ .

نعم: المصاحفُ التي أمرَ سَيِّدُنَا عِثْمَانُ بِنَسْخِهَا وإرسالِهَا إلى أَجْنَادِ الْأَمْصَارِ كانت على الكاغد ما عدا الْمُصْحَفَ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ بِالْمَدِينَةِ فَإِنَّهُ عَلَى رَقِّ الْغَزَالِ، كما شَهِدَ بِبَصَرٍ .

السبب في جمع القرآن :

وكان السببُ في ذلك - على ما قاله ابن الأثير في التاريخ الكامل^(١) - أَنَّ فِي سَنَةِ ثَلَاثِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ كَانَ حُذَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ مَأْمُورًا بِغَزْوِ (الرَّيِّ)، ثُمَّ صُرفَ عَنْ ذَلِكَ إِلَى غَزْوِ الْبَابِ مَدَدًا لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَبِيعَةَ، وَخَرَجَ مَعَهُ (سَعِيدُ بْنُ الْعَاصِ) فَبَلَغَ مَعَهُ (أَذْرَبِيجَانَ) فَأَقَامَ حَتَّى عَادَ إِلَيْهِ حُذَيْفَةُ وَقَالَ لَهُ : (لَقَدْ رَأَيْتُ فِي سَفَرَتِي هَذِهِ أَمْرًا لَيْتَ تَرِكَ النَّاسُ عَلَيْهِ لِمَحْتَلْفُنْ فِي الْقُرْآنِ، ثُمَّ لَا يَقُومُونَ عَلَيْهِ أَبَدًا)، قَالَ : وَلِمَ ذَلِكَ؟ قَالَ : رَأَيْتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ جَمْعٍ يَزْعُمُونَ أَنَّ قِرَاءَتَهُمْ خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِهِمْ، وَأَنَّهُمْ أَخَذُوا الْقُرْآنَ عَنْ (الْمَقْدَادِ)، وَرَأَيْتُ أَهْلَ دِمَشْقَ يَزْعُمُونَ أَنَّ قِرَاءَتَهُمْ خَيْرٌ مِنْ قِرَاءَةِ غَيْرِهِمْ، وَرَأَيْتُ أَهْلَ الْكُوفَةِ يَقُولُونَ مِثْلَ ذَلِكَ وَأَنَّهُمْ قَرَأُوا عَلَى (ابْنِ مَسْعُودٍ) وَأَهْلَ الْبَصْرَةِ يَقُولُونَ مِثْلَهُ وَأَنَّهُمْ قَرَأُوا عَلَى (أَبِي مُوسَى)، وَیُسْمَوْنَ مُصْحَفَهُ (لُبَابَ الْقُلُوبِ)، فَلَمَّا وَصَلُوا إِلَى الْكُوفَةِ أَخْبَرَ حُذَيْفَةُ النَّاسَ بِذَلِكَ وَحَذَّرَهُمْ مَا يَخَافُ، فَوَافَقَهُ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَثِيرٌ مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَالَ لَهُ أَصْحَابُ (ابْنِ مَسْعُودٍ) : مَا تَنْكُرُ؟ أَلَسْنَا نَقْرَأُ عَلَى قِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ؟

فَغَضِبَ حُذَيْفَةُ وَمَنْ وَافَقَهُ، وَقَالُوا : إِنَّمَا أَنْتُمْ أَعْرَابٌ فَاسْكُتُوا فَإِنَّكُمْ عَلَى خَطَا، وَقَالَ حُذَيْفَةُ : (وَاللَّهِ لَشَيْءٌ عِشْتُ لَا يَتَّبِعُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا شَيْعِرَنَ عَلَيْهِ أَنْ يَحُولَ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَ ذَلِكَ فَأَعْلَظَ لَهُ (ابْنُ مَسْعُودٍ) فَغَضِبَ سَعِيدٌ، وَقَامَ وَتَفَرَّقَ

(١) الكامل في التاريخ ٣/ ١١١

الناس وعَصِبَ حذيفَةُ وسارَ إلى عثمانَ بالمدينة وأخبره بالذي رأى وقال: اتَّأَنَّا التَّذِيرُ العَرَبِيَّانِ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، أَذَرِكَ هَذِهِ الْأُمَّةَ قَبْلَ أَنْ يَخْتَلِفُوا فِي الْقُرْآنِ اخْتِلَافَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ. ففزع لذلك عثمان فجمع الصحابةَ وأخبرهم الخبرَ فأعْظَمُوهُ، ورأوا جميعاً ما رأى حذيفَةُ فأرسل عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ بِنْتِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنْ أَرْسِلِي إِلَيْنَا بِالصُّحُفِ نَنْسَخُهَا. ثُمَّ نَرُدُّهَا إِلَيْكَ، وكانت هذه الصُّحُفُ هي التي كُتِبَتْ أَيَّامَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَإِنَّ الْقَتْلَ لَمَّا كَثُرَ فِي الصَّحَابَةِ يَوْمَ الْيَمَامَةِ قَالَ عُمَرُ لِأَيِّ بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنْ الْقَتْلَ قَدْ اسْتَحَرَّ - أَي: اشْتَدَّ وَكَثُرَ - بَقَاءُ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْيَمَامَةِ، وَإِنِّي أَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرْآنِ فِي الْمَوَاطِنِ فَيَذْهَبُ كَثِيرٌ مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ. فَأَمَرَ أَبُو بَكْرٍ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ فَجَمَعَهُ مِنَ الرِّقَاعِ وَالْعُسْبِ وَصُدُورِ الرِّجَالِ، وكانت الصُّحُفُ عند أبي بكرٍ ثُمَّ عِنْدَ عُمَرَ فَلَمَّا تَوَفَّى عُمَرُ أَخَذْتُهَا حَفْصَةُ فَكَانَتْ عِنْدَهَا إِلَى أَنْ أُرْسِلَ إِلَيْهَا عُثْمَانُ أَخَذَهَا لِلنَّقْلِ مِنْهَا، وَأَحْضَرَ زَيْدَ ابْنَ ثَابِتٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدَ بْنَ الْعَاصِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْحَارِثِ بْنَ هِشَامٍ وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَنْسَخُوهَا فِي الْمَصَاحِفِ، وَجَعَلَ الرَّئِيسَ عَلَيْهِمْ (زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ) مِنَ الْأَنْصَارِ وَهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ، فَلِهَذَا قَالَ لَهُمْ عُثْمَانُ: إِذَا اخْتَلَفْتُمْ أَنْتُمْ وَزَيْدٌ فِي عَرَبِيَّةٍ مِنْ عَرَبِيَّةِ الْقُرْآنِ فَاصْطَبِهَا بِلسَانِ قُرَيْشٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ - يَعْنِي مُعْظَمَهُ - أُنْزِلَ بِلِسَانِهِمْ فَفَعَلُوا، وَلَمْ يَخْتَلِفُوا إِلَّا فِي رَسْمِ (التَّابُوتِ) - كَمَا فِي الْمُزْهَرِ^(١) - فَالْأَنْصَارُ كَتَبُوهُ بِالْهَاءِ، وَقُرَيْشٌ بِالنَّاءِ فَلَمَّا تَسَخَّوْا الصُّحُفَ رَدُّهَا عُثْمَانُ إِلَى حَفْصَةَ وَأَرْسَلَ إِلَى كُلِّ أَقْفٍ بِمُصْحَفٍ مِمَّا تَسَخَّوْا، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يُحْرِقُوا كُلَّ مُصْحَفٍ يُخَالِفُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ بِهِ، فَذَلِكَ زَمَانٌ حُرِّقَتْ الْمَصَاحِفُ بِالنَّارِ، وَكُلُّ النَّاسِ عَرَفَ فَضْلَ هَذَا الْفِعْلِ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ، فَإِنَّ الْمُصْحَفَ لَمَّا قَدِمَ عَلَيْهِمْ مِنْ عِنْدِ عُثْمَانَ قَرِحَ بِهِ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ

دون أصحاب (ابن مسعود) ومن وافقهم، فإنهم امتنعوا من ذلك وعابوا الناس، فقامَ فيهم (ابن مسعود) وقال: (ولا كلُّ ذلك، فإنكم والله قد سبقتم سبقاً يتباً فأربعوا على ظلمكم). ولما قدم (علي) رضي الله عنه الكوفة قام إليه رجل فعاب عثمان بجمع الناس على مصحف، فصاح به وقال: (اسكت فعن ملأ منا فعل ذلك، فلو وليت ما ولي عثمان لسلكت سبيله). انتهى ما نقلته من الكامل مع زيادة يسيرة من المزهري، وهو مأخوذ من حديث البخاري في كتاب (فضائل القرآن)^(١)، قال شارحه القسطلاني^(٢) نقلاً عن محيي السنة في هذا الحديث البيان الواضح أن الصحابة رضي الله عنهم جمعوا بين الدفتين القرآن المنزَّل من غير أن يكونوا زادوا أو نقصوا منه شيئاً باتفاقٍ منهم من غير أن يقدِّموا شيئاً أو يؤخروه، بل كتبوه في المصاحف على الترتيب المكتوب في اللوح المحفوظ بتوقيف جبريل عليه السلام على ذلك وإعلامه عند نزول كل آية بموضعها وأين تُكتب.

وقال (أبو عبد الرحمن السلمي)^(٣) كانت قراءة أبي بكر وعمر وعثمان وزيد ابن ثابت والمهاجرين والأنصار واحدة وهي التي قرأها ﷺ على جبريل مرتين في العام الذي قبض فيه، وكان زيد شهيد الغزوة الأخيرة وكان يقرئ الناس بها حتى مات، ولذلك اعتمدت الصديق في جمعه، وولاه عثمان كتابة المصاحف.

قال السفاقي^(٤): (فكان جمع أبي بكر خوف ذهاب شيء من القرآن بذهاب حملته، حيث أنه لم يكن مجموعاً في موضع واحد، وجمع عثمان لما

(١) صحيح البخاري: ٢٢٦/٦.

(٢) شرح القسطلاني: ٤٤٩/٧.

(٣) هو محمد بن الحسين الأزدي السلمي النيسابوري أبو عبد الرحمن من تصانيفه (حقائق التفسير) توفي نيسابور عام ٤١٢هـ ينظر الأعلام: ٦/٣٣٠.

(٤) هو إبراهيم بن محمد السفاقي: فقيه مالكي من مصنفاته (المجيد في إعراب القرآن المجيد) توفي عام ٧٤٢هـ، ينظر الأعلام: ١/٦١.

كثُر الاختلاف في وجوه قراءته حين قرأوا بلغاتهم، حتى أدى ذلك إلى تخطئة بعضهم بعضاً فتسخ تلك الصحف في مصحف واحد مقتصراً من اللغات على لغة قريش إذ هي أَرْجَحُهَا) اهـ.

وفي (كتاب المصاحف)^(١): أَنَّهُ كَانَ مَعَ زَيْدٍ فِي كِتَابَةِ الْمَصَاحِفِ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ وَالْأَنْصَارِ، مِنْهُمْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ، وَسَمِيَ جَمَاعَةً مِمَّنْ كَتَبَ أَوْ أَسْلَى، مِنْهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ، وَأَسْرُ بْنُ مَالِكٍ. وَكَثِيرُ بْنُ أَفْلَحٍ - مَوْلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ - وَمَالِكُ بْنُ أَبِي عَامِرٍ - جَدُّ الْإِمَامِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فَلَا تَوَهُمَ مِنْ قَوْلِهِمْ: مَخْلَفَ طَه سَبْحَتَانِ وَمُصْحَفٌ.

أَنَّ الْقُرْآنَ كَانَ مَجْمُوعاً فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ عَلَى عَهْدِهِ ﷺ بَلِ الْمُرَادُ بِهِ بَعْضُ آيَاتٍ، كَمَا يُطْلَقُ اسْمُ الْمُصْحَفِ عَلَى ذَلِكَ.

قال القسطلاني: أول باب (جَمْعُ الْقُرْآنِ فِي الصُّحُفِ)^(٢): (ثُمَّ جَمَعَ تِلْكَ الصُّحُفَ فِي الْمُصْحَفِ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا تَرَكَ النَّبِيُّ ﷺ جَمْعَهُ فِي مُصْحَفٍ وَاحِدٍ لِأَنَّ النَّسْخَ كَانَ يَرِدُ عَلَى بَعْضِهِ، فَلَوْ جَمَعَهُ ثُمَّ رُفِعَتْ تِلَاوَةُ بَعْضِهِ لِأَدَى إِلَى الْإِخْتِلَافِ وَالْإِخْتِلَاطِ فَحَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُلُوبِ إِلَى انْقِضَاءِ زَمَنِ النَّسْخِ^(٣)، فَكَانَ التَّأْلِيفُ فِي الزَّمَنِ النَّبَوِيِّ، وَالْجَمْعُ مِنَ الصُّحُفِ زَمَنَ الصِّدِّيقِ، وَالنَّسْخُ فِي الْمَصَاحِفِ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ، وَقَدْ كَانَ الْقُرْآنُ كُلُّهُ مَكْتُوباً فِي عَهْدِهِ ﷺ لَكِنْ غَيْرَ مَجْمُوعٍ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ وَلَا مُرْتَّبَ السُّورِ) اهـ.

(١) كتاب المصاحف: ٢٥.

(٢) شرح القسطلاني: ٤٤٦/٧.

(٣) الحكمة في عدم جمع القرآن في حياته ﷺ أنه لم ينزل بحسب ترتيب سورته وآياته، فكان كلما أنزل عليه شيء من القرآن أمر بكتابته ويقول في مفترقات الآيات ضعوا هذه في سورة كذا، ينظر البرهان للزركشي: ٢٣٢/١.

وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ عَلَى أَنَّ الْمَصَاحِفَ الَّتِي نُسِخَتْ بِأَمْرِ الْإِمَامِ عُثْمَانَ كَانَتْ أَرْبَعَةً، أُرْسِلَ وَاحِدًا لِلْكُوفَةِ، وَآخَرٌ لِلْبَصْرَةِ وَآخَرٌ لِلشَّامِ، وَتَرَكَ وَاحِدًا عِنْدَهُ بِالْمَدِينَةِ. وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ^(١): كَتَبَ سَبْعَةَ مَصَاحِفٍ أُرْسِلَتْ إِلَى مَكَّةَ وَالشَّامِ وَالْيَمَنِ وَالْبَحْرَيْنِ وَالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَحَبَسَ بِالْمَدِينَةِ وَاحِدًا. وَنَقَلَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَزْرِيَّةِ عَنِ الشَّيْطَانِيِّ: أَنَّ الْحُمْسَ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا صُحُفُ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَالشَّامِ، وَاخْتَلَفَ فِي ثَلَاثَةِ مِصْرَ وَالْيَمَنِ وَالْبَحْرَيْنِ. وَكَذَلِكَ اخْتَلَفَ فِي الْمُصْحَفِ الْإِمَامُ هَلْ هُوَ مَا أَبْقَاهُ بِالْمَدِينَةِ أَوْ آخَرَ أَشْكَهُ تَحْتَ يَدِهِ^(٢) اهـ.

وَالظَّاهِرُ أَنَّ اسْمَ (الْإِمَامِ) شَامِلٌ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَصَاحِفِ الْمَذْكُورَةِ لَا اسْمَ لِوَاحِدٍ بِخُصُوصِهِ، وَيُقَالُ: إِنَّ الْمَوْجُودَ بِمِصْرَ الْآنَ فِي قُبَّةِ السُّلْطَانِ الْغُورِيِّ هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ دَمُهُ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَيَكْنِيكَهُمْ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧] جَلَبَهُ إِلَى السُّلْطَانِ، فَسُبْحَانَ مَنْ يَرِثُ الْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا، وَهُوَ خَيْرُ الْوَارِثِينَ.

الفائدة الرابعة: في مبادئ الفن الذي وضعت له هذه الرسالة، وفيها تقسم الخطوط إلى ثلاثة - كما ستراه -:

إِذْ عَلِمَ أَنَّهُ يَنْبَغِي لِكُلِّ مَنْ أَرَادَ الشَّرُوعَ فِي أَيِّ فَنٍّ كَانَ أَنْ يَتَّصِرَهُ أَوَّلًا بِمَعْرِفَةِ خَمْسَةِ مِنْ مَبَادِئِهِ الْعَشْرَةِ الَّتِي هِيَ اسْمُهُ، وَحَدُّهُ وَمَوْضُوعُهُ وَوَاضِعُهُ، وَفَائِدَتُهُ، إلخ. الْمَجْمُوعَةُ فِي قَوْلِ الْفَاضِلِ الْأَدِيبِ السَّيِّدِ عَبْدِ الْهَادِي الْأَبْيَارِيِّ^(٣):

(١) هُوَ أَبُو حَاتِمٍ صَاحِبُ كِتَابِ (اِخْتِلَافِ الْمَصَاحِفِ) وَلَمْ أَقِفْ عَلَيْهِ. يَنْظُرُ لِمَصَاحِفِ لِلْسَّجِسْتَانِيِّ: ٣٤.

(٢) لَمْ أَعْثَرِ عَلَى النَّصِّ فِي مِطَانِهِ مِنَ الْمَخْطُوطَةِ.

(٣) هُوَ عَبْدِ الْهَادِي الْهَادِي نَجَابُ بْنُ رِضْوَانَ الْأَبْيَارِيِّ الْمِصْرِيِّ، تُوُفِيَ عَامَ ١٣٠٥ هـ مِنْ مِصْنَفَتِهِ: (مَسْعُودُ الْمَطَالَعِ) وَ(الْقَصْرِ الْمَبْنِيِّ عَلَى حَوَاشِي الْمَغْنِيِّ) يَنْظُرُ الْأَعْلَامُ: ٣٢٢/٤.

إِنَّ الْمَبَادِيَّ فِي عَشْرِ قَدِ انْهَضَتْ حَذُّ وَحْكُمُ وَمَوْضُوعٌ وَمَنْ وَضَعَا
وَمَاخَذُ نِسْبَةً فَضْلٌ وَفَائِدَةٌ مَسَائِلُ وَكَذَا اسْمُ الْفَنِّ فَاسْتَمَعَ
فَإِنْ عَرَفَهَا كُلُّهَا كَانَ أَعْظَمَ .

فأما (اسم هذا الفن) فهو الكتابة، والخط، والهجاء، وبهذا الأخير ترجم ابن مالك في (التسهيل)^(١)، وبالثاني ترجم في (الشافعية)^(٢) و(جمع الجوامع)^(٣)، وقد يسمى أيضاً (علم الرسم) وإن غلب هذا في المصاحف.

وأما (حذّه) أي: تعريفه فهو علم بأصول يعرف بها تأدية الكتابة على الصحة بناءً على القول بأن عدم إعطاء الكتابة حقها جهلاً، فتكون معرفة تأديتها على الوجه الصحيح علماً، وإلا فتقول: هو قانون تعصم مراعاته من الخطأ في الخط كما تعصم مراعاة القوانين النحوية من الخطأ في اللفظ.

سَوَامَا مَوْضُوعُهُ :

فهو الكلمات التي يجب انفصالها من بعضها والتي يجب اتصالها ببعضها، والحروف التي تبدل، والحروف التي تزداد، والحروف التي تنقص، فهو مُنْهَضِرٌ في هذه الأربعة لا غير، على ما يُفْهَمُ من (شرح النقاية) للجلال السيوطي^(٤)، فلماذا جعلنا أبواب هذه الرسالة أربعة منظوية تحت المَقْصَد - كما ستراه قريباً - وَلَنَذْكُرَ لَكَ مِنْ أَمْثَلِ كُلِّ بَابٍ بَعْضاً تَعْجِلاً لِلْفَائِدَةِ، فَمَثَالُ الْفَضْلِ وَالْوَضَلِ: (كُلُّ مَا) و(كُلَّمَا) و(إِنْ هُمْ) و(إِنَّهُمْ) و(يَوْمَ هُمْ)، و(يَوْمَهُمْ)، و(إِنْ مَا)، و(إِنَّمَا).

(١) تسهيل الفوائد: ٣٣٢.

(٢) شرح الشافعية: ٢٦٤/٢.

(٣) جمع الهوامع: ٢٣١/٢، ٢٤٣.

(٤) الدراية لقراء النقية المطبوع على حاشية مفتاح العلوم: ١٢٩.

ومثال الإبدال: (سؤال ورنال).

ومثال الزيادة: الألف في (مائة)^(١)، والألف في (كلوا واشربوا)، والواو في (عمرو).

ومثال النقص فقط: (يمّا، وعمّا) و(ممّ وعمّ).

ومثال ما اجتمع فيه زيادة ونقص وإبدال: (أولئك) على ما ستره مفضلاً في أبوابه - إن شاء الله -.

وأما فائدته وثمرته:

فهي حفظ الإنسان من الخطأ واللحن، كما عُلِمَ من التعريف السابق، وزيادة على ذلك معرفة الأصح في الكتابة وذلك لأنها نابعة عن التكلم، فالخطأ فيها يُعدُّ لحنًا كالخطأ فيه، بدليل ما رواه الشُّيُوطِي في المزمهر^(٢): أَنَّ سَيِّدَنَا عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَرَدَ إِلَيْهِ كِتَابٌ مِنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ إِذْ كَانَ عَامِلًا لَهُ عَلَى الْبَصْرَةِ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ أَضْرِبْ كَاتِبَكَ سَوْطًا فَإِنَّ لَحْنَ فِي كِتَابَةِ كَلِمَةٍ كَذَا، وَنَظِيرَ ذَلِكَ مَا حَكَاهُ الْإِمَامُ ابْنُ جُنَيْنٍ عَنْ شَيْخِهِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ إِمَامِ النُّحَاةِ فِي عَصْرِهِ (أَنَّهُ ذَهَبَ مَعَ صَاحِبٍ لَهُ لِيُزَوِّرَ عَالِمًا، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ رَأَى فِي يَدِهِ جُزْءًا مَكْتُوبًا فِيهِ (قَابِلٌ) بِنَقَطَتَيْنِ تَحْتَ الْهَمْزَةِ الْمُصَوَّرَةِ يَاءً، فَقَالَ لَهُ: هَذَا خَطٌّ مِنْ؟ فَقَالَ: خَطِّي، فَالْتَفَتَ لِمُصَاحِبِهِ وَقَالَ: (أَضَعْنَا خَطَوَاتِنَا فِي زِيَارَةِ مِثْلٍ

(١) الصواب أن تكتب (مئة) بغير ألف قياساً على القاعدة في مراعاة أقوى الحركتين فتكتب على حرف يناسب أقوى الحركتين وهما حركة الهمزة وحركة ما قبلها وذلك أن أقوى الحركات هما الكسرة ثم الضمة ثم الفتحة، مثل ثمة وربة ومئة. وبه قال أبو حيانه، ينظر ص ٢٢٣.

(٢) لم أعر على النص فيه.

هذا) وخرج لوقته - كما سيأتي نقله في الخاتمة^(١) عن المطرزي^(٢)، والأشموني^(٣) أيضاً، وكان الصديق رضي الله عنه يقول: (لأن أقرأ فأسقط أحب إلي من أن أقرأ فألحن).

وكما أنهم عدوا في الألفاظ فصيحاً وأفصح فكذلك عدوا في الكتابة مثله، فقد قالوا: الأفصح في كتابة المقصور كذا، والأفصح في كتابة المنقوص كذا، قال في (الشافعية، وشرحها): (ومن ثم - أي: ومن أجل - أن مبني الكتابة على الوقف والابتداء كُتِبَ باب قاض مما حذف يؤه للثنين رفعاً وجراً بغير ياء، وكُتِبَ باب القاضي بالياء على الأفصح فيهما للوقف عليهما بذلك)^(٤) أهـ.

وأما حكمه:

فهو الوجوب الكفائي لما أن صنعة الكتابة واجبة على الكفاية كسائر الصناعات، فإذاً يكون علمها من قبيل فرض الكفاية كسائر العلوم الوسائل.

وأما فضله:

فهو احتياج كل علم إليه . ولا غنى له عنه، لأن تدوين العلوم بأسرها وحفظها متوقف على الكتابة.

وأما نسبته:

إلى البنان فهي كنسبة النحو للسان والمنطق للجنان.

(١) سيأتي في ص:

(٢) المطرزي: هو ناصر عبد السيد من كتبه (الإيضاح) ينظر الأعلام: ٣١١ / ٨

(٣) الأشموني: ٣٠٤ / ٤

(٤) شرح الشافعية: ١٢٩ / ٢، ٢٦٦.

وأما مأخذه واستمداده:

فهو من القواعد النحوية والأصول الصرفية كما سبق الإيماء على ذلك عن أبي حيان^(١)، ومن موافقة (الإمام) الذي - هو مُصَحِّفُ عثمانَ في بعض كلمات^(٢).

وأما واضعته:

فهم علماء البصريين العراقيين - أي: البصرة والكوفة - فإنهم هم الذين دُونُوا هذا الفنَّ، كما دُونُوا غَيْرُهُ من علم اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والعروض، ولهم في جميع تلك العلوم مذاهبٌ مُختلفةٌ حتَّى هذا العلمُ لَهُم فيه اختلافاتٌ مُبَيَّنَةٌ على الاختلاف الواقع في لغات قبائل العرب بالوجوه التي عَقَدَ لها في (المزهر)^(٣) ترجمةً مُستقلةً، وذكر منها تحقيقَ الهمزة وتخفيفها بالتسهيل أو الإبدال بأحدِ حروفِ العلة، (فالتحقيق) لغةٌ تميمٍ وقَيْسٍ وهو الأصل، و(التخفيف) لغةٌ قريشٍ وأكثرِ الحجازيين - على ما قاله شيخُ الإسلام في شرح الشافية، قال: (ومعلوم أن لغة قريش أَفْصَحُ اللغاتِ فلذا كان الكُتُبُ على لُغَتهم أولى، لا سِيَّما وقد جَرى عليها رَسْمُ المُصَحِّفِ)^(٤) أهد.

ومثله في (الهنع)^(٥) عن أبي حيان، أي: فيكونُ الكُتُبُ على لغةِ التَّخْفِيفِ أولى لِيُوجَّهِينَ كَوْنَهَا لغةَ قُرَيْشِ الفُضْحَى، واتباعُ المُصَحِّفِ، ولهذا كان أَكْثَرُ

(١) تقدم في ص

(٢) الأحسن الاقتصار على الخط القياسي ففي التلقيق بين خط المصحف والقياس يقع اللبس ومن ذلك إتباعهم كتابة (مائة) بالآلف ليوافقوا خط المصحف، والقياس حذف الألف، ومثلها كلمة (يحيى) والصلوة وغيرها.

(٣) المزهر: ٢٠١/١، ٢٥٥.

(٤) شرح الشافية: ١٧٢/٢.

(٥) همع الهوامع: ٢٣٣/٢.

الصحابه ومن وافقهم من التابعين وأتباعهم يُوافقون الرسم المُصحفي في كل ما كتبه ولو لم يكن قرآنًا ولا حديثًا ويكرهون خلافه، ويقولون: (لا تُخالِف الإمام)، يُريدون بذلك المُصحف الذي كُتب بأمر الإمام عثمان، فإنهم كانوا يُسمونه (الإمام) من حيث اتباعه رسمًا وغيره، واستمر الأمر على ذلك إلى أن ظهر علماء المصنّعين، وأسسوا لهذا الفن ضوابط وروابط بنوها على أقيستهم النحوية وأصولهم الصرفية وسموها (علم الخط - القياسي، أو الاصطلاحي المُختصر) وسموا رسم المُصحف بـ (الخط المُتبع)، وقالوا: إن رسمه سنة مُتبعة مقصورة عليه فلا يُقاس ولا يُقاس عليه، ومثله من حيث عدم القياس (خط العروضيين) ولذا قيل: (خطان لا يُقاسان)^(١)، فتحصل أن الخطوط ثلاثة:

أولها: (خط المُصحف) فيكتب على ما رُسم في مصاحف الإمام وإن خالف القياس، فقد حكى السيوطي في كتابه (الإثقان في علوم القرآن)^(٢) عن مذهب الإمام: أنه تحرّم مخالفة مُصحف عثمان في رسم ياء أو ألف أو واو أو غير ذلك كالفصل والوصل، أي: في نحو: (ولا تُحِينَ مناصي) [ص: ٣] فإن التاء التي من كلمة (لات) موصولة فيه بد (حين)، وكقوله تعالى: (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ) [النساء: ٧٨] (وقالوا مَالِ هَذَا الرَّسُولِ) [الفرقان: ٧] و(كُلُّ مَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ) [تبارك: ٨]. (فالهاء) مفصولة من اللام في الآيتين، و(ما) مقطوعة عن (كل) في الثالثة على خلاف القياس، وكالوصل والإبدال والحذف في قوله تعالى حكاية عن قول هارون لأخيه عيسى السلام: (يَبْنُؤُمْ لَا تَأْخُذُ بِلِحِيَّتِي) [طه: ٩٤] وكذلك (الرَّبَّوْا) رسم بواو متصلة بالياء. وألف بعدها، وكزيادة (ياء) أخرى بعد الياء في قوله تعالى: (وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ) [الذاريات: ٤٧]، قال

(١) معجم الهوامع: ٢٤٣/٢

(٢) الإثقان: ١٦٦/٢ .

مُحَسَّنِي الْجَلالين: (فهي زيادةٌ ليس لها وَجْهٌ يُعْرَفُ)^(١) أه. أي: لكنها تُرْسَم فيه اتِّباعاً كما كَتَبَ السَّلَفُ. وكذا زيادةُ الياءِ في: (وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ) [الأنعام: ٣٤٠] ونحوه، وكَنَقَصِ الواوِ في رسمِ (الْمَوْءُودَةِ) [التكوير: ٨]. يواوٍ فقط وهي المتصلةُ بالميم، وكذلك (وَالَّذِينَ كَفَرُوا الدَّارَ) [الحشر: ٩] رسم يواوٍ واحدةً، وحَذَفِ الهَمْزَةُ وواوِ الضمير. - كما في أَوَّلِ الْكَلِمَاتِ^(٢) - ففي ذلك كَلِمَةٌ تَحْرُمُ الْمُخَالَفَةَ عَلَى مَذْهَبِ الْإِمَامِ (أَحْمَدَ). وكذا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ (مَالِكٍ) الْحَرْمَةُ أَيْضاً، ولهذا أَلْفَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ رِسَالَةً فِي رَسْمِهِ كَالشَّاطِطِيِّ، وَابْنُ الْجَزَرِيِّ وَغَيْرُهُمَا كَالسُّيُوطِيِّ فَإِنَّ لَهُ فِي ذَلِكَ رِسَالَةً سَمَّاها: (كَيْتُ الْأَقْرَانِ فِي كِتَابِ الْقُرْآنِ) - كما قاله في شرح النقاية^(٣).

وثانيهما: (حَطُّ الْعَرُوضِيِّينَ) وهو عَلَى حَسَبِ الْمَلْفُوظِ بِهِ قَالَ أَبُو حَيَّانٍ: (وذلك لِأَنَّ الْعَرُوضِيِّينَ يَكْتُبُونَ مَا يُسْمَعُ خَاصَّةً إِذَا الَّذِي يَعْتَدُّ بِهِ فِي صَنَعَةِ الْعَرُوضِ إِنَّمَا هُوَ مَا يُلْفَظُ بِهِ لِأَنَّهُمْ يَرِيدُونَ بِهِ عَدَّ الْحُرُوفِ الَّتِي يَقُومُ بِهَا الْوَزْنُ مَتَحَرِّكاً كَانَ أَوْ سَاكِناً، فَيَكْتُبُونَ التَّنْوِينَ نَوْناً وَلَا يَرَاعُونَ حَذْفَهَا فِي الْوَقْفِ وَيَكْتُبُونَ الْمَدَّغَمَ، أَيِ: الْمَشْدَدَ حَرْفَيْنِ، وَيَكْتُبُونَ الْحُرُوفَ بِحَسَبِ أَجْزَاءِ التَّفَاعِيلِ، فَقَدْ تَقَطَّعَتِ الْكَلِمَةُ بِحَسَبِ مَا يَقَعُ مِنْ تَبْيِينِ الْأَجْزَاءِ، كَقَوْلِهِ^(٤):

بَا دَا زِي يَنْبَلُ عَلِيَّاهُ فَسَ سَنَدِي أَقَوْتُ وَطَا لُعَلِّي هَا سَالِفُلُ أَمَدِي
لَأَنَّ تَقَطُّعَهُ: (مُسْتَفْعِلُنْ فَعِلُنْ) أَرْبَعُ مَرَاتِبَ، وَكِتَابَةُ هَذَا الْبَيْتِ فِي الْخَطِ الَّذِي لَيْسَ فِي عِلْمِ الْعَرُوضِ هَكَذَا.

(١) الفتحاحات الإلهية: ٢٠٨ / ٤.

(٢) الكليات: ٥.

(٣) الدراوة لقراء النفاية: ١٣٢.

(٤) هو التابعة: اللبنياني، ينظر خزنة الأدب: ٥ / ٤، ٣٢ / ١١.

بَا دَارَ مَيْتَةٍ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنَدِ أَقْوَتْ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ
أَهْ مِنْ الْهَمْعِ^(١).

وثالثها: الخطُ الاصطلاحي في غيرِ الْمُصْحَفِ والعَرُوضِ، وهو الذي وضعنا له هذه الرسالة، قال شيخُ الإسلام: (فإنه لَيْسَ جَارِياً عَلَى اللَّفْظِ كَمَا يَجْرِي الْعَرُوضُ لِأَنَّهُ قَدْ يُحَذَفُ مِنْهُ مَا يَثْبُتُ فِي اللَّفْظِ، وَقَدْ يُزَادُ بِهِ مَا لَمْ يَمْ يَمْ. وَقَدْ يَكْتُبُ حَرْفٌ بَدَلَ آخَرَ، كَأَن يَكْتُبَ بِالْيَاءِ أَوْ الْوَائِ وَلَفْظُهُ بِالْأَلْفِ كَالْحُبْلَى وَالصَّلَاةِ)^(٢) اهـ. أي: بناءً على استحباب رسم الصلاة بالواو في غير الْمُصْحَفِ اتِّبَاعاً لِرُسْمِهِ، وَكَأَن يَكْتُبَ بِالْأَلْفِ وَلَفْظُهُ بِالنُّونِ^(٣) مثل: ﴿لَتَنْفَعَا﴾ [الملق: ١٥] و﴿وَلَيَكُونَا﴾ [يوسف: ٣٢] ﴿وَإِذَا﴾ [الإسراء: ٧٦] أو يكتب بالنون ولفظه بالميم مثل: ينبوع، وما ينبغي. وعنبر، ومنبر.

أو يكتب بالواو ولفظه في الدرج بالهمز مثل: (أَوْثُمِينَ) المبني للمجهول.
أو يكتب بالياء ولفظه في الدرج والوصل بالهمز، مثل: (أَثْمِينَ) للمعلوم،
أو فعل أمر.

أو يكتب بالياء ولفظه في الدرج بالواو كالأمر من (وَجِرْ) و(وَجِرْ) و(وَدِّ)،
وغير ذلك مما يأتي بيانه في أبوابه إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) همع الهوامع: ٢/٢٤٣.

(٢) شرح الشافية: ٢/٢٦٤.

(٣) ينظر ص ٢٠٥.

المقصد في موضوع الرسالة
وتحته أربعة أبواب

الباب الأول
فيما يقطع وجوباً وما يوصل وجوباً من الكلمتين فأكثر
وفيه أربعة فصول

الفصل الأول

في بيان ابتناء الكتابة على تقدير الابتداء والوقف، مع بيان مقتضيات الوصل الذي هو خلاف الأصل في الكلمات - غير الحروف المفردات .

لا يخفى أن الحروف الهجائية لها حالتان متضادتان

البساطة والتركيب :

فالبسطة : هي الحروف المقطعة ، أي : المتفرقة خطأً مثل كتابة التمام .

والمركبة : هي المجتمعة المتصلة ببعضها المستعملة في سائر الكتب .
(التركيب) ممكن في جميع الحروف ، سوى ستة لا يمكن وصلها بما بعدها ، جمعتها في قلبي : (زُذَاوِدْ) ، ولكن الأصل والقياس أنه لا يوصل ويجمع إلا حروف كل كلمة على أفرادها ما لم يوجد مقتضى لوصل كلمتين فأكثر من المقتضيات الأربعة لآتية . عن الهمع^(١) .

وأكثر ما يوجد موصولاً ومجموعاً من حروف الكلمة الواحدة ستة أحرف أو سبعة ، مثل : متجنيق ، وعلطيميس وعفنججية - وهي الحماقة المفردة - وهذا من النادر ، لأن الغالب في الأسماء عدم زيادتها على ستة أحرف ، قال في الخلاصة^(٢) :

ومُتَّهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ بُزِدَ فِيهِ فَمَا سَبْعَا عِدَا

(١) ينظر الهمع : ٢٣٧/٢ وينظر ص ٤٣ .

(٢) الخلاصة (ألفية ابن مالك) البيت الثالث من باب التصريف

وقال في الفعل^(١):

وَمُتَّهَاهُ أَزْبَعُ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يُسَزَّدُ فِيهِ فَمَا يَبْتَأُ عِدَا
وَأَقْلُ مَا يُوجَدُ مَوْصُولًا مِنْ كَلِمَتَيْنِ حَرْفَانِ، مِثْلُ: (بَتُّ، وَمُتُّ) فَإِنْ كَلَّ
وَاحِدٌ مِنَ هَذَيْنِ اللَّفْظَيْنِ مُرَكَّبٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ، مِنَ الْبَيْتُوتَةِ وَالْمَوْتِ،
وَمِثْلُهُمَا: (بِتُّ) مُرَكَّبٌ مِنْ فَعْلِ الْبَيْتُونَةِ وَفَاعِلٍ وَهُوَ (التَّوْنُ) ضَمِيرُ النَّسْوَةِ.

وَأَقْلُ مَا يُوجَدُ مُرَكَّبًا مَوْصُولًا مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ ثَلَاثَةُ أَحْرُفٍ، نَحْوُ: (قُتُّهُ)
مِنِ الْقَوْتِ، وَ(قُتُّهُ) مِنَ الْقَوَاتِ - بِمَعْنَى السَّبْقِ أَوِ التَّرْكِ - فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ
الْلَفْظَيْنِ مُرَكَّبٌ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ، فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الْفَعْلَيْنِ
حَرْفًا مَفْرَدًا، مِثْلُ: فَاءِ الْعُطْفِ أَوْ لَامِ الْجَوَابِ صَارَتِ اللَّفْظَةُ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ فِي
أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ.

وَأَقْلُ مَا يُوجَدُ مَوْصُولًا مِنْ خَمْسِ كَلِمَاتٍ تِسْعَةُ أَحْرُفٍ نَحْوُ:
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ [البقرة: ١٣٧] فَإِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فِي أَوَّلِهِ وَهُمَا: (الفاء
والسين) لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا حَرْفٌ جَاءَ لِمَعْنًى، وَهُوَ كَلِمَةٌ مِنْ أَقْسَامِ الْكَلَامِ
الثَّلَاثَةِ، وَمِنْ كَلِمَتَيْنِ فِي آخِرِهِ وَهُمَا اسْمَانِ ضَمِيرَانِ، (الكاف) ضَمِيرُ الْمُخَاطَبِ
الْمُفْرَدِ وَ(هُم) ضَمِيرُ الْغَائِبِينَ، وَالْفِعْلُ مُتَوَسِّطٌ بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ أَوَّلًا، وَالْأَسْمَيْنِ
الضَمِيرَيْنِ آخِرًا.

ثُمَّ وَجَدْنَا عَشْرَةَ أَحْرَفٍ مُتَّصِلَةٍ مِنْ أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ فِي: ﴿لَيْسَتْخِلِفَنَّهِنَّ﴾
[النور: ٥٥]، فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَى ذَلِكَ فَاءَ الْجَوَابِ كَانَتِ الْحُرُوفُ أَحَدَ عَشَرَ
وَالْكَلِمَاتُ خَمْسًا.

وَقَدْ وَجَدَ بَسْطُ كَلِمَاتٍ فِي تِسْعَةِ أَحْرَفٍ مَوْصُولَةٍ كَأَنَّ تَقُولَ لِمَنْ سَأَلَكَ عَنْ
أَمْرٍ: (فَنَنْفَعُكَ).

(١) الخلاصة: البيت السابع من باب التصريف.

تركيب الكلمة

واعلم أن ما ذكرناه أولاً من تركيب حروف الكلمة الواحدة ووصلها ببعضها ليس مما يقصد للبحث عنه من موضوع هذا الفن، بل هو من الأمور التي تتقدم معرفتها، في ابتداء التعليم وأوردناه تشجيعاً لذهن الطالب وتمريناً له وتبياناً للأساس، وإنما الذي من مقاصدنا وصل الكلمتين فأكثر، فنقول:

الأصل والقياس في كل كلمتين اجتماعاً أن تكتب كل واحدةٍ منهما مفصولة عن الأخرى منظوراً في أول كلمة لحالة الابتداء بها، وملحوظاً في آخرها حالة الوقف عليها، لأن مبنى الكلمة على اعتبار الوقف والابتداء - كما سبق في تعريفها أول المقدمة^(١) - قال في (الهمع): (الأصل فصل الكلمة من الكلمة، لأن كل كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى. فكما أن المعنيين متميزان فكذلك اللفظ المعبر به عنهما يكون متميزاً، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله، وخرج عن ذلك الأصل ما كانا كشيء واحد، فلا تُفصل الكلمة عن أختها وذلك أربعة أشياء:

الأول: المركب تركيب مزج، كـ(تغلبك) بخلاف غيره من المركبات، كـ(غلام زيد، وخمسة عشر).

الثاني: أن تكون إحدى الكلمتين لا يبدأ بها، لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ، فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ فكذلك ينبغي أن يكون في الخط، وذلك نحو: الضمائر البارزة المتصلة، ونون التوكيد، وعلامة التأنيث والثنائية والجمع وغير ذلك مما لا يمكن أن يبدأ به.

الثالث: أن يكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها، وذلك نحو باء الجر ولازم وكافه، وفاء العطف والجرء ولازم التوكيد، فإن هذه الحروف لا يوقف عليها، وخرج عن ذلك واو العطف فإنها لا توصل لعدم قبولها الوصل

والرابع: ما يذكر من الألفاظ^(١) أهـ - يعني الكلمات الثلاث الآتية في الفصول الثلاثة بعد هذا الفصل، وهي (ما) و(مَنْ) و(لا) على ما سيأتي بيّنها في فصولها:

ومعلوم من الأصول المقررة في لغة العرب أنه لا يُبتدأ بساكن ولا يُوقف على متحرك في غير الضرورة، ولا على التثنتين بأقسامه الأربعة المعروفة دون البقية^(٢)، قال في أول (الجزرية)^(٣):

وَأَوَّلُ نُطْقِ الْمَرْءِ حَرْفٌ مُحَرَّكٌ

وقال في (الجزرية)^(٤):

وحاذِرِ الوقْفَ بكلِّ الحركةِ إِلَّا إِذَا رُمْتَ قَبِضُ حركه

فلا يوقف على ما يبدأ به لأنه لازم التحريك، والتحريك غير سائغ عند الوقف. ومن ثم لم يكن من أصولهم في الكلمة التي على حرف واحد وضعا أو عارضا أن تُكتب مقطوعة عما يتصل بها قبل أو بعد، فإن لم يوجد ما يتصل بها ألحقَتْ بها (هاء السكت) وجوبا، كما إذا قيل لك: كيف تنطق بفعل الأمر من اللفيف المفروق، مثل: (وَفَى، أو وَفَى، أو وَغَى أو وَشَى أو وَتَى، فتقول من الأول: (فَهْ) بإلحاق هاء السكت الساكنة لفظاً وخطاً وجوبا. وتركها يُعدّ من

(١) جمع الهوامع: ٢٣٧/٢.

(٢) وهي تنوين التسمكين والتذكير والمقابلة والعوض، وأما البقية فهي الترتم والغالي، ينظر شرح ابن عقيل: ١٧/١.

(٣) العيون الغائرة: ٢٣.

(٤) متن الجزرية: ٤٢، وقوله (رمت) من الروم وهو أن تأتي بالحركة الخفيفة، وهي أكثر من الأسماء لأنها تسمع، ولكن لا يشعر به الأصم أما الأسماء فهو نهية الشفتين للتلغظ بالضم بحيث لا يشعر به الأعمى.

ينظر التعريفات ص ٢٢، ٦٥، والقاموس مدة (روم).

الخطأ، كما صرح به شيخ الإسلام في مَبْطَلات الصلاة من (المنهج)^(١)، وكذا يقال في نظيره من البقية.

وأما إذا اتصلت به كلمة أخرى كأن يقال (وه زيداً) فيكتب بهاء السكت متصلة به نظراً لحالة الوقف عليه بها ولكنها تَسْقُطُ في اللفظ كما سيأتي تمام ذلك في الفصل الثالث من باب الزيادات^(٢) - إن شاء الله تعالى -.

وكذا إذا قيل لك: ما مُسَمَّى العِجَم من (جعفر)؟ فتقول: (جَه) أو: ما مُسَمَّى العين من (عُمر)؟ فتقول: (عَه) بضم العين وزيادة الهاء لبيان الحركة وعدم الوقف على المتحرك، أو قيل: ما مُسَمَّى الرء من هذين الاسمين؟ فتقول: (إز) بكسر الهمزة، قال (سيدي عليّ الأجهوري) في شرح منظومته: (واعلم أن مُسَمَّى الحرفِ إن كان ساكناً أدخل عليه هَمْزَةُ الوَصْلِ ونُطِقَ به، وإن كان متحركاً زِيدَ فيه هاءُ السكت مع الإتيان به مُتَحَرِّكاً بحركته، فإذا أريدَ النطق بالباء من (اضرب) قيل: (إِبْ) وكذا الضاد منه، وإذا أريدَ النطق بالراء منه قيل: (رِه) بكسر الراء).

قال المبرد في (المقتضب): قال سيويه: (خرج الخليل يوماً على أصحابه فقال: كيف تلفظون بالباء من (اضرب) والdal من (قد) وما أشبه ذلك من السواكن، فقالوا: (باء، دال)، فقال: (إنما لفظتم باسم الحرف، ولم تلفظوا به)، فرجعوا في ذلك إليه، فقال: (إذا أردتُ التلَفُظَ به أزيدُ ألفَ الوصل فأقول: (إِبْ، إِذْ) لأنَّ العرب إذا أرادت الابتداء الساكن زادت ألف وصل. وقال: (كيف تلفظون بالباء من (ضرب) والضاد من (ضحى) فأجابوا بنحو جوابهم السابق، فقال: (أرى أنه إذا لفظ بالمتحرك يزداد هاء لبيان الحركة،

(١) حاشية البجيرمي: ١٩٤/١.

(٢) سيرد في الفصل الثالث زيادة هاء السكت

كما قالوا: (أزمة). فأقول به: (ضه) وهذا ما لا يجوز في القياس غيره^(١)، انتهى كلام الأجهوري.

أقول: وأما الحروف المقطعة في كُتِبَ اللغة والصرف كما يقال مثلاً: أصل مادة الاستعمار (ع م ر) فكذلك لا يُنطقُ بأسمائها، بل بِمُسَمِّيَّاتِهَا، لأنّه يُشارُ بها إلى المادة بقطع النظر عن كونها فعلاً أو اسماً وعن تعيين حركاتها، كما نصّ عليه (الشَّتَواني)^(٢) في تعليقه على (الشافيه وشرحها) لشيخ الإسلام^(٣)، وعليه فيُتَرك في مثل الحروف المتقدّمة بالعين مفتوحة، لأنّ الفتح أخفُّ الحركات، وكذا بالميم والراء مفتوحتين من غير إلحاق هاء لتقوى الحروف ببعضها، أو بسكون (الراء)، فلا تنطق بالضم ولا بالكسر ولا بالسكون مسبقاً بهمزة وصل مكسورة لا في الأول ولا غيره، لأنّ ذلك إنما يكون عند إرادة بيان مخرج الحرف، وحيث تقرر لك أنّ الكتابة مبنية على اعتبار الابتداء والوقف، فكتب (أُوْتِمِرَ) في المبنى للمجهول بالألف والواو، كما في آية: ﴿فَلْيُوْزِلْ أَلَّذِي أُوْتِمِرَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]، وكما في حديث: (علامة المنافق)^(٤): (إذا أُوْتِمِرَ خان). وإنما نبهت على هذا لأنه مما غلط فيه كثيرون، فكتبوه بالألف والياء المصوّرة بدلاً في الابتداء عن الهمزة في الوصل والدرج، وهو إنما يكتب بذلك إذا كان فعل أمر أو ماضياً مبنياً للمعلوم، وذلك لأنك إذا ابتدأت بالمجهول تنطق بالهمزة مضمومة وتمدها، فيتولد من المذوّا وهي المبدلة من الهمزة الساكنة، إذ أصله: (أُوْتِمِرَ) بهمزتين أولاهما مضمومة والثانية ساكنة،

(١) ينظر المقترض: ٣٢/١، كتاب سيبويه: ٣/٣٢٠.

(٢) هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين بن عمر بن علي الشتواني المتوفى (١٠١٩هـ).

ينظر الأعلام: ٣٦/٢.

(٣) شرح الشافية: ٢/٢٦٦.

(٤) صحيح البخاري: ١٥/١.

وَتُرْسَمُ وَاوًا لِأَنَّهَا - أي: الهمزة الساكنة - تبدل مدًا من جنس حركة ما قبلها، عملاً بقول الخلاصة^(١).

وَمَدًا ابْدَلُ ثَانِي الهمزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كـ (آثِرٌ وَاثْتَمِنَ) وأما إذا نطقت بالمعلوم وقلت: (قَدْ اثْتَمَنْتُ زَيْدًا) فتكتبه بألف وياء، كما في حديث: (إِثْنُونِي بِكَتِفٍ أَكْتُبُ لَكُمْ)^(٢) إلخ، وذلك لأنك تبدأ بهمزة الوصل مكسورة، وتبدل الهمزة الثانية ياءً من جنس حركة ما قبلها، عملاً بقول الخلاصة المذكورة، فهذه الواو المبدلة من همزة في الأول، والياء المبدلة من همزة في الثاني ينطق بكل واحد منهما ساكنة في حال الوصل والدرج.

وإذا أريد الشكل فتوضع القطعة والجزمة عليها، لا على ألف الوصل التي قبلها، لأنَّ الشكل تابع للوصل، لا للابتداء والوقف، ولذلك يُشكَّلُ المنون بعلامة التنوين وإن كان يوقف عليه بالسكون في غير المنصوب، وبإبدال التنوين في المنصوب ألفاً.

وتقول في فعل الأمر من تأبير النخل - بمعنى تلقيحه وإصلاحه - (اؤْبُرِ النَّخْلَ) بضم همزة الوصل على لغة من يضم الباء من مضارعه. وتقول: (إِيبِرِ النَّخْلَ) بكسرها على لغة من يكسر الباء من مضارعه، لأن حركة همزة الوصل تابعة لثالث حرف في غير الفتح، فلذا ضُمَّتْ الهمزة المذكورة على اللِّغَةِ الْأُولَى، وكُسِّرَتْ على اللِّغَةِ الثَّانِيَةِ، للقاعدة التي ذكرها ابن الجزري في قوله^(٣):

وَإِبْدَأْ يَهْمَزُ الْوَصْلُ مِنْ فِعْلٍ بِضَمٍّ إِنْ كَانَ ثَالِثٌ مِنَ الْفِعْلِ يُضَمُّ
وَإِكْبِرُهُ حَالُ الْكُسْرِ وَالْفَتْحِ وَفِي الْأَسْمَاءِ غَيْرِ اللَّامِ كَسَرُهَا أَوْ فِي

(١) الخلاصة: البيت السابع من باب الإبدال. وسيرد ذكره من ص

(٢) صحيح البخاري: ١٢١/٤.

(٣) متن الجرية: ٤١

وبما تقرر يتبين لك وجه قول (العزّي) في فصل المعتل: (والأمر من: وَجَلَّ يُوَجِّلُ يَجِلُّ أصله إوجَل قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فإن انضمت ما قبلها عادت الواو، فتقول: (يا زيدُ ايجَلْ) تلفظ بالواو وتكتب بالياء)، ثم قال: (وحكم (وَدَّ - يَوَدُّ) كحكم (عَضَّ يَعَضُّ)، وتقول في الأمر: (ايددْ) ك(اغضضْ)^(١) اهـ. أي: أنك تقول في غير الابتداء: (يا صاحبُ ايددْ) بالواو وإن كنت تكتبه بالياء، هذا إذا لم يسبق الهمزة من المهموز، أو الواو من المعتل فاءً ولا واوًا، فإن تقدّم عليها أحدهما حذفت ألف الوصل خطأ من المهموز دون المعتل، وصارت الهمزة الساكنة متوسطة تنزيلاً، فحينئذ تكتب ألفاً لا ياءً ولا واوًا، نحو: ﴿قُلْ فَاتَوَّأُ بِكُنْثٍ﴾ [النقص: ٤٩] و﴿وَأَتَوَفَّ بِأَهْلِكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [يوسف: ٩٣]، ومثله: (فَأَنْزَرَ) فتنتطق بالهمزة ساكنة في الفعل الماضي أو الأمر، وتكتبها ألفاً مهموزة بدون ياء بعدها، ولا تدغم الهمزة في التاء - كما نص عليه القاموس^(٢)، والأشْمُونِي^(٣).

وأما إذا تقدّمتها غير هذين الحرفين مما هو بمنزلة كلمة مستقلة على حرفين فأكثر، نحو: (ثُمَّ وَحَتَّى)، فكما لو لم يتقدمها شيء مثل قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَثَوَّأُ صَفًّا﴾ [طه: ٦٤]، و(حَتَّى ائْتَرَر) و(ثُمَّ اؤْتَمِن) فتكتب بحركة ما قبلها عند الابتداء، والفرق بينهما أن (الفاء والواو) كجزء من الكلمة من حيث أنه لا يصح الوقف عليهما، ولهذا وصلت الفاء بما بعدها خطأ، ولولا المانع الطبيعي من وصل الواو بما بعدها لوصلت، ولذا يُستقبح وضعها في آخر السطر. ومن ثَمَّ وُصلت واو الضمير وألفه بما قبلهما في: (رَضُوا، وَرَضِيَا) وهذا في همزة غير الوصل، أما هي فلا تحذف عند دخول الفاء عليها. نحو:

(١) مجموعات الصرف: ٣٧.

(٢) القاموس: مادة (أزر) وينظر الحاشية والأصل.

(٣) الأشْمُونِي: ٣١٤/٤.

(فَاضْرِبْ) (فَاسْمُ اللَّهِ)، كما لم تحذف مع الباء في (بِاسْمِ اللَّهِ)، وإنما حذفت معها في البسملة الشريفة فقط على خلاف القياس لكثرة الاستعمال على ما يأتي في فصول الحذف^(١) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى.

وأما النَّظَرُ لاعتبار الوقف ففي كل منقوص منون الأفصح كتابته بحذف يائه، كـ(قاضٍ، وماضٍ، وداعٍ وساعٍ) لأنَّ الأفصح حذفها حال الوقف لفظاً، وتسكين ما قبلها - كما مرَّ عن (الشافعية)^(٢).

وتكتب: (بَدَأَ الْعَيْشَ، وَرَدَّ الْجَيْشَ، وَمِلَأَ الْخَيْشَ) بحذف الهمزة خطأ على المذهب الجاري على لُغَةِ التَّخْفِيفِ التي هي الْفُصْحَى، لأنَّ الهمزة المتطرفة إِذَا سَكُنَ ما قبلها تَسْقُطُ لفظاً، فكذا خطأ، وَيُسَكَّنُ ما قبلها، أي: يَبْقَى على سكونه، أو يُشَدَّدُ، أو تُنْقَلُ إليه حركتها الإعرابية التي تكون في الوصل والدرج إِنْ أَمَكْنَ - كما سيأتي تمامه إِنْ شَاءَ اللَّهُ في الحذف^(٣).

فَإِنْ اتَّصَلَ بِالْكَلِمَةِ الْمَهْمُوزَةِ الْآخَرِ ما لا يُبْدَأُ به وهو الضمير المتصل صارت الهمزة متوسطة فتبدل بحرف من جنس حركتها الإعرابية.

فتكتب واواً في الرفع، نحو: (هَذَا جُزْؤُهُ، وَذَاكَ رِذْؤُهُ). وياء في الجز، نحو: (خُذْهُ بِبَلِيَّةٍ)، وألفاً من النصب، نحو: (عَرَفْتُ بَدَأَهُ).

وتكتب: (أَنَا ابْنُ فُلَانٍ) بِأَثْبَاتِ أَلِفِ (ابن) نظراً للابتداء، وإن كانت تسقط لفظاً في الوصل والدرج، وبإبقاء أَلِفِ (أنا) المزيدة لإشباع النون وبيان حركتها نظراً للوقف، مع أنها ساقطة في الوصل، كقول ابن الغارضي:

(١) ينظر ص: ٢١٥.

(٢) شرح الشافعية: ١٢٨/٢.

(٣) ينظر ص: ٢٠٧.

كُلُّ سَرَفِي جَسَاكَ يَهْوَاكَ لَكِنَّ أَنَا وَخُدَي بِكُلِّ مَنْ فِي جِمَاكَ^(١)
ولأجل الوقف أيضاً كتبوا المنصوب المنون بالألف، مثل: (رَأَيْتُ زَيْدًا قَضِيْبً).

وكتبوا التاء التي يوقف عليها بالهاء هاء، نحو: (نِعْمَةٌ وَرَحْمَةٌ)، حتى لا يجوز نقطه إذا وقعت في شعر أو سجع، ولو كان ذلك في حديث - كما قاله التوروثي في شرح مسلم، ونقطها في غير ذلك إنما هو بالنظر للوصل، كما أن شكل المنصوب المنون بعلامة التوين نظراً لذلك، وكتبه الألف بعده نظراً للوقف. فمثل ما وقع في صورة الشعر ما تمثل به عليه الصلاة والسلام من قول شاعره (ابن رواحة) رضي الله عنه كما في البحاري^(٢):

لَا هُمْ بِنَ الْعَيْشِ غَيْشُ الْآخِرَةِ فَاصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ
والحاصل أن كل كلمة لا يصح الوقف عليها تؤصل بما بعدها، وكل كلمة لا يصح الابتداء بها تؤصل بما قبلها.

فمن فروع الكلية الأولى المركبات المرحية - كما مرّ وسيأتي أيضاً^(٣) - ومنه كل كلمة كانت على حرف واحد وضعاً، أو عروضاً مثل: الباء والتاء في القسم أو الدخلة على المضارع، والسين والفاء والكاف واللام المكسورة أو المفتوحة للابتداء أو الاستغاثة أو التعجب أو الموطئة للقسم، نحو: ﴿وَأَيُّكُمْ لَلْحَقِّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ١٤٩] و﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾ [الضحى: ١٤].
وكحديث: ﴿لِلَّهِ أَزْخَمُ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ هَٰذِهِ بَوْلَيْدَهَا﴾^(٤)، وكقوله عليه السلام لابن مسعود لما ضرب مملوكه: ﴿لَهُ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ﴾^(٥) - كما رواه صاحب

(١) ديوان ابن الفارض: ١٣٦، وسيرد ذكره في ص ٧٥.

(٢) صحيح البخاري: ١٣٧/٥، وسيرد ذكره في ص: ١٧٧.

(٣) ينظر: ص: ٤٢، ٦٠.

(٤) صحيح البخاري: ٩/٨.

(٥) صحيح مسلم: ١٢٨١/٣.

الهمع في اسم التفضيل^(١)، -، وكقولهم: (يا لَمُهاجِرِين ويا لَلأَنْصارِ) و(يا لَطِيًّا) - كما في يائِثَةُ ابن الفارض^(٢)، - وفي كلمة (لَهْ) ونحوه من كل اسم أوله لام (كاللَّهُو، واللَّعِب، واللَّفْظ) إذا دخلت عليه اللام توصل اللام باللام، وتحذف ألف^(٣) (أل) ويُحذف معها إحدى اللامات - كما يأتي في باب الحذف^(٤) إن شاء الله - وبه يُلغز، فيقال: ما اسمُ رِباعِي الحروفِ دخلتُ عليه لامٌ فحذف منه لإجلها حرفان، فإذا أُسْقِطت اللامُ رجعا؟.

وقد اتصل في نحو: (لِللَّهُو) ثلاث كلمات، وقد تتصل خمس في لفظة - كما سبق ذلك في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ (البقرة: ١٣٧)، وهذا بخلاف الباء والفاء والكاف ونحوه إذا دخلت على ما أوَّلُهُ (أل) فلا تُحذف الألفُ بلِ تُوصلُ بالحرف قبلها، نحو: (فَالأَرْضُ بِالْبَدْرِ كالسَّماء)، هذا وما سبق من الحروف أمثلة لما كان على حرف واحدٍ وُضِعاً.

ومثال ما صارت الكلمة فيه على حرف واحد غرضاً كلمة (مِنْ) إذا دخلت على ما أوَّلُهُ (أل) أو (أَمْ) على لُغة جَمِير فَإِنَّ النون تحذف تخفيفاً وتوصل الميم خطأً باللام أو الميم الحميرية، كقوله:

وما أَبَقَّتِ الأيامُ مِلْمدَلٍ عِنْدنا

أصله: (مِنْ المَلالِ). وكقوله^(٥):

وأشْهدُ أَنَّ نَمَكًا مِلْبَغَايا وَأَنَّ أَباكُ مِنْ شَمْرِ العَبادِ

(١) همع الهوامع: ١٦٧/٢.

(٢) هذه قطعة من قوله:

لو طَوَّسْتُمْ نُصْحَ جَارٍ لَمْ يَكُنْ فِيهِ يَوْمًا يَأُلُّ طَيْبًا يَمالُ طَيِّ

(٣) الأصوب أن يقال: همزة أل.

(٤) ينظر ص: ٢٤٣.

(٥) هو حسان بن ثابت، الديوان: ١٤٣، وينظر الخزينة: ١٠٥/٦.

أي: (من البغايا) وهن الزواني، وكقول الزين العراقي في (ألفية غريب القرآن)^(١) في تفسير (الأصيل): (وَلَعَصْرٌ لِلْمَغْرِبِ)، وكقوله عليه السلام فيما كتبه للحميريين على لغتهم - كما في المواهب -: (وَمَنْ زَنَى مِثْكَرٍ فَاصْقَعُوهُ مَائَةً، وَاسْتَوْفُّوهُ عَاماً، وَمَنْ زَنَى مِثْثَبٍ فَضَرْجُوهُ بِالْأَضَامِيمِ)^(٢) يعني: (مَنْ الْبَكْرِ وَمَنْ الثَّيْبِ) فقد وصل الميم الجارة بعد حذف نونها بالميم التعريفية على لغتهم، ولهذا لم يُتَوَّنْ مدخولها، وكقول الشاعر^(٣):

لَأَنْتَهُمَا يَلَانٌ لَمْ يَنْغَيِّرَا [وقد مرَّ للدائنين مِنْ بَعْدِنَا عَصْرٌ]

أي: (مِنْ الْآنَ) - كما في رسالة موقد الأذهان^(٤)، وكذلك الهمع^(٥)، ذكره في فصل التقاء الساكنين - وكذا إذا دخلت (مِنْ) أو (عَنْ) على كلمة (ما) أو (مَنْ) فتكتب: (مِمَّا) و(عَمَّا) و(مَمَّنْ) و(عَمَّنْ) مُتَّصَلَاتٍ لحذف النون خطأً ولغظاً بالإدغام،

فإن كانت (ما) استفهامية حذفت ألفها أيضاً، وصار كلٌّ من الكلمتين على حرفٍ واحدٍ عروضاً،

ومثلهما (علَى) إذا دخلت على (أَل) كقوله^(٦):

(١) ألفية غريب القرآن: لم أقف على النص فيه.

(٢) قوله: (فَضَرْجُوهُ) أي: دَمَرِهِ بِالضَرْبِ، و(الْأَضَامِيمِ) الحجارة، واحِدَتُهَا إِضْمَامَةٌ، ينظر (النهاية مادة (أضرج): ٨١/٣، ومادة (ضمم): ١٠١/٣.

(٣) هو ابن صخر الهذلي، ينظر الحِصَانُصَر: ٣١٠/١، واللسان مادة: (أين).

(٤) موقد الأذهان: لم نعثَر على النص فيه.

(٥) همع الهوامع: ١٩٩/٢.

(٦) هو قطري بن الفجاءة، ينظر السبج: ١٤، شرح الشافية: ٣٤١/٢، شرح المفصل لابن يعيش: ١٥٤/١٠.

ورواه ابن هشام من شرح قصيدة كعب بن زهير (ص ٦٠).

غداة طعت علماء بكر بن وائل عشية لاقينا جدام وحميرا

عَدَاة طَفَتْ عَلَمَاءُ بَكَرُ بْنُ وَائِلٍ [وَعَاجَتْ صُدُورُ الْخَيْلِ شَطَرٌ تَسِيم] أي: على الماء.

ومثلهما من الأسماء (بَتُون) جَمْعُ (ابن) إذا أُضيف إلى ما أوله (ال)، كقولهم في: بني العنبر، وبني الحارث، وبني الجعراء، وبني القين: (بَلْعَنَبَر، وَبَلْحَارِث وَبَلْجَعْرَاء، وَبَلْقَيْن) - كما ذكرناه في رسالتنا التي وضعناها لمعرفة اصطلاحات القاموس^(١) - فقد اقتصروا على الباء المفتوحة من الكلمة الأولى من المتضايقين وحذفوا ما بعدها شذوذاً تخفيفاً ليطول الكلام، وأما ما قاله (السَّخَاوِي) وقَلَّده (الأميرُ) في حاشية (الشذور) من قوله: كان حق (بلحارث) أن يكتب بالالف قبل اللام كما فعل مثل ذلك الزمخشري في قوله^(٢):

[فَمَا سَبَقَ الْقَيْسِيُّ مِنْ سَوْءِ سِيرَةٍ] وَلَكِنْ طَفَتْ عَالِمَاءُ غُرْلَةُ خَالِدٍ

أي: على الماء^(٣) اهـ. فهو مردود بخوف الالتباس بالباء الجارة إذا دخلت على (الحارث) فهذا لا تراه ولا نظائره في خط أحيد من المؤلفين كالقاموس وشرّاح الحماسة ودواوين العرب وغيرها مكتوباً بالالف أصلاً، ولو لاحظَ الداعي لحذف النون لم يدع أن حقه إثبات الألف.

هذا وقد تكون الأولى على حرف واحد وصعاً وتكتب مفصولة لقصد الألفاظ، كقوله:

جَاءَكَ سَلْمَانُ أَبُو هَاشِمٍ [فَقَدْ غَدَا سَيْدُهُمَا الْحَارِثُ]

(١) ينظر الرسالة كاملة في مقدمة القاموس المحيط في بيان الأمور التي اختص بها القاموس: ص ٩.

(٢) هو الفرزدق، الديوان: ٢٦٦، وينظر المفصل: ١٥٥/١٠. وفي هامش الكتاب: ٤٨٥/٤، والمقتضب: ٢٥١/١، وخزانة الأدب ١٠٦/٧ رسمت (علماء) بحذف اللام والألف من (على) الحرفية.

(٣) حاشية الأمير: ٢٠ وفيه (والقياس أن يرسم ألف بين الباء واللام كما ترسم بعد باء الجر).

فإن اللفظ: (كَسْلَمَان) لكنه قطع للتعمية - كما في (موقد الأذهان)^(١) - ، كما أنَّ بعكس ذلك كلمة (بل) إذا دَخَلَتْ على ما أَوَّلُهُ (راء) وقصد الإلغاز، تحذف لامها لإدغامها في الراء، وتوصل الباء بالراء، كما في قوله^(٢):

عَافَتْ الْمَاءَ فِي الشَّتَاءِ فَقُلْنَا بَرْدِيهِ تُصَادِفُهُ سَخِينَا

قال في (المزهر)^(٣): وهذا البيت من أبيات المعاني، والأصل: (بَلْ رِدِيهِ) فعل أمر من (الْوَرُود)، وليس من (التَّبْرِيد)، ومثله قول الشاعر^(٤):

لَنْ - ما رأيتُ أبا يزيدَ مُقَاتِلًا - أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

فإنَّ الأصل والمعنى: لَنْ أَدَعَ الْقِتَالَ وشهودَ الهيجاءِ مدةَ رؤيتي أبا يزيدَ يقتلُ، فإنه عند قصدِ التعمية يكتب (لما رأيتُ) بوصل (ما) باللام، وحذف النون للإدغام في الميم لتقاربهما مخرجاً، ويقال: أين جواب (لما)، وبم انتصب (أَدَعَ)، فالفصل في البيت الأول والوصل في الآخرين على خلاف القياس في كل منهما، لكن سَوَّغَه قصد التعمية، فهذا مقصور على تلك الحالة، لا يجوز في غيرها.

وقد تصير الكلمة الأولى على حرف ولا يقتضي ذلك جواز وصل ما بعدها بها إذا لم يوجد مسوِّغ لوصله، وذلك في الأمر من (اللفيف المفروق)، مثل:

(١) موقد الأذهان: ٨، قوله: (جاء) فعل ماضٍ، و(كسلمان) جار ومجرور وإنما أفردت الكاف لينأتى الألغاز، و(أبو) فاعل (جاء)، والضمير لامرأة وقد عرفت من السياق. و(شب) فعل أمر من: شام البرق يشيمه، والألف منقلبة عن نون التوكيد كقولك في قفن قفاً، وسباني مثله في ص ١٥١.

(٢) قاله مجهول: ينظر معنى اللبيب: ٣١٣/١، ومعجم الشواهد: ٣٩٠، وسيرد ذكره في ص ٢٤٤.

(٣) المزهر: ٥٨٨/١ والنص المذكور متصرف فيه.

(٤) لم يذكره قاله: ينظر معنى اللبيب: ٣١٣/١، ومعجم الشواهد: ١٩، سيرد في ص ٧١.

(فَهْ وَعَهْ وَهْ وَلَهْ) خطاباً لمذكرٍ مِنَ (الوفاء، والوعي، والوقاية، والولي) فلا يوصل هذا الفعل بمفعوله الظاهر، نحو: (فَهْ الكَوْزُ شَرَاباً، وَهْ نَفْسُكَ، وَعَهْ الْكِتَابُ، وَلَهْ الْأَمْرُ)، ولكن لما لم يكن من أصولهم في الكلمة التي على حرف واحد وضعاً أو عروضاً أن تكتب مفصولة عما يتصل بها زادوا هاء السكت خطأ نظراً لحالة الوقف عليها لأنه لا يوقف على متحرك مع أن تحريكه واجب لكونه مبدوءاً به، ولا يوقف على مثل ذلك فتكتب الهاء لابتداء الكتابة على تقدير الوقف والابتداء، وإن كانت تسقط وصلاً، ومن ذلك قوله - كما في الأشموني^(١) -.

فَهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيْمَانِ لَا سِيَمَا عَقْدُ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَغْظَمِ الْقُرْبِ
قال الدماميني والشُّمْنِي: (فهذه الهاء التي في قوله (فَهْ) ينطق بها وقفاً وتكتب، ولا ينطق بها وصلاً)، قال الصَّبَان: (وهلاً جازَ النُّطْقُ بها وصلاً إجراءً للوصل مجرى الوقف؟)^(٢).

فإن كان هناك مُسَوِّغٌ لوصل ما بعد هذا الحرف به بأن كانت الكلمة الثانية ضميراً أو نونَ توكيدٍ وَصِلَتْ بهذا الفعل الذي على حرف، كما تُوَصَّلُ بالذي على أكثرَ مِنْ حَبْتٍ إنه لا يصحُّ الابتداء بالضمير المتصل سواء كان على حرف نحو: (فَهْ، وَعَهْ، وَلَهْ) وَضَرَبَهُ، أَوْ على أَكْثَرٍ، نَحْوُ قوله تعالى: ﴿وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ﴾ [غافر: ٧] و﴿وَقِهِمُ السَّخَابَ﴾ [غافر: ٩].

يقول الفقير: لعل النحاة لاحظوا ذلك عند تسميتهم له (بالضمير المتصل)، وتعريفهم له بأنه ما لا يصحُّ الابتداء به.

وتعريفهم للمُنْفَصِل: بأنه ما يصحُّ الابتداء به، ولذلك لا يوصل المنفصل بفعله في الخطِّ أصلاً، بل يجبُ فَضْلُهُ.

(١) شرح الأشموني: ١٧٣/٢، الخزانة: ٤٤٧/٣.

(٢) ينظر حاشية الصبان: ١٧٣/٢.

وقد يتصل بالفعل ضميران أحدهما على حرف والثاني كذلك أو عسى أكثر، مثل: (قَتَهُ) و(قَتَهُمْ) من القَوْتِ و(ضَرَبْتُهُ) و(ضَرَبْتَهُمْ)، فقد اتصل في المثال الأول ثلاث كلمات في ثلاثة أحرف - كما سبق^(١) -.

وقد يتصل به ثلاثة ضمائر، مثل: (عَرَفْتُكَهَا، وَقَدْ أَلَزَمْتُكَهَا) فيكون المتصل في ذلك أربع كلمات.

وقد يكون المتصل خطأ خمس كلمات، كما سبق في ﴿فَيَكْفِيكَهُمُ﴾ [البقرة: ١٣٧].

وقد يتصل سبب كلمات في تسعة أحرف أو عشرة كأن تقول: (فَلَنَفْهَمَنَّكَ) أو تقول لمستحق النار: (فَلْيُضْلِلَنَّكَ).

ويلحق بما هو على حرف واحد (أَلْ) أو بدلها (أَمْ) سواء كانت (أَلْ) مُعْرِفَةً كـ(الرجل)، أو موصولة كـ(الأعلى)، أو زائدة كالتي في قوله^(٢):

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارِكاً [شديداً بأحشاء الخلافة كاهله]

فتوصل بما قبلها من الحروف المفردة: (كالباء، والكاف، واللام) ولكن لا تسقط أَلْفُهَا إلا مع اللام، ويوصل بها ما بعدها سواء كان اسماً كالأمثلة المتقدمة، أو فعلاً وإن كان قليلاً كقول الفرزدق للأعرابي الذي هجاه وهجا الأخطل، وفضل جريراً عليهما في مجلس عبد الملك بن مروان - كما نقل عن شواهد العيني^(٣):

مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرُصِيِّ حُكُومَتُهُ وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

(١) ينظر ص ٤٢.

(٢) هو ابن ميادة يمدح الوليد، ينظر الخزاعة: ٢٢٦/٢.

(٣) العيني (مطبوع على حاشية الخزاعة): ١١١/١.

ومثله قول كُتِبَ الحسابات بمصر آخر تفاصيل الحساب: (أليكون كذا وكذا) بمعنى: مجموع الأعداد وجماليها التي كانت تُسمى عند قدماء الكتاب بـ(الفلكة) بمعنى جملة الأعداد أو الأشياء - كلمة مُخترعة مِنْ قولهم عند تمام الحساب (فذلك كذا وكذا)، ثم صارت تستعمل بمعنى نتيجة الشيء وجماليته وهي مِنَ المؤلّفات وإن ذكّرها في القاموس^(١).

هذا وقد أدخلوا كلمة (أل) على (لا) التي هي حرف نفى كقوله المناطقة: (الوقوع واللاقوع)، و(المائي واللامائي)، ومن أمثلة (ام) الجُميرية) - غير ما سبق - ما اشتهر في حديث: (إِنْ مِنْ أَمِيرٍ مُصِيَامٍ فِي امْسَفَرٍ)^(٢)، فد(الصيام) في الحديث غير منون لدخول أداة التعريف عليه - كما مرّ في قوله: (وَمَنْ زَنَى مُبْكِرٍ، وَمَنْ زَنَى مُمْتَبِئٍ)^(٣)، ومثله قولهم: (طاب انهواء) أي: الهواء، فلا توصل الميم بالباء من الفعل، فما رأيت في بعض نسخ (الدرة) هكذا: (طابم هواء) خطأ ولحن في قياس الكتابة. وإنما الوصل بالسابق خاص بـ(من)، و(عن) إذا حذفت نونهما - كما في حديث: (وَمَنْ زَنَى مُبْكِرٍ) إلخ.

وقد عرفت مما تقدّم أمثلة الكلمة الثانية التي لا يصحّ الابتداء بها وهي الضمائر البارزة المتصلة فتوصل بما قبلها إذا كانت مستعملة في موضوعها سواء كانت على حرفٍ أو أكثر ولو تعددت الضمائر كما في ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ﴾ [البقرة: ١٣٧] و(أرانيهم) و﴿أَنْتُمْ مَكْمُومَةٌ﴾ [هود: ٢٨]، وسواء كان الضمير في محل رفع فاعلاً أو في محل نصب مفعولاً، أو في محل جرٍ مضافاً أو مجروراً بحرف، نحو: لَعَنَهُمُ اللَّهُ لِقُبْحِهِمْ، فَلَعَلَّكُمْ بَعُدْتُمْ عَنْهُمْ.

(١) مادة (فذلك) قال: فذلك حسبه أنهاء وفرغ منه، مخترعة.

(٢) كذا رواه النمر بن نولب رضي الله عنه. وأخرجه أحمد في مسنده، والطبراني في الكبير وينظر مغنى اللبيب: ٤٨/١، والشمسي: ١٠٣/١، وشرح قطر الندى: ١١٨.

(٣) تقدم ذكره في ص ٥٢

وخرج بـ(الضمائر) الأسماء الظاهرة، فلا توصلُ بشيء من الأفعال أو الأسماء أو الحروف التي على أكثر من حرف، بل يجب فصلها على الأصل. فلا تكتب: (عَنْ قَرِيبٍ) مُتَّصِلَةٌ كَمَا فِي كِتَابَةِ (التُّرْك)، وَلَا تَكْتُبْ: (عَسَلُ نَحْلٍ) مُتَّصِلَةٌ كَمَا يَكْتُبُهَا كِتَابَةُ الدَّوَاوِين، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: (تَحْتَ يَدِ فُلَانٍ، أَوْ عَلَى يَدِ أَوْ عَنْ يَدِ فُلَانٍ) بِخِلَافِ نَحْوِ: (تُعَلِّبُكَ وَحَبَّتُورٌ وَحَبَّتُورٌ^(١)) وَحَبَّتَا) لِأَنَّ هَذِهِ مَرْكَبَاتٌ مَرَّجٌ صَارَتْ الْكَلِمَتَانِ فِيهَا بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ، فَلَا تُفْصَلُ مِنْ بَعْضِهَا. وَمَنْ الْغَلَطَ أَنْ يَكْتُبَ: (إِنْ شَاءَ اللَّهُ) بِوَصْلِ الْفِعْلِ بِالْحَرْفِ فَيُلْتَبَسُ بِالْفِعْلِ الْمَاضِي مِنَ الْأَنْشَاءِ أَوْ بِالْمَصْدَرِ الْمُضَافِ لِلْجَلَالَةِ مِثْلًا.

وخرج بـ(الضمائر المتصلة) الضمائر المنفصلة، وهي التي يصح الابتداء بها كما مر^(٢) فلا توصل بشيء غير الفاء ولام الابتداء مما يوصل الأسماء الظاهرة، نحو: ﴿إِنْ هُمْ إِلَّا كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ﴾ [الفرقان: ٤٤] فالضمير فيهما منفصل. فتقول: هُمْ كَالْأَنْعَامِ، وَهُمْ أَضَلُّ، بِخِلَافِ الضمير في ﴿أَنْهَضُكُمْ كَقُرُونٍ﴾ [التوبة: ٥٤] فإنه معمول لـ(إِنْ) الناصبة للأسماء، وكذا يقال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣] و﴿يَوْمَ هُمْ بِبُرُوزٍ﴾ [غافر: ١٦] بِخِلَافِ: ﴿حَتَّى يَلْقَا يَوْمَهُمُ الَّذِي يَوْعَدُونَ﴾ [المعارج: ٤٢] و﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾ [الطور: ٤٥] - كما في شيخ الإسلام على الجزرية^(٣)، قال: لَأَنَّ (هُمْ) مجرور فالمناسب الوصل.

وأما (الفاء، ولام الابتداء) نحو: ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْقَوْرُ الْعَظِيمُ﴾ [الصفات: ٦٠] فيوصل بها الضمير المنفصل.

(١) جاء في اللسان: (العَبْرُورُ، وَالْحَبَّتُورُ) هو البرد وهما بفتح الباء كما ضبطها صاحب اللسان في مادة (عبر) وقد ضبطها بالسكون من مادة (حبر) ولعله من وهم المحقق.

(٢) ينظر ص ٥٥.

(٣) الدقائق المحكمة: ٣٦.

وخرج به (المستعملة) إلخ، ما إذا قصد بالضمير لفظه فلا يوصل بما قبله مما لا يوصل بالأسماء الظاهرة، لأنه صار مثلها، كقول الحريري في (الذرة)^(١): (وإنما اختاروا (ها) في الضمير الرابع للعدد الكثير عن (هـ)). واختاروا (هـ) عن (ها) في القليل أخذاً من آية: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ إلى أَنْ قَالَ: ﴿وَمِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ ثم قال: ﴿فَلَا تَقْلِبُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦].

كما أَنَّ (الحروف) إذا قصد لفظها تصير من قبيل الأسماء الظاهرة فلا تُوصل إلا بما يوصل به الاسم المذكور، فمن ذلك قول الخلاصة^(٢): [بالكاف حرفاً دون لام أو معاً] واللامُ إِنْ قَدِمَتْ (ها) مُتَّبِعَةً وكقولهم: تكتب (ها) موصولة بـ(ذا) الإشارية لحذف ألف (ها) ما لم يكن بعد (ذا) كاف، وإلا فصلت (ذا) من (ها) بأن قيل: ها ذاك.

ومثال ما إذا صارت الكلمة الثانية على حرف واحد عارضاً كلمة (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر من السبعة التي هي: (من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، واللام، وحتى)، نحو: (مِمَّ وعَمَّ وفيَمَّ ولِمَّ وإِلَامَّ وَعِلَامَّ حتام)، وفي الأولين صار كلٌّ من الكلمة الأولى والثانية على حرفٍ لحذف نون (مِنْ وعن)، ولأجل الوصل في: (إلى، وعلى، وحتى) رجعت الياء ألفاً لتوسطها كما تكتب: (حتى) بالألف إذا اتصل بها ضمير، نحو: (حتاك، وحتاه، وحتاي)، ومعنى الوصل في هذه الثلاثة صيرورة الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة في حَسْبِهَا أَلْفٌ، مثل: سحاب وخلاق وعلام.

(١) درة الغواص: ٤٥.

(٢) الخلاصة: البيت الرابع من باب اسم الإشارة

فإن وصلت الاستفهامية بـ(هاء) السكت رجعت الياء كما ترجع النون إن أردت في (مِنْ مَهْ، وَعَنْ مَهْ) كما في الشافية^(١).

وقد يجتمع المقتضيان للوصل اللذين هما أَنْ لَا يَصِيحُ الوقْفُ على الأولى ولا الابتداءً بالثانية.

بأن تكونَ كُلُّ واحدةٍ منهما على حرفٍ واحدٍ وَضَعاً فيهما، مثل: (يَهْ، وَلَهْ).

أو عُروضاً فيهما، مثل: (مَمْ وَعَمْ).

أو وَضَعاً في الأولى وعُروضاً في الثانية، نحو: (يَمْ، وَلِمَ).

أو بالعكس، نحو: (قَهْ، وَعَهْ) بضمير المفعول ساكناً أو متحركاً، باختلاس أو إشباع.

أو بأن تكون اللفظة مركبة مزجياً كـ(تَغْلِبُكَ) فلا يجوزُ فيها الفصل لاختلاف المعنى بفصلها، فجعلوا الوصل في (تَغْلِبُكَ) - اسم لبلدة بالشام - للتمييز بينه وبين (تَغْلُ) - اسم صنم - المضاف إلى صاحب البلد المسمى (بك). ولهذا قال في الكليات: (كَأَيُّنَ) التي بمعنى (كم من ذلك) تكتب بالنون للفصل بين المركبة وغير المركبة مثل: (رَأَيْتُ رجلاً لَا كَأَيُّ رجلاً يكونُ)، وكما تكتب (مَعْدِيكَرَبْ، وَتَغْلِبُكَ) موصولاً، وكما تكتب (ثُمَّةٌ) الظرفية بالهاء، فرقاً بينها وبين (ثُمَّتٌ) العاطفة^(٢) اهـ. لكن في حواشي (الفارسكوري) على نظمه لجمع الجوامع وجه لفصل (مَعْدِيكَرَبْ) عند قوله:

وَيُؤْضَلُ الَّذِي يَمْزُجُ رُكْبَا قَلْتُ لَزُومًا لَا كـ(مَعْدِي كَرِبَا)

(١) شرح الشافية: ٢٧١/٢

(٢) الكليات: ٢٩٩.

وذلك لأنه تارة يُعرب إعراب المزجي ممنوعاً من الصرف وهو الألفصح، وتارة إعراب المتضايقين فيضاف الجزء الأول للثاني، ويكون الإعراب مقدراً على آخر الجزء الأول وهو الياء في الأحوال الثلاثة، والجزء الثاني يُجرُّ بالكسرة وينون - على المشهور - وأما ظهور الفتحة حالة النصب على الياء، نحو: (رَأَيْتُ مَعْدِي كَرِب) فخلافاً للمشهور، وهذا هو ثاني الأوجه الثلاثة في إعرابه التي ذكرها مُحْشِي (الأزهرية) عند الكلام على المركب المزجي، قال الفارسي: (فإذا أعرب صدره فُصل خطاً فيما يظهر، وإن لم أره مصرحاً به عن أحد، ولعلنا نزاد فيه علماً، أو نجد فيه نقلاً)، اهـ.

ومما يُشبه المركبات المزجية وإن كان تركيبها إضافياً: (يَوْمَيْدٌ، وَحَيْنَيْدٌ) ونحوها من الظروف المُضَافَةِ إلى (إِذْ) المنونة تنوين عَوْضٍ عَنْ جُمْلَةٍ، مثل: (وَقَتْنَيْدٌ، وَلَيْلَتْنَيْدٌ، وَصَبِيحَتْنَيْدٌ، وَسَاعَتْنَيْدٌ، وَقَبْلَتْنَيْدٌ) ولذلك تكتب همز (إِذْ) بالياء لتوسطها مكسورة، فإن لم تُنَوَّنْ (إِذْ) بَأَنْ ذُكِرَتْ الجُمْلَةُ المحذوفة المعوض عنها، بَأَنْ قِيلَ: (حين إذ كان كذا) لم يصح الوصل لزوال المقتضي. وإن لم أرَ مَنْ نَبَهَ عليه.

وأما المركبات العددية فهي وإن عُدَّوها من المركب المزجي في بعض أبواب، لكن لا يُوصل منها إلا ما رُكِبَ مع (مائة)، بَأَنْ قِيلَ: (ثلثمائة، وستمائة) وغيرهما من الأحاد المضافة إلى (مائة)، وإن قَصُرَ في (الدُّرَّة) الوصل على (ثلاث وست)، قال: (لأنهم لما حذفوا الألف من (ثلاث) جبروها بالوصل، وكذلك (الست) فيها نقص، إذا أصلها (سدس)^(١)، وغير الحريري يجعل الوصل عاماً فيما بعد الثلاث إلى التسع.

ويقول (الفقيه): (لعل ذلك للتخفيف وللتمييز بين إضافة الأحاد إلى المائة فتوصل بها، وبين إضافة الكسور إليها فتُفصل عنها، مثلاً: (خمسائة،

وَسَبْعُمِائَةٍ، وَثَمَانِمِائَةٍ^(١) المفتوحة الأوائل من (خُمْسُ مِائَةٍ، وَسَبْعُ مِائَةٍ، وَثَمْنُ مِائَةٍ) وإن كانت نادرة الاستعمال.

ثم أقول أيضاً: مثل (بُعْلَبَك) من المركبات المزجية في أسماء الناس أو البلاد أو مطلقاً (طُغْرُلُك، وَسَبْكُكِين، وَبَابْشَاذ، وَقَاضِيْخَان، وَسُكْبَاج، وَخَشْكَنَان، وَكَلْكِيْكَرَب، وَكَيْقُبَاز، وَسَكَنْجِيْن، وَتُرَنْجِيْن، وَكَسْبَنْد، وَدَسْبَنْد، وَعِيْتَاب، وَدَارْمُجُرد، وَأَلْبَارْسلان، وَبُخْتَنْصَر، وَشَهْنِشَاه - وأصله شاهان شاه، بمعنى ملك الملوك، على قاعدة العجم من تقديم المضاف إليه على المضاف، كالصفة على الموصوف غالباً.

وبالجملة: فالمركبات الدخيلة في اللغة العربية كثيرة، قال الشهاب الخفاجي في مقدمة كتابه: (شفاء الغليل، فيما في لغة العرب من الدخيل): (واعلم أن المغرب إذا كان مركباً أبقى على حاله لأنه سماعي فلا يجوز استعمال أحد أجزائه كـ(شهنشاه) ولذا خطيء من عرب (شاه) وحده كقول بعض المولدين^(٢):

[ونحن من لعب الشطرنج في يده] وربما قُمرت باليَدِ الشاه بالهاء أو بالياء^(٣) اهـ.

والحاصل: أن من الكلمات ما يجب فصلها، وهو الأصل، ومنها ما يجب وصلها لمقتضى، وأنه لا تجوز مخالفة القياس وصلّاً أو فصلاً إلا لدواعٍ مقبولة

(١) الأصل أن ثبت الباء في (ثمان) عند إضافتها.

(٢) هو ابن اللبنة، من قصيدته التائية في نكبة بني عباد، ومطلعها:

لكل شيء من الأشياء ميقات وللمنى من منابهن غايات

وقوله (قُمرت) بصيغة المبني للمجهول، أي: غلب على الملك باليدق وهو الماشي

راجلاً، ويراد به: الجندي كما في لعبة الشطرنج، ينظر ديوان ابن اللبنة، ص: ٩٠.

(٣) شفاء الغليل: ٣١.

كالإلغاز بالوصلِ وضده، أو لمسوغ بأن يكون في الكلمة وجهان كما في (مَعْدِي كَرَب)، وكما إذا كانت محتملة المعنيين يلزم لأحدهما الفصل وللآخر الوصل بأن تكون محتملة للزيادة وعدمها. وأما قولهم: (وَيُلْمِيهِ) والأصل (وَيُلِّ) لأُمِّهِ) فالوصل فيه على حسب التلفظ به كما ورد في حديث^(١).



(١) الحديث من قوله ﷺ لأبي بصير (وَيُلْمِيهِ مِسْعَرُ حَرْبٍ) تعجباً من شجاعته وجراته وإقدامه، ينظر النهاية: ٢٣٦/٥.

الفصل الثاني

فيما يتعلق بـ(ما) وصلًا وفصلًا

ولما كانت كلمة (ما) كثيرة التفاصيل أفردناها بفصل مستقل - كما صنع في (أدب الكاتب)^(١) وهذا هو (الفصل الثاني فيما يتعلق بـ(ما) وصلًا وفصلًا).

اعلم أن هذه الكلمة تستعمل على اثني عشر وجهًا، أي: معنى، ذكرها في قواعد الإعراب^(٢)، نَظَمَ السندوبي، عشرة منها في قوله:

محاملُ (ما) عَشْرٌ عَلَيْكَ بِحِفْظِهَا وَذُونُهَا فِي ضَمَنِ بَيِّتٍ تَقَرَّرَا
سَتَفْهُمُ شَرْطُ الْوَصْلِ فَاعْجَبْ لِنُكْرِهِ بِكَفٍ وَنَقْيٍ زِيدَ هَيَأَتِ مَصْدَرَا
فيعزى إلى الأسماء شطرُ أوائل وآخر شطر منه حرف كما ترى
يعني: أنها تَنْقَسِمُ تقسيمًا أوليًا إلى قسمين اسمية وحرفية، ثم تنقسم
الاسمية إلى خمسة: استفهامية وشرطية وموصولة وتعجبية ونكرة. والحرفية
إلى خمسة أيضًا: كافة ونافية، وزائدة، ومُهِيئة ومَصْدَرية.

فالاستفهامية توصل بحرف الجر - كما سبق - وبالاسم المضافة إليه،
كقول: (الخلاصة)^(٣).

[وَلَيْسَ حُتْمًا فِي سِوَى مَا انْخَفَصَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ] اقْتِضَاءً اقْتِضَى؟
وَكَأَنَّ قَوْلَ: (بِمُقْتَضَا قَعَلْتَ كَذَا؟)

(١) ينظر أدب الكاتب: ١٩٤.

(٢) قواعد الإعراب: ١١٨.

(٣) الخلاصة البيت السادس عشر من باب الوقف

والشَّرْطِيَّةُ لها الصدارة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٢] فلا يتقدّم عليها ما يُوصَلُ به، وكذا (التعجيبة) نحو: (ما أحسن هذا الكلام!).

وأما (الموصولة)، والنكرة الموصوفة) فلا يُوصَلان بغير (مِنْ، وَعَنْ، وفي).

فالأولى هي التي تكون بمعنى (الذي)، والثانية بمعنى (شيء) مثالهما: (إِنْ مَا قُلْتَهُ مُلِيحٌ) و(كُلُّ مَا صَنَعْتَ عَجَبٌ) و(رُبَّ مَا مَعْجَبٌ لَكَ مَذْمُومٌ عِنْدَ غَيْرِكَ)، وقول الشاعر^(١):

رُبَّ مَا تُكْرَهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ رَأَيْتُهُ فَرَجَةً كَحَلِّ الْعُقَالِ
قال: (الصَّبَانُ) في باب الموصولة: (يَجِبُ فَضْلُ (رُبِّ) مِنْ (مَا) لِأَنَّ الَّذِي يُوَصَّلُ بِـ(رُبِّ) (مَا) الْكَافَّةُ، و(مَا) هُنَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ بِالْجُمْلَةِ بَعْدَهَا)^(٢). ثم نقل عن المغني^(٣) تجويز كونها كافة، وعليه يجوز وصلها، وكذلك قوله^(٤):

رُبَّ مَا الْجَائِلُ الْمُؤْتَلُّ فِيهِمْ وَعَنَا جِيحٌ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ
قال (الصَّبَانُ) في باب حروف الجر^(٥): (مَا) هُنَا نَكْرَةٌ مَوْصُوفَةٌ فَتَقْطَعُ عَنْ (رُبِّ).

قال صاحب (الكليات)^(٦) نقلاً عن الإِتْقَانِ^(٧) للسيوطي: (وقد تقع (ما) في

(١) قيل هو أمية بن أبي الصلت، ينظر سيبويه: ١٠٩/٢، وينظر معجم الشواهد: ٣٢٣.

(٢) حاشية الصبّان: ١٦٣/١.

(٣) مغني اللبيب: ٣٢٨/١.

(٤) هو أبو دؤاد الإيادي، خزانة الأدب: ٥٨٦/٩، ومعجم الشواهد: ١٧٠.

(٥) حاشية الصبّان: ٢٣٨/٢.

(٦) الكليات: ٣٣٥.

(٧) الإِتْقَانُ: ١٧٥/١.

الكلام محتملة للموصولية والاستفهامية والمصدرية بأن وقعت بين فعلين سابقهما علم أو دراية أو نظر .

وحيث وقعت (ما) قبل : (ليس ، أو لا ، أو لم) ، أو بعد (إلا) فهي موصولة .

وحيث وقعت بعد (كاف) التشبيه فهي مصدرية .

وحيث وقعت بعد (الباء) فإنها تحتملها .

وكل موضع وقعت فيه (ما) قبل (إلا) فهي نافية ، إلا في ثلاثة عشر موضعاً من القرآن ، فانظرها في الإثقان^(١) أو في (الجميل)^(٢) آخر المائدة .

وأما الحرفية : فمنها : (النافية) كقول مادحه عليه السلام :

جِئْتُكُمْ جَمِيعِ الْخَلْقِ تَشْهَدُ أَنَّ مَا عَمَّ الْوَرَى إِلَّا نَسْأَلُ مُحَمَّدٍ
فـ(ما) هنا نافية لا توصل بما قبلها لما علمته قريباً مما نُقِلَ عن (الإثقان) .

ومنها (الكافة) وهي على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : الكافة عن عمل الرفع وعن طلب الفعل فاعلاً وهي المتصلة بـ(طال ، وقل ، وجل ، وكثر) كقوله^(٣) :

يَا ابْنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَا وَطَالَمَا عَنَيْتَكَا إِلَيْكََا
وقول الشاعر^(٤) :

(١) الإثقان : ١٧٦ / ١ .

(٢) الفتوحات الإلهية : ٥٤٦ / ١ .

(٣) خزائن الأدب . ٤٢٨ / ٤ (الشاهد الحادي والعشرون بعد الثلاثمئة) وينظر معجم الشواهد . ٥١١ .

(٤) قيل هو عمر بن أبي ربيعة ، ينظر الكتاب : ٣١ / ١ ، ومعجم الشواهد : ٣٤٣ .

ضَدَّدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طَوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ
وقول الآخر^(١):

يَا جَلَّمَا بَعُدَتْ عَلَيْكَ دِيَارُنَا فَايْبُرُقْ بِأَرْضِكَ مَا بَدَا لَكَ وَارْغُدِ
قال في (الهمع): (وجرى ابنُ دُرُسْتُوَيْه، والزُّنْجَانِي) على عدم وصل
(قَلَّمَا)، والأَصْحُ الوصل^(٢) اهـ. وقال (الكافيجي في (شرح القواعد)^(٣)): (إِنْ
جعلت (ما) كافة وصلت، وإن لم تكن كافة فصلت، نحو: (قَلَّ ما يقومُ زيد)
أي: قلَّ قيامُه) اهـ.

ويظهر لي أن فصل (جلّ ما) أولى، لقلة اشتهاها.

والقسم الثاني: الكافة عن عملِ النصب والرفع وذلك مع (إِنْ وأخواتها)،
نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌُ وَحِيدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، و﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ﴾
[الأنفال: ٦]، وقول امرئ القيس^(٤):

وَلَكِنَّمَا أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤْتَلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤْتَلُ أَمْتَالِي
وقول الآخر^(٥):

أَعِدْ نَظْرًا يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمْ أَضَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحِمَارَ الْمُقَيَّدَا

(١) هو عمرو بن أحمَر الباهلي؛ ورودي الشطر الثاني في اللسان مادة (جلل).

وطابتنا فابرق بأرضك وارعد

(٢) مع الهوامع: ٢٣٧/٢.

(٣) لم أقف عليه.

(٤) ديوانه: ٦٤.

(٥) هو الفرزدق ينظر شرح ابن يعيش: ٥٤/٨. مع الهوامع: ١٤٣/١، ومعجم الشاهد:

٩٤.

وقول الزرقاء^(١):

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا [إِلَى حِمَامَيْنَا وَنُصْفُهُ فَقَدْ]
بخلاف قوله^(٢):

فَوَاللهِ مَا فَارَقْتُكُمْ قَالِيَا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ
فهي هنا (موصولة) ولذا فصلت، وكذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَا
تُوعِدُكَ وَنَا لَآتٍ﴾ [الأنعام: ١٣٤]، بخلافها في: ﴿إِنَّمَا تُوعِدُونَ لَصَاقُ﴾ [الذاريات: ٥]
فإنها حرفية لا اسمية - على ما يأتي^(٣)

والقسم الثالث: الكافة عن عمل الجر وهي المتصلة بحروفه، وهي:
الباء، ورب، والكاف) مثل قوله^(٤):

[أَخْ مَا جِدُّ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍ] كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخْضَهُ مَضَارِبُهُ
أو بالظروف، نحو: (بين، وقبل، وبعد).

ومن الحرفية أيضاً (الزائدة)، وهي التي تقع بين المجرور والجار، نحو:
﴿فِيمَا رَحِمَهُ﴾ [ال عمران: ١٥٩] ﴿فِيمَا نَقَضِهِمْ يَتَنَفَّهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]. أو بين
المتضامين كقول ابن قتادة لسيدنا عمر بن عبد العزيز رضي الله عنهما - كما في
المواهب^(٥):

أَنَا ابْنُ الَّذِي سَأَلْتُ عَلَى الْخَدِّ عَيْنُهُ فَرُدَّتْ بِكَفِّ الْمُصْطَفَى أَيَّمَا رَدِّ
وَعَادَتْ كَمَا كَانَتْ لِأَوَّلِ أَمْرِهَا فَيَا حُسْنَمَا عَيْنٍ، وَيَا حُسْنَمَا خَدِّ

(١) البيت للناطقة الذيباني، ويذكر هنا قول زرقاء اليمامة لم نظرت إلى سرب من القفا
طافراً، ينظر الكتاب: ١٣٧/٢ ومعجم الشواهد: ١١٧.

(٢) البيت للأفوه الأودي، ينظر معجم الهوامع: ١١٠/١، ومعجم الشواهد: ٣٩١.

(٣) ينظر ص ٧١

(٤) هو نهشل بن حرز، ينظر: معجم الهوامع ٣٨/٢، معجم الشواهد: ٤٣.

(٥) المواهب اللدنية: ٣٧٨/١.

وكذا التي تقع بعد أدوات الشرط ، وبعد أدوات النصب فتوصل بها .

فمن الأولى : (إِنْ) كقوله تعالى : ﴿ وَإِنَّمَا يَنْزَعَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ ﴾ [الأعراف : ٢٠٠] الآية . ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافُكَ مِنْ قَوْمٍ خِثَانَةٌ ﴾ [الأنفال : ٥٨] ، الأصل - والله أعلم - وَإِنْ تَخَافُكَ ، وَإِنْ يَنْزَعَنَّكَ ، زيدت (ما) للتوكيد ، فصارت (وَإِنْ ما) . ولذلك يُؤكد الفعلُ بَعْدَهَا بنونِ التوكيد ، ثم أُدغمت النون في الميم ، وحذفت خطأً ووصلت الألفُ بالميم ، كما وصلت (من ، وعن) بـ(ما) ، وقيل (بما وعما) . فمعنى الوصل هنا حذف النون وصيرورة الحرفين مثل (إِنما) العاطفة في قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا مَتَّعْتُكُمْ مَا بَعْدَ وَإِنَّمَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [محمد : ٤] ، ومثل ذلك قوله ^(١) :

وَطَرَفَكَ إِنَّمَا جِئْنَا فَاحِشَتَهُ كما يَحْسِبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ
ومثله قوله : (افعل هذا إِنَّمَا لا) ، أو قولهم (إِنَّمَا لا فافعل هذا) ، أي : إن كنت لا تفعل ذاك فافعل هذا .

وإنما قلنا : زيدت (ما) لأن كلمة (ما) الواقعة بعد (إِنْ) الشرطية زائدة - كما ذكره في (القواعد) ^(٢) ، إلا أنهم تحاشوا أَنْ يقولوا (في القرآن زائد) بأطلاقِ تأدياً ، بل يُقال : صلةٌ ، أو زائد للتوكيد .

ومثل (إِنْ) (أَيَّ) مطلقاً ، شرطيةً كانت أو استفهاميةً .

مثال الأولى [الشرطية] قوله عليه السلام : «أَيُّمَا أَمَةٍ وَلَدْتُ مِنْ سَيِّدِهَا فَهِيَ حُرَّةٌ عَنْ ذُبُرِ مِثْنَةٍ» ^(٣) .

(١) قيل هو لعمر بن أبي ربيعة ، الإنصاف : ٥٨٦ ، ومعجم الشواهد : ١٥٢ وسيرد ذكره في ص :

(٢) قواعد الإعراب : ٨٧ .

(٣) الدراية في تخريج أحاديث الهداية : ٨٧ / ٢ .

ومثال الاستفهامية قوله^(١):

قال لي صنو الغزال. أَيْمًا أَقْتَنُ راحُ رَيْقِي (يا خيال). أم بنات الدن
ومثلها أيضاً (أَيْن) الشرطية، نحو: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾
[النساء: ٧٨]، بخلاف (أَيْن) الاستفهامية، نحو: (أَيْنَ ما وَعَدْتَنَا به؟) فلا
توصل، لأن (ما) اسمٌ موصول لا حرف زائد.

قيل: وكذا (أَي) الاستفهامية لا توصل بها (ما)، نحو: (أَيُّ ما عِنْدَكَ
أَحْسَنُ؟) - كما في الأدب^(٢) - لما تقدم أَنَّ (ما) هنا اسمية لا زائدة، نعم لا
توصل بـ(أَيَّان) وإن لم ينهوا عليه في قوله^(٣):

[إذا النَّجْةُ الْعَجْفَاءُ كَانَتْ بِقَفْرَةٍ] فَأَيَّانَ ما تعدلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلِ
وكذا لا توصل بـ(متى) مع أَنَّها لا تكونُ معها إلا حرفاً زائداً - كما في
شرح الشافية^(٤) - قال: لما يلزم على الوصل من انقلاب يائها ألفاً، فإنَّ الألفَ
التي تُرْسَمُ ياءً إذا تَوَسَّطَتْ تُرْسَمُ أَلْفاً - كما سبق^(٥) في (علام، وإلام، وحتام) -
ورسم (متى) بألف موهم.

ومن الثانية - أي: الزائدة - الواقعةُ بعدَ الأدواتِ الناصبةِ للأفعالِ الواقعةِ
بعد (أَنَّ) و(كَيْ)، فتوصلُ بـ(أَنَّ) المصدرية فتُحذفُ نونُها خطأً، نحو: (أَمَّا
أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ)، و(أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فاقْتَرَبْ)^(٦)، ومنه قوله^(٧):

(١) لم أقف على قائله، والبيت غير مستقيم على بحر فردنا ما بين القوسين لانساق اللفظ.

(٢) أدب الكاتب: ١٩٥.

(٣) قاتنه مجهول: ينظر مع الهوامع. ٦٣/٢، ومعجم الشواهد: ٣٠٦.

(٤) شرح الشافية: ٢٧٢/٢.

(٥) تقدم في ص ٥٩.

(٦) هذا المثال قطعة من بيت الخلاصة في باب كان وأخواتها، وتماهه:

وبعد (أَنَّ) تعويض (ما) عن بـ (تكتب) كمثل (أما أنت برّاً فاقترَب)

(٧) هو العباس بن مرداس السلمي، ينظر الكتاب: ٢٩٣/١، معجم الشواهد: ٢٢٥.

أَبَا حُشْرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ [فَإِنْ قَوْمِي لِمَ تَأْكُلُهُمُ الضُّبُعُ]
وتوصل بـ(كَي)، كقول البوصيري^(١):

كَيْمَا تَقْوُزَ بِوَصْلٍ [أَيِّ مُسْتَبَرٍ عَنِ الْعُبُونِ، وَسِرِّ أَيِّ مُكْتَمٍ
قيل: ومنه قوله: (كَمَا يَحْسَبُوا أَنَّ الْهَوَى [حَيْثُ تَنْظُرُ]) في البيت المتقدم
قريباً^(٢)، وَأَنَّ الْأَصْلَ: (كَيْمَا يَحْسَبُوا) فحذفت الياء من (كَي) - كما في
الصبيان^(٣)، وحاشية القطر^(٤) -، ولو كان بعدها (أَنَّ) كقوله^(٥):

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا نَحَا لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تُغَرَّ وَتُخْدَعَا
ولا توصل بـ(لَنْ)، بَلْ، ولا تقع بعد (لَنْ)، لأن الحرف لا يدخل على مثله
إلا في حال الإلغاز - كما تقدم في قوله^(٦):

لَنْ - مَا رَأَيْتُ أَبَا بَرِيْدٍ مُقَاتِلًا - [أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ]
ومن الحرفية (المهيئة)، وهي التي تكون بعد (رُبَّ) فتُهيئها للدخول على
الفعل، وحيثُ فتوصل بها، كقوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا
مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢٠].

ومن الحرفية (ما المصدرية)، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوْعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾
[الذاريات: ٥٠]، أَي: إِنْ وَعَدْتُكُمْ - كما في حواشي الجلالين^(٧) - فتوصل لكونها

(١) هو البيت الثالث عشر بعد المئة، من قصيدته (البرأة) ينظر الكواكب الدرية: ٥١،
والمنح الوفية: ٧٥.

(٢) تقدم في ص ٦٩.

(٣) حاشية الصان: ٢٨٦/٣.

(٤) حاشية السجاعي: ٣٤.

(٥) هو جميل صاحب بشتة، ينظر الخزانة: ٤٨١/٨، ومعجم الشواهد: ٢٠٩.

(٦) تقدم في ص ٥٤ وسرد في ٢٥٠.

(٧) الفتحاحات الإلهية: ٢٠١/٤.

حرفاً لا يستقل. ومثل لها في (الشافعية وشرحها)^(١) بقوله: (كَلَّمَا تَتَيَّنِي أَكْرَمْتُكَ، وَأَيْنَمَا صَنَعْتُ).

قال شيخ الإسلام: (بخلاف المصدرية المتصلة بما ليس فيه معنى شرط أو استفهام، وإن كانت حرفاً عند كثير، نحو: (إِنَّ مَا صَنَعْتُ عَجَبٌ)، أي: صُنْعُكَ، فلا توصل، تنبيهاً على كونها من تمام ما بعدها لا ما قبلها)^(٢) اهـ. وعليه فيكون الوصل في: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ﴾ [الذاريات: ٥] في خصوص المصحف على خلاف القياس بخلاف الفصل في ﴿إِنَّكَ مَا تُوعَدُونَ لَكَ لَا تَرَى﴾ [الأنعام: ١٣٤] فإنه على القياس، وقد فهم من كلام شيخ الإسلام أَنَّ المصدرية على قسمين: قسم يُوصَل، وقسم يُفْصَل، فافهمه^(٣).

وعرفت أَنَّ (ما) الاسمى لا توصل بشيء من الحروف سوى (من وعَن). وكذا لا توصل بشيء من الأفعال سوى (نعم) إذا كُسِرَتْ عَيْنُهَا، كقوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْشِرُوا الصَّدَاقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] فتوصل (ما) بـ(نعم) لفائدة الاختصار والتخفيف بإدغام الميم في الميم، ومثله: (دَقَقْتُ دَقًّا نِعِمًّا) و(غَسَّائُهُ غَسْلًا نِعِمًّا)، فَإِنْ لَمْ تُدْغَمْ لَمْ تُتَّصَلْ، مثل: (نعم ما يقول الفاضل).

وأما (يُسَن) فقد وصلت بها في المصحف قياساً على ضدها. قال في (الأدب): و(الأحسن في غيره الفصل)^(٤).

وأما الواقعة بعد الظروف مثل (حين، ومع، وبين وكل، ومثل)، فقال القتيبي: (توصل بـ(مع) إِنْ كَانَتْ صِلَةً، وَتُفْصَلُ إِنْ كَانَتْ اسْمًا)^(٥).

(١) شرح الشافعية: ٢/ ٢٧١.

(٢) شرح الشافعية: ٢/ ٢٧١.

(٣) والرأي الأرجح هو أَنَّ (ما) المصدرية تفصل عن (إِنَّ) والزائدة توصل بها.

(٤) أدب الكاتب: ١٩٤.

(٥) أدب الكاتب: ١٩٤.

وتوصل [ما] إِنْ كانت مصدرية أو زائدة بـ(جِئْنَا) نحو: (ناداني جِئْنَا رَآني) كما توصلُ في (حَيْثُمَا وَكَيْفُمَا) وَإِنْ لم يَجْزِ مَا، ومثلهما (بَيْتُمَا).

ولا توصلُ بـ(كُلُّ) إِنْ كانت كلمة (كُلُّ) مرفوعة أو مجرورة، أو منصوبة على المفعولية، نحو: (كُلُّ ما جازَ بيعُهُ جازَ رَهْنُهُ) و(رَضِيتُ بِكُلِّ ما قَضَيْتُهُ) و(اسْتَحْسَنْتُ كُلَّ ما قُلْتُهُ)، ومن أمثلة المرفوعة قوله^(١):

ما كُلُّ ما يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ [تَجْرِي الرِّيحُ بما لا تَشْتَهِي السُّفُنُ
فتُفْصَلُ في الأحوال الثلاث، لأنَّ (ما) فيها موصولة أو اسمية.

وإنما توصل بها إذا كانت منصوبة على الظرفية بمعنى: (كُلُّ وقتٍ، أو كُلُّ جِئْنٍ، أو كُلِّ مرةٍ)، فتحْتَاج إلى الجواب والجزاء العامل فيها النصب، كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَصَاةَ لَهُمْ مَسْأَلَةً﴾ [البقرة: ٢٠]، وقول الشاعر:

كُلَّمَا قُلْتُ يا فُؤَادِي دَغِهْ لا يَمِيلُ الفُؤَادُ إِلَّا إِلَيْهِ
وتوصل بكلمة (رَيْثُ) بمعنى: مُدَّة، أو بِمِقْدَار، كأنَّ نقول: (ما وَقَفْتُ عِنْدَهُ إِلَّا رَيْثُمَا كَتَبَ الجَوَابَ)، ومنه قول الشُّنْفَرِيِّ:

وَلَكِنَّ نَفْساً حُرَّةً لا تُقِيمُ بي عَلَى الضَّيْمِ إِلَّا رَيْثُمَا أَتَحَوَّلُ^(٢)

وكذا توصل المصدرية بـ(مِثْلُ) كقول بَعْضِ العَجَمِ للعَرَبِ (أَسْلَمْنَا وَمِثْلُنا أَسْلَمْنَا)، فأَيُّ فَخْرٍ لَكُمْ حَتَّى تَجْعَلُونَا المَوَالِي) يعني العُتَقَاءَ، ومن ذلك قوله تعالى في سورة الذاريات: ﴿إِنَّهُمْ لَكَاظِمُونَ وَمَا أَتَاكُمْ نَبَأٌ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي آتَاكُمْ لَأِثْمٌ وَآثِمٌ﴾ [الذاريات: ٢٣] قال الجلالُ المُحَلِّي: (يرفع مِثْلُ) صفةً، و(ما) مزيدة، ويفتح اللام مركبة مع (ما)، والمعنى: مِثْلُ نَطْقِكُمْ^(٣) اهـ. قال المحشِّي: (يعني أَنَّها مُرْكِبَةٌ مع (ما) تركيب

(١) هو المتنبي، الديوان: ٤٠٣.

(٢) قصيدة لامية العرب للشنفرى، البيت الثالث والعشرون، ص ٥، وشرحه من ص ٣٦.

(٣) تفسير الجلالين: الآية ٢٣ من سورة الذاريات.

مَرْجٍ مثل (طالَمَا وَقَلَّما وَكُلَّما)^(١) اهـ. فانظر تمام الكلام الذي نقله عن بعض المحققين هناك.

وَتُوَصَّلُ بِكَلِمَةٍ (سِيٍّ) التي بمعنى (يُثَلِّ)، في قولهم: (وَلَا سِيِّمَا) على التقديرات الثلاثة كونها موصولة أو موصوفة أو زائدة.

وأما وصلها بـ(أَمْ، وَكَمْ) في نحو: (أَهَذَا أَحْسَنُ أَمَّا اشْتَرَيْتُهُ؟) و(كَمْ جِئْتُ بِهِ؟) بإدغام إحدى الميمتين في الأخرى، فقد جوزَهُ شيخ الإسلام في شرح الشافية، وقال: (لما كان مُتَّصِلًا لفظًا ناسبَ الاتصال خطأً)^(٢) اهـ. لكن الشُّبُوطِي في (الهمع)^(٣) قال: (ولا تُوصَلُ (ما) بـ(أَمْ) ولا بـ(كَمْ)، وما وقع في الْمُضْخَفِ مِنَ الوَصْلِ في: ﴿اللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [النمل: ٥٩] وبعض مواضع فهو على غير القياس).

تنبيه:

كلمة (ما) إذا قُصِدَ بها لفظُها لا تُوصَلُ بشيء أصلاً ولا بـ(عَنْ) ولا بـ(مِنْ)، كأن يقال: (تُحَدِّثُ الْأَلْفَ مِنْ (ما) الاستفهامية المجرورة بالحرف)، أو يقال: (الْأَلْفُ مِنْ (ما) أصلية غير مبدلة من حرف آخر)، أو يقال لك أغرب (ما هذا) فتقول: (ما) مبتدأ، و(هذا) خبرٌ عَنْ (ما)). والمانع من الوصل ما قدمناه عند الكلام على وصل الضمائر: أن الكلمة إذا قُصِدَ بها لفظُها ولو كانت ضميراً أو حرفاً التَّحَقَّتْ بالأسماء الظاهرة وخرجت عن كونها حرفاً أو ضميراً، كما تقول: (من ماء) أو (من مال) فلا تصلها بـ(مِنْ).

(١) الفتوحات الإلهية: ٢٠٣/٤

(٢) شرح الشافية: ٢٣٥.

(٣) همع الهوامع: ٢٣٧.

الفصل الثالث

في وصل (مَنْ) بما قبلها من الحروف

كلمة (مَنْ) المستعملة في موضوعها سواء كانت استفهامية أو موصولة أو موصوفة أو شرطية توصل بـ(مِنْ) و(عَنْ) لفائدة الاختصار بحذف النون منهما - كما سبق^(١) -، وإثبات النون مع الاتصال عمى عن سِرِّ الوصل، نحو: (مِمَّنْ أَنْتَ؟) و(وَقَدْ أَخَذْتُ مِمَّنْ أَخَذْتُ) و(مِمَّنْ تَأْخُذُ أَخْذُ مِنْهُ) و(عَمَّنْ تَسْأَلُ؟) و(رَوَيْتُ عَمَّنْ رَوَيْتَ عَنْهُ) و(عَمَّنْ تَرْضَى عَنْهُ أَرْضَى) و(عَمَّنْ تَرْضَى أَرْضَى).

وقال ابن مالك: الغالب الوصل، ويجوز الفصل.

وتوصل (مَنْ) الاستفهامية بـ(فِي) قولاً واحداً، نحو: (فِيمَنْ أَنْتَ مُتَّبِعٌ؟). ولا توصل بـ(مَعَ) ولو في الاستفهام، نحو: (مَعَ مَنْ كُنْتَ؟) كما تفصلها إذا قلت: (كَنْ مَعَ مَنْ تُحِبُّ).

ولا توصل بـ(كُلُّ)، كقول ابن الفارض في الكافية^(٢):

كُلُّ مَنْ فِي رَحْمَاكَ يَهْوَاكَ [لَكِنْ أَنَا وَخَلْدِي بِكُلِّ مَنْ فِي جَمَاكَ
وكذا قوله في الياضية^(٣):

لَسْتُ أَتَسَّى بِالثَّانِيَا قَوْلَهَا: (كُلُّ مَنْ فِي الْحَيِّ أَسْرَى فِي يَدَيَّ)

(١) ينظر ص ٥٤.

(٢) تقدم من ص ٥٠.

(٣) ديوان ابن الفارض: ١١.

(من): وصلها بما قبلها

ولا تُوصَلُ بِـ(أَي) ولا غيرها من الأدوات لقلّة استعماله، مثلُ قوله رضي الله عنه في الفائيّة^(١):

أَنْتَ الْقَتِيلُ بِأَيِّ مَنْ أَحْبَبْتَهُ فَاخْتَرْتُ لِنَفْسِكَ فِي الْهَوَى مَنْ تَصْطَفِي
كما لا يُوصَلُ بها ما بعدها من ضمير أو اسم إشارة كقولها:

مَنْ ذَا الَّذِي فِي جَيْتِنَا نَرَاهُ مَنْ؟

وما وقع في المصحف من الوصل لا يقاس عليه كما لا يقاس على وصلها فيه بـ(أَمْ) في قوله تعالى: ﴿أَمْنَ خَلْقَ السَّمَكِ وَالْأَرْضِ﴾ [النمل: ٦٠] ﴿أَمْنَ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ﴾ [النمل: ٦٢] وبعض آيات أخرى.

وخرج بقولنا أولاً (المستعملة في موضوعها) ما إذا قُصِدَ لفظها، كأنْ يقال: (تُكْسَرُ النونُ مِنْ مَنْ) المفتوحة الميم إذا لقيتها ساكنٌ ويرفع الاسمُ بعدها كما تُفْتَحُ النونُ مِنْ (مِنْ) المكسورة الميم إذا دَخَلَتْ عَلَى (الْ)، نحو: (مِنْ الرَّجُلِ الَّذِي تَقُولُ سَمِعْتُ مِنْ الرَّجُلِ؟).

(١) ديوان ابن الفارض: ١٣٠.

الفصل الرابع

في وصل (لا) بألف (أَنْ) المصدرية و(إِنْ) الشرطية

تُوصلُ (لا) بـ(أَنْ) الناصبة للفعل، سواءً تقدمت عليها اللامُ التعليلةُ أو لا، وذلك نحو: «لِثَلَاةٍ وَالْأَصْلُ (لَأَنْ لَا)، أَي: لِأَجْلِ أَنْ لَا.

وكان القياس كتبه هكذا: (لَأَلَّا) بحذف النون لإدغامها في اللام، لكنهم استشعروا تلك الصورة، واستحسنوا اتباعَ رسم المُصحف بكتب الهمزة ياءً لتوسطها مفتوحةً بعد كسرةٍ وتركبها مع (لا) وحذف نونها، قال في (الأدب): (وَيَجُوزُ نَقْطُهَا مِنْ تَحْتِ فَصَارَتْ مُرَكَّبَةٌ مِنْ ثَلَاثِ كَلِمَاتٍ)^(١).

ومثال ما إذا لم تقدم عليها اللام: (رَجَوْتُ أَلَّا تَهْجُرَ) و(خِفْتُ أَلَّا تَفْعَلَ). فَإِنْ لم تكن (أَنْ) ناصبةً، بل كان الفعلُ مرفوعاً بعدها كانت المخففة من الثقيلة، فيجب القطع بإثبات النون نحو: «أَنْ لَا تَرَّ وَازِرَةٌ وَزَرَ أُخْرَى» [النجم: ٣٨].

وكذا إذا لم يكن بعدها فعلٌ، بل كان اسماً، نحو: عَلِمْتُ أَنْ لَا خَوْفٌ عَلَيَّ، ﴿وَقُلُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنْ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ﴾ [التوبة: ١١٨] و(أشهدُ أن لا إله إلا الله) فتكتب النون، لأنَّ تقديرَ الكلام (أنَّهُ)، وفعلوا ذلك للفرق بينهما، قال شيخ الإسلام على (الشافعية): ولم يعكسوا لكثرة الأولى وقلة الثانية في الاستعمال، والكثيرُ أَوْلَى بالتخفيف، ولأنَّ الثانية أصلُها الشديد، فكروا أن يزيدوها إخلالاً بالحذف^(٢).

(١) أدب الكاتب: ١٩٧.

(٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢.

(٧) حكم وصلها بأن

والحاصل أن لا (أن) المفتوحة مع (لا) ثلاث أحوال: (إثبات النون فقط)، ويُسمى فضلاً وقطعاً. و(حذفها فقط). ويسمى عندهم وصلًا، و(جواز الأمرين).

فإن كان بعدها اسم لم تكن مصدرية بل هي لمخففة، فيتعين كُتِبَ النون.

وإن وقع بعدها فعلٌ متعينُ النصب كانت مصدرية فتحذف نونُها وتُوصل (لا) بالآلف سواء كانت (لا) نافية، كقوله تعالى: ﴿لَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيلًا﴾ [الاسراء: ٢]. أو كانت صلةً كما في ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ إِلَّا أَنْتَ﴾ [إِذْ أَسْرَأْتَهُ] ^(١) [الأعراف: ١٢] فهي في هذه الآية مزيدةٌ للتقوية بدليل مُقوِّطها من الآية الأخرى: ﴿مَا مَنَّكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيدَيَّ﴾ [ص: ٧٥].

وإن جاز فيه النصب والرفع كان فيها الوجهان، الوصلُ على النصب، والفضل، أي: إثبات النون على الرفع، كما قرئ بهما في قوله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً﴾ [المائدة: ٧١]. فمن رفع أثبت النون، ومن نصب وصل، أي: حذف النون - كما في القطر ^(٢)، والدُّرَّة ^(٣).

وكذا إن وقع بعدها فعلٌ محتمل للنصب على أنها المصدرية والمجزم على أنها المفسرة و(لا) ناهية. نحو: ﴿لَا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾ [النمل: ٣١] و﴿لَا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ [فصلت: ٣٠]، فمن قال إنها المصدرية وصل، ومن قال إنها المفسرة أو المخففة من الثقلة فصل. أي: أثبت النون.

(١) لو كان لها دليل على أن أداة التحضيض ينصب بعدها المضارع إذن لذهبنا إلى أن (لا) هنا بسيطة للتحضيض وليست مركبة. ومثل هذه الآية قوله تعالى في سورة المل الآية: ﴿لَا يَسْعُدُوا اللَّهَ﴾ وبه يزول شكك كثير.

(٢) قطر الندى، ٦٥.

(٣) درة الغواص، ١٢٨.

وأما قول الجلال السيوطي^(١) في ﴿أَلَا تَنْجِدُوا مِنْ دُونِ وَكِيلًا﴾ [الإسراء: ٢٢] على قراءته بالفوقية تكون (لا) ناهية، و(أَنْ) زائدة، فقد تعقبه (الكرخي) بأن الأولى أن يقال: ((أَنْ) مُفسِّرةٌ، لأنَّ هذا ليس من مواضع زيادة (أَنْ)، بل ذلك في نحو: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا﴾ [العنكبوت: ٣٣] كما نقله المحشي^(٢).

هذا حاصلُ التفصيل بين التي تُوصَلُ والتي تُقَطَّعُ على مذهب الجمهور، كما في (الشافعية)^(٣) تبعاً لابن قُتيبة في (أدب الكاتب)^(٤) وكذا الحريري في (الدُّرَّة) حيث قال: (ومن الغلط أنهم إذا ألحقوا (لا) بـ(أَنْ) حذفوا النون في كل موطن، وليس ذلك على عمومهِ بل الصواب أن تعتبر موقع (أَنْ)^(٥) إلى آخر ما قاله.

وحكى في (الهمع) أن فيها قولين أحدهما كتبها مفصولةً مطلقاً، قال أبو حيان وهو الصحيح، لأنه الأصل والثاني قولُ ابن قُتيبة بالفرق بين الناصبة فتوصل، والمخففة فتفصل، واختاره ابن السِّدِّ البَظَلِيُّوسي، وعيه ابنُ الضائع بأنَّ الناصبة شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه، والمخففة بلعكس بحيث لا يجوز أن تتصل به، فحُسِنَ الوصل في بَلَك، والفصل في هذه خطأ^(٦).

يقولُ الفقيرُ: وأكثرُ النُسخِ الآن على إثبات النون كقول أبي حيان.

(١) تفسير الجلالين تفسير سورة الإسراء الآية (٢).

(٢) الفتوحات الإلهية: ٣/٣٧٥.

(٣) شرح الشافية: ٢/٢٧٢.

(٤) أدب الكاتب: ١٩٧.

(٥) درة الغواص: ١٢٧.

(٦) الهمع: ٢/٢٣٧.

(لا): حكم وصلها بـ(إن) و(كي)

وتوصل (لا) بـ(إن) الشرطية، نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةً﴾ [الأنفال: ٧٣] ﴿إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٤٠] بخلاف المخففة فلا توصل بها، نحو: (أَنْ لَا أَظُنَّكَ مِنَ الْكَاذِبِينَ)، لكثرة استعمال الشرطية وتأثيرها في الشرط، بخلاف المخففة قال شيخ الإسلام^(١). وقد عرفت أَنَّ معنى الوصل حذف النون كما حُلِفَتْ مِنْ: ﴿وَأَيُّهَا تَخَافُ﴾ [الأنفال: ٥٨] ﴿وَأَيُّهَا يَزَعَنَّا﴾ [الأعراف: ٢٠٠] فترسم على صورة أداة الاستثناء، حتى إنهم يُغالطون الغيِّ بها، ويقولون له: (هذا الاستثناء متصل أم مُنْقَطِعٌ؟) ومن ذلك قولُ الفُقهَاء: (وإِلَّا فَلَا)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْنَ﴾ [يوسف: ٣٣] حكاية عن يُوْسُفَ الصَّديقِ عليه وعلى نبيِّنا الصلاة والسلام.

وستأتي - إن شاء الله - عودة لحذف النون من (إن) وأن) في الفصل السادس من باب الحذف^(٢).

ولا توصل (لا) بـ(كي) بخلاف (ما) فإنها توصل بها للفرق بينهما - كما في الأدب^(٣) والدرة^(٤) - ونقل في (الهمع)^(٥) قولاً بالفصل لغير ابن قتيبة، ففيها قولان.

وقد وُصِلَتْ بِهَا فِي أَرْبَعَةِ مَوَاضِعٍ مِنَ الْمُصْحَفِ، ذَكَرَهَا فِي الْجَزَرِيَّةِ، مِنْهَا: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، مع أَنَّهَا فُصِّلَتْ مِنْهَا فِي السُّورَةِ بَعَيْنِهَا فِي ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وكذا فصلت في قوله: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾ [الأحزاب: ٧].

(١) شرح الشافية: ٢٧٢/٢

(٢) ينظر ص ٢٤٧.

(٣) أدب الكاتب: ١٩٧.

(٤) درة الغواص: ١٢٧.

(٥) الهمع: ٢٣٨/٢.

ولا توصل (لا) بـ(هل) في الاستفهام، ولا بـ(بل)، نحو: ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر: ١٧] و(هل لا يجوزُ كذا وكذا؟).

فإن قيل: كيف هذا مع أنها وُصِلت بها في أحاديث كثيرة منها حديث: «هَلَا بَكَرًا تُلَاعِبُهَا وَتُلَاعِبُكَ»^(١)؟

قلنا: إن (هَلَا) في هذا الحديث وأمثاله ليست مركبة من (هل) الاستفهامية و(لا) النافية، بل هي كلمة بسيطة موضوعة للتخريض على الفعل إن كان ما بعدها مُستقبلاً وتُسَمَّى تحضيضية وللتوبيخ أو التنديم إذا كان الفعل بعدها ماضياً، كما في الحديث المذكور، ولا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا، وقد صرح به في رواية أخرى: «هَلَا تَزَوَّجْتَ بِكَرًا»^(٢) وهي في هذا الحديث للتنديم، ومثالها للتوبيخ قوله سبحانه: (فَهَلَا نَمْلَةٌ وَاحِدَةٌ)^(٣) عتاباً للنبي الذي أمر بقرية النمل - أي موضع اجتماعها - فأحرق بالنار، أي: فهَلَا أَحْرَقْتَ النملة التي قرصتكَ دون غيرها - كما في الصفحة الثالثة والخمسين بعد المائتين من خامس القسطلاني^(٤) وقد مشى الحريري في (الدُّرَّة)^(٥) على أنها مركبة، فقال: (إنما وُصِلت (لا) بـ(هل) دون (بل) لأن (لا) لم تُغَيَّرْ معنى (بل) لما دخلت عليها، وَغَيَّرَتْ معنى (هل) بنقلها من أدوات الاستفهام إلى حيز التحضيض، فلذا كُتِبَتْ معها، وجُعِلَتْ بمنزلة الكلمة الواحدة.

وإلى هنا تمَّ البابُ فاعرفه، فقلْما يُوجَدُ مجموعٌ على هذا النسق في كتاب، والحمد لله الهادي إلى الصواب.

(١) البخاري: ٨١/٣. وانظر ص ٢٤٤.

(٢) البخاري: ٦/٧.

(٣) البخاري: ١٥٨/٤.

(٤) القسطلاني: ٣١٤/٥.

(٥) درة الغواص: ١٢٨.

الباب الثاني

[الإبدال]

في الحروف التي يختلف رسمها بما يعرض لها من الإبدال لمراعاة أصلها وهي :

✽ الهمزة .

✽ حروف العلة الثلاثة : الألف ، وأختها الواو والياء .

✽ النونات الثلاث : نون التوكيد والتنوين ، ونون (إذن) .

✽ هاء التأنيث .

وقد رتب هذا الباب على ستة فصول وتنمة الباب وفي آخر الفصل الأول ثلاثة تنبيهات .

الفصل الأول

(الهمزة)

اعلم أن (الألف) من حيث هي على ضربين، وهما الألف اليابسة والألف اللينة^(١).

فالأولى - والمراد بها الهمزة - هي التي تقبل الحركات ولا تسمى ألفاً إذا كانت مصورة بالواو أو الياء، أو لم يكن لها صورة بأن كانت محذوفة، كالتي في (جاء، وشيء) وإنما تسمى بالألف إذا كانت مرسومة بصورتها الأصلية المذكورة أول تعداد الحروف الهجائية التي أولها الألف وآخرها الياء، أو الأبجدية التي أولها الألف وآخرها الغين، على طريقة إمام المشاركة (الغزالي)^(٢) ومن تبعه، أو التي آخرها الشين على طريقة المغاربة لـ(البوني)^(٣) وأتبعه.

وأما الثانية اللينة التي قال فيها الشاعر^(٤):

(١) سماه المؤلف الألف اليابسة الأقرب للفهم للفرق بين الهمزة والألف أن تقول أن (الهمزة) ما تقبل الحركات، وتقع في ابتداء الكلمة أو حشوها أو طرفها وأما (الألف) فلا تقبل الحركة، ولا بد أن تكون مسبقة بفتحة لذلك يتعذر الابتداء بها.

وبهذا تُعد حروف الهجاء تسعة وعشرين حرفاً أولها الهمزة، وآخرها الألف، ولا عبرة باصطلاح القوم (ألف باء) فإنما ذلك اتبع للحروف المرتبة بحساب الجمل المبدوء بـ(أ ب ج د هـ ز . . .) ومن هنا يجب الالتزام بالتسمية في الدلالة على الحرف المراد.

(٢) سيأتي في ص ٢٧٥.

(٣) هو أحمد بن علي أبو العباس البوني صاحب المصنفات في علم الحروف، توفي عام ٦٢٢ هـ ينظر الأعلام ١/ ١٦٩.

(٤) من أبيات كتبها أحد الفضلاء إلى الشيخ بهاء الدين محمد بن التحاسن الحلبي يشترق إليه، ينظر شرح شذور الذهب: ٢٦.

لِكِنْ نَحَلِّسُ لِبُعْدِهِ فَكَأَنَّنِي أَلِفٌ وَلَيْسَ بِمُمْكِنٍ تَحْرِيكُهُ
فَهِىَ الَّتِي عَذَّوْهَا. قَبِيلُ الْيَاءِ فِي ضَمْنِ (اللام ألف) المركبة من حرفين،
ولهذا لا يمكن وجودها في أول الكلمة لتعذر الابتداء بها، وأما الألف التي
تجتلب للابتداء بالساكن فهي همزة وصل لا الألف اللينة، غاية الأمر أنها تسقط
في الدرج، وإنما توجد الألف اللينة في الحشو، كـ(قام وباع)، أو في الطرف
مثل: (دعا وسعى) - كما يأتي في الفصل الثاني^(١) بخلاف الهمزة فإنها تأتي
أولاً، وحشواً، وطرفاً.

فَهِىَ إِذْنًا عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ بِاعْتِبَارِ مَوْضِعِهَا مِنَ الْكَلِمَةِ الَّتِي هِيَ فِيهَا.
وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ الرَّسْمِ فَالْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تَكُتَبَ بِصُورَةِ الْأَلِفِ الْأُولَى فِي التَّعْدَادِ
حَيْثُمَا وَقَعَتْ عَلَى مَذْهَبِ التَّحْقِيقِ - كَمَا سَيَأْتِي عَنِ الْقُرَّاءِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى
مِائَةٍ^(٢) - وَإِنَّمَا كُتِبَتْ مَرَّةً وَآوَاءً، وَمَرَّةً يَاءً، وَخُذِفَتْ مَرَّةً بِحَيْثُ لَا يَكُونُ لَهَا
صُورَةٌ أَصْلًا وَلَا بَدَلًا بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِ التَّخْفِيفِ وَالتَّسْهِيلِ الْجَارِي عَلَى لُغَةِ أَهْلِ
الْحِجَازِ الَّتِي هِيَ فُصْحَى اللُّغَاتِ وَعَلَيْهَا جَرَى رِسْمُ الْمُصَحِّفِ. فَلِهَذَا كَانَ
الْكُتُبُ عَلَيْهَا أُولَى مِنَ الْكُتُبِ عَلَى التَّحْقِيقِ لَوَجْهِينَ - كَمَا تَقْدُمُ عَنْ شَيْخِ
الْإِسْلَامِ^(٣) - (أَوَّلُهُمَا) مَا ذَكَرَ مِنَ التَّسْهِيلِ وَالتَّخْفِيفِ، فَإِنَّ الْهَمْزَ فِي حَشْوِ
الْكَلَامِ مُسْتَقْفَلٌ، وَلِذَا لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِ لُغَةِ الْعَرَبِ أَصْلًا فِي غَيْرِ ابْتِدَاءٍ - كَمَا
قَالَ فِي (الْمُزْهِرِ)^(٤) - وَلَكُونِ الْهَمْزَةِ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَا تُسَهَّلُ كُتِبَتْ فِي أَوَّلِ

(١) ينظر ص ١٣٤.

(٢) ينظر ص ١٨٧.

(٣) شرح الشافية: ١٣٢/٢ ومن الجمع: ٢٣٣/٢.

(٤) المزهر: ١/٣٢٨.

الكلمة بصورتها التي وُضِعَتْ لها وهي صورة الألف بأي حركة كانت - على ما يأتي^(١) -:

(ثانيهما): إنَّ التسهيل خطُّ المُصَحِّفِ فكان البناء عليه. مع أنَّ القياسُ قد يقتضيه، قال أبو حيان: بل إننا نوافق المصحف في بعض كلمات. كرسَم (الصلوة والزكوة والحياة) بالواو مع مخالفتِهِ للقياس - كذا نقله في (الهمع)^(٢)، قال أبو البقاء أول (الكليات)^(٣) بعد أن ذكر جملةً عن الإِتقان^(٤) مما خالف فيه القياسُ رسَمَ القرآن: (والحقُّ أنَّ مثلَ ذلك يكتَبُ في المُصَحِّفِ بالواو اقتداءً بنقله عن عثمان رضي الله عنه وفي غيره بالألف، وقد اتَّفَقَتْ في خطِّ المُصَحِّفِ أشياءٌ خارجةٌ عن القياسات التي بُنيَ عليها الهجاء. ولذا قال (ابن دُرُسْتَوَيْه): (خطان لا يقاسان)^(٥) إلخ.

إذا علمت هذا فللألف^(٦) باعتبار الرسم أربعة أحوال:

فتارة تُرسم ألفاً وذلك إذا كانت في أَوَّلِ الكلمة مطلقاً، أو في الحَشْوِ مفتوحةً أو ساكنةً بعد فتح فيها، نحو: (سَأَلَ ورَأَسَ).

وتارة ترسم ياءً وذلك إذا كانت ساكنةً أو مفتوحةً بعد كسرٍ فيها أيضاً، نحو: (ذُئِبْتُ، ورِثَال).

وتارة تُصَوِّرُ واواً وذلك فيما إذا وقعت ساكنةً أو مفتوحةً بعد ضمٍّ، مثل: (يُؤْمِنُ، الدُّوَلِيُّ، ويُرخِي الدُّوَابَةَ).

(١) ينظر ص ٩١.

(٢) الهمع ٢/ ٢٤٣.

(٣) الكليات: ٦.

(٤) الإِتقان: ١٦٧/ ٢.

(٥) ينظر ص ٣٥؟.

(٦) الصواب أن يقول: (الهمزة) ينظر التعليق المتقدم ص ٨٥، وبيان القاعدة من كتابتها في هامش ص ٣٢.

والحالة الرابعة أَنْ لا تصوّرَ بواحدةٍ من الثلاث، بل تُحذف، ولا يُوضع في محلّها شيء^(١) كما كان المُصحّف أيام الخلفاء الأربعة قبل أَنْ يَخْتَرعَ له الشكل أبو الأسود الدؤليّ.

وأما وَضْعُ الْقَطْعَةِ في محلّها إذا حُذِفَتْ أو فوق الياء أو الواو المصوّرتين بدل الهمز فذلك حادثٌ بعد حدوثِ الشّكْلِ مراعاةً لتحقيقِ الهمز.

مثالٌ حذفها من الحشو: (تثاءب، وتفاءل، ورءوس، وتوأم)^(٢).

ومثال حذفها من الطّرف: (شاة، وسيء) من الأفعال، و(جزاء، وهنيء، ووُصوء، وجُزء، وخطء، ووطء، وشيء، وضوء).

(تفصيل الكلام على أحوالِ الهمزة التي في أوّل الكلمة)

إنّما في الأوّل تُرسم ألفاً مُطلقاً سواء كانت مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة في الأسماء والأفعال وكذا الحروف سوى المضمومة فلا تُوجدُ فيها، وسواء كانت قطعيةً أو وصليّةً وإن كانت تسقطُ في الوصل، أي: الدّرج.

(بيان أمثلتها من كل أقسام الكلام):

(أَبْ، وأُم، وإذ) من الأسماء، أو (أَبْ، وأُم، وأذ) من الأفعال، و(إن) فعلٌ أمرٌ أو حرفاً، وكذا (أَنَّ) فعلاً أو حرفاً، و(اضرب، وانضُر، وأعلّم) من الأفعال، و(اسم) في همزات الوصل.

ولا يأتي فيها السكون حال الابتداء لما هو معلومٌ أنّ العرب لا تبدأ

(١) هذه الحالة متفقة مع ما قرر في قاعدة كتابة الهمزة ص: ٣٢ والكشف عن هذه القاعدة هو أنه يمتنع اجتماع ألفين. أو واوين فلذلك تكتب منفردة، هذا في المتوسطة، وكذلك المتطرفة تكتب على حرف يناسب حركة ما قبلها فإن كان ساكناً تكتب منفردة.

(٢) منع المؤلف ههنا اجتماع ألف وواو، ولو أجاز لكتب (توأم).

بساكن، فإذا سبقها حرف الفاء أو الواو أمكن سكونها وتبقى على رسمها ألفاً أو تبدل فيكون لها حالتان أو ثلاث وذلك في الأمر من الثلاثي المهموز الفاء، نحو: (أبى، وأبى، وأبى، وأبى النخل، وأمر، وأذن، وأبت اليوم - بمعنى اشتد حره -) ففي ذلك إذا تقدم عليها أحد الحرفين المذكورين تبقى على صورة الألف، نحو: ﴿ فَأَيْنَا سَمَا بَعْدَنَا ﴾ [الأعراف: ٧٠] ﴿ فَأَتُوا حَرَّتْكُمْ أَلَى شَيْتَم ﴾ [البقرة: ٢٢٣] ﴿ وَأَمْرَ أَمَلَكَ بِالْصَّلَاةِ ﴾ [طه: ١٣٢] و﴿ وَأَمْرُ بِالْعُرْفِ ﴾ [الأعراف: ١٩٩]، بخلاف غير الحرفين المذكورين نحو: ﴿ ثُمَّ أَتَتْهُ صَفَا ﴾ [طه: ٦٤] فتكتب بصورة الياء نظراً للابتداء بهمزة الوصل مكسورة، وتوضع القطعة فوقها عند إرادة الشكلي نظراً للوصل.

وتكتب واواً في: (أؤمر) إن لم تحذف الهمزة، وكذا (أؤبر النخل، وأؤت يا يوم - على لغة ضم الباء فيهما من مضارعه -.

وتكتب ياء في نحو: (أينى يا غلام، أو إينجاً - بمعنى اهرب فيهما - وكذا (إبير النخل - على لغة الباء من مضارعه) - كما سبق في أول فصل من الباب الأول^(١) - وكذا (أينت ي يوم - على لغة كسر الباء أو فتحها من مضارعه).

وقد يكون لها ثلاث أحوال أو أربع وذلك في الماضي أو الأمر من الافتعال المهموز الفاء مثل: (اتتم، واتتمن، واتترن، واتتمر) من الائتمام. والائتمان، والائتزار، والائتمار، فتبقى مرسومة ألفاً إن سبقها أحد الحرفين المذكورين، نحو: فَأَتَمَر، وَأَتَزَر.

فإن لم يسبقها شيء، أو سبقها غيرهما وغير همزة المتكلم في المضارع أتى قبلها بهمزة الوصل وكتبت الهمزة التي هي فاء الكلمة ياء في الأمر

والماضي المبني للمعلوم، نحو: (اَيْتَمِنُ) بكسر الميم أمراً، وفتحها ماضياً، وكتبت في الماضي المبني للمجهول واواً، نحو: (قَدْ اُوْتِمِنَ فَخَانٌ).

ومن غير الحرفين المتقدمين لامُ الجرِّ الداخلة على مصدر الافتعال، أو أداة التعريف، نحو: (لاِثِمَانِهِ، ولاِثِمَانِيهِ بِإِمَامٍ، والاِثِمَارِ) فبقى الهمزة ياءً كما لو ابتدئ بها، ولا نَظَرُ لوسُطِهَا بعد لامِ الجرِّ، أو لامِ التعريف، أو بعدهما، نحو: (الاِثِمَامِ)، ولم أرَ أحداً تعرض لذلك أصلاً.

وأما إذا كان السابق عليها همزة المتكلم، نحو: (آخِذُ، وآذُنُ، وآكُلُ، وآمُرُ) فكان البعض يكتب الألف الثانية المسهلة عن همزة ألفاً ثانية، والبعض لا يكتبها، والذي عليه الجمهور: أن المسهلة لا تُرسم ألفاً كراهة اجتماع المثليين صورة، بل وضعوا مدة فوق الهمزة المصورة ألفاً، ومن ذلك قولُ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عائشة رضي الله عنها: (وكان يأْمُرُنِي إِذَا حِضَّتْ أَنْ أَتَرِّرَ)^(١) بمد الهمزة الأولى بدلاً عن الهمزة الثانية الساكنة تسهلاً لها، والأصل: (أَأْتَرِّرُ) بهمزتين، قُلِبَتِ الثانية مدّاً من جنس حركة ما قبلها، ولا تُدغم في التاء على اللّغة الفُصحى - كما في القاموس^(٢) والأشُموني^(٣) عند قول الخلاصة^(٤).

وَمَدّاً ابْدِلْ ثَانِيِ الْهَمْزَيْنِ مِنْ [كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كـ(أَيَّرُ وَائْتَمِنَ)] وَبَعْضُهُمْ رَوَى الْحَدِيثَ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ إِدْغَاماً لِلْهَمْزَةِ فِيهَا لَكِنْ إِدْغَامُ الْهَمْزَةِ فِي التَّاءِ شاذٌّ^(٥)، خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، إِلَّا إِنْ تَحَقَّقَتِ الرِّوَايَةُ عَنْهَا بِذَلِكَ فَيُسْمَعُ

(١) البخاري: ٨٢/٣.

(٢) القاموس: مادة (أزر).

(٣) الأشُموني: ٣١٤/٤.

(٤) تقدم في ص ٩٠.

(٥) ينظر النهاية: ٤٤/١ مادة (أزر) والحاشية على القاموس من مادة (أزر)

ولا يقاسُ عليه، وتقدّم في أول فصلٍ من الباب الأولِ تبيانُ ذلكَ فارجعُ إليه إن لم تكنْ حَقَّقْتَهُ^(١).

وأما الهمزةُ التي في الحَشْوِ بالأصالة فلها سِتُّ عَشْرَةَ صورةً عقليةً حاصلةً مِنْ ضربِ حركاتِها الثلاثِ وسكونِها في حركاتٍ ما قبلها أو سكونِ يَسْقُطُ منها صورتان: الأولى سكونُها مع سكونٍ ما قبلها، فهذا لا يوجد في لغةٍ أصلاً. والثانية ضُمُّها مع كسرٍ ما قبلها فكذلك، لأنَّهُ ليسَ لهم فِعْلٌ ولا اسمٌ مهموزٌ الوَسْطُ مضمومٌ وما قبله مكسورٌ. ثم رأيتُ الشُّبُوطِيَّ في (هَمْعِ الهوامعِ)^(٢) صورةً بجمع (مائة، وفئة) بالواو، بأنْ يقال: مِئُون، وفِئُون، وعليه فتكون الصُّورُ الموجودةُ خَمْسَ عَشْرَةَ صورةً.

(بيانها تفصيلاً على ترتيب منتظم):

إذا كانت ساكنة تُرْسَمُ بصورةٍ حريفٍ من جنسِ حركةٍ ما قبلها فَتَحاً أو كسراً أو ضَمْناً، لأنَّهُ يجوزُ إبدالها بِهِ لفظاً قياساً مُطَرِّداً على قاعدة التَخْفِيفِ والتَسْهِيلِ ولو كان بعدها ياءٌ أو واو، نحو: (رَأْس، وَكَأْس، وَرَأْي، وَنَأْي، وَقَأْو، وَشَأْر، وَبِشْر، وَمِثْر، وَرِثْي)، و(سُور، وَنُؤْي، وَمُؤْد، وَمُؤِي - اسمُ فاعِلٍ من الرباعي على وَزْنِ نُؤُوي مُضارعاً -.

وربما تحذف في صورةٍ ما، إذا كان ما قبلها مكسوراً وبعدها ياءٌ لإدغامِها فيما بعدها، كما في قوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا وَرِيَّةً يَأْ﴾ [مريم: ٧٤]. فهذه ثلاثة أحوال الساكنة.

وأما إذا كانت مكسورة فترسم ياءً مُضَلَقاً على حَسَبِ تَخْفِيفِها وتَسْهِيلِها، أو إبدالها بها سواها كانت خفيفةً أو مشددةً، ولو كان بعدها ياءً متحركةً أو ساكنةً،

(١) ينظر ص ٤٦

(٢) الهمع: ٤٧/١، وينظر ص: ١١١

وسواء كان ما قبلها مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً أو ساكناً، صحيحاً أو معطلاً.

(بيان جملة من الأمثلة):

١ - الهمزة المكسورة وما قبلها مفتوح:

سَمِمْ، المَطْفِئِينَ، والمَكْتُبِينَ، والمَكُونِينَ، والأَيْمَةَ، والمُؤْتَلَّ - بوزن مُحَدَّثٌ، وهو صَاحِبُ المَاشِيَةِ عَلَى ما في القاموس^(١) -، ونَحْو: رَثِيئِسٌ، وَلَيْثِمٌ، وَزَيْثِرٌ، وَقَيْثِدٌ، وَشَيْثِثٌ، وَضَيْثِيلٌ، وَصَيْثِيٌّ، وبه رَثِيٌّ مِنَ الحَجَنِّ.

وبعضهم يَحذفُها إذا كانَ بعدها ياءٌ سَكَنَةً استِثْقَالاً لَجَمْعِ ياءَيْنِ صورةً، عملاً بقاعدة: (كُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِنْ كَصَوَرَتِهَا فَإِنَّهَا تُحذفُ)^(٢) . . والذي أَرَاهُ أَنَّ حَذْفَهَا في نَحْو: (شَيْثِثٌ) يَلْبِسُ بالمَاضِي من (شاء) مُسْتَدلاً للتَّاءِ، وهذه الأمثلةُ للمكسورة المفتوحة ما قبلها بتعميماتِها.

٢ - الهمزة المكسورة وما قبلها مضموم:

ونَحْو: (سُئِلَ، ودُئِلَ، وَسُئِلَ - بالتشديد للمبالغة - وَرُئِيَ - فَعْلٌ ماضٍ للمجهول من الرُّؤْيَةِ - وَئِيَّ - جمعُ نَوِيٍّ^(٣) - وَضِيَّ^(٤) - على لغة ضَمِّ الصَّادِ.

وهذه أمثلةٌ للمضموم ما قبلها وهي مكسورةٌ فَتَكْتَبُ فيها بصورة الياء اعتباراً بحركتها^(٥) على مذهب سِينَوِيٍّ في التسهيل، وأما على مذهب تلميذه أَبِي

(١) القاموس: مادة (وَأَل).

(٢) شرح الشافية: ٢٧٠/٢.

(٣) النَّأْيُ، والنُّؤْيُ، والنَّؤْيُ يسكون الهمزة وتثليث النون (النُّؤْيُ) مقصورة كالتَّهْدِي هو الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السبل ينظر القاموس مادة (نَأَى).

(٤) الضَّيَّ مثلثة الصَّاد، هو صوت الفَرْخ - ينظر القاموس مادة (صَأَى).

(٥) يريد (بحركتها) الكسرة وهي أقوى من الضمة.

(الهمزة): المكسورة وقبلها كسر، سكون

سعيد الأَخْفَش فتكتب واواً في كل ما تقدّم، حتى في (سُئِلَ ودُئِلَ) اعتباراً عنده بحركة ما قبلها على طريقته في الإبدال.

يقول الفقير: وكان الكتاب اتبعوا مذهب سيبويه في التي ليس بعدها ياء، واتبعوا الأَخْفَش في التي بعدها ياء، مثل: (رُؤْيِي، ونُؤْيِي)^(١) استثناءً لجمع المثليين وعملاً في تبعض الأحكام بالمذهبيين.

٣ - الهمزة المكسورة والمكسور ما قبلها:

ونحو: (فَيْثُن، ومَيْثُن، ورَيْس - بكسر الراء وتشديد الهمزة، على وزن (رَيْس)). وهذه أمثلة المكسور ما قبلها.

٤ - الهمزة المكسورة الساكن ما قبلها:

ونحو: (أَفْدَةُ، وَأَسْلَةُ، ومُثْمٌ، وسَائِلٌ، ومَائِلٌ، ومُؤِيلٌ، ومُؤِيس) فترسم في كل ذلك ياءً ولو يكون قبلها ياءً، نحو: (يَيْس) - بكسر الهمزة على لغة تميم - أو كان بعدها ياءً ساكنةً أو متحركةً، نحو: (يُضْيِي، والمُرْيِي - بضم أوله، اسمُ افعَلٍ من المنقوص الرباعي فتكون الياء ساكنةً - أو بفتح أوله، اسمُ مفعول، أو منسوباً إلى المرء، فتكون الياء متحركةً).

وبعضهم يحذفها إذا كانت الياء ساكنةً بعدها أو قبلها، استثناءً لجمع صورتين متماثلتين، بل ثلاث في (يَيْس) وعملاً في الأولى بقاعدة: (كل همزة بعدها حرفٌ مدٌّ [كصورتها فإنها تُحذف])^(٢).

ولا تَنَقُطُ الياءُ المصورةُ في ذلك بدلاً عن الهمزة لأنها لا تُبدلُ ياءً محضةً - كما يأتي في التنبيهات^(٣) -، وقد عدَّ في (المغني)^(٤): من اللحن قولُ الفقهاء

(١) لم نجد من اتبع الأَخْفَش في رايه هذا.

(٢) ينظر ص ٩٢.

(٣) ينظر (التنبيه الثاني) ص ١٣٢.

(٤) مغني اللبيب: ٧٤٥/٢، وينظر ص ١٣٢.

(بائع) بالياء غير مهموز - كما يأتي بمشيئة الله في الخاتمة^(١) - ويشهد لذلك قول أبي علي الفارسي: (قَدْ أَضَعْنَا خَطَوَاتِنَا فِي زِيَارَةِ مَثَلِهِ)^(٢) على الكاتب الذي نَقَطَ كلمة (قایل) بِنُقْطَتَيْنِ تَحْتَ الْيَاءِ.

وَأَمَّا مَا يَجُوزُ إِدْأَالُهُ يَاءً مُحْضَةً فَيَجُوزُ نَقْطُهُ مِثْلَ: (مِائَةٌ^(٣))، وَفَتْةٌ، وَرِثَةٌ، وَالْأَثْمَةُ) نَعَمْ إِذَا كَانَ قَبْلُهَا أَلِفٌ مُسْبِقَةٌ بِالْهَمْزَةِ، نَحْوُ: (أَيْلٌ، وَأَيْسٌ وَأَيْبٌ) تُبْدَلُ يَاءً حَقِيقَةً بِمَقْتَضَى الْقِيَاسِ الصَّرْفِيِّ، نَظِيرُهُ مَا قَالُوهُ فِي جَمْعِ: (ذُوَابَةٍ) عَلَى (ذَوَائِبٍ) لَمْ يَجْمَعُوهُ عَلَى أَصْلِهِ: ذَائِبٌ. وَقَدْ وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ الصَّحِيحِينَ قَوْلُهُ ~~بِطَلَّةٍ~~: (أَيُّونَ تَائِيُونَ عَائِدُونَ)^(٤) وَلَمْ يَزُوهُ أَحَدٌ بِالْهَمْزِ. فَتَنِي اسْتَكْمَلْتُ الْمَكْسُورَةَ أَحْوَالُهَا الْأَرْبَعِ.

الهمزة المضمومة:

وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مَضْمُومَةً فَتَكْتَبُ وَاوًا مُطْلَقًا، مُخَفَّفَةً كَانَتْ أَوْ مُشَدَّدةً، سِوَاهُ كَانَ مَا قَبْلُهَا مُفْتَوْحًا أَوْ مَضْمُومًا أَوْ مَكْسُورًا^(٥)، أَوْ سَاكِنًا، صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا، ذَكَرَ امْتِلَاءَ ذَلِكَ.

الهمزة المضمومة المفتوح ما قبلها:

نَحْوُ: رَوْفٌ، وَأَوْبٌ - جَمْعُ أَوْبٍ لِلْمَرْعَى - وَلَوْثٌ فَلَانٌ، وَضَوْلٌ الْبَعِيرُ) وَلَوْ كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِثْلُ كُضُورَتِيهَا. نَحْوُ: رَوْوْفٌ، وَلَوْوُومٌ، وَبَعْضُهُمْ يَحْذِفُهَا إِذَا

(١) ينظر ص ١٣٢، ٢٦٩.

(٢) ينظر ص ٣٢٠ وسبأني ص ٢٦٨.

(٣) الصواب أن تكتبها (مئة) بحذف الألف كما تقدم.

(٤) البخاري: ٩/٣.

(٥) قوله يكتب وَاوًا مُطْلَقًا مع كسر ما قبلها مخالف للقاعدة في مراعاة أقوى الحركتين ومخالف للرسم الذي اتبعه في كتابة (ميثون، وفنون، ورتون) وهو الصحيح لأن الكسرة أقوى من الضمة. ينظر ص ٩١، ٩٦.

كان بعدها حرف المد المذكور - للقاعدة المتقدمة^(١) - وذلك في نحو: مَوْنَةٌ، وبَوُونَةٌ^(٢). وقال في (الدرة)^(٣): (الأحسُّ في: سَوُول، وَيَوُوس، وشَوُون، أَن يُكْتَبَنَّ بواوين) اهـ. قُلْتُ: وكذلك: نَوُوم، فَوُود، وَقَوُول، وصَوُول) فلا تُحذف فيها الهمزة، بل تكتب بواوين مخافة اللبس بنووم، وفوود، وقوول - كما يأتي في بعضه عن (الهمع)^(٤). ومن المضمومة المستددة ما جاء على وزن التَعَوُّد كـ(التَرَوُّد، والتَفَوُّد، والتَكْوُد، والترُّوس، والتَدَوُّب) مصادر: (تَرَأَد، وتَفَأَد، وتَكَأَد، وترأس، وتَدَأَب)، كلها على زنة (تَفَعَّل) بتشديد العين، كلُّ هذا من أمثلة المفتوح ما قبلها.

الهمزة المضمومة المضموم ما قبلها:

وأما أمثلة المضموم ما قبلها فتحو: (لُوم - بَوَزِن عُق، جمع لَوُوم، كَصَبُر جمع صَبور -) وَقَدْ يَكُونُ بعدها حرف مَدٍّ، مثل: (رُؤُس، وفُؤُس) و(خُوُولَة، وعُوُور). ففي المثاليين الأولين تُحذف لكثرة استعمالها بالتخفيف، وعملاً بقاعدة: (كلُّ همزة بعدها حَرْفٌ مَدٍّ (كصوريتها فإنها تُحذف))^(٥). ولا تُحذف في الأخيرين خوف اللبس.

وكذا تُحذف إذا كان المضموم قبلها واواً، نحو: (وُؤُول) مَصْدَرٌ (وَأَلْ إليه - أي التجأ -، ومنه المَوِيل بمعنى الملجأ) ففي هذا المصدر تُحذف لئلا تجتمع الأمثال، وللقاعدة المذكورة.

(١) ينظر ص ٩٣.

(٢) وهو اسم الشهر التاسع من السنة القبطية ينظر دائرة معارف القرن العشرين: ٢/ ٤٣٥، والأصل كتابتها (مؤونة، وبؤونة) بواوين، وينظر ص ٢٤١.

(٣) درة الغواص: ١٢٨.

(٤) الهمع: ٢٣٤.

(٥) تقدم في ص ٩٣.

الهمزة المضمومة المكسورة ما قبلها:

وأما أمثلة المكسور ما قبلها فليس إلا جمع ما حذفت لأمه وعوض عنها الهاء، نحو: (مُؤْن، وفُؤْن، ورثُون)^(١) جمع: مائة، وفئة، ورثة. ومذهب سيبيويه حذفها في مثل ذلك من نحو: (يَسْتَهْزِؤُن، ومُسْتَهْزِؤُن) مما فيه الهمزة متوسطة عارضا، ومذهب الأخفش أنها تكتب بياء اعتبارا بحركة ما قبلها^(٢)، وعليه عمل السناخ. والذي أراه أن حذفها من نحو: (مُؤْن) فيه أمران: الإجحاف بالكلمة، فلا تُرَادُ حَذْفًا عَلَى حَذْفٍ، على ما يأتي نظيره في (المؤؤدة)^(٣) عن أبي حيان^(٤)، والثاني: الإلباس بنح: (مُؤْن) - جمع مؤنة -.

الهمزة المضمومة الساكن ما قبلها:

وأما أمثلة الساكن ما قبلها، سواء كان صحيحا أو مُعْتَلًا فنحو: (أَبُؤْس، وأَرْؤْس، وأَدُور - جمع دار - وَيَلُؤْم، والتَقَاؤُل، ومُسْتَوْل، ومُسْتَوْم)^(٥) إلا أن الهمزة في مثل هذين الأخيرين تُحذف للقاعدة السابقة نظرا لنقل حركتها لَفَتْأ إلى ما قبلها.

وقد يكون بعد الهمزة حرف مَد كصورنها وقبلها حرف كصوريتها، نحو: (المؤؤدة)^(٦) فيجب حذفها لاجتماع الأمثال الموجب لحذف أحدها. قال في (الهمع)^(٦) ومِنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا وَاوًا فِيمَا إِذَا كَانَ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَدٍّ لِلْفَرْقِ بَيْنَ

(١) تقدم ذكره ص ٩١.

(٢) هذا هو الصواب عملاً ببراعة أقوى الحركتين.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٣٤، الصواب أن تكتب بواوين (مُؤُون ومُؤُونَة).

(٤) الأحسن إثبات الواوين (مؤول - ومؤوم) تبعاً للقاعدة التي ذكرناها من قبل.

(٥) اتباعاً للقاعدة تكتب بثلاث واوات (مؤؤؤدة) خشية البس.

(٦) الهمع: ٢/ ٢٣٤.

(الهمزة): المفتوحة، وقبلها فتح

المهموز وغيره، مثل: (مَقُولٌ وَمَصْرُوعٌ) لكن قال أبو حيان^(١): (إِذَا كَانَ مِثْلَ (رُؤُسٍ) يُكْتَبُ بِوَإٍ وَاحِدَةٍ مَعَ أَنَّ تَسْهِيلَهُ يَبَيِّنُ الهمزة والواو، فذَا أُخْرِي - يَعْنِي الْمُسْتَوَلُ وَنَحْوَهُ - قَالَ: وَقَدْ كُتِبَ فِي الْمُصْحَفِ (الْمَوْؤَدَةُ) بِوَإٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الْمُتَّصِلَةُ بِالْمِيمِ لَا غَيْرَ، وَلَهُ وَجْهٌ فِي الْقِيَاسِ وَهُوَ أَنَّ الهمزة المضمومة لما حُذِفَتْ بَقِيَ وَإَوَانٌ، وَمِنْ عَادَتِهِمْ عِنْدَ اجْتِمَاعِ صَوْرَتَيْنِ فِي كَلِمَةٍ حَذَفَ إِحْدَاهُمَا، فذَا كُتِبَ بِوَإٍ وَاحِدَةٍ، إِلَّا أَنَّهُ قَدْ يُخْتَارُ فِيهِ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ أَنْ يَكْتُبَ بِوَإَيْنٍ لِأَنَّهُ قَدْ حُذِفَ مِنَ الْكَلِمَةِ فِي الْخَطِّ حَرْفٌ فَيَكْرَهُ أَنْ يُحَذَفَ غَيْرُهُ، انْتَهَى. وَقَدْ اسْتَوَفَّتِ الْمَضْمُومَةُ أَحْوَالَهَا الْأَرْبَعُ.

الهمزة المفتوحة:

وأما إذا كانت الهمزة المتوسطة مفتوحة فيأتي فيها من حيث الرسم أربعة أحوال: كُتِبَتْ أَلِفًا وَيَاءً وَوَإً وَالرَّابِعَةُ الْحَذْفُ.

الهمزة المفتوحة وما قبلها مفتوح:

فَتَكْتُبُ أَلِفًا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا مَفْتُوحًا، سِوَا مَا كَانَتْ هِيَ مَخْفُفَةً أَوْ مُشَدَّدَةً أَوْ مَمْدُودَةً، نَحْوُ: (سَالٌ، وَتَدَابٌ، وَتَنَادٌ - بوزن تكلم -، وَالْمُوَأَمَّةُ - بوزن الْمُعْظَمَةِ). وَالْمَمْدُودَةُ مِثْلُ: (سَالٌ، وَسَارٌ، وَلَالٌ) الثَّلَاثَةُ بِوزنِ جَبَّارٍ وَدَرَاكٍ، وَوُجُودُ الهمزة المُشَدَّدَةِ فِي حَشْوِ الْكَلِمَةِ مِنَ النُّوَادِرِ، وَتُحَذَفُ أَلِفُ الْمَدِّ الَّتِي بَعْدَ الْأَلِفِ الْمُشَدَّدَةِ خَطًّا، كَمَا تُحَذَفُ مِنَ (مَالٍ، وَمَابٍ)، لَا أَنَّ الهمزة هِيَ الْمَحذُوفَةُ عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى لِقَاعِدَةِ السَّابِقَةِ. وَقِيلَ: لَا تُحَذَفُ بَلْ تَكْتُبُ وَيَجْتَمِعُ أَلِفَانِ - كَمَا فِي الْهَمْعِ^(٢) - وَقَدْ رَأَيْتُهَا مَرْسُومَةً بِالْفَيْنِ فِي بَعْضِ نُسَخِ (الدُّرَّةِ)^(٣) فِي هَذَا الشَّعْرِ - يَذِمُّ الْخَمْرَ - بِقَوْلِهِ:

(١) الهمع: ٢/ ٢٣٤.

(٢) الهمع: ٢/ ٢٣٤.

(٣) درة الغواص: ٥٣.

سَأَلْتُ لِفَتْسَى مَا لَيْسَ فِي يَدِهِ ذَهَابَةٌ بِعُقُولِ الْقَوْمِ وَالْمَالِ
وترسم ألفاً لا ياء في وصف المكان بالمُطْسَأَن فيه .

الهمزة المفتوحة وما قبلها مكسور :

وترسم ياءً إن سبقها كسرٌ، نحو: (رياء، ورنال - جمع رَأَل وَلَدُ التَّعَامَةِ -،
وَمِئْرٌ - جَمْعُ مِئَةٍ وهي النسيمة -، وَفَيْتَةٌ، ومائة، وَرَيْتَةٌ، وَنَاشِئَةٌ، وَالْخَاطِئَةُ، وَالْوِثَامُ).
وقد يكون قبلها ياءٌ، مثل: (سَيِّئَةٌ، وَالتَّرِيئَةُ)^(١) أو واو، مثل: (رَوَّأٌ فِي
الْأَمْرِ تَرَوُّتٌ وَتَرَوُّتٌ) وفي كل ذلك يجوزُ إبدالُ ياءِ مَحْضَةٍ نَقْطُهَا - كما قرئ - به
في ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ﴾^(٢) [المزمل: ٦] و﴿يَا خَاطِئَةً﴾^(٣) [الحاقة: ٩] ومثله قَوْلُ
الْخُلَاصَةِ^(٤):

أَخْرَفُ الْإِبْدَالِ (هَدَأْتُ مُوْطِئًا) [فَأَبْدَلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَاءٍ]
وكذا قول الزرقاء^(٥):

[لَيْتَ الْحَمَامَ لِيهِ إِلَى حِمَامَتِهِ أَوْنُصْفُهُ قَدِيدُهُ]، تَمَ الْحَمَامُ مِيَمَهُ
تريد: مائة. لأنَّه يجوزُ إبدالُ الهمزة المفتوحة أو الساكنة بعد كسرة ياءٍ
مَحْضَةٍ ما لم يُوقِعِ الْإِبْدَالُ فِي الْإِلْبَاسِ.

ولم يكن في الجناس^(٦)، فَإِنْ أَوْقَعَ لَمْ يَجُزْ، كدالِ الْمِثْرِ^(٧). وكالتَسْوِئَةِ -
بمعنى التقييح، إِذَا كُتِبَتْ هَمْزُتُهَا يَاءٌ يَحْصُلُ الْإِلْبَاسُ بِجَمْعِ الْبِزَةِ - وهي

(١) يقال: رِيَاءُهُ نَزِيئَةٌ، فسح عن خنائه، ينظر القاموس مادة (رياء).

(٢) قرأ ورشر (ناشئة) بالياء.

(٣) قرئ (الخاطية) بالياء.

(٤) الخلاصة: البيت الأول من باب الإبدال، وسيأتي ذكره ص ٢٧١.

(٥) التصريح: ٢٤٧/١. وينظر معجم الشواهد: ٥٦٠.

(٦) ينظر ص ١٧٤.

(٧) المِثْرُ جمع مِثْرَةٍ وهي العداوة.

الطعام، وتَلْتَبَسُ التَّسْوِيَةُ إِذَا قَلِبَتْ الهمزة ياءً بالتسوية - أي المعادلة والمساواة بين الأمرين -.

الهمزة المفتوحة وما قبلها مضموم:

وترسم واواً إن ضُمَّ ما قبلها، نحو: (سؤال، وفؤاد، ومؤمن، كمؤجل ودؤلي، ورجل سؤلة - كهَمَزَ لَمَزَةً -، ورؤال - كلُعبَ وزناً ومعنى - وسؤال - كطُلابَ وزناً ومعنى أي: يُكثرون السؤالَ والطلبَ والإلحاحَ، ومنهم المعروفون بالشحَّاثين بالثاء المثناة بدل الذال المعجمة، والعوام تبدلها بالمشناة^(١)).

وقد يكون بعدها واو ساكنة، مثل: (مؤولع)، أو مشددة، مثل: (مؤول) فتكتب واواً كما صرح بذلك صاحب (إصلاح المنطق)، إلا أن هذه لا تقلب وإن نصَّ الشُّبُوطِي في (المزهر)^(٢) على أن الهمزة المفتوحة بعد الضم يجوز قلبها واواً محضة كما في (الدؤلي) ونحوه كما نصَّ على جواز قلبها ياء بعد الكسر كما سبق^(٣).

الهمزة المفتوحة وما قبلها ساكن:

وإن كان ما قبلها ساكناً فإن كان صحيحاً فالغالب كتبتها ألفاً نحو (يسأل، ويسأم، ويسأب^(٤))، ومزاة، وفجأة، وكماة، ورجل هزاة).

(١) رأى الهوريني هنا يختلف عما جاء في القاموس والذرة، ففي القاموس: (والشحات للشحاذ من لحن العوام) بظن مادة (شحت) وفي مادة (شحد): (وهو شحاذ ملح ولا تقل شحات).

(ويفولون فلان شحات بالشاء المعجمة بثلاث من فوق، والصواب فيه (شحاذ) بالذل المعجمة وينظر درة الغواص: ١٠٠، والحاشية على القاموس، وينظر شرح الخفجي على درة الغواص: ٢١٠ في توجيه المسألة

(٢) المزهر: ٤٤٤/٢.

(٣) تقدم في ص ٩٧.

(٤) اليسأب هو الرق أو وعاء يجعل فيه العسل

وقد يكون بعدها حرفٌ مبدئٌ غيرُ مُصَوَّرٍ بِصُورَةٍ، نحو: (ملأن)، أو مصوراً ياءً، نحو: (ملأى، والمزأى، ويتأى، ويضأى). وإن لم يكن صحيحاً، بأن كان ألفاً نحو: (نضأل، وثفأل، وثثأب، وثثأل، وتثأى، ومثأة، وهبأة، وعبأة) أو كان واواً، نحو: (توأم، ويوأم، والسَموأل)^(١) أو كان ياءً، نحو: جَيْئَل - للضُّع -، وعذابٌ يَيْئُس - بمعنى شديد -، وهَيْئَة، وَفَيْئَة، وَحُطَيْئَة، وَخُطَيْئَة، ولو كان قبلها ياءٌ أخرى، نحو: يَيْئُس - كَيْغَلُم -، أو بعدها حرفٌ مبدئٌ كالسَّوَاء - ضدَّ الحسناء -، أو السَّوَأى - ضدَّ الحُسنى -، والغالبُ في ذلك حذفُها لنقل حركتها للسَّاكن قبلها والإدغام في غير الألف وللتسهيل فيها، واستثقالاً لجمع بثنتين، وقد لا تُحذفُ في مثل: (السَّوَأى) خوف اللبس - كما يأتي في التنبهات^(٢) - . قال في (الشافية) (ومِنْهُمْ من يَحذفُها إن تَخَفِيفُها بالنقل، نحو: (مَسْئَلَة) أو الإدغام في نحو: (هَيْة، وسُوءَة، وَخَطِيئَة) إذ في كلِّ مِنْهُمَا حَذْفٌ في اللفظ فحذفٌ في الخط أيضاً)^(٣) اهـ. ولم يَرْتَضِ في (أَدَبِ الكَاتِبِ)^(٤) حذفُها من نحو: (ملأى، ويتأى، والمزأى) ومن العربِ مَنْ يَحذفُها لفظاً في نحو: (مَرَأَة، وكَمَأَة) فيقول: (مَرَة، وكَمَة)، وقد استعمل ابنُ مالِك هذه اللغَةَ في الخُلاصة حيث قال^(٥):

[واستعملنَّها مُخْبِراً كَعَشْرَة أو مائَة] كَكُم رِجَالٍ أو مَرَة
قال البَطْنُونِي في (الاقتضاب، شرح أدب الكتاب): (والقاعدة الكلية أن كلَّ هَمْزةٍ سُبَّكَن ما قبلها سواءً كان حرفاً صحيحاً أو معتلاً أصلياً يجوزُ نَقْلُ

(١) ينظر ص: ٨٨ في بيان كتابتها.

(٢) ينظر ص ١٣١ .

(٣) شرح الشافية: ١٧٤/٢ .

(٤) أدب الكاتب: ٢٨٣ .

(٥) الخلاصة: البيت الثالث من بابم (كم وكذا).

حركاتها إلى ما قبلها على قياس التخفيف في (رأس) إذا لم يعرض ما يمنع من ذلك كما قيل في (كَمَاة) ثلاث لغات: تَسْكِينُ الميم، وفتحها مع قلب الهمزة ألفاً على وزن (قَطَاة) ويجوز حذفها فتقول: (كَمَة) مثل (مَرَة)^(١)، وسيأتي تسميم الكلام على ذلك مع ذلك قاعدة أخرى عند الكلام على الهمزة المتطرفة تقديرًا، وهي المتصلة بها (هَاءُ التانيث) نحو: خَطِئْتُهُ، وَسَبَّيْتُه، وَمَقْرُوَّة، وَسَوَّة^(٢). وقد كملت الأحوال الأربع في المفتوحة وبها تمت الصور الخمس عشرة في المتوسطة، وحاصلها:

أنها تكتب (ياء) في ست صور وهي أحوال كسرهما الأربع وحالة واحدة من أحوال سكونها الثلاث، وحالة من أحوال فتحها الأربع.

وتكتب (واو) في ست صور أيضاً، وهي: أحوال ضمها الأربع على مذهب سيويه، وحالة من أحوال سكونها، وحالة من أحوال فتحها.

وتكتب (ألفاً) في ثلاث صور: ثنتين من أحوال فتحها، وحالة من أحوال سكونها.

وتحذف في حالة من أحوال فتحها وهي ما سبقها أحد أحرف العلة الثلاثة، أو كانت تُنْقَل حركاتها لما قبلها، وتُسْقَط لفظاً.

وإن صورتين وقع فيهما الخلاف بين سيويه والأخفش وهما المضمومة بعد كسر، مثل: (مَيُون، وَمُسْتَهْزِئُون) وعكسها المسكورة بعد ضم، مثل: (سُبُل، ورُؤْي)، وكل من المذهبين له مُسْتَنَد من القراءات كقوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، قال القاضي (قُرىء: «الْخَاطِئُونَ» بالياء، وقُرىء «الْخَاطُون» بحذف الهمزة والياء)^(٣) اهـ.

(١) الاقتضاب: ١٢٨/٢.

(٢) ينظر ص ١١١.

(٣) الشيخ زاده: ٥٤١/٤.

الهمزة المتوسطة تنزيلاً:

وأما المتوسطة تنزيلاً أو عارضاً فقد يأتي فيها مثل المتوسطة أصالة.

فالمتوسطة عارضاً هي المتطرفة التي عرض لها التوسطُ باتّصال ضمير أو غيره مما يأتي وتسمى (المتوسطة حكماً) لأنَّ حكمها حكمُ المتوسطة أصالة، ويأتي فيها جميع صورها كما سيأتي الكلام عليها بعد تمام الكلام على المتطرفة ظاهراً^(١).

وأما (المتوسطة تنزيلاً) فهي التي تكون في أول الكلمة ودخل عليها ما صيرها حشواً، فمنها التالية لحروف المضارعة التي هي بمنزلة جزء من الفعل، بل ادّعى بعضهم أنها جزء منه لا بمنزلة الجزء - كما في حواشي الأشموني^(٢) -، ولا يأتي فيها جميع صورِ المتوسطة حقيقة، بيان ذلك:

أنه إذا وقعت ساكنة بعد فتحة كُتِبَتْ ألفاً، ومثاله: (لا نَأْمُنُ حَتَّى تَأْتُونَا).

وإن سكنت بعد ضمة كُتِبَتْ واواً. نحو: لا نُؤْمِنُ ﴿حَتَّى تُؤْتُوا مَوْثِقًا﴾ [يوسف: ٦٦] وإن كان بعده واو، نحو: ﴿وَفَصِّلَ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ﴾ [المعارج: ١٣].

وإن كُسِر حرف المضارعة - على لغة تميم وأسد وغيرهم من العرب، سوى قريش - كُتِبَتْ ياء، نحو: (حتى تَثْدُوْا، أو تَثْمُرُوا). ويجوز حينئذ إبدالها ياء، لأنَّ إبدال الهمزة الساكنة بحرف من جنس حركة ما قبلها سائغ قياساً مطّرداً - كما سبق -^(٣)، وبهذه اللغة قرئ قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ مَأْسُوفٍ عَلَى قَوْمٍ كَافِرِينَ﴾ [الأعراف: ٩٣] قال ابن النحاس في تفسيره^(٤)، وهي قراءة الأعمش

(١) سيأتي في ص ١٠٦.

(٢) حاشية الصبان: ٢٨٢/٣.

(٣) ينظر ص ٩١.

(٤) إعراب القرآن: ١٢٧/٢.

وَيَحْيَىٰ وَطَلْحَةَ عَلَىٰ لُغَةِ نَمِيمٍ الَّذِينَ يَقُولُونَ: (أَنَا إِضْرِبُ) بكسر الهمزة وكذلك قوله تعالى: ﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ ﴾ [يوسف: ١١] كقراءة ﴿ وَلَا تَرْكَبُوا إِلَىٰ الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾ [هود: ١١٣] كما في البيضاوي^(١) ومن ذلك قوله^(٢):

لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ يَفْضَلْهَا فِي حَسَبٍ وَمِنْهُمْ
ومعناه: لو قلت: (ما في قومها أحدٌ يزيد عنها في الحسب والجمال لم تأثم).

فلما وقعت الهمزة ساكنة بعد كسرة أبدلها ياءً على القياس، وروي على هذه اللغة بعض أحاديث في صحيح البخاري، وعليها أيضاً (يَنْجَل) مضارع (وَجَل)، قال شيخ الإسلام على الشافية: (واللغة العالية - يعني الحجازية - يَوْجَل)^(٣) اهـ. أي: كما في التنزيل الكريم ﴿ قَالُوا لَا تَوْجَلْ ﴾ [الحجر: ٥٣].

وإذا فتحت بعد ضم كتبت واواً، نحو: (أَوْمَلُ، وَتُومَلُ)، كما إذا سُكِّنَتْ بَعْدَ الضَّمِّ فيما سبق - ولو كان بعدها واوٌ مشددة، نحو: (يُؤُولُ)، وكذا تُكْتَبُ واواً في عكس ذلك وهو ما إذا ضُمَّتْ بعد فَتْحٍ، نحو (يُؤُمُّ، وَيُؤُبُّ) ولو كان بعدها حَرْفٌ مِثْلَ كَصَوْرَتِهَا، نحو: (يُؤُولُ، وَيُؤُوبُ) وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ يَقْتَضِي أَنْ تَحْذَفَ بِقَاعِدَةٍ: (كُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِثْلَ كَصَوْرَتِهَا فَإِنَّهَا تَحْذَفُ)^(٤) وَذَلِكَ لِمَا يَلِزُّ عَلَيْهِ مِنَ التَّبَاسُ صُورَةٍ: (يُؤُوبُ، وَيُؤُولُ) الْأَجُوفَيْنِ لَوْ حُذِفَ إِحْدَى الْوَاوَيْنِ بِصُورَةٍ (يُؤُبُّ، وَيُؤُولُ) الْمُضَاعَفَيْنِ، وَأَيْضاً تَكُونُ صُورَةُ الْأَجُوفَيْنِ فِي

(١) البيضاوي: ٦٩/٣.

(٢) هو حكيم بن معية الزبيعي، ينظر الكتاب: ٣٤٥/٢، معجم الشواهد. ٥٣٩

(٣) شرح الشافية: ١٩٠/٢.

(٤) تقدم في ص ٩٥.

غير الجزم كصورتها في حالة الجزم، فالأحسن إثبات الواوین رفعا ونضبا وحذف الثانية جزما، وإن لم أر من تعرض لذلك فإن الأصول لا تأباه.

وإن كسرت كُتِبَتْ ياء، نحو (يَن) مضارع من الأبن، ونحو: (يَكُد) مضارع (وَأَذِ الْبَنَتِ) أي: دفنها حية. وقد يكون بعدها ياء، نحو: (يَكِيدُ) مضارع (أَذِ، أَيْدًا) كباع يبعًا - إذا قَوِيَ واشتد - وكان القياس يقتضي حذفها للقاعدة السابقة، لكن عارضه خوف الألباس بمضارع (وَأَذِ). فالذي يظهر لي عذم العمل بالقياس الموقوع في الإلباس - كما سبق نظيره في التسوية^(١) - ومن ذلك: (أَمَتِ الْمَرْأَةُ، تَنِيْمٌ) أي: صارت (أَيْمًا) لا زوج لها:

وأما إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة قطع مضمومة في المضارع، نحو: ﴿أَوَيْتَ كُرْ﴾ [آل عمران: ١٥]، أو على الماضي المبذوء بالهمزة، نحو: ﴿أَمْ نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ [ص: ٨]، أو مفتوحة: نحو: ﴿أَسَجَدُ﴾ [الإسراء: ٦١] ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ [المائدة: ١١٦]، أو مكسورة، في الاسم، نحو: ﴿أَيْفُكَا﴾ [الصفات: ٨٦] أو في الحرف، نحو: ﴿أَوَلَيْكَ﴾ [يوسف: ٩٠] فلا تُحذف ألف القطع بل تُصَوَّرُ بِمُجَانِسِ حركتها لأنها حينئذٍ تُسَهِّلُ على نحوه فتُكْتَبُ في الأول واوًا، وفي الثاني ألفًا، وفي الثالث ياء من جنس حركتها في كل.

وجوز الكسائي وتعلّب الحذف في المفتوحة فيكتب (أَسَجَدُ) بألف واحدة، والمحذوفة همزة الاستفهام عند الكسائي، والثانية عند تعلّب، وجوز ابن مالك كتابة المضمومة والمكسورة بألف، نحو: (أَنْزِلْ) (أَأَنْتَ) كذا في (الهمع)^(٢)، وقد كتب: (أَيْفُكَا) بالياء في مُصْحَفِ البغداديين، وفي حديث

(١) ينظر ص ٩٩.

(٢) الهمع: ٢/ ٢٣٦.

البخاري^(١) عَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : (حُمِلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَرَأَيْتُهُ يُبَاعُ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَشْتَرِيهِ). ضَبَطَهُ الشَّارِحُ^(٢) بِهَمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ.

وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ عَلَى هَمِةِ الْوَصْلِ، نَحْوُ: ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ﴾ [الصافات: ١٥٣] فَتُحذفُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ - كَمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْحذفِ^(٣).

ومثْلُ دُخُولِ هَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ عَلَى الْفِعْلِ وَالاسْمِ فِيمَا ذَكَرْنَا دُخُولُهَا عَلَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ، وَ(إِنْ) النَّاسِخَةِ النَّاصِبَةِ لِلْأَسْمَاءِ وَ(إِذَا)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾ [يس: ١٩] ﴿لَوْ أَنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] ﴿أَوَدَا مِتْنَا وَكُنَّا نُرَابًا وَعِظْلًا أَوْ نَأْتِ بِعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢] فَتَكْتُبُ الْهَمْزَةُ الْمَكْسُورَةُ يَاءً اتِّبَاعاً لِلْمُصْحَفِ، وَجَوَزَ ابْنُ مَالِكٍ^(٤) فِي غَيْرِهِ كَتَبَهَا أَلِفًا ثَانِيَةً بَعْدَ أَلِفِ الاسْتِفْهَامِ، وَهُوَ الْقِيَاسُ. مِثْلُ: ﴿أَفَلَا يَنْتَ بِهِمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وَنَحْوُ: (لَأَنْتَ).

وَكَذَا إِذَا دَخَلَتْ اللَّامُ الْمُوْطِئَةُ لِلْقَسَمِ عَلَى (إِنْ) الشَّرْطِيَّةِ تَكْتُبُ هَمْزَتُهَا يَاءً، نَحْوَ قَوْلِ أَهْلِ أَنْطَاكِيَةِ يُرْسِلُ عِيسَى عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: ﴿لَيْنَ لَوْ تَنَتَّهُوْا لَرَجَحْتُكُمْ﴾ [يس: ١٨]، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ:

لَيْسَ جَاءَنِي طَيْفُ الْخَيَالِ مُبَشِّرًا وَهَبْتُ لَهُ مَالِي وَرُوحِي وَلَا يَغْلُو
وَأَمَّا إِذَا دَخَلَتْ اللَّامُ الْمَكْسُورَةُ عَلَى (أَنْ) الْمَفْتُوحَةِ فَلَا تَكْتُبُ إِلَّا بِالْأَلِفِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا (لَا) النَّافِيَةُ، وَإِلَّا كُتِبَتْ يَاءً كَمَا كُتِبَ فِي الْمَصْحَفِ ﴿لَنَلَّا﴾

(١) البخاري: ٦٤/٤.

(٢) القسطلاني: ١٢٦/٥.

(٣) سيأتي في ص: ٢١٢.

(٤) الهمع: ٢٣٦/٢.

[البقرة: ١٥٠] على غير قياس، وسهله إدغامُ التَّوْنِ في اللَّامِ فصارت كالكَلِمَةِ الواحدة، - كما مر^(١) - .

وأما إذا دَخَلَت اللَّامُ المذكورةُ على ما أوله همزةٌ مكسورةٌ نحو: (إِيلاد) و(إِيلاف) و(إِيلاء)، فبَقِيَ الهمزةُ على صورتها أَلِفاً كما لو لم تَدْخُل اللَّامُ، وكتب في المصحف: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [قرئ: ١] بحذف الهمزة التي كانت تُصَوِّرُ ياءً على غير قياس لوجود حَرْفٍ مَدٍّ بعدها كصورتها على ما يجري في الهمزة المتوسطة حقيقة.

ومثل (إذا) في كتابة همزتها ياءً بعد أَلِفِ الاستفهام (إِذْ) المركبة مع (حين) ونحوه من الظروف الزمانية. فتكتب في (حِينَئِذٍ) بالياء لتوسطها تنزيلاً مكسورة - كما سبق في باب الوصل^(٢) - .

وكذا (أولاء) إذا دخل عليها حَرْفُ التثنية فتكتب همزتها واواً لتوسطها تنزيلاً مضمومة. وتحذف واوها التي كانت مزيدة لمنع الاشتباه هكذا (هؤلاء) كما حذفت أَلِفُ (ها) التثنية مع ذلك، قالوا: وكلّ هذا على خلاف القياس من أن الأصل في كل كلمة أن تكتب على حسب انفرادها، وإن الهمزة تكتب في أول كل كلمة أَلِفاً. قلت: فكأنه صار قياساً ثانياً اتبعوا فيه المصحف نظراً للتسهيل.

الهمزة المتطرفة:

وأما الهمزة المتطرفة ظاهراً في آخر الكلمة وهي التي لم يتصل بها ضميرٌ تتغير معه حركاتها الإعرابية ولا ضميرٌ رفع تُفْتَحُ معه دائماً وهو أَلِفُ الاثنين أو تُضَمُّ له دائماً وهو واو الجماعة في الفعل، ولا علامة تثنية ولا جمع في

(١) ينظر ص ٧٧.

(٢) تقدم في ص ٦١

الاسم، ولا ما تُكسَرُ لأجله أبداً وهي الياءات الثلاث: ياء المتكلم، وياء النسب في الاسم، وياء المؤنثة المُخاطبة في الفعل، ولا هاء التأنيث التي يفتح ما قبلها دائماً، ولم يُؤنَّ ما هي فيه نصيباً، فهذه الهمزة التي انتفى معها ذلك كله لها أَرْبَعُ أحوالٍ باعتبار تحرك ما قبلها بإحدى الحركات الثلاث أو سكونه، ولا نظراً لحركتها نفسها التي تَحْدُثُ لها إعراباً أو بناءً عند الوصل بما بعدها من الكلمات المنفصلة خطأ، لما هو مشهورٌ عند الجمهور أن رسم الحرف المتطرف من الكلمة يُعتبر بتقدير الوقف عليه؛ فإن كان الحرف السابق عليها مفتوحاً كُتِبَتْ ألفاً لأنها تُبدل بها عند الوقف قياساً مطرداً، وإن كان مكسوراً صُوِّرَتْ ياءٌ - لما ذكرنا^(١) -، وإن كان مضموماً رُسِمَتْ واواً، لأنها تُسهَّلُ بها، وإن كان ساكناً ولم تَحْدُثْ له حركة اتباع لما قبله ولا نُقِلَ مما بعده باعتبار الآخر لو اتصل بما بعده حُذِفَتِ الهمزة خطأ فلا ترسم بصورة حريف من أحرف العِلَّةِ الثلاثة.

بيان جملة من أمثلتها على ترتيب ما سبق:

فمثال المسبوقة بفتحة، من الأفعال: (بدأً، وبرأً، ونشأً، وطرأً، وقرأً، ويقرأً، ويظأً، ويؤوضاً، ويتبرأً، ويتجزأً) ومن الأسماء: (نبأً، وخطأً، وملجأً، ومبدأً، ومنشأً، ومبتداً ومُهِتأً)، وجعلوا منها: (امراً) إذا كان منصوباً كقوله عليه السلام: «رَجِمَ اللهُ امراً» [صلى قبل العصر أربعاً]^(٢) وقول الشاعر^(٣):

إن امرأ غمره منكَنٌ واحدٌ بعبي وبعدك في الدنيا لمغرورٌ

(١) ينظر ص ١٠٢

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي/ الترغيب والترهيب: ٨/٢

(٣) لم يذكر قائله، الإنصاف: ١٧٤، معجم الشواهد: ١٦٥.

ومثله قولُ امرئ القيس في المعلّقة^(١):

[تقول وقد مال الغيظ بنا معاً] عَقَرْتُ بعيري يا امرأ القيس فانزلي

مثال المسبوقة بكسرة، من الأفعال: (تَلَيَّ، وَبَرَى، وَصَرَى فلان - صار كالمرأة هيئة أو حديثاً - ولم يجيء، ولم يبع، ولم يبعث، ويُقَرَى، ويُهَيَّ، وَيَبَرَى، وَيُصَرَى). ومن الأسماء: (ضُطْطَى، ومُخْطَى، ومُثْلَجَى، ومُبْذَى، ومُشْشَى، ومُبْذَى، ومُهَيَّ، ومُسْتَهْرَى، ومُثْرَى، وطَارَى، وَسَبَى^(٢) وكل أمرى - أعنى كلمة أمرى إذا كانت راؤها مكسورة بأن كان اللفظ مجروراً.

ومثال المتقدم عليها ضمة. من الأفعال: (بَدَأَ الشَّيْءُ، وَرَدَّوْ، وَدَفَّوْ
الْيَوْمَ. وَوَضَّوْ الغَلامَ، وَقَمَّوْ العُدُوْ، وَوَطَّوْ المَكَانَ أَوِ الفِرَاشَ). ومن الأسماء:
(ضَمُوضُ وَبُزْبُزٍ، وَيُزْيُزُ، وَجُزْجُزٌ، وَلَوْلُزٌ، وَأَكْمُزُ. وَهَزَزُ، وَكَذَا امْرُؤٌ - إذا كان
مُضْمُومُ الرَّاءِ بَانَ كَانَ مَرْفُوعاً وَلَوْ مِضافاً إِلَى القيسِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ امْرُؤٌ
هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، وَكَأَنَّ قَوْلَ: قُتِلَ امْرُؤٌ القيسِ مَا أَكْفَرَهُ! وَمِنْ ذَلِكَ
المصادر التي حاءت على (التفعُّل) أَوِ (التفاعُل) مما لامُها همزة، مثل:
(التَّبَاطُؤُ، وَالتَّحَاجُؤُ، وَالتَّلَاكُؤُ، وَالتَّقَيُّؤُ، وَالتَّوَضُّؤُ، وَالتَّيَبُّؤُ، وَالتَّجَرُّؤُ)، فَكَلَّمَهَا
تُرْسِمُ فِيهَا الهمزة وأوْأَ إلا ما كان قبلها وأو مشددة كـ(التَّبَوُّؤُ) فَإِنَّ كراهية اجتماع
المثلثين تقتضي عدمَ رسمِها وإن لم يذكرُوا هذا المثال.

وأما النى قبلها ساكنٌ فلها أربع صور :

الأولى: أن يكون الساكن صحيحاً مفتوح الأول أو مكسوراً، أو مضمومة، ولا يكون ذلك في الأفعال، بل في الأسماء فقط. نحو: وَطءٌ، وَخِطءٌ، وَبُطءٌ، وَجُرءٌ.

(١) هو البيت الرابع عشر من المعلةقة، ينظر السبع الطوال: ٣٧.

(٢) سَمِيَّةُ الْحَيَّةِ أَي سِلَاحُهَا يَنْظُرُ الْقَامُوسُ الْمَحِيطُ : مَادَّةُ (سَأ).

الثانية: أن يكون معتلاً باللف، نحو: (جاء، وشاء، وناء) من الأفعال، أو من أسماء الفاعلين، و(جَزَأٌ، وكِسَاءٌ، ورُؤاء، وِرْدَاءٌ).

والثالثة: أن يكون معتلاً بياء سواء كانت الياء حرف مدّ بأن كان ما قبلها مكسوراً، نحو: يَجِيءُ، وَيَقِيءُ، وَيُضِيءُ، وَجِيءٌ، وَسِيءٌ (أفعالاً، ومُضِيءٌ، وهَنِيءٌ، ومُرِيءٌ، ومَلِيءٌ، ووَطِيءٌ، - وكذا - نِيءٌ)^(١) من الأسماء، أو كانت [الياء] حرف لين بأن فتح ما قبلها، ولا يكون ذلك إلا في الأسماء، نحو: (شَيْءٌ، وَفِيءٌ، وَقِيءٌ).

والرابعة: أن يكون حرفُ العلة واواً سواء كانت حرف مدّ أيضاً بأن ضمّ ما قبلها مثل: (يَبُوءُ، وَبَنُوءٌ، وَيَسُوءُ) من الأفعال، و(وُضُوءٌ، وهُدُوءٌ، وَقُرُوءٌ) من الأسماء، أو كانت حرف لين ولا يكون ذلك في غير الأسماء، نحو: (صُوءٌ. وَئُوءٌ)، أو لم يكن مدّاً ولا ليناً، بل كانت مشددة مثل: (التَّبُوءُ)، ففي جميع ذلك لا يكون للهمزة صورة بحرف من أحرف العلة الثلاثة لأنها في الأسماء تُقلّب من جنس ما قبلها ويدغم فيها عند الوقف إن شدد، أو تحذف بالكسرة ويوقف على ما قبلها سكناً، إلا أن صاحب (الأدب)^(٢) قال في اسم الفاعل المنقوص: (ترسم همزته ياء في مثل: جائي، وشائي، ورائي، ومرائي، ومُرئي، ومُنئي - بوزن مُكْرِم، أسماء فاعل نكرات - لئلا يكون في حذف الهمزة إجحافٌ بحذفها وحذف ياء المنقوص التي تُحذف منه حال التذكير وتثبت حال التعريف، فانظر ما ذكرناه في لفصل الرابع من فصول الحذف^(٣)).

(١) يقال: لحم نِيءٌ بالكسر وسكون الياء، وقد يترك الهمز ويقلب ياء فيقال: نِيءٌ مشدداً ينظر اللسان مادة (يأ).

(٢) أدب الكاتب: ٢١٣.

(٣) ينظر ص ٢٣٧.

هذا وقولنا فيما سبق: (ولم تحدث له حركة أتباع لما قبله، ولا حركة نُقل مما بعده)^(١) للاختراز عما إذا حُرِّك الساكنُ بلضم، نحو: (جُرُّوْ، وكُفُّوْ)، أو بالكسر، نحو: (رَدِيْء) أتباعاً لما قبله المضموم أو المكسور، أو نُقِلَتْ إليه حركة الهمزة الإعرابية التي تُحَرِّكُ بها عند الوصل والدرج، فإن بعض النحاة يُجَوِّز ذلك لوروده في لغة تميم وكثير من العرب - كما في الأشموني^(٢) - فيقولون: (أُظْهَرْتُ الْخَبَأَ - يعني الْخَبَاءَ، وهذا رَدُّوْ، واجْتَمَعْتُ بِكُنْفِيْء) فيصور الهمزة حينئذ بحسب الحركة العارضة للإتباع في المضموم والمكسور، دون المفتوح، نحو: الوَطء، أو للنقل بالحركات الثلاث حتى الفتحة.

فإن قلت: قد شرطوا في الحركة المنقولة أن لا تكون فتحةً فلا يقال: (قرأتُ الْعِلْمَ) بالنقل، بل يقال: (الْعِلْمُ) بالإتباع - أي: بكسر اللام -.

قلت: قد استثنى المهموز من هذا الشرط، فيقال: (رَأَيْتُ الرِّدَاءَ، وَالْخَبَأَ) في (الرِّدَاءَ، وَالْخَبَاءَ)، واغْتَفِرَ فِيهِ ذَلِكَ كما اغْتَفِرَ فِيهِ الْأَدَاءُ إِلَى عَدَمِ النُّظِيرِ فِي نَحْوِ: (هَذَا رَدُّوْ) - كما في الهمع^(٣) والأشموني^(٤) - . هذا ما يتعلق بالهمزة المتطرفة ظاهراً.

المتطرفة تقديرًا:

وأما المتطرفة تقديرًا وهي التي تتصل بها هاء التأنيث العارضة التي لم تبن الكلمة عليها، ولا تكون الهمزة قبلها إلا مفتوحة. نحو: (عَبَاءة، وَقِرَاءة، وَفُجَاءة، وَهَيْبَةُ، وَخَطِيئَةُ. وَهَيْئَةُ، وَفَيْئَةُ، وَخَطِيئَةُ - بالتصغير - وَمُرُوءَةُ،

(١) ينظر ص ١٠٧.

(٢) الأشموني: ٣٠٢/٤

(٣) الهمع: ٢٣٤.

(٤) الأشموني: ٣٠٠/٤

وَشَنُوءَةً، وَسَوَّءَةً) فسيأتي الكلام، عليها بعد انتهاء الكلام على (المتوسطة عارضاً)^(١).

فإن اتصل بالهمزة المتطرفة ظاهراً شيء مما لا يصح الابتداء به مثل الضمائر أو علامات الإعراب الحرفية أو إحدى الياءات الثلاث المتقدمة سُمِنَتْ (متوسطة عارضاً) أو (متوسطة حُكماً) لما سبق من أَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُهَا، ولتَكَلَّمْ عليها تفصيلاً على ترتيب ما قدّمناه في بيان أحوالها الأربع وأمثلتها، فنذكر أولاً أحكام التي تكتب ألفاً عند الانفراد إذا اتصل بها ضميرٌ تتغير معه حركتها الإعرابية، فإذا فرغنا منها نتقلُّ إلى ما لا تتغير أحوالها معه، بل تُفْتَح دائماً وهو أَلِفُ الاثنين، ثم نَشْرَعُ فيما تُضَمُّ معه أبداً وهو الواو ضمير الجمعة، أو علامة الإعراب، ثم تتكلم على ما تكسر معه للمناسبة وهو الياء علامة الإعراب أو إحدى الياءات الثلاث، ثم إذا فرغنا من هذه الأحوال المتعلقة بما تكتب ألفاً عند الانفراد نتقلُّ إلى التي تكتب ياءً عند الانفراد فنذكر حكمها إذا اتصل بها شيء مما ذكر على النسق المذكور في التي تكتب ألفاً، ثم نتقلُّ إلى ما تكتب واواً عند الانفراد فنذكر ما يتعلق بها على النمط المذكور فيما قبلها، ثم نتقلُّ إلى الكلام على المحذوفة التي لا تُصَوِّرُ بصورة عند الانفراد، فنقول:

إذا اتصل الضمير بما تكتب همزته المتطرفة ألفاً عند الانفراد فلهم في كتابة الهمزة حال الاتصال مذهبان:

(أولهما): وهو مذهب المتقدمين من الكتاب - اعتباراً حركة الهمزة نفسها لتوسطها العارض، فترسم واواً إِنْ ضُمَّتْ، وياءً إِنْ كُسِرَتْ، نحو: (أَتَانِي نَبَأُهُمْ، وَمَلَأَهُمْ)، و(سَمِعْتُ عَظِيمَ نَبِيِّهِمْ لَمَّا مَرَرْتُ عَلَى مَلِيَّتِهِمْ) و(سَلَّمْتَهُ جَرَاباً يَمْلَأُهُ، وَأَعْطَيْتُهُ كِتَاباً يَقْرَأُهُ)، وعلى هذا رسم المصحف في ﴿قُلْ مَنْ

يَكْلُوكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴿[الأنبياء: ٤٢]، والحديث في: (يا عائشُ هذا جبريلُ يَرُوكُ السَّلام) (١) على رواية.

(ثانيهما): وهو لغير المتقدمين يُبقيها ألفاً مطلقاً كما كانت حال الانفراد نظراً لفتح ما قبلها وتطرفها، ففي نحو: (مَرَّ كَانَ يَقْرَأُ فَاللهُ يَكْلَاهُ) و(لا يظهر خطأهُ عِنْدَ مَلَأَهُ) تكتب الهمزة في الكلمات الأربع بالألف، ويُدَلُّ على الحركة الإعرابية بالشكل فيوقع شكل الضمة فوق الألف، والكسرة تحتها، وإنما اختار أصحابُ هذا المذهب كتابتها ألفاً في الأحوال الثلاثة لِأَنَّ اللَّفْظَ إِذَا انْفَرَدَ وَأُرِيدَ الْوُقُوفُ عَلَيْهِ تَبْدُلُ الْهَمْزَةُ أَلْفًا فَكَذَا يَكُونُ خَطَأً وَلَوْ اتَّصَلَ الضَّمِيرُ بِهَا كَمَا يَكْتُبُ بِهَا مَعَ اتِّصَالِ الْأَسْمِ الظَّاهِرِ بِهَا - كما أفاده في الأدب (٢) من غير تفرقة بين الاسم والفعل - والراجحُ الْمُقَدِّمُ الْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ كَالْجُزْءِ مِنَ الْأَوَّلِ.

ولما نقل أبو حيان قول ابن مالك تَصَوَّرَ الهمزة بالحرف الذي تَوَوَّلَ إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً قال: (فعلى هذا يكتب (يَقْرَأُهَا) بالألف لأنها قد تُخَفَّفُ بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها (٣). وتكتب: (ما أنا) (٤) وماؤك، وبمائك) بالألف والواو والياء، لأنها تخفف بجعلها بين بين لا بالإبدال، وقال (ثعلب): (وربما قَرَّوْا الألف وجوؤوا بواو في الرفع وبياء في الخفض، ولا يَجْمَعُونَ بَيْنَ أَلْفَيْنِ فَيَقُولُونَ: كَرِهَتْ خَطَأً، وظهر خطأؤه، وعجبت من خطائه، والاختيارُ مع الواو والياء أَنَّ تَسْقُطَ الْأَلْفُ، وهو القياسُ فأما الألفان فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تَجْمَعُ بَيْنَهُمَا) (٥) اهـ كذا في الهمع.

(١) صحيح مسلم. ١٨٩٥/٤.

(٢) أدب الكاتب: ٢١٠.

(٣) الهمع: ٢٣٤/٢، ٢٣٥.

(٤) لكراسة اجسام الألفين تكتب الهمزة منفردة وهو الأحسن فيها

(٥) الهمع. ٢٣٥/٢.

ويقول الفقير: الجمعُ بين الألفِ والواوِ في نحو: (ظَهَرَ خَطَاؤُهُ)، أو الألفِ والياءِ في نحو: (مِنْ خَطَايَاهُ) ليس مذهباً ثالثاً جمع بين المذهبين في كل كلمة، بل ذلك إنما يكونُ عند خوف الالتباس فقط، في (خَطَايَاهُ، وَمَلَايَاهُ، وَظَمَائَاهُ) ونحوها زيادةُ الألفِ لمنع الاشتباه (بخطيئِهِ، ومِلئِهِ، وَظُمِيئِهِ) المكسورة الأوائل حسبما ظهر لي. فتكونُ الألفُ هي المزيـدة دلالةً على فتح ما قبلها كما زِيدَتْ في (مائة) لمنع اللبس، وكذا يقال في زيادتها في مثل (مُبْدَائِهِ وَمُنْشَأَتِهِ) ورواه مالك في موطأته) لمنع الاشتباه بـ(مُبْدِيئِهِ، وَمُنْشِئِهِ، وَمُؤْطِئِهِ) أسماء فاعل، وفي مثل: (مُبْدَاؤُهُ، وَمُنْشَاؤُهُ)، زيادتها لدفع المشابهة بينها وبين الجمع المضاف للضمير في نحو: (مُبْدِئُهُ، وَمُنْشِئُهُ)، اسمي فاعل إذا كانت الهمزة قبل الواو، ولم تصوّر (ياء) على مذهب سيبويه دون مذهب الأخفش.

فتح الهمزة:

وإذا اتصل بنحو: (قَرَأَ، وَيَقْرَأُ وَيَطَأُ) ما تُفْتَحُ الهمزة لأجلِهِ وهي الألفُ الاسمِيَّةُ ضميرُ الاثنين كَبِيتَ مَعَهَا، وَيَجْتَمِعُ أَلْفَانِ، وذلك لئلا يُلْتَبَسَ بالمُسْتَد للواحد في الماضي والمضارع المحذوفِ التَّوْنُ نَصْباً أو جَزْماً أو بالمُسْتَد للنسوة بالنسبة للمضارع المُثَبِّبِ التَّوْنُ رَفْعاً، وكانوا أولاً يَحذفونها على القياس ثم قَدِمُوا عليه خوفُ الإلباس، وإذا تُنْبِئُ، نَحْوُ: (نَبَأَ، وَمَلَجَأَ، وَخَطَأَ) بالألفِ الحرفية التي هي علامةُ الرَّفْعِ في التثنية، نحو: (هَذَانِ نَبَائِ عَظِيمَانِ، وَهَذَانِ مَلَجَائِ، وَوَقَعَ مِنْهُمَا خَطَائِ) لم يُكْتَبْ بِأَلْفٍ ثَانِيَةٍ كَرَاهَةً لِاجْتِمَاعِهِمَا سَمْعَ أَفْنِ اللَّبْسِ، ولجواز تسهيل الهمزة. وإذا نون منصوباً فكذا لا يكتب بالفاءين.

ضم الهمزة:

وإذا اتصل بنحو: (قَرَأَ، وَيَقْرَأُ، وَلَجَأَ، وَيَلْجَأُ، وَيَكَلَأُ، وَيَكَلَأُ، وَتَبَوَّأَ) ما تُضَمُّ الهمزة لمناسبتِهِ وهي واوُ الضمير الاسمِيَّةِ، في مثل: (قَرِئُوا، وَيَقْرِئُونِ،

وَبَوَّءَا، وَيَطْلُونُ، وَيَلْجُونَ، وَيَكْلُونُ) حُذِفَتِ الهمزة بمقتضى القاعدة التي هي كلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِذْ كَصَوْرَتِهَا تُحَذَفُ^(١) لِأَنَّهَا لَوْ كُتِبَتْ كَانَتْ تُرْسِمُ بِالْوَاوِ الَّتِي هِيَ مِنْ جَنْبِ حَرَكَتِهَا فَيَجْتَمِعُ وَاوَانِ بِلِ ثَلَاثِ وَاوَاتٍ فِي مِثْلِ: (تَرَوُّا، وَتَبَوَّأَا) إِذَا أُسْنِدَ كُلُّ مِنْهُمَا لَضَمِيرِ الْجَمْعِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَقِّ الْأَنْصَارِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِمْ ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ﴾ [الحشر: ٩] الْآيَةُ، وَقَدْ كُتِبَ هَذَا الْحَرْفُ فِي الْمُضْضَعِ بِوَاوٍ وَاحِدَةٍ، وَحُذِفَتِ الهمزةُ مَعَ وَاوِ الضَّمِيرِ كَمَا فُعِلَ فِي (الْمَوْؤُودَةِ)، وَتَقَدَّمَ مَا فِيهِ عَنْ أَبِي حَيَّانَ^(٢) وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ الثَّانِيَةُ هُنَاكَ لَيْسَتْ ضَمِيرًا بَلْ هِيَ وَاوُ (مَفْعُولٍ) كَمَسْئُولٍ.

وَكَذَا تُحَذَفُ الهمزةُ إِذَا اتَّصَلَ بِالْأَسْمِ الْوَاوُ الْحَرْفِيَّةُ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ إِعْرَابِ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ بِالرَّفْعِ، نَحْوُ: (مُلْجُونَ، وَمُرْجُونَ، وَمُفْرَّغُونَ) - بَفَتْحِ الْجِيمِ وَالرَّاءِ - أَسْمَ مَفْعُولٍ - فَتُحَذَفُ نَظَرًا لِلتَّسْهِيلِ وَعَمَلًا بِقَاعِدَةٍ: (كُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِذْ كَصَوْرَتِهَا [فَإِنَّهَا تُحَذَفُ]).

أَقُولُ: وَلَوْ كُتِبَتْ أَلِفًا عَلَى لُغَةِ التَّحْقِيقِ جَازَ عَلَى مَا حَكَى الْقَرَاءُ - فِيمَا يَأْتِي فِي فَصْلِ زِيَادَةِ الْأَلِفِ فِي (مَائَةٍ)^(٣) - إِنَّهُ كَانَ يَقُولُ: يَجُوزُ أَنْ تَكْتُبَ الهمزةُ أَلِفًا فِي أَيْ مَوْضِعٍ وَقَعَتْ^(٤) - إِنْ لَمْ يَكُنْ رَجَحُوا الْكِتَابَةَ عَلَى مَذْهَبِ التَّخْفِيفِ لِلْوَجْهِينِ اللَّذَيْنِ ذَكَرْنَاهُمَا فِي الْمَبَادِيءِ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ^(٥). وَكَذَا أَوَّلُ الْبَابِ عَنِ الْهَمْعِ^(٦).

(١) ينظر ص ١٠٢.

(٢) تقدم في ص ٩٦.

(٣) ينظر ص ١٠٣.

(٤) الهمع: ٢٣٩/٢.

(٥) ينظر ص ٣٢.

(٦) الهمع: ٢٣٣/٢.

كسر الهمزة:

وإذا اتصل بالهمزة ما تكسر لأجله من الياءات مثل الياء الإسمية التي هي ياء المخاطبة في الأفعال، أو ياء المتكلم في الأسماء أو الياء الحرفية التي هي علامة إعراب الجمع السالم أو ياء النسب ففيه تفصيل يأتي.

• مثال الياء الأولى: (لَمْ تَقْرَأِي) فَيُكْتَبُ يَاءُ بَيْنَ خَوْفِ اللَّبْسِ بِ(تَقْرِي) للمُخَاطَبِ، أو (تَقْرِي) للغائبة مُضَارِعَ (قَرَأَ) - كَذَا فِي الشَّافِيَّةِ وَشَرَحَهَا لَشَيْخُ الْإِسْلَامِ -^(١)، وَيُقَالُ مِثْلُهُ فِي (تَشَاءُ) إِذَا أُسْبِدَ لِلْمُخَاطَبَةِ مَجْزُوماً بِأَنْ قِيلَ: (لَمْ تَشَائِي) أَوْ (أَنْ تَشَائِي) فَيُكْتَبُ يَاءُ بَيْنَ، وَارَى أَكْثَرَ النَّسَاجِ يَحْذِفُ الهمزةَ بَعْدَ الْأَلْفِ كَمَا كَانَتْ حَالُ الْإِسْنَادِ إِلَى الْمَذْكَرِ ثُمَّ يُكْتَبُ الْيَاءُ بَعْدَهَا مَفْرُدةً، لَكِنْ الْقِيَاسُ فِي الهمزةِ الْمُتَوَسِّطَةِ الْمَكْسُورَةِ كِتَابُهَا يَاءً، وَأَمَّا قَوْلُ سُلْطَانِ الْعُشَاقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْيَائِيَّةِ:

إِنْ تَشَيْ رَاضِيَةً قَتَلْتَنِي جَسُوءٌ فِي الْهَوَى حَسْبِي افْتِخَاراً أَنْ تَشَيْ^(٢)
فَلَعَلَّهُ أَجْرَى الْمَهْمُوزِ مُجْرَى الْمُعْتَلِّ، مِثْلَ (رَعَى، يَزْعَى) كَمَا تَقُولُ لِلْأُنْثَى: (إِنْ تَزْعَيْ) ثُمَّ حُذِفَ الْأَلْفُ مِنْ (تَشَا) لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَوَصَلَ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ السَّاكِنَةِ بِالسَّيْنِ الْمَفْتُوحَةِ، وَمِثَالُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ فِي الْأَسْمَاءِ: (مُلْجَائِي، وَمُبْدَائِي، وَمُنْشَائِي) فَالْقِيَاسُ كِتَابُ الهمزةِ يَاءً اعْتِبَاراً بِحَرَكَتِهَا عَلَى مَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ، (لَكِنِّي لَمْ أَرَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ إِلَّا مَكْتُوباً بِالْأَلْفِ عَلَى مَذْهَبِ غَيْرِ الْمُتَقَدِّمِينَ) الَّذِي سَبَقَ ذِكْرُهُ فِيمَا إِذَا اتَّصَلَ بِالْأَسْمِ ضَمِيرٌ، وَكَذَا إِذَا اتَّصَلَ بِهِ يَاءُ النَّسَبِ، نَحْوُ: (ابْنُ مُلْجِمِ النَّبَائِي) - نَسَبُهُ إِلَى سَبَأٍ - وَ(النَّسَائِي) - عَلَى رِوَايَتِهِ بِالْقَصْرِ - وَ(الشَّئَائِي) - نَسَبُهُ إِلَى أَزْدٍ شُؤوءَ - فَحَقُّهُ أَنْ يُكْتَبَ يَاءُ بَيْنَ اعْتِبَاراً بِحَرَكَةِ الهمزةِ (لَكِنِّي لَمْ أَرَهُ مَكْتُوباً إِلَّا بِالْأَلْفِ فَقَطْ) وَقَدْ يُقَالُ فِيهِ: (الشَّوَيْ)

(١) شرح الشافعية: ٢٧١/٢

(٢) ديوان ابن الفارض: ١٢

نعم كُتِبَ (الشَّئِي) بالياء المصورة عن الهمز في بَعْضِ نُسخ (صَحِيح مُسْلِم) وكذا في بَعْضِ نُسخ البخاري: (الشَّئِي) يَحذف الهمزة بالكلية لَفْظاً وَخَطاً وإبدالها نوناً أدغم فيها ما قبلها.

وأما إذا اتصلت الياء الحرفية علامة الإعراب في مثل (المُفَرِّقِينَ) فتكتب الهمزة ياء اعتباراً بحركتها، وكأنهم لم يُبالوا بالتباس اسم الفاعل باسم المفعول في نحوه وفي (مُرْجِيَيْن، وَمُرْجَيْن، وَمُلْجِيَيْن وَمُلْجَيْن) اتكالا على فهمه بالسباق والسباق على مذهب سيبويه، وأما على مذهب الأخفش فاسم الفاعل بالياء كما لو كان مُفرداً على ما سبق في (المستهزئين)^(١) على مذهبه.

وأما ما تكتب همزته المتطرفة ياء فلا تتغير عن ذلك إذا اتصل بها ضمير تتغير معه حركة الهمز الإعرابية، نحو: (يُبْدئُهُ، وَيُقرُّهُ، وهذا قارئنا، وذاك مُقرُّكُم، وهو يكافئه، وَ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ﴾ [الإسراء: ٣٨] وَ﴿وَسَوْفَ يُنْصِتُهُمْ﴾ [المائدة: ١٤]، سَيِّئُهُم، هذا ما ذهب إليه أبو سعيد الأخفش القائل باعتبار حركة ما قبلها إذا كان مكسوراً وهي مضمومة، وهو الذي عليه عملُ النسخ فيما أرى دون مذهب سيبويه القائل بتصويرها واواً إذا كانت مضمومة اعتباراً بحركة نفسها.

أقول: ولعلهم احتدروا ما عليه الأخفش لكون صورة (يُقرُّهُ) الرباعي لا تلبس بصورة (يُقرُّهُ) الثلاثي عليه بخلافه على مذهب سيبويه، ففيه اشتباه الصورتين.

وإذا اتصل بنحو: (بريء، ووطيء)، و(يُهَيِّئْ، وَيُقرِّئْ) ضمير الاثنين وهي الألف، نحو: (تريثا، ووطيثا، ويُهَيِّتان، ويُقرِّتان) أو اتصلت ألف التشية بنحو: (مُنْشِيءٌ، ومُسْتَهزِئٌ، وطَّارِيءٌ) نحو: (أتاني طائران، مُنْشِتان،

مُسْتَهْزِئَان) لم تتغير الياء، بل إنّه يجوز إبدالها ياء حقيقة، قياساً مطرداً، وكذا إذا نُون منصوباً لم تتغير. وتكتب الألف بدل التنوين متصلة بالياء، مثل: (ضَحِك مُسْتَهْزِئًا).

وإذا اتصل بالأفعال المذكورة واو الضمير، مثل: (وَطَّئُوا أَرْضَهُمْ، ولكن لم يُبْرئُوا مَذْيُونَهُمْ لِيَكْفُرُوهُمْ، ﴿لِيُؤَاطِعُوا عِبَادَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧]، وإنهم يَسْتَهْزِئُونَ، وفي حديث الصحيحين^(١): (اسْتَقْرَبُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) فلا تتغير صورة الهمزة بالاتصال عن كونها ياء، ولا تُحذفُ على مذهب الْأَخْفَشِ^(٢) دون مذهب سِيبَوَيْهِ القائل بحذفها لكون حَقِّهَا عنده أن تُرسم واواً اعتباراً بحركتها، واجتماع الواوين مُسْتَقْلِلٌ خطأً كاستثقاله لفظاً، وإن جرى رَسْمُ الْمُصْحَفِ كما عنده على حذفها.

وكذا إذا اتصل بالاسم ما تُضَمُّ الهمزة لأجله كالواو علامة الإعراب، نحو: (هم المُسْتَهْزِئُونَ) فترسم الياء، كما كانت في حال الانفراد، وهذا كالسابق في أنّه على مذهب الْأَخْفَشِ، وعليه تميّز صورة اسم الفاعل من صورة اسم المفعول في نحو: (مُلْجُونَ، وَمُلْجُونَ) ونظائره مما يقع فيه الاشتباه، نحو: (مُقَرَّبُونَ، وَمُقَرَّبُونَ) - كما مر^(٣) -، و(اسْتَفْرَأُوا) بفتح الراء ماضياً، و(اسْتَقْرَبُوا) بكسرها فعل أمر، وهذا بخلاف ما إذا اتصلت به الياء الحرفية علامة الإعراب، نحو: (وَمِنَ الْقَارِئِينَ، وَالْمُسْتَهْزِئِينَ، وَالْمُبْتَدِئِينَ) فإن الأكثرين على حذف الهمزة خطأً كرسم المصحف، وكما هو مقتضى قاعدة حذف كل همزة بعدها حرف مد كصورتها^(٤).

(١) البخاري: ٣٤/٢.

(٢) مذهب الأخفش في هذه المسألة حسنٌ عملاً بالقاعدة المتقدمة في مراعاة أقوى الحركتين، والكسرة أقوى من الضمة.

(٣) ينظر ص ١١٦.

(٤) ينظر ص ١١٤.

قال شيخ الإسلام في شَرْح الشافية: (وللفرق بَيْنَهُ وَبَيْنَ (المُسْتَهْزِئِينَ) في الثَّانِيَةِ فَإِنَّهُ يُكْتَبُ بِيَاءَيْنِ، وكان الجمع أولى بالتخفيف لَأَنَّهُ أَثْقَلُ، هذا هو الأكثر، وقد يُكْتَبُ الْجَمْعُ أَيْضاً بِيَاءَيْنِ لَأَنَّ اجْتِمَاعَهُمَا أَهْوَنُ مِنْ اجْتِمَاعِ (الرواوين)^(١) . هـ. يعنى: فلا يُقَالُ: لِمَ جَوَزَ (المُسْتَهْزِئِينَ) بِيَاءَيْنِ ولم يُجَوَزْ أَحَدُ كِتَابَةِ (المُسْتَهْزِئُونَ) بواوين .

وَأَمَّا إِذَا اتَّصَلَتْ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ بِنَحْوِ: (تُسْتَهْزِئُ، وَتَكْفِي، وَتُقْرِئُ، وَتُطْفِئُ) وكان مرفوعاً بِثَبُوتِ النُّونِ مثل: (أَنْتِ تَكْفِينَ، وَتُسْتَهْزِينَ، وَتُقْرِينَ، وَتُطْفِينَ) فتُحذفُ الياءُ المصوَّرةُ بدلاً عن الهمزة في حال الانفرادِ مثل ما سَبَقَ في (المُسْتَهْزِئِينَ)^(٢) بِمَقْتَضَى القَاعِدَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ بِخِلَافِ مَا إِذَا حُذِفَتِ النُّونُ لِلجَازِمِ . نحو: (لَمْ تُقْرِئِي)، أو كان فعل أمر، نحو: (أُطْفِئِي، وَاتْكِي)^(٣) فَإِنَّ الهمزة المصوَّرةَ بَاءً إِذَا خِيفَ اللَّبْسُ لَا تُحذفُ، والأكثرُ حَذْفُهَا بِمَقْتَضَى الكَلِمَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، كما في قوله^(٤):

[يَطِيرُ عَنْهُ قُنْرَعًا عَنْ قُنْرُعٍ جَذِبُ اللَّيَالِي] أَبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي
فَرَارًا مِنْ اجْتِمَاعِ صُورَتَيْنِ، بل ثلاثة كم في قول كَثِيرٍ عَزَّةً^(٥):

أَبْيُئِي بِنَا أَوْ أَحْسَنِي لَا فِلْوَمَةَ [لَدِينِ وَلَا مَقْلِيَّةً إِنْ تَقَلَّسَتْ]
وقول الآخر^(٦):

(١) شرح الشافية: ٢٧١/٢، الأحسن أن تكتب هذه الأمثلة على صورة واحدة في حالة الثنائية والجمع.

(٢) نظر ص ١١٦ أثبت هنا صورة الكلمة هكذا وهي المختلف عن صورتها المتقدمة.

(٣) الصواب أن تكتب (اطفئي، واتكفي).

(٤) هو أبو النجم. ينظر المخصص: ٧١/١، معجم الشواهد: ٥٠٠.

(٥) الخزانة: ٢١٩/٥، معجم الشواهد: ٧٢ وسرد ذكره في ص ١٢٥.

(٦) قيل هو المختل السعدي، الخزانة: ٩٦/٢، معجم الشواهد: ٤١.

فقلت لها فَيَنْسِي إِلَيْكَ فَإِنِّي حَرَامٌ وَإِنِّي بَعْدَ ذَا لِيَبُ
وكذا إِذَا أُضِيفَ نَحْوُ: (شَيْء، أَوْ مَجِيء) إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ، كَأَنْ تَقُولَ:
(نَفْعَنِي مَجِيئِي إِلَيْكَ) فَيَحذف الهمزة لاجتماع الأمثال المَوْجِبِ لِحذف أَحدهما
كما إِذَا اتَّصَتْ بِهِ يَاءُ النِّسْبِ لذلِكَ، لَا لِقَاعِدَةٍ (كُلُّ هَمْزَةٍ يَحذفُ حَرْفُ مَبْدِ
[كصورتها فَإِنَّهَا تُحذف])، لِأَنَّ يَاءَ النِّسْبِ مُشَدَّدَةٌ لَيْسَتْ حَرْفٌ مَبْدِ، وَيَاءُ
الْمُتَكَلِّمِ أَصْلُهَا الْفَتْحُ - كما قاله فِي شرح الشافعية (١) - .

وَأَمَّا مَا تَكْتُبُ هَمْزُتُهُ الْمُتَطَرِّفَةُ وَاوًا مِنْ نَحْوِ: (قَمْوُ، وَرَدُّوْ، وَوَضُّوْ)
(وَلَوْلُوْ، وَأَكْمُوْ، وَالتَّخَايُؤُ، وَالتَّبَرُّؤُ) فَلَا يَتَّصِلُ بِهَا ضَمِيرٌ تَتَغَيَّرُ حَرَكَةُ الهمزة
مَعَهُ إِلَّا فِي الْأَسْمَاءِ دُونَ الْأَفْعَالِ الثَّلَاثِيَّةِ الْمَضْمُونَةِ الْوَسْطِ فَإِنَّهَا قَاصِرَةٌ لَا تَتَعَدَّى
إِلَى الْمَفْعُولِ، فَلَا يَتَّصِلُ بِهَا ضَمِيرُهُ، وَأَمَّ الْأَسْمَاءُ فَتُضَافُ إِلَى الظَّاهِرِ
وَالْمُضْمَرِ، فَإِذَا أُضِيفَتْ لِلضَّمِيرِ وَكَانَتْ مَجْرُورَةً كَأَنْ تَقُولَ: (طَبَخْنَا صَبْدًا
وَأَكَلْنَا مِنْ جَوْجُوْهِ)، أَيْ: صَدْرِهِ، وَ(رَأَيْتُ جَوْهَرًا عَجِبْتُ مِنْ ثَلَاثُوْهِ) وَ(هَؤُلَاءِ
الْقَوْمِ يُؤْمِنُ مِنْ تَوَاطُؤِهِمْ عَلَى الْكَذِبِ) وَ(ذلِكَ لِكِتَابُؤِهِمْ) وَ(عَجِبْتُ مِنْ
تَجَرُّؤِهِمْ عَلَى الشَّرِّ مَعَ ثَبَرُؤِهِمْ)، فَمَذْهَبُ سَبِيئُوْهِ كِتَابُتُهَا بِلِيَاءٍ اعْتَبَرًا
بِحَرَكَتِهَا (٢) كما سَبَقَ نَظِيرُهُ فِي: (سُئِلَ، وَرُئِيَ) لِأَنَّهُ يُسَهِّلُهَا بَيْنَ الهمزة وَالْيَاءِ،
وَالْأَخْفَشُ يَعتَبَرُ حَرَكَةَ مَا قَبْلَهَا وَيَبْدِلُهَا مِنْ جِنْسِهَا، وَقَدْ اقْتَصَرَ فِي (الْأَدَبِ) عَلَى
كِتَابَتِهَا بِالْوَاوِ حَيْثُ قَالَ: (فَتَكْتُبُهَا وَاوًا فِي: (مَرَزْتُ بِأَكْمُوْكَ)، وَكَانَ بَعْضُهُمْ
يَعتَبِرُ حَرَكَةَ الهمزة الإِعْرَابِيَّةَ وَلَوْ عِنْدَ الْإِنْفِرَادِ، كَمَا يَدُلُّ لَهُ قَوْلُ الْهَمْعِ (٣). وَإِنْ
كَانَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُونًا فَبِالْوَاوِ، نَحْوُ: (هَذِهِ الْأَكْمُوْ) وَ(رَأَيْتُ الْأَكْمُوْ) إِلَّا أَنْ

(١) شرح الشافعية: ٢٧١/٢

(٢) ينظر ص ١١٦.

(٣) الهمع: ٢٣٥/٢.

تكون هي مكسورة فبالياء، نحو: (من الأكمىء) إن قلنا بتسهيلها بين الهمزة والياء، وبالواو إن قلنا بإبدالها واواً^(١) اهـ.

والتسهيل مذهب سيويي، والإبدال مذهب الأنخفش، هذا ولم يتكلم في (الهمع) ولا في (الأدب) على المصادر التي على التفاعل كـ(التخاؤ، والتباطؤ)، والتفعل كـ(التبرؤ، والتجزؤ)، ورأيت في القاموس ما نصّه. (وهم الجوهرى في التخاجي، وإنما التخاجي - بالياء -، إذا ضُم هُمز، وإذا كُسِر تُرك الهمز)^(٢) اهـ. وكأنه يرّد على الحريري أيضاً حيث عدّ من أوهام الخواص قولهم: التباطي والتوضي، والتبري، والتجزّي، وإن الصواب التباطؤ، والتوضؤ، والتبرؤ، والتجزؤ إلى آخر ما قاله في الدرّة^(٣).

يقول الفقير: صحيح أن قلب الضمة كسرة إنما يكون في المعتل لا المهموز ولا الصحيح - كما هو مشهور عند الجمهور من القواعد الصرفية إلا أنه كثر في كلام الفضلاء المتقدمين والمتأخرين من الفحول والأساطين، وفشا في كتبهم التعبير بالتجزّي والتبري ونحوهما، فلعلهم أجروا المهموز مجرى المعتل في هذا كما فعلوا في غيره من النظائر فجعلوا التجزّي والتبري والتوضي مثل التحري، وأجروا التباطي والتخاجي مثل التجاري والترامي، وكان أصل المصدر في (التحري) على وزن (التفعل)، (التحري) يضم الراء فقلبوا الضمة كسرة لمناسبة الياء كما انقلبت ضمة التفاعل كسرة في التجاري، فكذلك هنا لم رأوا في (التباطؤ، والتبرؤ)، أن الهمزة بعد الضمة في الطرف تبدل واواً، والحال إنه ليس لهم اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فقلبوا الواو ياء ثم قلبوا الضمة كسرة لمناسبتها - كما يؤخذ مما ذكر في شرح

(١) أدب الكاتب: ٢١١.

(٢) القاموس: مادة (خجا).

(٣) درة الغواص: ٥٩، وشرح الدرّة: ١٣٩.

الشافعية^(١) والقاموس^(٢) عند الكلام على (أذِل، وَقَلَسِ)، جمعى ذَلُو وَقَلَسُوا وكان الأصل: قَلَسُوا، وأَذَلُوا بوزن (أَفْعَل).

والحاصل أنه يجوز كُتِبَها بالياء ويُلفظ بها ياء إذا كُسِر ما قبلها فتنقط حينئذ باثنتين مِنْ تَحْتُ أو همزة فلا تنقط، هذا على قياس سِبَوَيْه في التسهيل بَيْنَ بَيْنَ، وأما على قياس الْأَخْفَش فتكتب بالواو لأنه يُدِلُّها بها، على أَنَّ بعض العرب يقول: تَوَصَّيْتُ، وتَبَرَّيْتُ كما أنه يقول في (بَدَأْتُ، وَقَرَأْتُ، وَهَدَأْتُ): (بَدَيْْتُ، وَهَدَيْْتُ، وَقَرَيْْتُ) - كما في الصحاح^(٣) - ولعل الشاعر مشى على هذه اللغة في قوله:

يَا بَدْرُ أَهْلَكَ جَارُوا وَعَلَمُوكَ التَّجَرِي

ويمكن إجراء كلام المتقدمين على هذه اللغة وإن كانت ضعيفة، ويسقط عنهم توهيم الحريري إياهم.

وإذا اتصل بنحو: (زَدُو، وَقَمُو، وَوَطُو) ما تَفْتَحُ الهمزة له وهو أَلَفُ الاثنين لم تتغير الواو، وكذا إذا ثنى (بُوِيُّو، وَلُوْلُو) ونحوهما، وكذلك إذا أُسندَ الفِعْلُ إلى واو الجماعة مثل: وَضُوُوا، وهل لا يقال تُحَذَفُ الهمزة المصوِّرة واواً على قياس: (كُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مَدٍّ كصورتها فإنها تُحذفُ) والجواب: نَعَمْ لا تُحذفُ لمعارضة القياس بخوف الالتباس بالمُسند إلى أَلَفِ الاثنين، كما قالوا نظيره في (قَرَأَ) إذا أُسندَ لاثنين، ويُحتمل أن يقال بالحذف لأن اجتماع الواوين أثقل من اجتماع الياءين - كما مر في

(١) شرح الشافعية: ٢١٣/٢.

(٢) القاموس: مادة (قلس) و(قلنس) وينظر حاشية الصبان: ٩٦/٤.

(٣) وفي الصحاح: (وربما تركوا همزة لكثرة الاستعمال) ينظر مادة (بدأ) ٣٥/١، و(بدأ):

(المستهزئون)^(١) - إِنْ قُلْنَا بِالرَّجُوعِ إِلَى الْقَرَائِنِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَى السَّبَاقِ وَالسَّبَاقِ فَإِنِّي لَمْ أَرْ أَحَدًا تَعَرَّضَ لَذِكْرِ ذَلِكَ وَلَعَلَّهُ لِقَلَّةِ شُهْرَتِهِ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَكَذَا إِذَا اتَّصَلَ بِنَحْوِ: (لَوْلُو، وَكُفُو، وَيُؤَيُّو) يَاءُ الْمُتَكَلِّمِ، أَوْ يَاءُ النَّسَبِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ^(٢):

حَفِظَ الْمُهَيِّمِينَ يُؤَيُّوِي وَرَعَاهُ مَا فِي الْيَأْيِي يُؤَيُّوِي نِسْوَاهُ
على مذهب الأَخْفَشِ دُونَ مذهبِ سيبويه.

وَأَمَّا الْهَمْزَةُ الْمَحذُوفَةُ مِنْ نَحْوِ: (وَطَّءٌ، وَخِطَّءٌ، وَبُطَّءٌ)، كَتَبَءٌ، وَرِذَّءٌ، وَقُرَّءٌ، إِذَا اتَّصَلَ بِهَا ضَمِيرٌ فَتَكْتُبُ بِحَرْفٍ مِنْ جِنْسِ حَرَكَتِهَا الْإِعْرَابِيَّةِ فَقِي نَحْوِ: (حَرَمٌ عَلَيْهِ وَطَّوْهَا) تَكْتُبُ وَاوْأَ، وَفِي: (خَذَّهٗ بِمَلَيْتِهِ) تَكْتُبُ يَاءٌ، وَفِي: (رَأَيْتُ الْجَيْشَ وَرِذَّأَهُ) تَكْتُبُ أَلِفًا.

وَإِذَا ثَنِيَ نَحْوِ: (جُزْءٌ) بِالْأَلِفِ لَمْ تُكْتُبِ الْهَمْزَةُ مَعَ أَلِفِ الثَّنِيَّةِ لِقَاعِدَةِ: (كُلُّ هَمْزَةٍ بَعْدَهَا حَرْفٌ مِذْ كَصَوْرَتِهَا [فَإِنَّهَا تُحَذَفُ]). وَإِنْ ثَنِيَ بِالْيَاءِ كُتِبَتْ الْهَمْزَةُ أَلِفًا. وَمِثْلُهُ (قُرَّءٌ) إِذَا ثَنِيَتْ تَكْتُبُ أَلِفُ الثَّنِيَّةِ وَتُحَذَفُ الْهَمْزَةُ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ دُونَ مَا عِداها، وَإِذَا نَظَرْتَ لِتَحْقِيقِ الْهَمْزَةِ وَأَرَدْتَ الشُّكْلَ فِي نَحْوِ: (يُحَسِّبُ لَهَا مِنْ عِدَّتِهَا قُرَّءَانٍ) فَلَا تَضَعُ فَوْقَ أَلِفِ الثَّنِيَّةِ هَمْزَةً - أَيُّ: قُطْعَةً - جَلَّ تَضَعُهَا قَبْلَهَا وَلَا تَضَعُ فَوْقَهَا أَبْضًا مَدَّةً لثَلَا تُحَاكِي صُورَةَ اسْمِ التَّنْزِيلِ الْكَرِيمِ.

(١) ينظر ص ١٤٢ ز

(٢) هو الحسن بن هانئ (أبو نواس)، وفي الديوان برواية الصولي ص ٢٣٦.

بيؤيسو يعجب من رآه ما في اليأئي يؤيسو شرواه
وكذلك رواه صاحب اللسان في مادة (يأيا)، وفيه: قال ابن بري: كأن قياسه عنده اليأئي
إلا أن الشاعر قدم الهمزة على الياء.

وإذا نَوْنَتْ نحو (خَطَاء، وَجُزَاء) مَنصُوباً كُيِّتَ الألفُ بدلَ التنوين، ولا تَضَعُ فوقها قُطْعَةُ الهِزَّةِ، لأنَّ الهمزةَ محذوفةٌ بقاعدة (كلُّ همزةٍ بعدها حَرْفٌ مَدٌّ [كصورتها فإنها تُحذفُ]) - كما ذكره في الشافية - قال شيخ الإسلام في شرحها^(١): وَلَيْسَتْ الألفُ في (رَأَيْتُ خَبِئاً صورةُ الهمزةِ، وإنما هي الألفُ التي يُوقَفُ عليها عَوَضاً عن التنوين، مثلها في (رَأَيْتُ زيداً).

وإذا اتَّصل بنحو (جُزَاء) ما تكسَّرُ الهمزةُ لمناسبتِهِ في جميع أحوال الإعرابِ وهي ياءُ المتكلمِ، وكذا ياءُ النَّسَبِ كُتِبَتِ الهمزةُ ياءً وَجُتِمَعَ بِأَنَّ.

إِنْ قُلْتُ: هَلَا حَذَفُوا الأُولَى بِمَقْتَضَى الكَلِمَةِ المَتَقَدِّمَةِ؟

قُلْتُ: من المعلوم أَنَّ ياءَ النَّسَبِ مُشَدَّدَةٌ لَيْسَتْ حَرْفٌ مَدٌّ، وِياهُ المتكلمِ أصلُها الفَتْحُ فَكَأَنَّ الهمزةَ لم تَجتمعَ مَعَ حَرْفٍ مَدٍّ اعتِباراً بالأَصْل - كما قال شيخ الإسلام في شرح الشافية في الكلام على (رداء) إذا أُضِيفَ لِياءِ المتكلمِ - قال: (فإنَّه يُكْتَبُ يِاءَيْنِ في الأكثرِ، وكذا نحو: (الجِنائِي كالجِنائِي) مما اتَّصل بِـ يِاءِ النَّسَبِ، وفي غيرِ الأكثرِ تُحذفُ الهمزةُ المَصوَرَةُ ياءً)^(٢) اهـ. فيكتب مثل (النِّسَاءِ) الممدود على هذا الأقل يِاءً واحدةً، وكذا مثل (وَرَاءِ) إذا أُضِيفَ لِياءِ المتكلمِ يكتب يِاءً واحدةً في غيرِ الأكثرِ لأنَّكَ قَدْ تُحذفُ الهمزةُ وتجعله كالمقصور وتفتح الياءَ، ولكن الأكثرَ إثباتُها حتى يجوز تسهيلُها يِاءً في (الجناس) - كما حكى الفخر الرازي في التفسير الكبير في المسألة من الكتاب الأول من المقدمة حيث قال: وَيُقَالُ في المَثَلِ: قَالَ الجِدَارُ لِلوَيْدِ لِمَ تَشْقُنِي؟ قال: سَلْ مَنْ يَدُقُّنِي. فَإِنَّ الذي وَرَائِي ما حَلَّتَنِي وَرَائِي)^(٣).

(١) شرح الشافية: ٢٧٠/٢.

(٢) شرح الشافية: ٢٧١/٢.

(٣) تفسير الرازي: ١٩/١.

وإذا اتصل بنحو: (جاء، وناء، وشاء) ضميرُ المفعول لا تُرسم الهمزة ألفاً لكرهية اجتماع المثني كما هو ظاهرٌ بخلاف ما إذا أُسندَ لضمير الاثنين، نحو: (إِنَّ الْغُلَامَيْنِ جَاءَا) فَتَنَبَّأْتُ أَلْفُ: الضمير لمنع الالتباس بالمُسندِ للواحد.

وكذا تُحذف الهمزة من نحو (جاء) إذا أُسندَ لضمير الجمع مثل: (جاءوا، وباءوا) بمقتضى الكلية السابقة، قالوا: والمرسومة هي واو الضمير، فلا ينبغي وَضْعُ قُطْعَةٍ الشكْلِ عليها الموهَم أنها هي الهمزة، وأنَّ واو الضمير الفاعل محذوفة.

وإذا أضيف نحو: (وراء، وِراء، ورُواء) مما قبل همزته المتطرفة أَلْفُ إلى ضمير كتبت الهمزة بحرفٍ من جنس حركتها الإعرابية، فترسم في الجَرِّ ياء، مثل: ﴿ثَلَاثِينَ وَرَأَيْوَهُمْ﴾ [إبراهيم: ١٦]، وفي الرفع واواً، مثل (أَعْجَبَنِي رُؤَاؤُهُ)، ولا تكتب في النصب ألفاً كرهية اجتماع المثليين، كما إذا نَوْنَتْ منصوباً، فلا تكتب ألف التنوين نظراً لوقف حمزة على نحو: (عَطَا، وَجَزَا) الْمَنْصُوبَيْنِ، فَإِنَّهُ يَقِفُ عَلَى الْأَلْفِ بِغَيْرِ هَمْزٍ وَلَا تَنْوِينٍ، وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَكْتُبُهَا وَلَا يَنْظُرُ لِلْقَرَاءَةِ الْمَذْكُورَةِ، ثُمَّ هُجِرَتْ كِتَابَتُهَا الْآنَ - كما سيأتي إن شاء الله في فَصْلِ (ألف التنوين) مِنْ بَابِ الرِّيَادَاتِ^(١).

هذا. وقولنا أولاً: (إلى ضمير) أي: مُطلقاً ولو ضمير المتكلم الذي هو الياء - كما سبق قريباً عن شيخ الإسلام - بِحَسْبِ الْأَكْثَرِ، وَمِثْلُ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ يَاءُ النَّسَبِ فِي نَحْوِ: (الِكِسَانِي، وَالنَّسَانِي، وَالْحِنَانِي) - كما سبق أيضاً^(٢) -.

وإذا اتصل ضميرُ المفعول بنحو: (يَجِيءُ)، و(يُقِيءُ، وَيُسِيءُ)، - رَبَاعِيَّتَيْنِ - مما قبلَ هزتهِ المتطرفةِ ياءٌ مِثْلُ نَحْوِ: (مِنْ الْمَالِ الَّذِي يُقِيئُهُ اللَّهُ عَلَى

(١) ينظر ص ١٦٩.

(٢) ينظر ص ١٢٣.

المؤمنين)، و(هذا يُسَيِّئُهُ) لم تُرسم الهمزة، وإنما ترفعُ نبرة لتركز عليها قُطْعَةُ الشكل سواءً كان الفعلُ مرفوعاً أو منصوباً نظراً لتحقيق الهمزة، وكذا لو اتصل بها ضمير الاثنين، نحو: (لم يَجِئْنَا، ولم يُفِئْنَا) أو ضمير الجماعة، كقول ابن الفارض في البياتة^(١):

بَلْ أَسِئُوا فِي الْهَوَىٰ أَوْ أَحْسِنُوا كُلُّ شَيْءٍ حَسَنٌ مِنْكُمْ لَدَيَّ
قال السيوطي في شرح التائية^(٢): (إِنَّ هَذَا الْبَيْتَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ كَثِيرٍ عَزَّةَ^(٣)):

أَسِئِي بِنَا أَوْ أَحْسِنِي لَا مَلُومَةٌ [لَدِينَا وَلَا مَقْلَبَةٌ إِنْ تَقَلَّبْتَ]
ففي جميع ذلك لا تُصَوِّرُ الهمزة أَلِفاً ولا ياءً ولا واواً، وإنما إذا نظرنا للتحقيق توضع الهمزة - أي القُطْعَةُ - من الشكل في مَتَسَعِ الياءِ بينها وبين الألف أو الياء أو الواو على النَّبْرَةِ أو بدونها، ومثل (أَسِئِي) (فِيئِي) أمراً للمخاطبة - كما مر أنفاً -.

وكذا إذا تُئِي: (الْمَجِيءُ، والرَّدِيءُ، والمَلِيءُ) فتكتب: (مَجِيان، ومَلِيان) بدون تصوير الهمزة ياءً نظراً لكونها تقلب ياءً ويُدغم فيها ما قبلها، ويكتفى بياء واحدة.

وإذا أُضِيفَ ما قبلَ آخرِهِ واوٌ إلى ضمير ولو ياء المتكلم تُرسم فيه الهمزة ياءً في الجرّ، نحو: (وُضُوئِهِ، ووُضُوئِي) ولم يَرُسموها واواً في الرفع، ولا أَلِفاً في النصب.

(١) ديوانه: ٧.

(٢) هو (البرق الوامض في شرح تائبة ابن الفارض) مخطوط ينظر دليل مخطوطات السيوطي: ١٥٨.

(٣) نقدم ذكره في ص ١١٨.

قلت: وكان الأنسب رسمها ألفاً في النصب، وأما حذفها في الرفع فله وجهٌ ظاهرٌ.

وإذا أُضيف ما قبلَ همزته ياءٌ نحو: (شَيْءٌ، وَفَيْءٌ، وَفَيْءٌ)، إلى الضمير مُطلقاً فلا تُصَوِّرُ الهمزة بصورة حرفٍ أصلاً، بل تستمر محذوفةً كما كانت قبلَ الإضافة نظراً لجواز الإدغام بعدَ القلب من جنسٍ ما قبلها وإن لم يحصل ذلك بالفعل كما في حديث الصحيحين^(١) (العاثِدُ في هَيْبَتِهِ كالْكَلْبِ يَفِيءُ ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْبِهِ)، وتقول: (هَذَا فَيْثُكَ، وَثَيْثُكَ، وَفَيْثُهُ، وَشَيْثُهُ) رَفَعاً، وكذا نصباً وجراً.

(ورفي. وشي) فتُحذفُ الهمزة ولا تُصَوِّرُ بواوٍ رَفَعاً ولا يياء جراً نظراً لقلبها ياءً وإدغام ما قبلها فيها، ولذلك قال القسطلاني في حديث: (وَلْيُنْجَاوِزْ عَنْ مُسِيئَتِهِمْ) بتحقيق الهمز، وَيَجُوزُ إبداله ياءً مشددةً^(٢) اهـ.

الهمزة المتطرفة تقديرًا:

بقي الكلام على الهمزة المتطرفة تقديرًا. وهي التي تتصل بها (هَاءُ التأنيث) في الاسم صحيحاً كان أو معتلأً، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، وإنما قلنا (تقديرًا) لأنهم قالوا: (هَاءُ التأنيث في تقدير الانفصال) - كما في حواشي الأشموني^(٣) - وذلك نحو: (مَرْأَةٌ، وَامْرَأَةٌ، وَكُمَاءٌ، وَفُجَاءَةٌ، وَفُجَاءَةٌ، وَغَبَاءَةٌ، وَمَقْرُوءَةٌ، وَشُنُوءَةٌ. وَخَطِيئَةٌ، وَزِدِيئَةٌ، وَسَيِّئَةٌ، وَهَيْئَةٌ، وَذَنِيئَةٌ، وَسَوْءَةٌ، وَهَيْئَةٌ، وَفَيْئَةٌ، وَجَيْئَةٌ، وَخَطِيئَةٌ - تصغيرُ حُطَاءَةٍ، بمعنى القَصِيرِ -)، وحكمها أنها تُكْتَبُ في الصحيح ألفاً، بخلاف المعتلِّ، فلا تُصَوِّرُ فيه بصورة م، لا ياء ولا ألفاً، غير أن المتأخرين رفعوا لها بُرَّة كلسية في متبع ما قبل الهاء لتركز

(١) البخاري: ١٦٤/٣.

(٢) القسطلاني: ١٥٦/٦.

(٣) حاشية الصبان: ٩٣/٤.

عليها القطعة عند الشكل بالتحقيق لتمييز الياء السابقة على الهمزة بكونها ياء حقيقة عن الياء المصورة بدلاً عن همزة نظراً للتحقيق، فإسقاط حرف الهمزة نظراً للتسهيل، ووضْع القطعة نظراً للتحقيق، كما فعلوا مثل ذلك في نحو: (مُسْتَوِل، ومُسْتَوِم) رفعوا لها نبرة لتركز عليها القطعة لا أنها ياء بدلاً عن الهمزة التي تُصَوِّرُ ياء في غير ما هنا، فلا يصح جعلها ياء منقوطة فذلك خطأ كما نَبَّه عليهم العلامة (الأمير) أول حاشيته على (المُعْني)^(١)، ويُعَضُّ الكتاب يَضَع القطعة في بَحْر السَّينِ مِن غير ارتِفاعِ سِتَّة زائدة عن الثلاث.

وإنما رُسِمَتِ الهمزة في الصحيح ألفاً ولم تُرَسِّمْ فيما فيه حرفٌ مِذَّ أو حرفٌ لينٍ لقاعدتين.

الأولى: ذَكَرَهَا البَطْلِيُّوسِي في الاقتضاب - وهي: (أَنْ كُلَّ هَمْزَةٍ سُبُكْنَ مَا قَبْلَهَا سِوَاهُ كَانَ حَرْفًا صَحِيحًا أَوْ مَعْتَلًا أَصْلِيًّا فَالِقَاءُ حَرَكَتِهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا جَائِزٌ إِذَا لَمْ يَعْضُ مَا يَمْنَعُ ذَلِكَ)^(٢) اهـ. أي: كما تقول في مِسَابٍ - بوزن مَنبَرٍ - (مِسَابٍ) ككِتَابٍ، وكما تقول في: كَمَاءٌ وَفَجَاءٌ (كَمَاءٌ، وَفَجَاءٌ) بوزن قَطَاءٌ وَحَصَاءٌ بنقل حركة الهمزة إلى ما قبلها، وقبلها ألفاً لينة.

ومما فيه المانع نحو: (هَزَاءٌ، وَنُكَّاءٌ) - بسكون نيهما: بمعنى مَهْزُوءٌ به، وَمُنْكَأٌ عليه، فَإِنَّكَ لَوْ فَتَحْتَ الثَّانِي مِنْهُمَا التَّسِ بِهَمَا اسْمَ فَاعِلٍ، بِمَعْنَى أَنَّهُ هُوَ يَهْزَأُ بغيره، وَيَنْكِيءُ عَلَى غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ مِمَّا فِيهِ الْمَانِعُ، نَحْوُ: (يَنْأَى، وَمَلَأَى، وَالْمَرَأَى، وَالسُّوَأَى) فَإِنَّ الْأَلْفَ إِذَا حَذَفَتْ خَطَأً نَظَرًا لِلنَّقْلِ يَحْصُلُ الْيَبَاسُ بِمَضَارِعٍ: وَتَى، وَبِ(مَلَى)، وَالْمَرِيءِ، وَالسَّوَى

(١) حاشية الأمير: ٩/١

(٢) الاقتضاب: ١٢٩/٢

القاعدَةُ الثانيةُ: وذكرها في الشافية^(١)، ونقلها في الكليات^(٢) فيما إذا كان الساكن قبل الهمزة معتلاً غير أنه أصلي، وهي: (أَنَّ كُلَّ يَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ كَسْرَةٍ، أَوْ وَاوٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَ ضَمٍّ وَهَمَا زَائِدَتَانِ لِلْمَدِّ لِلْإِلْحَاقِ وَلَا هُمَا مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ وَبَعْدَهُمَا هَمْزَةٌ فَإِنَّهَا تُقْلَبُ وَآوَاءٌ بَعْدَ الْوَائِ، وَيَاءٌ بَعْدَ الْيَاءِ، وَتُدْغَمُ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ سِوَاهُ كَانَتْ الْهَمْزَةُ مَتَطَرَفَةً حَقِيقَةً أَوْ تَقْدِيرًا.

مثال المتطرفة حقيقة فيهما: (مَلِيٍّ، وَرَدِيٍّ، وَوُضُوٍّ، وَهُدُوٍّ).

ومثال المتطرفة تقديرًا (مَلِيئَةً، وَرَدِيَّةً، وَوُضُوَّةً، وَهُدُوَّةً). قال في القاموس: (وَشَوُّوَّةٌ، وَقَدْ تَشَدَّدَ الْوَؤُ)^(٣) اهـ. أي: فتقول: (شَوُّوَّةٌ) كما تقول: (مَلِيٍّ، وَرَدِيٍّ، وَوُضُوٍّ، وَهُدُوٍّ، وَمَلِيَّةً، وَرَدِيَّةً، وَوُضُوَّةً، وَمَقْرُوَّةً)، وكذا يقال في: (شَيْءٍ، وَسُوءٍ، وَهَيْئَةٍ، وَسَوَّءَةٍ)، وقرئ: ﴿كَوَكَّبٌ دُرِّيٌّ﴾ [النور: ٣٥] وكذا: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا قَرِيحًا﴾ [مريم: ٢٧] - بتشديد الياء، ففي جميع ذلك يُدْغَمُ مَا قَبْلَ الْهَمْزِ مِنَ الْيَاءِ أَوْ الْوَائِ فِي مِثْلِهِ مِنَ الْيَاءِ وَالْوَائِ الْمُنْقَلِبَيْنِ عَنِ الْهَمْزِ، فلهذا سقطت صورة الهمزة خطأً وَإِنْ هَمْزَهَا الْقَارِئُ نَظَرًا لِلْغَةِ التَّحْقِيقِ، وَبِالنَّظَرِ لِمِثْلِ الْلُغَةِ جَعَلُوا فِي مَحَلِّ الْهَمْزِ قُطْعَةً مِنَ الشَّكْلِ لِيَكُونَ الْمَنْظُورُ لَهُ فِي رِسْمِ الْحُرُوفِ لُغَةُ التَّخْفِيفِ، وَفِي الشَّكْلِ لُغَةُ التَّحْقِيقِ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ لِمِثْلِ ذَلِكَ^(٤). وأما إسقاط الهمزة خطأً من نحو (مَسَاءَةٍ، وَبِرَاءَةٍ) فَبِالنَّظَرِ لِتَسْهِيبِهَا - كما قاله (الهمع)^(٥) - في نحو: (عِبَاءَةٍ، وَقِرَاءَةٍ). قلت:

(١) شرح الشافية: ١٣١/٢

(٢) الكليات: ٥.

(٣) القاموس: مدة (شئاً).

(٤) ينظر ص ١٢٠.

(٥) الهمع: ٢٣٣/٢.

وأما كتابه (غاية) بالياء فلاَن فيها لغةً بالياء حقيقةً غير لغة الهمزِ بوجهيها المحققة والمخففة - كما يَعْلَمُ من القاموس^(١).

وإذا جَمَعْتَ نحو: (فَجَاءَ، وَكَمَاءَ) بالجمع السالم فقلت: (فَجَآتِ، وَكَمَآتِ) - بتحريك ثانيهما على وزن سَجْدَةٍ وَسَجَدَاتٍ - لا تَكْتَبُ الألفُ اللازمة للثاء في جمع المؤنث كراهة اجتماع المثليين، ومثله إذا جَمَعْتَ (وَطَآءَ) على وَطَآتٍ، فلا تُرسم قبل الألفِ ياءٌ، وإنما تَضَعُ فوقَ الألفِ مَدَّةٌ، حتى إذا لم تَضَعُها ولم تَضَعْ همزاً فوقها أو قبلها لا يُتَوَهَّمُ أَنَّها تلتبسُ بالفعل الماضي من (الوَطَءِ) المُسند للضمير، لأنَّ ذاك يكتب بالياء بعد الطاءِ المكسورة، وهذا بخلاف ما إذا جَمَعْتَ الممدود من نحو: (مَسَاءَةً، وَقِرَاءَةً، وَفَجَاءَةً) فإنك تُثَبِّتُ أَلِفَ الجمع قبل التاءِ لأنَّها لو حذفت يكون فيها إجحافٌ بحذف ألفين من ثلاثٍ في كلمة - كما نص عليها في الأدب^(٢) -.

(١) القاموس: مادة (عبأ) و(عبأ)

(٢) أدب الكاتب: ٢١٤.

تنبيهات

التنبيه الأول: في اجتماع الهمزة المفتوحة في الكلمات مع الألفات واجتماع الهمزة المكسورة مع الياءات واجتماع الهمزة المضمومة مع الواوات.

قد عرفت مما سبق أنه قد يجتمع في الكلمة ثلاث ألفات أولاهن مهموزة كأخراهن، وهما مصورتان بالالف، نحو: (بُرْأَى)، وكذا (آأ) اسم شجر^(١)، وكذا قول ذي الرمة^(٢):

فِيَاظْبِيَّةَ الرَّغْسَاءِ بَيِّنِ جُلَاجِلِ وَيَّيِّنَ النَّفَا آأَتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمِ
على لغة من يُدخل ألفاً بين همزة الاستفهام وهمزة الكلمة - كما في الأدب، وكتب التفسير، والقراءات - يعني أنه يمد همزة الاستفهام.

وقد تجتمع الثلاث وأولاهن مصورة ياء، نحو: ﴿رَبَّنَا آتِنَا﴾ [البقرة: ٢٦٤] فتحذف الأخيرة لا الأولى التي يحوز نقطتها وإبدالها ياء.

وقد تجتمع الثلاث والأولى والأخيرة مصورتان بالالف فتسقط الهمزة المتوسطة بينهما، بمعنى أنها لا ترسم ألفاً، مثل (جاءا) مُسْتَدْأً لِلْأَتْنَيْنِ، وكذا (جزاءين، ورداءين، وقراءات).

وقد تُحذف الهمزة والألف بعدها وذلك في نحو: (عطاء، وجزاء) المنونين نصباً، وكانوا أولاً يُثبتون الألف بدل التنوين لئلا يكون في حذفها إجحاف بحذف اثنتين، ثم تركوها نظراً لقراءة حمزة في الوقف على مثله - كما مر^(٣) -.

(١) (أأ) كد(عاع) ثمر شجر، وقبل: اسم شجر، ينظر المادة في القاموس لمحيط

(٢) الديوان: ٦٢٢ وينظر الكتاب: ٥٥١/٣، ومعجم الشواهد: ٣٦٣.

(٣) ينظر ص ١٢٤.

وقد تجتمع الهمزة المصورة واواً مع واوين، وتكون هي بينهما فتحذف^(١)، مثل: ﴿الْمَوَدَّةُ﴾ [التكوير: ٨] ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾ [الحشر: ٩] و﴿لِيَسْتَفْهَمُوا﴾ [الإسراء: ٧]، وقد تكون سابقة عليهما، نحو: (يُؤْوُونَ) فلا تحذف هي بل إحدى الواوين كراهة اجتماع الأمثال الموجب لحذف أحدها.

وأما اجتماع الهمزة المصورة ياء مع الياءين فقد تكون بينهما، مثل: (فَيْئِي يا هَبْدُ ولا تُسَيِّئِي) و(في هذا الكلام تَتَيْئِس من كذا). وقد تكون سابقة عليهما، مثل قول سواد بن قارب رضي الله عنه^(٢):

أَتَأْنِي رَيْبِي بَعْدَ هَذِهِ وَرَقْلَةٍ وَلَمْ أَكُ فِيمَا قَدْ بُلِيتُ بِكَاذِبٍ
كما في المواهب، وكذا في الصفحة السادسة والخمسين بعد المئة من الجزء السادس القسطلاني^(٣)، عند ذكر قصة إسلامه من باب إسلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه -.

وقد تكون بعدهما، مثل: (يَيْئِس) - بكسر الهمزة - فمقتضى قولهم: اجتماع الأمثال موجب لحذف أحدها أنه يجب حذفها في غير محل الإلباس، وفي شرح السعد على نصريف العزبي^(٤): (إنهم قد يحذفون الياء الثانية من (يَيْئِس)، يعني إذا لم يحصل التباس في الخط بالفعل الماضي فانظروا).

(١) الأحسن إثبات النوات كما في نحو (يُؤْوُونَ) وغيرها فلا كراهية في اجتماع لاتصال لأمن اللس.

(٢) البيت من قصيدة يخاطب فيها رسول الله ﷺ، وقد كان كاهناً قبل إسلامه. وهو يذكر قصة رثي له من الجن.

(٣) هو قوله ﷺ: (وتجاوزوا عن مسيئتهم) ١٥٦/٦.

(٤) شرح السعد: ٢٧.

وقد تجتمع الثلاث والوسطى حمزة والأولى ألف لينة كالأخيرة المرسومة ياء، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَرَأَتْهُ أَتَجَمَّعُونَ﴾ [الشعراء، ٦١] وتقول البخاري: (باب إثم من رأى) على نسخة أبي ذر، وفي غيرها (رأى) بإبدال الهمزة ياء مفتوحة.

هذا. وذكر اجتماع الواوين مع الهمزة المصورة واوًا، واجتماع الياءين مع الهمزة المصورة ياءً وإن كان حقهما أن يذكر في بييهما^(١)، لكن لما كان جمع النظائر أشوق للنفس تعجلاً لفائدة الإحاطة بدوائر الأشبه دعائي ذلك إلى الاستطراد للمناسبة.

التنبيه الثاني: كل همزة صوّرت ياء لا يجوز نَقْطُها إلا إذا جاز قلبها ياء بأن وقعت ساكنة أو مفتوحة بعد كسرة، مثل: (ذئب، وخاطئة) وكذا إذا كُسِرَتْ بعد فتحة كما في (أئمة)، ومثلها التي تقع بعد الكسرة مضمومة، نحو: (مئون، ويستهنئون) - على رأي الأخفش كما سلف^(٢) - وأما التي في نحو: (سائل، وجائر، وقائل) سواء كان أصلها الهَمْزُ كما في الأولين (من السؤال، والجوار)، أو عن واو كما في الأخيرين (من الجور، والقول)، أو عن ياء كما في الأول والأخير (من السيلان والقيلولة)، أو كانت في الجمع بدلاً عن حرف ميّ زائد في المفرد، مثل: (قلائد، وقصائد) أو كانت عن همزة فيه مثل: (مسألة مسائل). ففي ذلك كله لا يجوز نَقْطُها لأنها لا تُبدل ياء محضة، وإنما كُتِبَتْ بصورتها لأنها تُسهّل بينها وبين الهمزة. ولذلك جعل في (المُعْني) من الدخول قول الفقهاء (بايع) بالياء الحقيقية^(٣) - كما يأتي ذلك باسم مما هنا في الخاتمة^(٤) إن شاء الله تعالى.

(١) ينظر ص ١٧٤

(٢) ينظر ص ١١٦

(٣) تقدم في ص ٩٤

(٤) تقدم في ص ٩٤ في ص ٢٧٠.

التنبيه الثالث: قد عُرف مما سبق أن تسهيل الهمزة المصوّرة واواً أو ياءً أو إيدالها بحرف من جنس حركتها مُقَيّد - كما في الاقتضاب - بما إذا لم يمنع مانع - كما سبق^(١) -، وإلا لم يُجْز. بأن أوقع في الالتباس، ولم تقصد به المشاكلة أو الجناس، أو كان التسهيل مُخْلًا بوزن البيت كما في قول ابن الجَزْري^(٢):

وَبَعْدُ إِنْ هَذِهِ مُقَدِّمَةٌ فيما على قارئه أَنْ يَعْلَمَهُ

فَإِنَّ الْمُحَشَّى قَالَ هُنَاكَ: (لا يجوز تسهيل همزة (قارئه) لثلاث بقصد الوزن).

ومثال ما يُوقِع في الالتباس (سؤر) فَإِنَّ معناه مَهْمُوزاً غَيْرُ معناه بالواو. وكذلك (يُؤَجِّر) مَهْمُوزاً غَيْرُهُ بالواو (مِن الوُجُور). وكذلك (يُؤَدِّي) المَهْمُوزُ معناه غَيْرُ معنى (يُؤَدِّي) بالواو، فَإِنَّ الأول مضارع (آدى) بمد الهمزة مثل: (آدى) ومعناه: قَوِي، يقال: آدى يُؤَدِّي إيداء فهو مُؤَدٍ، آئٍ: قَوِي. بوزن آدى، يُؤَدِّي إيداء فهو مُؤَدٍ، وأما الثاني الذي بلواو فهو مضارع (أَوَدَى، يُودَى)، بمعنى هَلَكَ. وكذلك (المِثْرَةُ) مهموزة بمعنى النيمة غَيْرُ (البِئْرَةُ) بالياء، فإنها الطعَامُ المجلُوبُ. وكذا (التَّشْوِة) مهموزة بمعنى التَّقْبِيعُ غَيْرُ (التَّشْوِة) بين الشَّيْئَيْنِ. وكذا (المُضِيءُ) المَهْمُوزُ غَيْرُ (المُضِيءِ) المُدْعَمُ، وقد قال فيه محشى القاموس^(٣): يجوز تسهيله وإدغامه عند قصد التَّجْنِيسِ، وقال القسطلاني^(٤) فى حديث: (أَرَأَيْتَ رَجُلًا مُؤَدِّدٍ) هو بالهمز من (آدى) بمعنى: قَوِي ولا يجوز تسهيله لثلاث يصير من (أَوَدَى) التي معناها الهلاك، فانظره فى الصفحة الثامنة والتسعين من الجزء الخامس.

(١) تقدم فى ص ١٢٦.

(٢) متن الجريرة: ٥.

(٣) هو أبو الطيب المغربي، وحاشيته هي (إصابة الرموس) ينظر القاموس المحيط، ص ٢.

(٤) القسطلاني: ١٢٢/٥، وينظر البخاري: ٦٢/٤.

الفصل الثاني

الألف^(١)

قالوا إن اسم الألف عند الإطلاق لا ينصرف لغير اللينة وهي التي تُسمَّى (الهوائية، والهاوي، والجوفية) لكونها من جوف الفم وهوائه، أي: خلائه - كما قاله في شرح الجزرية - وتُسمَّى (حزف مدّ)، وكذا تُسمَّى حرف لين عند النُحاة بخلاف القراء، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً، ومن ثم لا تأتي فيها جميع الصُّوَر الخمس عشرة المتقدِّمة في الهمزة المتوسطة، وإن كانت تقع حشواً وطرفاً.

ولا تكون في لغة العرب أصلية إلا في الحروف وما أشبهها من الأسماء المبنية المتوغلّة في شبه الحرف، نحو (أنى، وإذا، وأولى - اسم الإشارة - والألى - اسم الموصول بمعنى الذين أو اللاتي - دون الأسماء المعربة والأفعال، فلا توجد فيها حشواً إلا مُبدلة من إحدى أختيها الياء والواو، أو من الهمزة. وتُسمَّى حينئذٍ (بالألف المُحوّلة) كالتي في (باع، وقام، وآمن). وتارة تكون فيهما زائدة وتُسمَّى عند الصرفيين (بالمجهولة)، وهي كلُّ ألف لإشباع الفتحة في الاسم أو الفعل، فالتي في الاسم كألف (فَاعِل، وفَعَال، وفاعول، وفَعْلان، وفواعل، وفَعائل، ومفاعِل) والتي في الفعل مثل: (فَاعِل، وتفاعِل)، وأما التي في الطرف فتارة تكون مُبدلة من إحدى أختيها كالتي في (زَفَى الحَصَى بالحصا وغفا).

وهذه المُبدلة منها ما يكتب ياء ولو كانت واوية الأصل. ومنها ما يكتب ألفاً ولو كانت في أصل المدة يائية على ما يأتي، وتارة تكون الألف الطرفية مُبدلة من الهمزة مثل: (قرأ، وتَوَضَّأ، وتَبَرَّأ، وتَجَرَّأ) فإن إبدال الهمزة ألفاً بعد

(١) سَمَّاهُ لمؤلف مايعا من (بالألف البينة)

الفتحة عند الوقف قياس مُطَرَّد، وهذه لا تكتب إلا ألفاً مراعاة لأصلها إلا عند إجراء المهموز مُجَرَّى المعتل كقولهم: (الجزء الذي لا يَتَجَرَّى) فإنهم قالوا في المصدر (التَجَرَّى).

وتارة تكون مبدلة من أحد حُرُفِي التضعيف، نحو: (تَمَطَّى^(١))، وتَلَعَّى^(٢)، وتَطَلَّى، وتَقَضَّى، وتَسَرَّى وليي. وأملئ الكتاب أصلها: تَمَطَّط، وتَلَعَّع، وتَطَلَّن، وتَقَضَّض، وتَسَرَّر، ولَبَّب، وأملئت الكتاب، بدليل قوله تعالى: ﴿وَلِيَمْلِكِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ويجوز أن تقول: (تَسَرَّرْتُ) - على الأصل - و(تَسَرَّرْتُ) - على الإبدال -، وكذا (تَطَلَّنْتُ، وتَطَلَّنْتُ) والبقية. ومنها قوله تعالى: ﴿وَقَدْ حَآبَ مِنْ دَسَّهَا﴾ [الشمس: ١٠] فالأصل: دَسَّهَا، وهذه المبدلة من التضعيف تكتب ياء لا غير.

وتارة تكون بدلاً عن ياء المتكلم كالتي في ﴿يَتَأَسَفَى﴾ [يوسف: ٨٤] و﴿يَحْشَرَنَّ﴾ [الزمر: ٥٦] و﴿يَتَوَلَّى﴾ [المائدة: ٣١] و﴿يَكَابِتْ﴾ [يوسف: ٤] ونحو ذلك وهذه تكتب ألفاً ويصح كتبها ياء تبعاً لرسم المُضْحَف.

وتارة تكون بدلاً عن إحدى النونات الثلاث السواكن وهي: نون التوكيد الخفيفة، ونون (إِذَنْ)، والتنوين، وهذه سيأتي لها فصل مستقل^(٣).

وتارة تكون زائدة إما لمعنى كالتي للتأنيث في نحو: (سَلَمَى) كـ(سَكْرَى)، أو للإلحاق في نحو: (كَيْصَى)^(٤) أو للتكثير في نحو: (قَبْعَثْرَى، والسَّنْفَرَى).

(١) (تمطَّى) يصح أن يكون من محول التضعيف من مادة (مطط) ويصح أن يكون من مادة (مطا)، ينظر اللسان في المادتين.

(٢) وقوله: (تَلَعَّى) أي تلَّع إذا تناول اللعاع من الكلاء وهو نبت ناعم من أول ما يبدو ينظر اللسان مادة (لعم).

(٣) سيأتي في ص ١٦٦.

(٤) يقال (فلان كَيْصَى) بفتح الكاف أو كسرهما أي يأكل وحده.

وهذه تكتب ياء، وإما أَنْ تكونَ للإشباعِ وبيانِ الحركةِ في المبتدآت أو غيرها،
نحو: (يَيْنَا، وَأَنْ) على المذهبِ البصريِ الناظرِ لأفصحِ لغاتها دون الكوفي.
ومنْ هذه ألفُ الإطلاقِ، أي: إرسالُ الصَّوْتِ بإشباعِ الحركةِ كقولِ
الرَّحْبِيِّ^(١):

أَوَّلُ مَا نَسْتَفْتِحُ الْمَقَالَا [بِذَكَرِ حَمْدِ رَبِّنَا تَعَالَى]

وكقولِ ابنِ الفارُضِ رضيَ اللهُ عنه^(٢):

بَهْ ذَلَالًا فَأَنْتَ أَهْلٌ لِدَاكَ وَنَحْنُكُمْ فَالْحُنُّ قَدْ أَعْطَاكَ
وقولِ غيره:

قَضَيْتُ نَحْبًا وَلَمْ أَقْضِ الَّذِي وَجَبَا

وقولِ الأخضري^(٣):

فَهَاكَ مِنْ أَصُولِهِ قَوَاعِدُ [تَجْمَعُ مِنْ قُتُوبِهِ قَوَاعِدُ]

وهذه لا شبهةَ في كُتُبِهَا أَلْفًا كما أَنَّ أَلْفَ الإِعْرَابِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةٌ رَفَعَ
الْمُشْتَى كَذَلِكَ. نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَايَ لِهَبٍّ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] لكنْ هذه من حُرُوفِ
المَعَانِي لَا مِنْ حُرُوفِ الْمَبَانِي.

وبالجملة فقد ذكر في القاموس^(٤) من أنواعها ثمانية عشرَ نوعاً بعدما حصر
أصولها في ثلاثة: أَصْلِيَّة، وَوَصْلِيَّة، وَقَطْعِيَّة.

(١) الرحبية: ٤.

(٢) الديوان: ١٢٢.

(٣) متن السمع: ٨.

(٤) القاموس المحيط، باب الألف اللينة: ٤٠٦/٤.

وأما أحوالها من حيث الرسم فهي أربعة أحوال:

الأولى: أن توجد لفظاً وخطاً في الحشو وفي الطرف كالف (رئال، ورؤال، وفام، ودعا، وعفا).

الثانية: أن توجد في الحشو لفظاً لا خطاً كالتي في: (هذا، وهذه، وهؤلاء، ولكن، والله، والرحمن) أو توجد في الطرف كذلك لفظاً لا خطاً كالتي في نحو: (عطاء) إذا كان مُنَوَّنًا منصوباً ووقف عليه، فإن ألف التنوين لا تكتب فيه.

الثالثة: توجد في الطرف دائماً وتكتب ياءً إن لم تسبقها ياءً، كالتي في: (رمى الحصى، ولا يخشى الفتى) على تفصيل يأتي^(١).

الرابعة: تكتب ألفاً دائماً، وتسقط لفظاً عند الوصل، وهي أربعة أنواع: ألف الإشباع في (أنا) على اللغة الفصحى، وألفات العوض من التونات الثلاث المتقدم ذكرها^(٢).

لا يقال: بقي عليك أن تذكر لها حالة خامسة وهي التي تُزاد خطاً، ولا يُلفظ بها أصلاً، وهي نوعان: المزيدة حشواً في (مائة)، والمزيدة طرفاً للفضل في نحو: (ضربوا). لأننا نقول: هذه ليست من موضوع الكلام الذي هو الألف وأما تسميتها ألفاً فإنما هو باعتبار الصورة الخطية ولا تُذكر هنا، وإنما تذكر في باب الزيادات - كما يأتي الكلام عليها في فصلها^(٣) -.

وتفصيل الكلام على الألف اللينة من حيث الرسم هو أن المتوسطة أصالة أو عارضاً لا تكتب إلا ألفاً، فلا تكتب ياءً ولا واواً وإن أميلت، بل ولو كن

(١) ينظر ص ١٣٨.

(٢) ينظر ص ١٣٥، ١٦٦.

(٣) سيأتي في ص ١٨٧.

أصلها الباء، ومنها المتطرفة تقديرًا كالثي في (فتاة، وفناة). وقد كتبت المتوسطة عارضاً بالياء في المصحف مثل: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّيْتُهُمُ الْمَلَائِكَةَ﴾ [الحل: ٢٨] نظراً للإمالة. وكذلك أهل الأندلس يكتبون في غير المصحف الألف الحشوية الممالة بالياء - كما يدل له قول القاموس: (يُبَيِّلُ جَدُّ مُحَمَّدٍ بْنُ مُسْلِمٍ الشَّاعِرِ الْأَنْدَلُسِيِّ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مِمَالٌ، وَلَكِنَّهُمْ يَكْتُبُونَ بِالْيَاءِ اصْطِلَاحًا)^(١).

وقد كتبت المتطرفة تقديرًا بالواو في أربع كلمات من المصحف وهي: (الصَّلَاةُ، والزَّكَاةُ، والْحَيَاةُ وَالْمَشْكُوتَةُ)، ولكنها لا تكتب في غيره كذلك - كما نقله في الكلمات عن الإتيان^(٢) - وتقدم عن أبي حيان وشيخ الإسلام^(٣) أنها تكتب في غيره كما تكتب فيه استحباباً وإن خالف القياس. وسنذكر بقية أحكام المتوسطة عارضاً بعد إتمام الكلام على المتطرفة^(٤).

وأما الألف المتطرفة في الأسماء والأفعال والحروف فمنها ما يجب كُتِبَها ألفاً ولا يجوز بالياء، ومنها ما يجب كُتِبَها باءً، ومنها ما يجوز فيها الأمران ولا يجوز كتبها واواً أصلاً ولو كانت واوية الأصل سيوى ﴿الرَّيْبُ﴾ [البقرة: ٢٧٥] في المصحف.

فالثي يتعين كُتِبَها ألفاً ولا يجوز بالياء هي ما كانت في حرف من حروف المعاني مثل: (لولا، وكلاً، وإلا، وما، ولوماً، وحاشاً)، ويُسْتَتَى من الحروف أربع كلمات وهي: (إلى وعلى، وبلى، وحتى) فهذه الأربعة تكتب بالياء وجوباً لوجود مقتضي لذلك وهو انقلابها ياءً مع الضمير في مثل (إليه، وعليه، وإليك، وعليك) والإمالة في (بلى)، وأما (حتى) فيما أن يكون حملاً

(١) القاموس: مادة (بئل).

(٢) تقدم في ص ٨٧.

(٣) ينظر ص ٣٤.

(٤) ينظر ص ١٤٧.

على (إلى) لأنها بمعناها، كما هو قول شارح الشافية^(١)، وإما فرقاً بين دخولها على الظاهر ودخولها على المضمر كما هو تعليل أبي حيان الذي نقله عنه في شرح الهمع^(٢).

وأما كلمة (لا) في قولهم (إما لا فافعل هذا) فهي وإن كانت تُمال لكن لا تكتب باءً على المشهور - كما قاله في شرح مسلم^(٣)، وكذا القسطلاني على البخاري^(٤) - لأنها وردت في عدة أحاديث من الصحيحين كقوله صلوات الله عليه للأنصار^(٥): «إما لا فاضبروا حتى تلقوني» وقوله لهم رضوان الله عليهم^(٦): «إما لا فلا تبأعوا حتى يبدؤ صلاح الثمر»، وكقول ابن عباس^(٧): «إما لا فسل فلانة الأنصارية» في حديث ذكره مسلم في باب وجوب طواف الوداع وسقوطه عن الحائض، وإتما قالوا: (على المشهور) ردّاً على (الصنعاني) فإنه كتبها في (المشارك) بالياء في الحديث نظراً لإمالتها.

ومثل حروف المعاني في ذلك أسماء حروف الهجاء حال قصرها فإنها لا تكتب إلا بالألف وإن جازت إمالتها حتى في القرآن أوائل السور - كما في البضاوي^(٨) - حتى لا تجد المعلمين لصغار المكاتب ينطقون بها إلا ممالئةً وذلك لكونها تُقلب ياءً في جمعها بالألف والياء، فتقول: (كتبتُ بيّات،

(١) شرح الشافية: ٢/٢٧٨.

(٢) الهمع: ٢/٢٤٣.

(٣) شرح النووي: ٦/٣، ٨/٤٦٤.

(٤) القسطلاني: ٦/١٥٤.

(٥) البخاري: ٥/٤٢.

(٦) البخاري: ٢/١٥٦ وروايته (لا تباعوا الثمرة حتى يبدؤ صلاحها)

(٧) صحيح مسلم: ٢/٩٦٤.

(٨) حاشية شيخ زاده: ٣/٢.

وتتات، وحنات، وحنات) - كم في المزمهر^(١) والهمع^(٢)، وكذا الشنواني على الأجرومية -.

وكذا الأسماء لمبنية تكتب كلها بالألف وجوباً سوى خمس كلمات وهي: (أنى، ومنى، ولدى، والألى) - اسم الموصول المرادف (للذين) في الجمع، و(أولى) المشار بها للجمع، فهذه الخمس تكتب بالياء وجوباً، للإمالة في الأولىين. ولقبها ياء مع الضمير في (لدى)، وللزيادة على ثلاثة أحرف في الأخيرين، ولو باعتبار الكتابة في (أولى) الأشارية - وإن لم أر من ذكر هذا التعليل للأخيرين - هذا وقد رأيت سنة ١٢٢٧، أيام مجاورتي بالمقام الأخمدي بد(طنتدا) في حاشية شبيخنا الجمزوري الشهير بالأفندي على (تحفة الأطفال)^(٣) وشرحا له تفصيلاً في (لدى) وهو أنها تكتب بالياء إن كانت بمعنى (في)، وتكتب بالألف إن كانت بمعنى (عند) وقرزة كذلك في ذرسيه، ولم أجد هذا التفصير لغيره فيما اطلعت عليه من كتب الفن مع أنهم قالوا إن (لدى) متفسيمة لمعنى (عند)، ثم رأيت السجدي على ابن عقيل^(٤) في باب العدد عند قول الخلاصة^(٥):

وقل لدى التانيث إحدى عشرة [والشيش فيها عن تميم كسرة]

نقل عن أستاذه (الملوي)^(٦) التفصيل المذكور، وأنها في كلام ابن مالك بمعنى (في)، وقد عد في (القاموس)^(٧) (لدى) فيما ألفه عن ياء، وزاد بعض

(١) المزمهر: ١٠٢/٢.

(٢) الهمع: ٢٢١/٢ يريد بذلك جمع (باء، ثاء، حاء، خاء).

(٣) شرح تحفة الأطفال: ٢٢.

(٤) حاشية السجدي: ٢٥٩.

(٥) الخلاصة: البيت الخامس من باب العدد.

(٦) حاشية الملوي: ١٧١.

(٧) القاموس: مادة (لدى).

النحاة كابن مالك على الخمسة المتقدمة (مَهْمَا) فقال: إنها تكتب بالياء، وهو مبني على القول ببساطتها - كما نقله الأمير في حاشية المغني^(١) عن التسهيل^(٢) - ولهذا لا أراها في كثير من كتب المعاربة إلا مكتوبة بالياء، لكن الذي عليه الجمهور أنها ليست بسيطة بل مركبة من كلمتين، فتكتب بالألف، مثل (لَوْمًا).

وأما الألف التي في آخر الأسماء المعربة والأفعال فإن كان هناك ما يقتضي كُتِبَها بالياء كُتِبَ بها ما لم يوجد مانع من ذلك أو مسوغ لكتبتها بالألف، أو كان هناك مقتضى لكتبتها بالألف كتبت بها كما هو الأصل، ولا يجوز كُتِبَها بالياء حيثئذ اللهم إلا أن يعارضه مانع من الألف أو يوجد مسوغ للياء إذا وجد المقتضي للألف باعتبار لغةٍ والمقتضي للياء باعتبار لغةٍ أخرى كنت بالخيار بين كتبتها ألفاً وكتبها ياءً، وترجح إحداهما بكثرة الاستعمال، ونبين لك ذلك تفصيلاً على طريق اللف والنشر فنقول:

أما الذي يقتضي كُتِبَها ياءً فهو ما ذكره ابن هشام في باب الوقف أو آخر (القطر) بقوله: (وُثِرَسمُ الألف ياءً إن تجاوزت الثلاثة كـ(اشترى، والمُضْطَفَى) أو كان أصلها الياء)^(٣) إلخ. يعني: أن المقتضي للياء شيان إجمالاً، وقد يبلغ بالتفصيل إلى ثمانية - كما قاله (ابن بابشاذ) في مقدمته^(٤) -.

المقتضى الأول: أن تزيد الكلمة اسماً كانت أو فعلاً على ثلاثة أحرف، ولو كانت الزيادة بحسبان الحرف المشدد، أو الممدود بحرفين، وذلك بأن يُضَعَّفَ الفعل الثلاثي - أي يشدد وسطه - مثل: (جَلَى، وَحَلَى، وَخَلَى، وَذَلَى، وَزَكَى، وَسَمَى، وَصَلَى، وَعَدَى، وَنَمَى) فهذه الأفعال المُضَعَّفَةُ العين تكتب

(١) حاشية الأمير على المغني. ٢٠/٢.

(٢) تسهيل الفوائد: نظر حاشية المحقق ٢٣٦.

(٣) شرح قطر الندى: ٣٣٧.

(٤) المقدمة المحسبة. ٤٣٧/٢.

كُلُّهَا بالياء بخلاف ما كان منها مُخَفَّفاً فيكتب بالألف لأنها، واوية سوى (نَمَى) الْمُخَفَّفُ فَإِنَّهُ بوجهين وإن كان الْأَفْصَحُ فيه الياء - كما في الزهر^(١) - .

أو بأن يكون في الكلمة من أولها ألف زائدة عن أصل المادة، نحو: (أَدْنَى، وَأَزْكَى، وَأَسْمَى، وَأَعْلَى، وَأَقْصَى) أفعالاً كانت أو أسماء تفضيل، فإنَّ جميعَ أسماء التفضيل تكتب بالياء، ولو كانت ألقائها الأخيرة في أصل المادة عن واو - كما في هذه الكلمات، فإنها من: الدنو، والسمو، والعلو، إلخ - وكذا كُلُّ ما يأتي على وزن (أَفْعَل) من الأفعال أو من الصفات المشبهة فيكتب بالياء. لأنَّ الأسماء تُثَنَّى بها، والأفعال تُقَلَّبُ ألقها ياء، إذا قُلَّتْ: (أَهْلَيْتُ، أو أَذْنَيْتُ) مثلاً، ولو أنها واوية الأصل. ومن ذلك: (آتَى، كَأْطَى - وَزَنَّا وَمَعْنَى - وآخَى، وآدَى - بمعنى قوي - وآدَى، وآلى - أي: حَلَفَ -، فنتكتب بالياء لأنها على وزن (أَفْعَل) وتقلَّبُ ألقها ياء عند الإسناد إلى الضمير، نحو: (آلَيْتُ).

وكذا كُلُّ ما كان على وزن (مَفْعَل): كـ(مَغْزَى، ومَلْهَى مِنْ الغَزْوِ، واللَّهُوِ، أو على وزن (فُعْلَى) مثلثة الفاء ساكنة العين، كـ(سَكْرَى، وسَلْمَى، وحرَى، ودَعْوَى، وأَرْطَى)، ونحو: (شَتَى، وقَتَلَى، وعَتَقَى، ومَرَضَى. ولَقَطَى) جموع (شَيْئَتِ، وقَتِلَ، وعَتِقَ، ومَرِضَ، ولَقِيطَ)، وكذا: (خَمَقَى) جمع (أَخْمَقَ، وخَمَقَاء) بخلاف (خَمَقَاء) صفة الواحدة الأنثى، أو صفة البقلة المعروفة في مصر بـ(الرَّجُلَة) فإنها ممدودة لا مقصورة. ونحو: (ذَكَرَى، وإِخْدَى، وَضِيْزَى)، ونحو: (أُنْثَى، وأُخْرَى، وبُهْمَى، وصُغْرَى، وكُبْرَى، وبُشْرَى، وحُبْلَى)، وكذا (غَزَى) جمع غازٍ كَعَلَالٍ جمعُ عاذِلٍ، بخلاف (الغَزَى) الذين هم صَنَفٌ من الثرك. فإذا قلت (رَأَيْتُ غُرّاً غَيْرَ غُرَّى) وأردت الصنف المذكور وأنهم لَيْسُوا غُرّاً كَتَبْتَ الألف بدلَ التنوين في الأول، وكتبت أَلِفَ

الثاني ياء لأنها لُيِسَتْ أَلِفُ الْبَدَل، بل هي أَلِفُ التَّائِبِ الْمَقْصُورَةِ عَلَى وَزْنِ (فُعْلَى).

وكذا كُلُّ ما كان على وَزْنِ (فُعَالَى) مَضْمُوماً كان مثل (حُبَارَى، وَجُمَادَى) أو مفتوحاً مثل (عَذَارَى، وَصَحَارَى، وَيَنَامَى).

أو على وزن (فُعَيْلَى) - بكسر الفاء والعين المشددة - كـ (جَيْئَى، وَخَلِيفَى).
أو على وزن (فُعْفُلَى) كـ (قَهْقَرَى).

فكُلُّ ذلك يكتبُ بالياء تنبيهاً على أن الاسم يُثْنَى بها، فيقال: (اثنِيان، وأُخْرِيان، وَبُشْرِيان وَجُمَادِيان). نعم (قَهْقَرَى) لا يُثْنَى بها بل تُحذفُ أَلِفُهُ فيقولُ (قَهْقَران) - كما في القاموس^(١) - ومثله: (خَوْزَلَى، وَجَدَوَى، وَجَمَزَى، وَوَتَيْ) فهذه الأربعة مثل (قَهْقَرَى) في التثنية.

واختلف في أَلِفِ (تَتَرَى) و(كَلْنَا)، والمشهورُ كُتِبَ الأولى بالياء ولو نُوتَتْ، وَكُتِبَ الثانيةُ بالألف لأنها علامة الرفع في الإعراب، فليست من حروف المباني بل من المعاني.

المقتضى الثاني: لكتابة الألف ياء أن يكون أصلها ياء انقلبت ألفاً لعلّة صرفية سواء كانت في اسم أو فعل.

فإن قيل: إن تمييز اللفظ اليائي من الواوي فيه عُسر، فإنه يُعْيِي كثيراً من الْمُصَنِّفِينَ فضلاً عن غيرهم - كما قاله الفيروز أبادي في ديباجة القاموس^(٢) -.

قلنا: إن ذلك كان قبل بيانهما وتمييزهما في كُتِبَ اللّغة لا الآن، على أنّه يمكن معرفة ذلك في الاسم بأحدِ أمرين، وفي الفعل بأحدِ أمرين آخرين، وفيهما معاً بأحدِ أمورٍ خمسة:

(١) القاموس: مادة (قهر).

(٢) ديباجة القاموس: ٤.

فالأمران اللذان يُعرف بهما كون الاسم يائياً:

أولهما: انقلاب الألف ياء في التثنية، نحو: (فَتَى وَفَتَيَيْنِ) و(رَحَى وَرَحَتَيْنِ) بخلاف: (عَصَا وَعَصَوَيْنِ) و(رَجَا وَرَجَوَيْنِ)، أو انقلابها ياء في الجمع المؤنث السالم، نحو: (حَصَى وَحَصِيَاتٍ) بخلاف، (قَطَأَ) جمع قِطَاعٍ، و(مَهَأَ) جمع مِهَاءٍ، فَإِنْ جُمِعَتْهُمَا (قَطَوَاتٍ وَمَهَوَاتٍ)، أو انقلابها ياء في صفة المؤنث على (فَعْلَاءَ)، نحو: (النَّسَى، وَالظَّمَى) فإنك تقول في وصف الأنثى من ذلك (امرأةٌ لَمِيَاءٌ) مؤنثة (الْأَلْمَى)، و(شفقةٌ ظُمِيَاءٌ) بخلاف (العَمْسَاءُ) فإن صفة الأنثى منه (عَسَوَاءٌ) مُؤَنَّثَةٌ (الْأَعْسَى).

وثانيهما: الإمالة، أي: اضْجَاع فتحٍ ما قبل الألف إلى الكسرة فتكون حركته (بين بين)، أي: بين الفَتْحَةِ والكَسْرِ ولا تَقُلْ (بَيْنَ الْيَتَمَتَيْنِ) كما تقول العوام، ولهذا قال في أدب الكاتب: إذا أَشْكَلْ عَلَيْكَ مِنْ هَذَا الْبَابِ حَرْفٌ وَلَمْ تَعْلَمْ أَصْلَهُ وَلَا تَنْبِيْهُ فَرَأَيْتَ الْإِمَالََةَ فِيهِ أَحْسَنَ فَارْتَبِهُ بِالْيَاءِ وَإِنْ لَمْ تُحْسِنْ [فيه الإمالة] فَارْتَبِهُ بِالْأَلْفِ حَتَّى تَعْلَمْ أَصْلَهُ^(١) انتهى.

وأما اللذان يُعرف بأحدهما كون الفعل يائياً:

فأولهما: انقلاب الألف ياء في مصدره، نحو: (سَعَى، وَيَسَعَى) فَإِنْ مُصَدَّرَهُ (السَّعَى)، بخلاف (مَحَا، وَسَهَا، وَغَفَا)، فَإِنْ مُصَادَرَهَا: (الْمَحْوُ، وَالسَّهْوُ، وَالْعَفْوُ)، أو انقلابها ياء في المرة من الفعل، نحو: (الرَّثْمَةُ) من (رَمَى) بخلاف (غَفَا) أي: نام، فإن المرة منه (غَفْوَةٌ)، أو انقلابها ياء في اسم المفعول منه، كـ(الْمَقْضَى) من (قَضَى) بخلاف (الْمَعْفُو عَنْهُ) من (غَفَا). أو انقلابها ياء عند اتصال الضمير المرفوع المتحرك سواء كان للمتكلم أو للمخاطب أو للغائبين أو تَوَصَّلَ الْإِنْدِثَ، نحو: (رَمَيْتُ، وَرَمَيْتَ، وَرَمَيْتُنِي،

(١) أدب الكاتب: ٢٠٤.

وَرَمَيْتُ، وَنَحَسْتِمْ، وَبَرَزْتِمْ بخلاف نحو: (عَفَا، وَسَهَا، وَبَدَا) فَإِنَّكَ تقول: (عَفَوْتُ، وَعَفَوْنَا، وَسَهَوْنَا، وَالنَّسْوَةُ بَدَوْنَا - أي: بَرَزْنَا وَظَهَرْنَا - .

وثانِيهما: مضارعهُ المَبْنِي للمعلوم، فَإِنَّ الفعلَ اليائِي تُكسرُ عَيْنُ مضارعهِ غالباً، والواوِي تُضمُّ عَيْنُهُ غالباً، فالأَوَّلُ، نحو (عَصَى يَعْصِي)، والثاني، نحو: (سَهَا يَسْهُو)، و(زَكَ يَزْكُو)، وَإِنَّمَا قُلْنَا غالباً لِأَنَّ بعضَهَا مثل: (سَعَى يَسْعَى) و(مَحَاهَ يَمْحَاهُ) على بعض اللغات لا يعرف أَصلُهُ من ذلك، بل يرجع إلى المصدر، وقد لا يُعرف من المصدر فيستدلُّ بغيرِهِ من الخمسة الآتية .

وإنما قيدنا المضارع (بالمبني للمعلوم) لِأَنَّ المَبْنِي للمجهول يكتب بالياء ولو كان واوياً نظراً لكون الواو قَلَبَتْ ياءً في ماضِيهِ لوقوعها بعد كسرة، مثل (عَفَيْ، وَغَزَيْ، وَرُجِي، وَبُلِي - من بَلَّوْهُ، اخْتَبَرْتُهُ، قال: تعالى: ﴿يَسْأَلُكُمْ أَتُكْمِلُ كَمَلًا﴾ [هود: ٧] ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالْشَّرِّ وَالْخَيْرِ فَرَسْتُهُ﴾ [الأنبياء: ٣٥]، وقال الشاعر:

بَلَّيْتُ وَمَتَلِي فِي مَحَبَّتِكُمْ بُلِي

فالمضارع: (يُعَفَى عنه، وَيُغَزَى، وَيُبْلَى، وَيُرْجَى).

وأما الخمسة التي يُستدلُّ بها في الأسماء والأفعال جميعاً:

فأولها: أَنْ تكونَ فاءُ الكلمة واواً، سواء كانت اسماً أو فعلاً، نحو: (وَعَى نَفْسَهُ في الوَعَى).

وثانِيهما: أَنْ تكونَ فاءُها همزةً، مثل (أَبَى فَعَلَ الأَدَى)، وَيُسْتثنى من ذلك (أَلَا) بمعنى قَصَرَ، فَإِنَّهُ واوِيٌّ لِأَنَّ مضارعَهُ (يَأْلُو)، قال الحريري في المقامة (الثانية والثلاثين) الحَرْبِيَّة^(١). (وَنَصَحْتُ وما أَلَوْتُ) - أي: ما قَصَرْتُ - .

(١) وتسمى الطليبية: ينظر مقامات الحريري: ٣٣٥.

وثالثها: أن تكون عينها واوًا، نحو: (قَدْ طَوَى مِنْ شِدَّةِ الْجَوَى).

ورابعها: أن تكون عينها همزة، مثل: (قَدْ رَأَى اللَّائِي) وهو النور
الوَخْشِي، وَتَصْغِيرُهُ (لُؤَيٍّ)، وبه سُمِّي ثَامِنُ أَجْدَادِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(١)، وَنُسِنَتْ
مِنْ ذَلِكَ سِتُّ كَلِمَاتٍ وَآوِيَةٌ مَعَ كَوْنِ عَيْنِهَا هَمْزَةً لَكِنَّهَا تَرْسُمُ بِأَلْيَاءٍ، وَتَأْتِي فِي
الْكَلَامِ عَلَى مَا يَمْنَعُ كِتَابَةَ الْوَائِي بِالْأَلْفِ وَيُوجِبُ كِتَابَتَهُ مَالِيَاءً^(٢).

وخامسها: الإمالة - كَمَا تَقْدَمُ قَرِيبًا عَنِ الْقَتَبِيِّ فِي (الْأَدَبِ)^(٣)، وَمِنْ ذَلِكَ
كُتِبَتْ (بَلَى) بِأَلْيَاءٍ مَعَ أَنَّهَا حَرْفٌ، لِإِمَالَةِ أَلْفِهَا.
وَأَمَّا الَّذِي يَمْنَعُ مِنْ كِتَابَةِ الْأَلْفِ يَاءَ قَشِيَّانَ.

أحدهما: أَنْ يَكُونَ قَبْلَ الْأَلْفِ يَاءٌ، نَحْوُ: (عُلْيَا، وَدُنْيَا، وَأَخِيَا، وَأَعْيَا،
وَيَحْيَا، وَمَحْيَا، وَاسْتَحْيَا، وَزَوَايَا، وَعَطَايَا، وَالرِّمْيَا - بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ
الْمَكْسُورَةِ كَالرَّاءِ قَبْلَهَا وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ بَعْدَهَا، بوزن (فَعِيلَى) كـ (جَيْئِي) - وَتَأْيَا،
وَتَزْيَا - فَعْلَيْنِ عَلَى وَزْنِ تَقَعْلٍ مُضَعَّفًا - فِي ذَلِكَ كُلِّهِ تَكْتُبُ بِالْأَلْفِ اسْتِغْلَالًا
لِجَمْعِ الْيَاءَيْنِ مَعَ كَوْنِ الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ أَنْ تَكْتُبَ بِهِ عَلَى حَسَبِ التَّلْفِظِ وَإِنْ
كَانَتْ تَقْلُبُ يَاءً فِي الْأَفْعَالِ الْمُسْنَدَةِ لِلضَّمِيرِ وَتَقْلُبُ يَاءً فِي ثَنِيَةِ الْأَسْمَاءِ مِنْهَا،
إِذَا تَقُولُ: (أَعْيَيْتُ، وَأَحْيَيْتُ، وَاسْتَحْيَيْتُ مِنْ اللَّهِ). وَتَقُولُ فِي ثَنِيَةِ (عُلْيَا)
عُلْيَيْنِ، كَمَا قَوْلُ: سَفْلَيَانِ، وَأَوَّلَيَانِ، وَأَعْلَيَانِ كَمَا تَقُولُ (أَعْمَيَانِ، وَأَنْثَيَانِ
وَمَغْرَيَانِ وَبُشْرَيَانِ) فَالْمَقْتَضَى لِلْيَاءِ مَوْجُودٌ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ، بَلْ إِنْ فِي بَعْضِهَا
مُقْتَضِيَتَانِ لِلْيَاءِ كَالدُّنْيَا وَالْعُلْيَا، فَإِنَّ فِيهِمَا الزِّيَادَةَ عَلَى الثَّلَاثَةِ أَحْرَفٍ وَالْإِمَالَةَ
وَلَكِنْ عَارِضُهَا الْمَانِعُ الْمُقَدَّمُ عَلَى الْمَقْتَضَى، وَلَقَدْ تَنْظَرْتُ فِي قَالَ:

(١) هو رسول الله ﷺ محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن
كلاب بن مره بن كعب بن لؤي، وهذا من النسب الصحيح المتفق عليه.

(٢) ينظر ص ١٥٥.

(٣) أدب الكاتب: ٢٠٤، وتقديم في ص ١٤٤.

قالوا فلان عالم فاضل فَأَكْرَمُوا مِثْلَمَا يَرْتَضِي
فَقُلْتُ كَمَا لَمْ يَكُنْ ذَا تَقَى تعارض المانع والمقتضي

نعم: استثنوا من ذلك صورتين تكتب فيهما الألف ياء مع وجود الياء قبلها، أولاهما: الاسم العلم المنقول من فعل، أو اسم تفضيل أو جمع، مثل: يحيى، وأعشى، وروائي^(١). والثانية: العلم المنقول عن صفة غلبت عليها الأسمية، أو لم تغلب، نحو: (دثي، ورثي)^(٢) فإن العلم في هاتين الصورتين يكتب بالياء لخصته بكثرة استعماله، والفعل أو الصفة أو الجمع يكتب بالألف لبقوله، والألف أخف من الياء - كذا في شرح الشافية^(٣) - ومثال (رنا) الصفة قول امرئ القيس في معلقته^(٤):

هَضَرْتُ بِفَوْذِي رَأْسَهَا فَمَا يَلَّتْ عَلَيَّ هَضِيمَ الْكَشْحِ رَنَا الْمُخْلُخِلِ
والثاني: أن يعرض لها التوسط بأن يتصل بالفعل ضمير المفعول، أو يُضاف الاسم إلى الضمير، مثل: (أعطاء إحداهما) فتكتب ألف (أعطى، وإحدى) بصورة الألف لا بصورة الياء التي كانت ترسم بها عند انفرادها، وإنما مثلت بـ(إحدى) للرد على من استثنى من المتوسطة - وإن حكاه في الهمع^(٥)

(١) أرى من الأحسن أن تكتب هذه الكلمات على الأصل بالألف، وقد ورد في لسان العرب كتابة (الروايا) بالأصل وهي جمع راية، قال: (وفي حديث بدر: فإذا هو بروايا قريش) كذلك في النهاية في غريب الحديث: ٢٧٩/٢ (الرواي من لإبل الحوامل للماء واحداً راية) وكذلك كتبها المؤلف في قوله: (لكن الرسول عليه أفضل التحايا) بنظر ص ١٧٢ وقوله: (حتى ملأ منها غيبا) بنظر ص ٢٥.

(٢) الأحسن أن تكتب على الأصل بالألف (دنيا ورنيا) من غير تمريق بين الصفة والاسمية.

(٣) شرح الشافية: ٢٧٧/٢.

(٤) هو البيت الثلاثون من المعلقة، ولشرطه الأول روايات بنظر الديون: ٢٧ - والسبب الطوال: ٥٦.

(٥) الهمع: ٣٤٢/٢.

من غير رد - فالحقْ عَدَمُ الاستثناء - كما نصَّ عليه الحريري في الدرّة، وجعل كتابتها بالياء من أوهام الخواص، فقال: (وكتبوا (إحداها) بالياء، وكلّ مقصور فحكمه إذا اتصل به المكنى أن يكتب بالألف، نحو: (ذكرها، ويُشراها)^(١)، إلخ، وكذا إذا أُضيف الاسمُ إلى (م) الاستفهامية التي حُدِّثَتْ ألفها ولم تُتَّصَلْ بها (هَاءُ السَّكْتِ) كَأَنْ تقول. (بِمُقْتَضَاً قُلْتُ كَيْتَ وَكَيْتَ؟)^(٢)، حتى يَنْ التوسطُ أثرُ في غير الأسماء والأفعال، ألا ترى أن (إلى، وعلى، وحتى) تكتب بالألف إذا جررت بها (ما) الاستفهامية المذكورة وقلت: (إلام، وعلام، وحتّام؟) أو وَصَلْتُ: (حتى) بضمير فقلت: (حتّاها، وحتّاه) - كما مرّ^(٣) -.

وأما المُسَوِّغُ لكتبتها ألفاً مع وجود المقتضى للياء فسيبغة:

أولها: المشاكلة الخطبة لكلمة محاذية لها مرسومة بألف في سجع أوقافية، أو تجنيس، أو تورية، سواء. كانت قبلُ أو بعد، كقوله^(٤):

يَا سَيِّدَا حَارَ رَقِي	بِمَا حَبَانِي وَأَوَّلَا
أَحْسَنْتُ بِرَأٍ فَقُلْ لِي	أَحْسَنْتُ فِي الشُّكْرِ أَوْ لَا

وقول الآخر^(٥):

حَارَ فِي سُقْمِي مِنْ بَعْدِهِمْ	كُلُّ مَنْ فِي الْحَيِّ دَاوَى أَوْزَقَا
بَعْدُهُمْ لَا ظِلَّ وَادِي الْمُتَحَنِّي	وَكَذَا بَأْنِ الْجَمَى لَا أَوْزَقَا

(١) درة الغواص: ١٣٠.

(٢) وإذا اتصلت بهاء السكت عادت الألف مما قبلها على صورة الياء مثل (بِمُقْتَضَى مَهْ؟) ينظر ص ٣٠٠.

(٣) ينظر ص ٥٩.

(٤) ينظر الخزائن: ٢٨.

(٥) هو الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الوهاب، ويروى (طل) بالمهملة والمعجمة، ينظر خزائن الأدب للحموي: ٢٨.

وقول غيره^(١):

إِنَّ الَّذِي تَنْزِلُهُ مِنْ سُحْبٍ دَمْعِي أَمْرَعَا
لَمْ أَدِرْ مَنْ يَغْدِي هَلْ ضَيَّعَ عَهْدِي أَمْ رَعَا

ومن ذلك ما مثل به في خزانة الأدب^(٢) للتورية المركبة من قول ابن حجر العسقلاني في مدح البدر الدمايني في الصفحة الثلاثين:

بِرُوحِي بَدْرًا فِي النَّدى مَا أَطَاعَ مَنْ نَهَاؤُ وَقَدْ حَارَ الْمَعَالِي وَزَانِهَا
يُسَائِلُ أَنْ يَنْهَى عَنِ الْجُرْدِ نَفْسَهُ وَهِيَ هُوَ قَدْ بَرَّ الْعُقَاةَ وَمَا نَهَا

وثانيها: أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ الْمَقْصُورَةُ وَرَدَتْ أَيْضاً مَمْدُودَةً بِدُونَ اخْتِلَافِ
الْمَعْنَى وَلَوْ بِتَغْيِيرِ الْحَرَكَةِ كـ(الْقِرَى، وَالْقَرَاءِ) وَ(الْبَلَى، وَالْبَلَاءِ) وَ(الْحَلَوَى،
وَالْحُلُوءِ) وَ(الْبُكَاءِ، وَالْبُشَاءِ، الزَّيْنِ، وَالْمِعَاءِ، وَالضُّوَى، وَالزُّبَاءِ، وَالرِّضَاءِ،
وَأُولَى - الْإِشَارَةِ - وَ(حَا الْوَحَا)^(٣) - بِمَعْنَى الْاسْتَعْجَالِ - وَالْتُعْمَى،
وَالنُّعْمَاءِ، وَالرُّغْبَى، وَالرَّيْءِ، وَالْبَاقِلَى، وَالْبَاقِلَاءِ - مُشَدَّدَةً فِي الْأَوَّلِ، مُخَفَّفَةً
فِي الثَّانِي - فِي مِثْلِ ذَا عِنْدَ عَدَمِ الشَّكْلِ بِجَوَزِ أَنْ يَكْتُبَ بِالْأَلْفِ نَظراً لِحَوَازِ
الْمَدِّ إِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ أَحَدُ حَرْفَيْنِ يَوْزُنِ، أَوْ حَرْفٍ، فَإِنْ عَيَّنَ الْوِزْنَ الْمَدَّ كَتَبَ
بِالْأَلْفِ، أَوْ عَيَّنَ الْقَصَرَ كَتَبَ بِالْيَاءِ، كَقَوْلِهِ:

لَا تَعْجَبُوا مِنْ بَلَى غُلَالَتِهِ قَدْ زُرُّ أَرْزَارُهُ عَلَى الْقَمَرِ

(١) هو شمس الدين محمد بن العفيف، ينظر خزانة الأدب للحموي: ٢٩.

(٢) خزانة الأدب للحموي ص: ٣٠.

(٣) وقد كتبها في لسان العرب بالياء مقصورة. قال: (يقولون الوحى الوحى) مثل الوحى، قال: (والوحاء الوحاء يعني البدار البدار يعني الإسراع، فيمدونها ويقصرونها في التكرار. أم في حالة الإفراد فبالمد، ولا تقصر. ينظر لسان العرب مادة (وحى).

ومثال تعيّن أحدهما بحرف: (البُؤْسَى، والبُؤْسَاء) فإن الواو التي بعد الباء تعين القَصْرَ، وكتابة الألف مع الباء تعين المدّ بخلاف: (النُعْمَى) - بالضم - و(النُعْمَاء) - بفتح، فليس فيهما مُميّزٌ إلا الشَّكْل. وبهذا تعلم أنّ (السِّمَا) وإن كانت مما يجوز فيه القصر والمدّ حتى في قوله تعالى: ﴿سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [الفتح: ٢٩] فإنه قُرِئَ بالمدّ - كما في البيضاوي^(١) - لكن تعين القصر في قول البردة^(٢):

شَاكِي السَّلَاحِ لَهُمْ سِيْمَا تُمَيِّزُهُمْ وَالزُّرْدُ يَمْتَازُ بِالسِّمَا عَنِ السَّلَمِ
فَكَانَ حَقُّهُ أَنْ يَكْتُبَ بِالْيَاءِ.

وثالثها: أن يكون الفعل جاء في لغة أخرى واوياً، أو يكون أصله مهموزاً وجاء في لغة أخرى معتلاً، أو أجرى مجرى المعتلّ، مثل (نَمَا، وَبَدَا، وَقَرَا، وَأَخْطَا، وَهَذَا) فإن هناك لغة تقول: (نَمَا يَنْمُو) و(بَدَيْتُ، وَقَرَيْتُ، وَأَخْطَيْتُ، وَهَدَيْتُ)، وكذا (تَبَرَّأَ، وَتَوَضَّأَ) في لغة، تقول: (تَبَرَّيْتُ، وَتَوَضَّيْتُ)، وعليها جاء المصدر: (التَّبَرُّي، والتَّوَضُّي) ونظائرها - كما سبق في فصل الهمزة^(٣) - فعلى هذه اللغة يكون الفعل يائياً أو مُجْزِئاً كالمعتلّ على غيرها، وأما على التسهيل فيكون مهموزاً مُسَهَّلاً يكتب بالألف نظراً لأصلها الهمزة - كما أشار إليه الصَّبَان^(٤) في الكلام على قوله:

[وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ] كَأَنْ لَمْ تَرَ قَبْلِي أَسِيرًا يَمَانِيَا

(١) حاشية الشهاب على البيضاوي: ٦٩/٨.

(٢) للبوصيري من قصيدته المشهورة البراءة وتسمى (البردة) والبيت هو الحادي والثلاثون بعد المئة، ينظر شرح البردة الأزهري: ٦٠، والمنع الوفية: ٨٥.

(٣) ينظر ص ١٢٠.

(٤) حاشية الصبان: ١١٣/١ وقد كتبه بالياء (قُرِئَ).

(الألف): حكم رسمها

وينبغي أن لا تكتب بالياء اسم ناقته عليه السلام: (العُضْبَاء، والقَصُوءا والجعداء) لأن هذه الأسماء ممدودة مفتوحة الأول. وقصرها في اللفظ تخفيفٌ فلو كتبت (القَصُوءا) بالياء لتوهم أنه مقصورٌ مضموم الأول وهو خطأ.

ورابعها: أن يُنَوِّنَ المقصور، نحو (فتى، ومُصْطَفَى) فإن المنون من ذلك يكتب بالألف مطلقاً - على مذهب المازني دون مذهب سيويه المفصل بين المنصوب فيكتب بالألف وغير المنصوب فيكتب بالياء، وإن كان المختار ما ذهب إليه المبرد من كتابته بالياء، ومثله (تتري)، ولعل الإمام النووي رضي الله عنه بنى على ما ذُكِرَ قوله في شرح مسلم^(١) (مَنَى) اسم البلد إن صُرِفَ - يعني نُونٌ - كان مذكراً على قصد المكين فيكتب بالألف، وإن لم يُصْرَفْ كان مؤنثاً على إرادة البقعة ويكتب بالياء، ومثله في شرح العلامة الشرقاوي على الزبيدي^(٢)، فليتأمل.

وخامسها: أن يَقْصِدَ المعايَاة - أي: الإلغاز، كقوله^(٣):

أَقُولُ لَعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَ
فَإِنْ (وَهَى) فَعُلْ يَأْتِي - لما سبق أن كل كلمة أولها واو سواء كانت اسماً أو فعلاً تكون ألفها منقلبة عن ياء^(٤)، وقوله: (شِم) فَعُلْ أَمْرٌ مِنْ (شَامَ الْبَرَقِ، أو السَّحَابِ) إِذَا نَظَرَهُ هَلْ يَمْطُرُ:

(١) شرح النووي: ٣/ ٣٩٢.

(٢) فتح المبيدي: ١/ ٩٤.

(٣) المزهر: ١/ ٥٨٩.

(٤) ينظر ص ١٤٥.

وسادسها: أنَّ يجهل أصل الألف عند الصَّرفيين سواء كانت عربية مثل (الدَّاء)^(١) وهو اللَّعْبُ، و(خَسَا) و(زُكَا) اسمين للفرد والزوج من الأعداء، أو كانت أعجمية، مثل (بُغَا) اسم رجل، وسواء كانت ثالثة - كما مثل - أو فوق الثلاثة، مثل (البَّبَغَا) من أسماء الطيور، وهي التي تُسمى (الدُّرَّة)^(٢).

ويظهر لي أنَّ الأسماء الأعجمية سوى الذي عربَّته العربُ كـ(مُوسَى، وعِيسَى، ويَسْرَى) تكتب بالألف ولو تجاوزت الثلاثة سواء كانت من أسماء الناس، مثل (كُتْبَغَا) و(أَقْبَغَا) و(زَرْيُخَا)، أو كانت من أسماء البلدان، مثل (أَنْصَا) - بَلَدٌ سَحَرَه فرعون بالصعيد - و(أَرْيَخَا) مدينة الجبارين بالشام، و(طَحَا) و(طَهْطَا) و(طَنْدَا) - أو طَنْدَا - و(طَنْبَا) و(طَنْبَا) (شَبْرَا) و(بَنْهَا) - بكسر الباء كما في القسطلاني -، ويستثنى (يُخَاذَى) - أو كانت من المشروبات، مثل (الأَقْسَمَا) - وهو نبيذ الزبيب - أو كانت من أسماء الفنون والصناعات، مثل (مُوسِيَقَا) و(أَرْنَمَاطِيَقَا) فإنهما بفتح القاف في لغة اليونان الواضعين لهذين الاسمين، وقد رأيتُ الأول مكتوباً بالألف بخط بعض الفضلاء من علماء الأندلس وأرى أنَّ كتابة مثل ذلك بالألف أولى من كتابته بالباء الموهمة كسر ما قبلها، كما نطق بالقاف مكسورة كثيراً من أهل عَصْرَن الذي جهل فيه صَبَطُ كثير من الكلمات العربية فضلاً عن غيرها. وقد يُستأنس لقولي هذا بقولهم: (الكلمات المبنية تكتب بالألف ولو تجاوزت الثلاثة إلا ما كان فيه مُقْتَضِرُ

يقال: الدَّاء، والدَّذن، والدَّد، وفي الحديث: ما أن من دد ولا الدد مني) فهي محذوفة اللام. وقد استعملت مقصورة ومقلوبة ألفها نوناً، ينظر القاموس مادة (دد)، لنهاية: ١٠٩/٢

البقاء بثلاث باءات موحدات أبلاهن وثالثهن مفتوحتان واثنتان ساكنة وهي الطائر الأنحصر. المسمى بالذرة. وضبطها ابن السمعاني في الأنساب بباين بفتح الأولى ويسكان الثانية. ينظر حية الحيوان. ١١٣/١.

للعُدُول عن رسم الألف الذي هو الأصلُ في الكتابة) ثم رأيتُ في مُبَحَثِ الإِبْدَال من شرح الشافِية^(١) ما يُؤَيِّد ما قلْتُه، وسيأتي نقله قريباً^(٢).

وسابِعُها: اتِّباع جماعةٍ من النُّحاة مَشَوْا على كتابة الباب كُلِّه بالألف حملاً للخطِّ على اللفظ سواء كانت الألف ثالثة أو فوقها، ولو منقلبة عن ياءٍ في عِلْم أو غيره - كما في الشافِية - ووجهه شيخ الإسلام بأنَّه القياس ولأنَّه أنقى للغلط^(٣) ورأيتُ البَطْلِيوسِي في (شرح أدب الكاتب) قال: إنَّه هو الذي اختاره أبو عليّ القَسَوِي - يعني أبا عليّ الفارسي - في مسائله الحليَّة^(٤) اهـ.

وأما المقتضي لكتِّبها أَلِفاً مع كونه الأصلُ فشيئان: أحدهما أن تكون الألفُ أصلُها واو، سواء كانت الكلمة اسماً أو فعلاً، مُبَيَّنّاً للفاعل نحو: (جلا، وحلا، وخلا، ودعا، وربا، وزكا، وسجا، وسما، وشحا، ولها، وعرا وعفا، ونجا) من الأفعال، ونحو: (العصا، والقفا، والضُّحى، والسُّها)، و(الخطا، والدُّرا، والعُرا، والطُّبا) جموع: (خُطوة، ودُزوة، وعُزوة، وطُّبة) و(الكُبا، والعُدا) من الأسماء، سواء كانت الأسماء مفتوحة الأوَّل أو مضمومة أو مكسورة - كما مثَّلنا - فكل ذلك لا يصح كتِّبه بالياء على المذهب البصري وهو مجمل قول الكلبيَّة^(٥):

و(كُتِب ذواتِ الياءِ بالألفِ جائزٌ وكُتِب ذواتِ الواوِ بالياءِ باطلٌ) وذلك لِثَلَا يُتَوَهَّم أن أصلها الياءُ فيشئى بها الاسمُ، أو أنَّها تقلب ياءً في الفعل إذا أسند للمضمير المرفوع المتحرَّك أو ألف الاثنين، مع أنك إذا سَدَدْتَ

(١) شرح الشافِية: ٢/ ٢٢٠.

(٢) ينظر ص ١٥٥.

(٣) شرح الشافِية: ٢/ ٢٧٧.

(٤) الاقتضاب: ٢/ ١٣٦.

(٥) الكلبيات: ٤.

نحو: (دعا، وهجا) إلى الاثنين، تقول: (دَعَوَا، وَهَجَوَا) بفتح الواو - كما قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَتَيْنَاهُ دَعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا ﴾ [الأعراف: ١٨٩]، فلا يقال: (هَجَبَا ولا دَعَبَا) في الأَفْصَح.

وقد عرفت مما سبق^(١) أن الأصل الواوي يعرف في الاسم بانقلاب الألف واواً في الثنية، نحو: (عَصَوَيْنَ، وَقَفَوَيْنَ، وَرَجَوَيْنَ) مثني (عَصَاً وَقَفَاً، وَرَجَاً - بمعنى ناحية -، أو في الجمع بالتاء في أسماء الأجناس نحو: (قَطَوَات، وَمَهَوَات) جمعي (قَطَا، وَمَهَا - أي: بقر الوحش -) أو بانقلابها واواً في صفة المؤنث، نحو: عَشَوَاء، وَقَفَوَاء، وَقَرَوَاء) من (العشا، والقنا، والقرا - أي: الظهر)، ويعرفها في الفعل بأحد أمرين: إما بانقلابها واواً عند إسناد الفعل الماضي إلى ضمير الفاعل المتحرك، أو ألف الاثنين، نحو: (عَفَوْتُ، وَعَفَوْنَا، وَعَفَوْنَ، وَبَدَوْتُ، وَبَدَوْنَا، وَبَدَوْنَ) في: (عفا، وبدا - بمعنى ظهر، أو برز إلى البادية، أو مطلق بروز -)، ومنه قول ابن الفارض رضي الله عنه^(٢):

فَالدَارُ دَارِي وَحُبِّي حَاضِرٌ وَمَتَى بَدَا فَمُنْعَرَجُ الْجَزْعَاءِ مُنْعَرَجِي
وإما بوجودها واواً في مصدر الفعل، نحو: (الْعَفُو، وَالسَّهْو، وَاللَّهُو)، مصادر (عفا، وسها، ولها). أو في المرة منه، نحو: (الْعَفْوَة - بالمعجمة، إذا نامَ نومة خفيفة -). أو في اسم المفعول منه، نحو: (الْمَدْعُو) من (دعاه)، و(الْمَعْفُو عنه) من (عفا). أو في المضارع، مثل: (يَرْعُو، وَيَعْصُو، وَيَعْرِو) مضارع (رعا البعير، وعصا زيدٌ عمرًا - إذا ضربه بالعصا -، وعرا - أي: نزل ووجد، كقوله^(٣):

(١) ينظر ص ١٤٣.

(٢) ديوانه: ص ١٢٦.

(٣) هو أبو صخر الهذلي، ينظر الإنصاف: ٢٥٣، معجم الشواهد: ١٥٠.

(الألف): المجهولة الأصل

وإني لتَعْرُوْنِي لِذِكْرِكِ هَزَّةٌ كما انتَفَضَ العُصْفُورُ بِلَلَّةِ القَطْرِ

وذلك لأنَّ الفِعْلَ الناقِصَ الواوِي تُضَمُّ عَيْنُ مضارِعِهِ - كما مرَّ - هذا وقد ضبط الشاطِبيُّ أَصْلَ الأَسْمَاءِ والأَفْعَالِ بقوله^(١):

وَتَثْبِيَةُ الأَسْمَاءِ تَكْشِفُهَا وَإِنْ رَدَدْتَ إِلَيْكَ الفِعْلَ صَادَقَتْ مَنَهِلًا

واقصر الحريريُّ على ضابطِ الأَصْلِ في الفِعْلِ بقوله^(٢):

إِذَا الفِعْلُ يَوْمًا غَمَّ عَنْكَ هِجَاؤُهُ فَالْحَقُّ بِهِ تَاءُ الخُطَابِ وَلَا تَقِفْ

فَإِنْ تَرَهُ بِالياءِ يَوْمًا فَكُتِبَ بِيَاءً، وَإِلَّا فَهُوَ يُكْتَبُ بِالأَلِفِ

والمُقْتَضَى الثاني: لَكُنْهَا بِصورةِ الأَلِفِ أَنْ يُجْهَلَ أَصْلُهَا كما في:

(خَسَاءٌ، وَزَكَاءٌ، وَدَداءٌ) - كما مرَّ^(٣) - . أَوْ تَكُونُ فِي اسمِ أعجميٍّ سواءَ كانَ ثلاثياً

أَوْ أَكْثَرَ، مِثْلَ (بَعَاءٌ، وَكُتْبَعَاءٌ، وَيَهُودَاءٌ، وَزَلَيْخَاءٌ) وَغَيْرِهَا مِنَ الأَسْمَاءِ العَجَمِيَّةِ،

بَلْ قَالَ شَيْخُ الإِسْلَامِ فِي (الإِبْدَالِ) مِنَ الشَّافِيَّةِ^(٤): إِنَّ الأَلِفَ أَصْلِيَّةٌ غَيْرُ مُبْدَلَةٍ

مِنْ شَيْءٍ فِي الحُرُوفِ والأَسْمَاءِ المَبْنِيَّةِ والأَسْمَاءِ الأعْجَمِيَّةِ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ وَلَا

مُتَصَرِّفَةٌ فَلَا يَعْرِفُ لَهَا أَصْلٌ غَيْرَ هَذَا الظَّاهِرِ، فَلَا يَعْدِلُ عَنْهُ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ، فَلَا

يُقَالُ أَلْفُهَا زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ وَلَا بَدَلٌ لِأَنَّهُ نَوْعٌ مِنَ التَّصْرِيفِ.

ومثله في شرح السعد على تصريف العزِّي^(٥).

(١) حرز الأمانى: ٢٥.

(٢) المفامة السادسة والأربعون (الحلبية) ينظر ص ٥٣٥، وروي البيت الثاني:

فإن تر ميل التاء ياء فكتبه بياء وإلا فهو يكتب بالألف

(٣) ينظر ص ١٥٢.

(٤) شرح الشافى: ٢٢٠/٢.

(٥) شرح السعد: ١٥٨.

وأما الذي يمنع من كتبها ألف مع كون الأصل واواً فهو أن يسبقها ألف يابسةً، ولم أجِدْ من ذلك في القاموس^(١) سوى ستّة أفعال وهي: (بأى، ودأى، وسأى، وشأى، وفأى رأسه، وفأى الجلد) فهذه الستة واوية، تقول: (بأوت علينا بأواً - إذا افتخر -، وفأوت رأسه فوأاً - إذا شقها أو شجها، ولكن يمنع كتبها ألف كراهة اجتماع المِثْنَيْن. ولا يصح الاستغناء عن رسم الياء بمدّة توضع فوق الألف، اللهم إلا أن يتصل بها ضميرُ المفعول، نحو: (فاه) مثل (راه) لأنها لم توسطْ صارت مدّاً، فيجوز حينئذٍ وضع المدّة على الألف اليابسة للدلالة على حذف حرف العدة المتوسط لكن سيأتي في النظم^(٢) أن (بأى، وفأى) بالوجهين.

وأما المُسَوِّغُ لكتبها بالياء مع كونها واوية فسيان:

أحدهما: اتباع الكوفيين فيما إذا كان أوّل الاسم مضموماً: كـ(الخطى، والضخى، والذرى، والعلى، والسهى، واللهى، والطى)، أو مكسوراً، كـ(العذى، والكبى، والركى - جمع ركوة -). فإنهم يكتبون ذلك بالياء ويثبته بها. ولا يفرقون بين الواوي واليائي إلا إذا كان مفتوحاً - كما في الاقتضاب^(٣)، والمزهر^(٤)، وكذا في المصباح^(٥) عند الكلام على (الكدى)، وذلك كالرجاء - بمعنى الناحية - فإن ثنيتَهُ (رجوان) بخلاف (الرحى) فإن ثنيتَهُ (رحيان)، والجمع فيهما على (أفعال)، ولهذا قال ابن دريد في شرح

(١) وفي منظومة ابن مالك أفعال ثلاثة أخرى وهي: (جأى، ذأى، نأى) وسيرد ذكرها في ص ١٦٠.

(٢) ينظر البيت (١٨) و(٣٧) من المنظومة في ص ١٦١، ١٦٢.

(٣) الاقتضاب: ١٣٦/٢.

(٤) المزهر: ٥٠/٢، ٦١، ٨٥.

(٥) المصباح المنير: ٧٢٤.

مقصورته^(١): (العِدَى، والضُّحَى) يكتبان بالياء على مذهب أهل الكوفة، وبالألف على مذهب أهل البصرة. (قلت): ومن ذلك (الدُّجَى) فإنه واوي لأنَّ فعله (دجا - يَدْجُو) وكتب بالياء على المذهب الكوفي، ثم رأيتُ البَطْلَيْوسِي قال في الاقتضاب ما نصّه: (الدُّجَى) وهي الظلم، واحداثها دُجِيَّة، وهذا مما خالف فيه التصريف القياسي، لأنَّ الفعل (دجا - يَدْجُو) فكان القياس (دُجُوَّة)^(٢)، ولهذا يجوز في (الدُّجَى) أن تكتب بالياء على واحديتها، وأن تكتب بالألف حملاً على فعلها^(٣) اهـ، وترجح إحداهما على الأخرى عند المشاكلة، كقول السلم^(٤):

ما قَطَعَتْ شَمْسُ النَّهَارِ أُبْرُجَا وطلع البَدْرُ المُثِيرُ فِي السُّدَجِ
المُسَوِّغُ الثَّانِي: لكتابة الألف ياء المشاكلة في الخطّ، فقد قال في المزهَر نقلاً عن فقه اللغة لابن فارس ما نصّه: (ويجوز عند المخاذاة والمشاكلة أن يكتب الواوي بالياء، فقد ذكر بعض أهل العلم أن من هذا الباب كتابة المصحف، كتبوا: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الصحى: ٢] بالياء لما قُرِنَ بغيره مما يُكْتَبُ بالياء^(٥) اهـ. أي: فإن (الضُّحَى) لما كُتِبَ بالياء على المذهب الكوفي لكونه مضموم الأول كُتِبَ بالياء (سَجَى) مشاكلةً له، ولما بعده أيضاً من (قَلَى) وغيره.

(١) شرح المقصورة الدريدية: ٨٢، ٩٠.

(٢) ذهب ابن جني إلى أن (الدُّجَى) الظلمة، واحداثها (دجية) قال: وليس من (دجا يدجو) ولكنه في معناه، ينظر لسد العرب مادة (دجا).

(٣) شرح الاقتضاب: ١٣٦/٢.

(٤) من السلم: ٥١.

(٥) المزهَر: ٣٣٩/١، وينظر الصاحبي: ٣٨٤.

وَمَا الْمُقْتَضِيَانِ لِلألف والياء جميعاً فهو أن تكون الكلمة وردت على الأصلين باعتبار لغتين، أو في لغة واحدة كما ورد في حديث الصحيحين^(١): (فَحُتُوْتُ حَتِيَّةً)، وقال شراح الحديث: إن هذا مِنْ قَبْلِ تَدَاخُلِ اللُّغَاتِ^(٢) اهـ. فعلى ذلك يجوز لك كتابة (حشا) بالألف، وكتابته بالياء، ولكن الأفصح على ما في (الأدب)^(٣)، ومثله في (المزهر)^(٤) أَنْ تَنْظُرَ إِلَى أَغْلِبِ اللُّغَتَيْنِ اسْتِعْمَالاً فَإِنَّ (رَحِيْتُ بِالرَّحَى) هِيَ اللُّغَةُ الْعَالِيَةُ، وَبَعْضُ الْعَرَبِ يَقُولُ: (رَحُوْتُ بِالرَّحَا) وكذا: (نَمَى يُنْمِي) أَفْصَحُ مِنْ (نَمَا يُنْمُو) - كما في المزهر^(٥)، وشرح القاموس^(٦) - قال في الأدب: (وَكذلك (الرِّضَا)، من الْعَرَبِ مَنْ يُشْتَبِهُ (رِضْوَانِ) وَكُتِبَ بِالْأَلْفِ أَحَبُّ إِلَيَّ لِأَنَّ الْوَاوَ فِيهِ أَكْثَرُ، وَهُوَ مِنْ (الرِّضْوَانِ)^(٧) اهـ. وقد عَلِمْتُ أَنَّ الْكُوفِيَّ يَكْتُبُهُ بِالْيَاءِ وَيُشْتَبِهُ بِهَا لُكْسَرِ أَوَّلِهِ:

وَيُنْبَنِي عَلَى الْأَصْلَيْنِ أَمْرَانِ:

الأول: حَسَابُ الْحُرُوفِ بِالْجُمْلِ فِي عَمَلِ التَّوَارِيخِ بِالْحُرُوفِ عَلَى حَسَبِ مَا يَكْتُبُ.

والثاني: قَلْبُهُ عِنْدَ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى الضَّمِيرِ وَآواً فِي الْوَاوِي، وَيَاءً فِي الْيَانِي، وَكَذلك فِي (اسْمِ الْمَفْعُولِ) مِنْهُ، فَتَقُولُ فِيهِ مِنْ: حَشَاهُ، يَحْشُوهُ، وَيَحْشِيهِ، فَهُوَ، مُحْشَوٌ، وَمَحْشِيٌّ. وَمِنْ (عِزَاهُ، يَعْزُوهُ، وَيَعْزِيهِ، فَهُوَ مَعْزُوٌّ. وَمَعْزِيٌّ) وَ(حِشَاهُ، يَحْشُوهُ، وَيَحْشِيهِ، فَهُوَ مُحْشَوٌ، وَمَحْشِيٌّ).

(١) البخاري. ١٢٠/٤.

(٢) شرح القسطلاني: ٢٣٤/٥.

(٣) أدب الكاتب: ٢٠٥.

(٤) المزهر: ٢٦٢/١.

(٥) المزهر: ٢٧٩/٢.

(٦) هو (إضاءة الراموس).

(٧) أدب الكاتب: ٢٠٥.

وأما اسمُ الفاعلِ فهو بالياء مطلقاً كالغازي، والعافي، وذلك لأنَّ سبب انقلاب الواو ياءً وقوعُها إثر كسرة إذ ليس لهم واو ساكنةٌ بعد كسرةٍ في لغة العرب، ولذلك قلبوها ياءً في (مِيزان، ومِيزاب، ومِيقَات، ومِيعاد، واستِيلاد).

ولهذا إذا بُني الواوي للمجهول تُقلبُ الواو ياءً مثل: غُزِي، وعُفِّي عنه، وتكتبُ الألفُ في مُضارعه ياءً، نحو: يُغزَى، ويُعفى عنه، وكذا (يُنلَى - مضارع نلَى - المبني للمجهول كقوله تعالى: ﴿ تَبْلُوكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٨٦] مع أنه من (تلاه - تبلؤه) إذا اختبره وافتحنه، قال تعالى: ﴿ وَتَبْلُوكُم بِالشَّرِّ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ [الأنبياء: ٣٥] ﴿ وَتَبْلُوتُهُمْ بِالتَّحْسِنِ وَاللَّيِّعَاتِ ﴾ [الأعراف: ١٦٨] ﴿ لِيَبْلُوكُمُ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود: ٧].

هذا وقد جمع الإمام ابن مالك ما جاء من الأفعال بالياء والواو في منظومة تبلغ تسعةً وأربعين بيتاً وهي هذه على ما نقلته من المزهري^(١):

(١) رويت أبيات المنظومة هذه بروايات مختلفة ومحرفة حرفاً وشكلاً ينظر، مجموع المتنون: ٥٨٠، والمزهري: ٢/ ٢٧٩، وههنا نذكر الأفعال التي وردت في المنظومة مرتبة حسب الحروف الهجائية ليسهل معرفتها والرجوع إليها، وهي: (أنى، أئى، أدى، أسمى) (بأى. برى. بعى. بقى. بهى) (جأى. جبى. جلى. جئى) (حبى. حئى. حزى. حشى. حفى. حكى. حلى. حمى. حنى) (خزى. خفى) (دأى. دجى. درى. دعى. دئى. دهى) (ذأى. ذرى) (رأى. رضى. رعى. زقى) (سأى. سجى. سعى. سئى) (شأى. شجى. شرى. شكى) (صئى - ضجى) (طجى. طحى. طغى. طلى. طمى. طهى) (عجى. عدى. عرى. عزى. عشى. عظى. عئى) (غذى. غطى. غفى. غمى) (فأى. فلى) (قفى. قلى. قئى) (كرى. كنئى) (لجى. لصئى. لغئى) (مأى. متئى. محئى. مشئى. مضئى. مقئى. منئى) (بأى. نئى. نحئى. نضئى. نقئى. نمئى) (هأى. همئى). وقد وردت كلمات مكررة في النظم منها قوله: (ونحوته ونحيته كقصده).

ثم قال في موضع آخر:

وَكَنُوتُ أَحْمَدَ كُنَيْتُهُ وَكَنْيَتُهُ	قُلْ إِنْ نَسِيتَ عَزْوَتَهُ وَعَزْرَتَهُ
شَيْئاً يَقُولُ قَنُوتُهُ وَقَنْيَتُهُ	وَطَقُوتُ فِي مَعْنَى طَغَيْتُ وَمَنْ قَتَى
وَحَنُوتُهُ عَوُجَتُهُ كـ(حَنْيَتُهُ)	وَلَحُوتُ عَوْدِي قَاشِراً كـ(لَحَيْتُهُ)
وَرَنُوتُ خِلاً مَاتَ مِثْلُ رَنْيَتِهِ	وَقَلُوتُهُ بِالنَّارِ مِثْلُ قَلَيْتِهِ
وَشَأُوتُهُ كَسَبَتُهُ وَشَأَيْتُهُ	وَأَثُوتُ مِثْلُ أَثَيْتُ قُلُهُ لِمَنْ وَشَى
وَحَلُوتُهُ بِالْحَلِيِّ مِثْلُ حَلَيْتِهِ	وَصَغُوتُ مِثْلُ صَغَيْتُ نَحْوُ مُحَدَّثِي
وَطَهُوتُ لِحماً طَابِخاً كـ(طَهَيْتُهُ)	وَسَخُوتُ نَارِي مُوقِداً كـ(سَخَيْتُهَا)
وَحَزُوتُهُ كَزَجَرَتُهُ وَخَزَيْتُهُ	وَجَبُوتُ مَالٍ جَهَاتِنَا كـ(جَبَيْتُهُ)
وَمَحُوتُ خَطَّ الطَّرْسِ مِثْلُ مَحَيْتِهِ	وَرَقُوتُ مِثْلُ رَقَيْتُ قُلُهُ لَطَائِرِ
وَسَحُوتُ ذَاكَ الطَّيْنِ مِثْلُ سَحَيْتِهِ	أَخْشُو كَحْنِي التَّرْبِ قُلْ بِهِمَا مَعاً
وَنَقُوتُ مُخَّ عِظَامِهِ كـ(نَقَيْتُهُ)	وَكَذَا طَلُوتُ طَلَا الطَّلَى كـ(طَلَبْتُهُ)
وَكَذَا السِّقَاءِ مَأُوتُهُ وَمَأَيْتُهُ	وَهَذُوتُمْ كـ(هَذَيْتُمْ) فِي قَوْلِكُمْ
وَحَشُوتُ عِذْلِي يَا فَتَى وَحَشَيْتُهُ	مَالِي نَمَى يَنْمُو وَيَنْمِي زَادَ لِي
وَفِي الْإِخْتِبَارِ مَوُوتُهُ كـ(مَنْيَتُهُ)	وَأَتُوتُ مِثْلُ أَتَيْتُ جِئْتُ فَقُلْهُمَا
فَعَجِبَ لِيَزِدَ فَضِيلَةً وَوَشَيْتُهُ	وَنَحُوتُهُ وَنَحَيْتُهُ كَقَضَضْتُهُ
وَأَسُوتُ جَرَحِي وَالْمَرِيضَ أَسَيْتُهُ	وَأَسُوتُ مِثْلُ أَسَيْتُ صَلُحاً بَيْنَهُمَا

= (وإذا قصدت نحوته ونحيته).

وكرر كلمة (مضى) فقال:

(وَمَقُوتُ طُسَيِ قُلْ مَقَيْتُ جَلِيَّتَهُ).

ثم قال في موضع آخر:

(مَقُوتُ وَمَقِي فَأَذِرْ مَا أَبْدَيْتَهُ).

أَذُوْ وَأَذِيٌّ لِلْحَلِيبِ خُسُورَةٌ	وَأَذُوْتُ مِثْلُ خَتَلْتُهُ وَأَذَيْتُهُ ^(١)
وَبَاوْتُ إِنْ تَفَخَّرَ بَأَيْتُ وَإِنْ يَكُن	مِنْ ذَاكَ أَهْبَى قُلُوبَ بَهَوْتُ بَهَيْتُهُ
وَالسِّيفِ أَجْلُوهُ وَأَجْلِيهِ مَعَا	وَعَطَّوْتُهُ وَعَطَّيْتُهِ عَطَّيْتُهِ
وَجَاوْتُ بُرْمَتَنَا كَذَاكَ جَائِبُهَا	وَحَكَّوْتُ فَعَلَ الْمَرْءُ مِثْلُ حَكَيْتُهُ
وَجَنَوْتُ مِثْلُ جَنَيْتُ قُلُوبَ مُتَفِطِنًا	وَدَاوْتُهُ كَخَتَلْتُهُ وَدَايْتُهِ
وَحَفَاوَةٌ وَحَفَايَةٌ لَطْفًا بِهِ	وَحَبَّوْتُهُ وَحَبَّيْتُهِ أَعْطَيْتُهُ
وَحَزَوْتُ مِثْلُ حَزَيْتُ حِجَّتَكَ مُسْرِعًا	وَدَهَّوْتُهُ بِمَصِيئَةٍ وَدَهَيْتُهُ
وَحَفَا إِذَا اعْتَرَضَ السَّحَابُ بِرَوْفِهِ	وَدَحَّوْتُ مِثْلُ بَسَطْتُهُ وَدَحَيْتُهُ
وَدَسَّوْتُ مِثْلُ دَسَيْتُ قَدْ حَكِيَا مَعَا	وَكَذَاكَ يُحَكِّي فِي شَكَّوْتُ شَكَّيْتُهِ
وَدَعَّوْتُ مِثْلُ دَعَيْتُ جَاءَ كِلَاهِمَا	وَدَزَّوْتُ بِالشَّيْءِ الصَّبَا وَدَزَيْتُهُ ^(٢)
وَكَذَا إِذَا دَزَّتِ السَّرِيَا حُتَابُهَا	وَدَرَّوْتُ شَيْئًا قُلُوبَ مِثْلُ دَرَيْتُهُ
ذَاوًا وَدَايَا حِينَ تُسْرِعُ عَانَةً	وَفَتَحْتُ فِئِي شَعَّوْتُهِ وَشَحَّيْتُهِ
وَرَطَّوْتُهَا وَرَطَّيْتُهَا جَامِعَتُهَا	وَإِذَا انْتَظَرْتُ بِقَوَّيْتُهِ وَبَقَيْتُهُ ^(٣)

(١) في الأصل (حلبته) بالحاء المهملة والباء المفردة، وفي المزهر (حلبته) بالباء المعجمة، والياء التحتية، وهو تصحيف. والصواب (ختلته) من الختل كما في القاموس، وفي لسان العرب، (أَذَا السَّيِّعُ لِلغَزَالِ يَأْذُو، أَوْوَأَ خَتَلَهُ لِيَأْكُلَهُ) وستأتي الكلمة مقلوبة في قوله:

وَدَاوْتُهُ كَخَتَلْتُهُ وَدَايْتُهِ

ينظر البيت الحادي والعشرون

(٢) ويروى الشرط الأول: (وَإِذَا تَأْكُلُ نَابٌ نَابِهِمْ ذَرًا).

ينظر المزهر: ٢/٢٨٠، ومجموع المتن: ٥٨٢.

(٣) في الأصل: (وَوَطَّوْتُهَا وَوَطَّيْتُهَا) بالواو هو تحريف عن الراء ففي القاموس: رط المرأة رَطَّوًا - بالراء - جامعها.

وَرَبَوْتُ مِثْلَ رَبَيْتٍ فِيهِمْ نَاشِئاً	وَبِعَوْتُ جَرماً جَاءَ مِثْلَ بَعَيْتِهِ ^(١)
وَسَأَوْتُ تُؤَيِّي قُلْ سَأَيْتُ مَدَدْتُهُ	وَشَرَوْتُ أَعْنَى الثَوْبِ مِثْلُ شَرَيْتِهِ
وَكَذَا سَنَتْ تَسْنُو وَتَسْنِي نُوقُنَا	وَسَحَابٌ وَرَعَوْتُهُ وَرَعَيْتِهِ ^(٢)
وَالضَّخْوُ وَالضَّخْيُ الْبُرُوزُ لَشَمْسِنَا	وَعَشَوْتُهُ الْمَأْكُولَ مِثْلُ عَشَيْتِهِ
ضَبِي وَضَبُو غَبَرْتُهُ النَّارُ أَوْ	شَمْسٌ كَذَا بِهِمَا مَضَوْتُ مَضَيْتُهُ
وَطَبَوْتُهُ عَنْ رَأْيِهِ وَطَبَيْتُهُ	وَكَذَا طَبَوْتُ صَبِيئاً وَطَبَيْتُهُ
وَاللَّهُ يَطْحُو الْأَرْضَ يَطْحِيهَا مَعاً	وَطَحَوْتُهُ كَدَفَعْتُهُ وَطَحَيْتُهُ
يَطْمُو وَيَطْلُبِي الْبَحْرُ عِنْدَ غُلُوبِهِ	وَقَاوْتُ رَأْسَ الشَّيْءِ مِثْلُ قَائِنَتِهِ
عِنَوا وَعِنَاءٌ حِينَ تَنْبُتُ أَرْضُنَا	وَكَذَا الْكِتَابَ عَنَوْتُهُ وَعَنِيتُهُ
عَجَوا وَعَجِيأٌ أَرْضَعَتْ فِي مَهْلَةٍ	وَقَلَوْتُهُ مِنْ قَمَلِهِمْ وَقَلَيْتُهُ
عَمَوا وَعَمِيأٌ حِينَ يُسْقَفُ بَيْتُهُ	وَعَظَوْتُهُ أَلَمَهُ وَعَظَيْتُهُ ^(٣)
عَفَوا إِذَا مَا نِمْتُ قُلْ هِيَ عَفِيَةٌ	وَقَفَوْتُ جِئْتُ وَرَاءَهُ وَقَفَيْتُهُ
وَعَدَوْتُ لِلغَدْوِ الشَّدِيدِ عَدَيْتُ قُلْ	بِهِمَا كَرَوْتُ النِّهْرَ مِثْلُ كَرَيْتِهِ
نَضَوا وَنَضِيأٌ جِئْتُهُ مُتَسَيِّراً	وَلَصَوْتُهُ كَقَذَفْتُهُ وَلَصَيْتُهُ
وَمَشَوْتُ نَاقَتَنَا كَذَاكَ مَشَيْتُهَا	وَإِذَا قَصَدْتَ نَحْوَتَهُ وَنَحَيْتُهُ

(١) في الأصل: (بعوت جرماً) بالعين المعجمة وهو تصحيف وفي القاموس: (البعو - بالعين المهملة - الجناية والجرم). وكذلك وردت في المزمهر: ٢/ ٢٨٠، ومجموع المتن: ٥٨٢.

(٢) في الأصل (وكذا سنت تشنو وتشنى نوقنا) بالسين المعجمة وهو تصحيف. وفي القاموس: (والمساة، الناقة يبقى عليها، وسنت تسنو سقت الأرض - بالسين المهملة) ينظر للقاموس: مادة (ست) والمزمهر: ٢/ ٢٨١. ومجموع المتن: ٥٨٢.

(٣) في القاموس: (عظاء، يعظوه ساءه أو تناوله بلسانه) بالعين المهملة، وفي المزمهر (عظوته) بالعين المعجمة وهو تصحيف.

وَمَقَوْتُ طَسْتِي قَل مَقَيْتُ جَلِيَّتَهُ وَإِذَا طَلَبْتَ عَرَوْتَهُ وَعَرَيْتَهُ
وَنَأَوْتُ مَثْلُ نَائِتٍ حِينَ بَعْدَتْ عَنْ وَطَنِي وَعُودِي قَدْ بَرَوْتُ بَرِيَّتَهُ
وَنَشَوْتُ مَثْلُ نَثَيْتٍ نَشَرَ حَدِيثَهُم وَكَذَا الصَّبِيَّ غَذَوْتُهُ وَغَذَيْتَهُ
لَفَسَوْتُ وَلَغَيْتُ لِلْكَلامِ وَهَكَذَا مَقَسَوْتُ وَمَقَيْتُ فَادِرَ مَا أَبْدَيْتَهُ
عَيْنِي هَمَمْتُ تَهْمُسُو وَيَهْمِي دَمْعُهَا وَحَمَوْتُهُ الْمَأْكُولَ مَثْلُ حَمَيْتَهُ
ومع ذلك فقد استدرك عليه أفعال أخرى غير ذلك جاءت بالوجهين، فمن ذلك ما زدته بقولي:

وَمَقَوْتُ حَبْلًا أَوْ مَقَيْتُ مَدَدَتَهُ وَسَنَوْتُ بَابًا أَيْ فَتَحْتُ، سَنَيْتُهُ^(١)

المتوسطة عارضاً:

وأنا المتوسطة عارضاً فلها حالتان: فتارة تُكتب ألفاً وهو الكثير، وتارة تبقى ياء، فإذا دخل أحدُ أَحْرَفِ الْجَزْرِ الثلاثة: (إلى، وعلى، حتى) على (ما) الاستفهامية، ولم تلحق بها (هاء السكت) كتب ألفاً وحذفت ألف (ما) - كما مر غير مرة^(٢) - كقول الحريري في المقامة الأخيرة الوعظية^(٣).

إِلَامَ تَلَهُوٍ وَتَنِيي وَمُعْظَمُ الْعُمَرِ فَنِيي

(١) وفي هامش المزهر: ٢/٢ نقل المحقق عن نصر الهوري قوله وزدت عليه. متوت حبلاً أو متيت: مددته، و: باباً أو ثنوت فتحت (كذا) وقول الشيخ نصر: (وسنوت باباً) مما استدرك به على أفعال التي ذكرها الناظم، والصواب أن الناظم قد ذكرها في قوله:

وَكَذَا سَنْتُ نَسْنُو وَتَنِيي نَوْقًا

وقد رواها الشيخ الهوري بالسين المعجمة وهي تصحيف وهذا مما سوغ له أن يستدرك بها على الناظم. ينظر البيت الثاني والثلاثون ص ١٦٢.

(٢) ينظر ص ١٤٨.

(٣) هي المقامة الخمسون وتسمى البصرية أيضاً، ينظر مقامات الحريري: ٥٩٨، وسيرد ذكرها في ص ٢٣٠.

وقول النابغي:

علاء تجوب الأرض من كل جانب

وقول الآخر^(١):

مَرَرْتُ عَلَى الْمُرْوَةِ وَهِيَ تَبْكِي فَقُلْتُ غَلَامٌ تَتَجَبُّ الْفَتَاةُ

وقول غيره^(٢):

فَتَلْتُ وُلَاةُ السَّوَاءِ قَدْ طَالَ نَكْثُهُمْ فَحَتَامَ حَتَامَ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلِ

وكذا إذا جَرَتْ (حتى) ضميراً، نحو: حَتَاكَ، وَحَتَايَ - كما سبق^(٣) - .

وهذا بخلاف ما إذا دخلت هذه الحروف على (ما) الْمُتَحَقِّقَةِ بِ(هَاءِ السُّكُوتِ)،

أو دخلت على (ماذا)، أو دخلت على استيفهام آخرَ غَيْرِ (ما)، مثل (مَنْ)، أو

(كَمْ) كقول الجعدي يُخَاطَبُ نَاقَتَهُ وَيَدْعُو عَلَيْهَا لِكَثْرَةِ حَنِينِهَا وَتَعْوِيلِهَا:

أَرَارَ اللَّهُ مُحْكَمًا فِي السَّلَامَى عَلَى مَنْ بِالْحَنِينِ تُعْوِيلُنَا^(٤)

على رواية شرح مثلثة قطرب، ورواه الرُّبَيْعِي فِي نِظَامِ الْغَرِيبِ^(٥):

(إِلَى كَمْ بِالْحَنِينِ تُشَوِّقُنَا).

ففي هذه الأحوال تَبْقَى الحروفُ مَكْتُوبَةً بِالْيَاءِ، ومثل هذه الحروفِ الاسمُ

المُضَافُ إِلَى (ما) الاستفهامية. نحو: (بِمَقْتَضَاكِ حَكَيْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ).

وإن اتصل بالفعل ضميرُ المفعول، أو أُضِيفَ الاسمُ إِلَى ضميرٍ ولم يكن

قَبْلَهَا همزةٌ كُتِبَتِ الْيَاءُ الَّتِي كَانَتْ طَرَفًا أَلْفًا مِثْلَ: (عَصَاهُ، فَتَاهُ، وَأُولَاهُمَا

(١) لم نقف على قائله وسبرد ذكره في ص ٢٣٠.

(٢) هو الكميّ بن زيد الأسدي، ينظر مع الهراعي: ٨/٢، والدرر اللوامع: ١٥٩، ٦/٢.

معجم الشواهد: ٢٨٠، وسبرد ذكره في ص ٢٣٠.

(٣) ينظر ص ١٤٨.

(٤) ديوان الجعدي: ٢٥٠.

(٥) نظام الغريب: ١٤٩.

كُبراهما، وأخراهما صُغَراهما)، وقد ورد في الحديث^(١): (مُوسَى مِثْلُ مُوسَاكُم، وعيسى مِثْلُ عيسَاكُم)، ومنه قول الشاعر^(٢):

بِاللّهِ يَا ظِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أَمْ لَيْلَى مِنْ الْبَشَرِ
فإن كان قبل الألف همزة مثل (شأى) فعلاً بمعنى سبق، و(لأى)^(٣) اسماً للثور قلت: (شَاءَ لآه)، أي: سَبَقَهُ ثَوْرُهُ، ومثله (رَاه) حُدِفَتِ الْأَلْفُ خَطَاً. وتعوّض بمدة فوق الألف - كما مرّ قريباً^(٤).

والفصل بين الفعل وضمير المفعول بنون الوقاية لا يخرجها عن الاتصال، نحو: (ناداني، وقضاني حَقِي وَوَفَانِي بعد ما رماني) بخلاف: (نادى لي، وقضى لي، ووفى لي، وقد رمى لي) فليس الفعل المتعدي للمفعول بواسطة حرف الجر كالفعل المتعدي إلى المفعول بلا واسطة - كما مرّ -.

وأما إذا اتصل ضمير الجمع بالفعل، أو اتصلت الواو أو الياء علامة إعراب الجمع بالاسم، نحو: (صَلُّوا، وَعَفُوا، وَكْتَبُوا، وَلَوْوا، وَأَوْوا، وَأَوَّوا، وَأَتَّوا، وَأَتَّوا، وَأَذَّوا) ونحو: ﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾ [افصلت: ٤٠]، و(النسوةُ بَدَوْنَ، وَصَلَّيْنَ، وَلَا يَخْفَيْنَ، وَيَرْضَيْنَ، وَجَاءَ الْمُصْطَفَوْنَ، وَرَأَيْتُ الْمُصْطَفَيْنَ)، ففي الأمثلة الماضية حذفت الألف لفظاً وخطأً في غير ما اتصلت به نون النسوة وبقيت الفتحة دالة عليها وللفرق بين الماضي والأمر في نحو: (آتَوْا وَآتَوْا، وَسَمُّوا وَسُمُّوا، وَصَلُّوا وَصَلُّوا) وأما ما اتصلت به نون النسوة فلم تحذف الألف بل قلبت ياء في نحو: (صَلَّيْنَ)، وقلب واء في (بَدَوْنَ).

(١) ينظر تخريج أحاديث شرح المواقف للجرجاني: ص ٦ والرواية فيه (وَأَدَمُ كَادَم، وَنُوحُ كَنُوح، وَإِبْرَاهِيمُ كِبْرَاهِيم، وَعِيسَى كَعِيسَى).

(٢) اختلف في قائله: ينظر الخزانة: ٩٧/١، معجم الشواهد: ١٧٩.

(٣) ينظر ص ١٤٦.

(٤) تقدم في ص ١٥٦.

الفصل الثالث

الألفات المبدلة من النونات الثلاث

وألف العوض عن ياء المتكلم

تأتي الألف بدلاً عن النون الساكنة حال الوقف في ثلاث كلمات :

الأولى: الفعل المؤكّد بالنون الخفيفة بعد الفتحة، سواء كان أمراً كقوله^(١) :

[فَإِيَّاكَ وَالْمِيتَاتِ لَا تُقْرَبَنَّهَا] وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

أصله: (فاعبدن) فلما وقف على آخر البيت الذي هو محل وقف أبدل النون ألفاً، كما قال في الخلاصة^(٢) في نون التوكيد:

وَأَبْسَدِلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلْفَاءَ وَفَقَاءَ كَمَا تَقُولُ فِي قَفَسٍ قَفَا
ويحتمل أن يكون من ذلك مطلع معلقة امرئ القيس^(٣):

قَفَا نُبَيْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ [بِسَقَطِ الْبَلْوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَل]

على طريقة إجراء الوصل مُجَرى الوقف، وكذا قوله تعالى: ﴿أَلْفَا فِي جَهَنَّمَ كُلُّ كَفَّارٍ عِنْدِي﴾ [ق: ٢٤] على قول بعض المفسرين^(٤).

(١) هو الأعرشى، ينظر الديوان: ١٠٣، الكتاب: ٥١٠/٣، معجم الشواهد: ٩٣

(٢) الخلاصة: البيت الرابع عشر من باب التوكيد.

(٣) شرح الديوان: ١٦، السبع الطوال: ١٥.

(٤) ينظر روح البيان: ١٢٣/٩.

أَوْ كَانَ مُضَارِعاً وَقَعاً بَعْدَ اللَّامِ الْمُوَطَّئَةِ لِلْقَسَمِ، نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتَنْفَعَنَّ
بِالْفَاصِيَةِ﴾^(١) [الملق: ١٥] ﴿وَلَيَكُونَنَّ مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾^(٢) [يوسف: ٣٢] هذا مذهب
البصريين وهو الأكثر، وعليه جرى رسم المصحف. أما الكوفيون فيكتبونها في
غير المصحف بالتون لوقوف بعض العرب عليها بها لا بالألف، قال الفاكهي
في (شرح القطر): ومحل كتابة التون الخفيفة بالألف عند أمن اللبس، أما إذا
حصل لبس نحو: (لا تَضْرِبْ زَيْدًا، وَاضْرِبْ عَمْرًا) فيكتب بالتون على الأصح،
ولم يعتبر بحالة الموقف لأنه لو كُتِبَ بالألف لالبس أمر الواحد أو نهيه بأمر
الاثني أو نهيهما في الخط^(٣) انتهى، ومثله في الهمع^(٤).

الثانية: (إذن)^(٥) الواقعة في المجازاة والجواب، كقولك: (إِذْنٌ تُصِيبُ)
لمن قال: (أُرِيدُ أَنْ أَفْعَلَ كَذَا) إذا وقفت عليها تُبَدِّلُهَا أَلْفًا كَالْمَتُونِ المنصوب،
فلهذا تكتب بالألف مطلقاً سواء كانت ناصبة أو لا في المذهب البصري كما
رسمت كذلك في المصحف من قوله: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾
[الإسراء: ٧٦] و﴿وَإِذَا لَا تُمْنَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ١٦] وغير هذين من جميع
مواضعها. والكوفي يكتبها بالتون مطلقاً وإليه مال السيوطي في شرح
الخلاصة^(٦)، واختاره في الهمع^(٧)، وكذا شيخ الإسلام على الشافعية^(٨): قالوا:

(١) الآية تقدم ذكرها في ص ٣٧.

(٢) الآية تقدم ذكرها في ص ٣٧.

(٣) شرح الفاكهي: ٣٠٠/٢.

(٤) الهمع: ٢٠٥/٢.

(٥) الأحسن أن تكتب بالتون مطلقاً على رأي الكوفيين للفرق بينها وبين (إذا)

(٦) بهجة المرضية في شرح الألفية: في باب الوقف.

(٧) الهمع: ٢٠٦/٢.

(٨) شرح الشافعية: ٢٦٧/٢.

للفرق بينهما وبين (إذا) الظرفية والفجائية، لئلا يقع اللبس. وأما رسم المصحف فسنة متبعة مقصورة عليه، وكان المبرد يقول^(١): «أشتهي أن أكرى يد من يكتب (إذن) بالألف» يعني في غير المصحف فلا لأنها مثل (أن، ولن) ولا يدخل التنوين في الحروف. والمذهب الثالث يفصل بين كونها عاملة النصب فتكتب بالتون لقوتها، وبين كونها ملغاة فتكتب بألف، كذا نقله عنه في (الأدب)، ثم قال: وأحب إلي أن نكتبها بالألف في كل حال لأن الوقوف عليها في كل حال بالألف^(٢) انتهى، ونقل الأشموني^(٣) والهمع^(٤) والكلبيات^(٥) مذهب الفراء كما في الأدب، ونقله بعكس ذلك في القطر^(٦) وجمع الجوامع ونظمه، فقالوا عن الفراء إن الملغاة تكتب بالتون، والناصبة بالألف، وقد نبه الصبان^(٧) على هذه المخالفة من تلك الكتب في النقل عن الفراء.

الثالثة: التنوين في الاسم المنصوب غير المقصور إذا وقف عليه يُدَلُّ التنوين ألفاً عند عامة العرب سوى ربيعة، فإنها غالباً تسكن الحرف المنون عند الوقف في أحواله الثلاث مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً، فلهذا لا يكتبون بدله ألفاً في حال النصب. وقد جرى على لغتهم ابن الفارض في كثير من البيات، كقوله في أولها^(٨):

(١) شرح الأشموني: ٢١٥/٤.

(٢) أدب الكاتب: ٢٠٢.

(٣) شرح الأشموني: ٢١٥/٤.

(٤) الهمع: ٢٠٦/٢.

(٥) الكلبيات: ٢٧٠.

(٦) شرح القطر: ٣٣٤.

(٧) حاشية الصبان: ٢١٥/٤.

(٨) ديوانه: ٤.

سَائِقِ الْأَطْعَنِ يَطْطُوِي الْبَيْدَ طَيَّ [مُنْعِمًا عَرَجَ عَلَى كُثْبَانٍ طَيَّ]
وقوله بعد^(١):

ومتى أشكو جراحاً بالحشا زَيْدٌ بالشكوى إليها الجرحُ كَيَّ
قال في القاموس^(٢): (وَلَيْسَ لَهُمْ تَنْوِينٌ يَكْتُبُ نَوْنًا إِلَّا فِي: «وَكَأَيِّنْ»
فالتنوين وإن عرفوه بأنه نون ساكنة تَثْبُتُ وصلًا لا وقفًا، ومعلوم أن الكتابة
تابعة للوقوف، فحيث كان لا يَثْبُتُ في اللَّفْظِ عند الوقوف فلا يُكْتُبُ، فليس
كالتنوين الحقيقية الساكنة التي يُوقَفُ عليها لفظًا، بل يُحذف ويُوقَفُ على الاسم
بالسكون ما لم يكن منصوبًا. أما المنصوب المنون فتشع فتحته فيتولد منها
ألف، فلذا يكتبون بدله أَلِفًا، ولا يَسْقُطُ تنوينُ الاسم المنصرف لفظًا إلا إذا كان
موصوفًا بـ(ابن) متصلًا به على الشروط الآتية في حذف أَلِفِ (ابن) فيُحذفُ
التنوينُ حينئذٍ وجوبًا^(٣) كما تحذفُ أَلِفُ (ابن) وجوبًا أيضًا. مع ذلك، وفيما
عدا ذلك لا يُحذفُ التنوين وجوبًا بل جوازًا في ستة مواضع، ذكرها الصبان^(٤)
فانظره. ولكن لا تُزاد الألفُ في آخر المنصوب المنون إلا بشروط وهي:

ألا يكون في آخره هاء تانيث، مثل (صَلَاةٌ، وَنِعْمَةٌ) ولا همزة مرسومة
ألفًا، نحو (خَطَأٌ، وَنَبَأٌ) ولا همزة ساقطة لوجود أَلِفٍ لَتَبَةٍ قبلها، نحو: (عَطَاءٌ،
وَجَزَاءٌ) ولا ياء بدلًا عن أَلِفٍ في اسم مقصور، مثل (فَتَى، وَمَعْنَى، وَغَزَى -
جمع غازٍ -) فإن كان آخره هاء تانيث مثل: ﴿يَخْشَرُ عَلَى الْعِبَادِ﴾ [يس: ٣٠ -
وقَفَ عليها ساكنة عند أكثر العرب سوى (طَيَّءَ). أما (طَيَّءَ) فأكثرهم يَقِفُ

(١) ديوانه: ٦ كذا في الأصل.

(٢) القاموس: مادة (كان) و(أي).

(٣) إصلاح الخلل من كتاب الجمل ٣٣٨.

(٤) حاشية الصبان: ٤٠ / ١.

على التاء ساكنة كالتاء في (قامت)، وقليلٌ منهم يفتحها ويُبدلُ من التنوين ألفاً كما يفعل بالاسم العاري عنها، فيقول: (رأيتُ قائمتُ وصلَّيتُ صلاتاً) - على ما يأتي في الفصل السادس، آخر فصول هذا الباب^(١).

وإن كان آخره همزة مرسومة ألفاً، مثل: (نبا، وملاً) أو همزة قبلها ألفٌ، نحو: (سماء، وأسماء) فلا تُزاد أَلَفٌ بعدها وكانوا أولاً يزيدونها، وقد رأيتُ نسخةً من أدب الكاتب منسوخةً سنة (٥١٥هـ) مرسومةً فيها أَلَفُ التنوين بعدَ الهمزة، وبعد الهمزات الساقطة التي قبلها أَلَفٌ، ولكن المتأخرون تركوها استثقالاً لجمع ألفين ليست ثانيتهما ضميراً، قال في (الأدب)، وكان القياسُ في نحو: (كساء، وجزاء) مما لا صورة نهمزته خطأ أن يكتب بألفين في حالة النصب نظراً للوقف عليه، لأن فيه ثلاث أَلِفَاتٍ، الأولى والهمزة والثالثة وهي التي تبدل من التنوين في الوقف، فتحذف واحدة ويبقى اثنتان، لكن الكتاب رسموه بواحدة وتركوا القياس بناءً على مذهب حمزة في الوقف^(٢) اهـ. أي: فإنه يقف على مثل (جزاء) بالقصر من غير همز.

وإنما قلنا فيما سبق (همزة مرسومة ألفاً) للاحتراز عن الهمزة المرسومة واواً في نحو: (لؤلؤ، وهزؤ)، أو المكتوبة ياءً في نحو: (مُسْتَهْزِئ، وخابئ، وسَيِّئ، وطاريئ)، أو التي لا صورة لها وليس قبلها أَلَفٌ في الصحيح، مثل: (وطء، وجُزء، ورِء) أو المعتل، نحو: (شَيء، وفَيء، وضُوء، ونُوء، وسُوء، ووُضُوء)، فإن تلك الهمزات تزداد بعدها أَلَفُ التنوين، نحو: (اشتريت لؤلؤاً، ورأيتُ مُسْتَهْزِئاً، رجع خبيثٌ لكونه فعلٌ سيئاً، واتخذتُ فلاناً رِءاً، فعَيمْتُ قَيْتاً واخذُ جُزءاً وتوضاً وضُوءاً) - كما سبق ذلك كله في مواضعه^(٣) -.

(١) ينظر ص ١٧٩

(٢) أدب الكاتب:

(٣) تقدم في ص ٦

وأما إذا كان آخره ياء بدلاً عن الألف وهو الاسم المقصور، مثل (رَأَيْتُ
فَتًى، وَزُرْتُ مُصْطَفًى) فهذا مما اتفقوا على أنه يُوقَف عليه بالألف - كما ذكره
الكفوي في الكليات الصفحة (٤٠٨).

واختلفوا في كتابته على ثلاثة مذاهب تقدم بيانها عند الكلام على
مؤغات كتبة المقصور الياثي بالألف^(١).

أَلِفُ الْعُوضِ عَنْ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ:

وأما ألف العوض عن ياء المتكلم في مثل: ﴿بَحَسَرْتُ عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جُنُبِ
أَلْفٍ﴾^(٢) [الزمر: ٥٦] و﴿يَكْأَسْفَى عَلَى يُوسُفَ﴾^(٣) [يوسف: ٨٤] و﴿يَوَيْلَٰهُ﴾^(٤)
[المائدة: ٣١] و﴿يَكْأَبُتِ﴾^(٥) [يوسف: ٤] فهي اسم مضاف إليه ولها محل من
الإعراب لأنها كلمة فالغالب رسمها بالألف تبعاً للتلفظ في غير رسم
المصحف، ويجوز اتباع المصحف فإنها مرسومة فيه بالياء - كما نقل عن
الشاطبي في: «يا أسفا و«يا حسرتا» وكذا (يا وَيْلًا) - كما في حواشي
الجلالين^(٦) -.

(١) ينظر ص ١٤١.

(٢) الآية تقدم ذكرها في ص ١٣٥

(٣) الآية تقدم ذكرها في ص ١٣٥

(٤) الآية تقدم ذكرها في ص ١٣٥

(٥) الآية تقدم ذكرها في : ص ١٣٥ وينظر البحر المحيط : ٢٧٩/٥ ، وشرح القطر : ٢٠٩

وحاشية يس على الفاكهي : ١١١/٢ ، حاشية السجاعي : ٩٥ .

(٦) الفتوحات الإلهية : ٢٥٤/٣ .

الفصل الرابع

الواو التي تكون بدلاً عن همزة لفظاً

في الوصل ، وتلفظ في الابتداء واواً ساكنة

قد سبق بيانها أول فصلٍ من الباب الأول في حديث : (علامة المنافق إذا أُؤْتِمِرَ خَانُهُ^(١)) وما شابهه ، وتقدم أيضاً ما له عُلُقَةٌ بذلك في أول فصل من الباب الثاني^(٢).

وأما الواو التي تكتب بدلاً عن همزة حشوية نظراً إلى تسهيلها أو إبدالها مَحْضَةً وإن لم يحز تسهيلها بالفعل في بعض مواضع الالتباس فقد تقدمت أيضاً ، وسبق في التنبيه الثالث^(٣) آخر فصل الهمزة التمثيل لما يَلِيسُ ، تسهيلها بنحو : (سُور) فإنه يَلِيسُ بـ(سُورِ المدينة) ، وأما التباسُ بـ(سُور) بمعنى الضيافة فلا يُبَالِي به ، لأن هذا اللَّفْظَ بهذا المعنى من اللغات الفارسية^(٤) ، ولا يعرفه إلا خواصُّ الخواصِّ لكون الرسول عليه أفضلُ التحايا نَطَقَ به في حَفَرِ الْخَنْدَقِ ، وقال : (إِنْ جَابِراً صَنَعَ لَكُمْ سُوراً)^(٥) اهـ . ولا هَمَزَ في الحشو لغير العرب . وسبق عن القسطلاني في حديث : (أَرَأَيْتَ رَجُلًا مُؤَدِيًا)^(٦) أنه لا يجوزُ تسهيلُ الهمز خوف الالتباس ، نعم يجوزُ التسهيل في حال الجناس وإن كان فيه الإبهام

(١) تقدم ذكره في ص ٤٦ .

(٢) ينظر ص ٨٥ .

(٣) ينظر ص ١٣٣ .

(٤) شفاء الغليل : ١٤٧ ، والمفردات للراغب : ٢٤٧ .

(٥) النهاية : ٤٢٠ / ٢ .

(٦) تقدم في ص ١٣٣ .

والإجمال لا الإلباس، وسبق أيضاً في أول التنبهات صور اجتماع الهمزة المصورة واواً مع الواوات الحقيقية^(١)، وكان حقه أن يذكر في محله هنا، لكن المناسبة حملتني هناك على الاستطراد لجمع النظائر.

الفصل الخامس

الياء التي تلفظ همزة، والتي تلفظ واواً

تقدّم^(١) أن الهمزة إذا وقعت بعد كسرة سواء كانت ساكنة أو مفتوحة، نحو: (بُثِرَ، وَفَتْة) تكتب ياء نظراً لتسهيلها أو إبدالها ياءً وإن لم يجز بالفعل في بعض المواضع التي يخاف فيها الالتباس كـ (مُثَرَّة، وَمُثَرِّزٌ) وكذا (التَّشْوِيرة) بمعنى التقييح، فلا يجوز فيها ذلك مخافة الالتباس في غير الجناس.

وإنها قد تكون بدلاً عن همزة في الماضي أو الأمر من الفعل المهموز الفاء الثلاثي، أو الذي من باب الافتعال فتكتب ياء نظراً للابتداء فإنه يُنطق بها فيه ياء حقيقة، فتقول: (إِيْتُونِي بِكَذَا، إِيْتَمَرَ زَيْدٌ عَمراً) ويلفظ بها حال الدرج واتصال الكلمة التي هي فيها بما قبلها همزة ساكنة، وتسقط ألف الوصل، وإنما الذي نذكره هنا ما يُستغرب من كونها تكتب ياءً منقوطة نظراً للابتداء بها ياء حقيقة ويلفظ بها واواً في وُضِلَ كلمتها بما قبلها وذلك في الأمر من المثال ولو مُضاعفاً وهو الفعل الذي أوله (واو) بشرط أن لا يكون مضارعاً مكسوراً العين بل مفتوحاً مثل: (يُوجَل، وَيُودَّ) فإذا أَمَرْتَ من الأول ولم يسبقه فاء ولا واو كتبه (إِيْجَل) بالياء، فإذا قلت: (يا مُؤَمِّمُ إِيْجَلٍ مِنْ هِيَةِ اللَّهِ) نطقت بالياء المذكورة واواً، وكذا إذا أمرت من الثاني بأن قلت: (يا صاحبُ اِيْدَد) تكتبها ياءً وتلفظ بها واواً - كما سبق في الباب الأول^(٢)، وسبق أيضاً أول التنبيهات^(٣) صور اجتماع الهمزة لمصورة ياء مع الياء الحقيقية، وكان حقه الذكر هنا. لكن العُذر ما قدّمه في الفصل المتقدم قبيل^(٤)، هذا والله الهادي إلى الصواب.

(١) ينظر ص ٩٨.

(٢) ينظر ص ٤١.

(٣) ينظر ص ١٣٠.

(٤) ينظر ص ١٧٢.

الفصل السادس

هاء التانيث وتأؤه

قال المحقق الصبان^(١) نقلاً عن الشيخ خالد في التصريح^(٢): (الفرق بين تاء التانيث وهاء التانيث، أن تاء التانيث لا تبدل في الوقف هاء، وتكتب مجرورة^(٣)، وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء، وتكتب مربوطة) اهـ.

يقول الفقير: وأيضاً (هاء) التانيث هي التي تمنع من الصرف، وهاء التانيث يُفتح ما قبلها دائماً ولو تقديرًا كـ(فاطمة، وطلحة، وفتاة، وقناة، وحصاة، وقضاة، وثقة)^(٤) فإن الألف التي قبلها منقلبة عن واو أو ياء محركتين، بخلاف ما قبل تاء التانيث فإنه تارة وتارة، نحو تاء (بنت، وأخت) من الأسماء، وأيضاً الهاء لا تكون إلا في الأسماء بخلاف التاء فإنها تكون في الأسماء كما مُنِل، وتتصل بالأفعال لتانيث الفاعل ولا تكون إلا ساكنة كـ(قالت ونعمت، وبُسّت) وتتصل بالحرف لتانيث الكلمة، وتكون ساكنة وقد تحرك وذلك في أربعة أحرف، وهي: (ثُمّت، رُبّت) بضم أولهما و(لَعَلّت، ولات) ولا خامس لها فيكون الفرق بين الهاء والتاء المذكورتين من خمسة أوجه، أو ستة عند التأمل، فقد عرّفت الفرق بين (بنت، وابنة) من حيث أن التاء في (ابنة) تاء تانيث بخلاف التاء في (بنت) وإن كانت في كل منهما عوضاً عن لام

(١) حاشية الصبان: ٢٢٤/٤.

(٢) التصريح: ٣١٩/٢، ٣٨٢.

(٣) قوله: (وتكتب مجرورة) يريد بها كتبها بالتاء المفتوحة.

(٤) (ثقة) بالتاء المثناة جمع تكسير مفردة (ثقي)، وأما (بفات) بالتاء المثناة فتكتب بالتاء

المفتوحة وهي جمع مؤنث سالم ومفردا (ثقة) وينظر ص ١٧٩.

الكلمة، فقد قالوا: (بِتَتْ، وَأُخِتَتْ) أصلهما (بَتَوُ، وَأَخَوُ) بالتحريك، حُدِفَتْ
 الواو وعُوِضَ عنها تاء التانيث لا هاؤه، بخلاف (ابْتَنَ) فالعوض فيها هاء التانيث
 كالتي في (ماتَة) و(ذُرَّة) وإنَّ من هاء التانيث تاء (العُنَّة) بخلاف تاء (العَنَتِ).
 وليس منها تاء (التَّابُوتِ، والفُرَات) وإنَّ كتب (التَّابُوت) بالهاء في مُصْحَفِ
 الأنصار، قال في المزهري^(١): ولم تختلف قُرَيْشٌ والأنصارُ في شيء من كتابة
 المُصْحَفِ غير هذا، وكان الإمام عثمان رضي الله عنه أوصى كُتَّابَ المصاحفِ
 الأربعة أن يكتبوها على لغة قريش، وأن يرجعوا إليه عند الاختلاف، ونصَّ
 الإمام النووي في شرح مسلم^(٢) على أنَّ الفُرَات والتَّابُوت يُكتب كلُّ منهما
 بالتاء المجزورة. ورأيت في حاشية القاموس^(٣) نقلاً عن التوشيح أن (الفُرَات)
 بالتاء والهاء لُغتان فصيحتان، وقد عُرف مما سبق أنه لا يمنع من تسميتها هاء
 تانيث كونها عوضاً عن فاء الكلمة إذا كانت واواً، نحو: (عُدَّة، وثِقَّة، ومِقَّة،
 وهِبَّة، وصِلَّة) أو عوضاً عن عينها كذلك، أي: إذا كانت واواً، كـ(إقامة،
 وإجازة) أو كان همزة. مثل: (لُمة) في قول سيدنا عمر رضي الله عنه: «لَيْسَ كَيْفَ
 الرَّجُلُ لُمَّتُهُ» بضم اللام، أي: شكله ومثله في السَّيِّ، فالهاء في (لُمة) عوض
 من الهمزة الذاهبة قبل الميم - كما في باب الميم من القاموس^(٤) - أو كونها
 عوضاً عن لامها مطلقاً ياءً أو واواً أو كما في (لُغَّة، وثُبَّة، وإِبْنَة) أو عن ياء
 المتكلم في مثل (يا أَبَّة، يا أُمَّة) فإنَّ المختار - كما في المختار - الوقفُ عليها
 بالهاء، وكتابتها بها. نظراً للوقف وإنَّ كانت لم تكتب في المصحف إلا

(١) المزهري: ٧٣/٢.

(٢) شرح النووي: ٧١/٢.

(٣) القاموس: مادة (فرت).

(٤) (لُمة) أصلها (لُتم) فالهاء عوض عن الهمزة، ينظر القاموس، مادة (لَام) وحاشية المصحف عليه.

مجرورة، وقد قرئ بالوجهين للسبعة - كما في الأشموني^(١) - ولا كونها للفرق بين المفرد واسم الجنس كالتي في (شجرة، ونملة) أو للمبالغة كـ (راوية) للرجل الكثير الرواية، و(داهية) للرجل الداهي صاحب الدهاء - بفتح الدال - أو لتأكيد المبالغة كالتي في (علامة، ونسابة) أو لتأكيد التأنيث كالتي في (نعجة، ولبنة) أو للنقل من الوصفية إلى الاسمية، كـ (الخليفة، والذبيحة، والحقيقة، والتطيحة، والسبيثة والحسنة) أو لغير ذلك من الوجوه التي ذكرت في علامة التأنيث من (أقرب المسالك) و(مع الهوامع)^(٢) وغيرهما. ففي جميع ذلك تسمى هاء التأنيث وتكتبها بالهاء نظراً للوقوف عليها بها عند جميع العرب سوى (طي)، حتى إنها إذا وقعت في سجع أو شعر ولو حديثاً تمثل به الرسول عليه السلام لا يجوز تقطعها، فمن الحديث قوله في حفر الخندق^(٣):

لَا هُمْ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشَ الْآخِرَةِ فَأَصْلِحِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ
على بعض الروايات، وكذا قوله عليه السلام في رُقِيَةِ الْحَسَنِينِ: «أَعُوذُ
بِكَلِمَاتِ اللَّهِ التَّامَةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لَامَةٍ»، وقال
القسطلاني^(٤) في صفحة إحدى وستين وثلاثمائة من الجزء الخامس إن الرُقِيَةَ
المذكورة رُوِيَتْ بِالتَّاءِ وَبِالْهَاءِ. ومن الشعر قول السلم^(٥):

حَتَّى بَدَتْ لَهُمْ شَمُوسُ الْمَعْرِفَةِ [رَأَوْا مُخْدَرَاتَهَا مُكْشَفَةً]

(١) وفي الأشموني: ١٦٠/٣ (وقد قرئ: قال يا ابن أمّ) بالوجهين يريد بهما الكسر والفتح، وهذا يختلف عن الوجه الذي يذكره المصنف هنا.

(٢) الهمع: ١٧٠/٢.

(٣) البخاري: ١٣٧/٥، وقد تقدم ذكره في ص ٥٠.

(٤) شرح القسطلاني: ٣٦١/٥.

(٥) متن السلم: ٥.

فلا يجوزُ نَقْطُ مثل هذه الهاء، وقد نصَّ النووي في شرح مسلم على أنَّ الحديث إذا كان مُسْجَعاً يجب المحافظة على تسجيعة.

وأما عرب (طَي) فإنهم يقفون عليها بالتاء، فعلى لُغَتِهِمْ تكتب بالتاء المجرورة لما علمت أنَّ الكتابة تابعة للوقف، فمن ذلك ما حكى عن بعضهم أنه سمع من يقول: (يا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ) فقال له: (والله ما أحفظُ منها آيَتَ)^(١). وقال بعض شعرائهم^(٢):

والله أنجالك بكفِّي مُسْلِمَتٌ ومن بعيدما وبعيدت
كانت نفوسُ القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تُدعى أمت

- كما في القطر^(٣)، والأشموني^(٤)، -، وقال بعض ملوك حمير: (أَلَيْسَتْ عِنْدَنَ عَرَبِيَّتْ). ولهذا القول حكاية جَرَتْ بينَ الملك المذكور وبين رجلٍ من عرب الحجاز فانظروا في المزهري^(٥). قال في (القطر)^(٦) وعلى هذه اللغة كتب في المصحف: ﴿إِنَّ سَجَرَتَ الزَّقْوَمِ﴾ [الدخان: ٤٣] بالتاء، بعضُ السبعة كما وقف بها على: ﴿إِنْ رَحِمْتَكَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الأعراف: ٥٦].

(فائدة): قال الصبان^(٧): (كلُّ امرأةٍ ذُكِرَتْ في القرآن مع زوجها كُتِبَتْ في المصحف بالتاء المجرورة وهي (امراتُ نوح، وامراتُ لوط، وامراتُ فرعون

(١) الأشموني: ٢٢٤/٤.

(٢) هو أبو النجم العجالي: ينظر الخصائص: ٣٠٤/١. ومعجم الشواهد: ٤٤٧.

(٣) شرح القطر: ٣٣١.

(٤) الأشموني: ٢٢٤/٤.

(٥) المزهري: ٢٥٧/١.

(٦) شرح القطر: ٣٣١.

(٧) حاشية الصبان: ٢٢٤/٤.

وامراتُ العزيز^(١) اهـ. ومثلها (ابنتُ عمران) [التحريم: ١٢] كما في حواشي الجلالين^(٢)، وقال في (الأدب): (إنها رُسِمَتْ فيه بالتاء نظراً للإدراج والوصل، أي: أنهم لم ينظروا فيه للوقف)^(٣).

وأما تاء الجمع السالم فهي تاء التأنيث لا هاؤه - كما سبق ذلك عن التصريح أول الفصل^(٤) وأنها تكتب بالتاء الميسوقة لا المربوطة ولو كان ذلك الجمع صفةً لمذكرٍ مثل (ثقات) بالمثلثة أوله، - جمع يُقَدِّ، صفة للشخص الموثوق به - وقد غلِطَ بعضُ الناس في رَسْمِ هذا الجَمْعِ فكتبه بالهاء، كأنه توهم أنه مثلُ (ثقة) بالمشناة أوله^(٥)، وهو اسمُ مصدرٍ من الثَّقَوَى، أو أنه مثل (قضاة)، وكُماة - بضَمِّ الكافِ، جمع كَبَيٍّ، وهو الشجاع المتكفي في سِلَاحِهِ -، والفرقُ مثلُ الصُّبْحِ ظاهر بين الثلاثة، الجمع السالم، والجمع المكسر، واسم المصدرِ، فتاء الجمع السالم بالعكس من تاء المفرد والجمع المكسر، فترسم تاء السالم بالمجرورة تبعاً للوقف عليه بها في اللغة الفصحى، نحو: صلوات، ووصلات.

وأما عربُ (طَيٍّ) فإنهم يَقْفُون عليها بالهاء، على العكس من تاء المفرد عندهم فتكتب على لغتهم بالهاء نظراً لوقفهم. حكى في (القطر)^(٦) وغيره أنه سَمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ: (كَبَفَ الإخوة والأخوات) و(دَفَنُ البناءِ مِنَ المَكْرُمَةِ).

(١) الآيات: (١٠) من سورة التحريم. و ١١ من سورة التحريم. و ٣٠ من سورة يوسف على نسق ما ذكر.

(٢) الفتحاحات الإلهية: ٢٦٢/١.

(٣) أدب الكاتب: ٢٠٠.

(٤) تقدم في ص ١٧٥.

(٥) تقدم في ص ١٧٥.

(٦) شرح القطر: ٣٣٢.

فتحصل أن بين تاء المفرد وتاء الجمع معاكسة في اللغتين، فلا تلتبس في اللغة الواحدة منهما تاء (الضلالة) بتاء (الصلوات)، ولا تاء (الحياة) بتاء (الحيات). والقاعدة في ذلك أن الرسم في كت اللغتين تابع للوقف لما مر أن الكتابة على تقدير الوقف والابتداء^(١). نعم التاء في (هَيْهَاتَ) يصح الوقف عليها بالهاء كالتاء، لكنهم أجمعوا على كتابتها بالتاء، كما أجمع الكتاب على رسم (رَحْمَةُ الله) بالتاء في قولهم: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ) أول الكتاب وآخره في الرسائل خاصة، كذا في (الأدب)^(٢)، والذي أقوله هنا قياس ما تقدم من اعتبار المشكلة الخطية جواز رسم (النَّجاة) بالتاء لا الهاء في قول الأخضري آخر انسلم^(٣):

وَالِهْ وَصَحْبِهِ النَّفَاتِ النَّسَالِكِينَ سُبُلَ النَّجَاةِ

مشكلة لتاء الجمع لتقدمه، لا العكس، لأن رسم المفرد بالهاء نظراً للوقف ولا يمكن الوقوف في هذا البيت بالهاء لا أولاً ولا آخراً.

النون التي تلفظ ميماً:

تنم الباب في النون التي تلفظ ميماً، هي النون التي تقع ساكنة قبل الباء مطلقاً مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة في الأسماء أو الأفعال سواء كانت في القرآن أو الحديث أو غيرهما حتى في غير لغتنا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ﴾ [يس: ٦٩] ﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الأنعام: ٥] ﴿وَأَنْتَبَهْتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران: ٣٧]. وكقولهم في المثل: (مُخَرَّنِقٌ لَيْسَابَع)^(٤)،

(١) ينظر ص: ٤٣.

(٢) أدب الكاتب: ٢٠٠.

(٣) متن السلم: ٥٠.

(٤) القاموس مادة (خربق) ومعناه: ساكت لدهية يريد بها

(النون) : التي تلفظ ميماً

و(يُنْبِيع، وَعَنْبَر، وَمُنْبَر)، ولا فَرْقَ أَنْ يَجْتَمَعَ الحرفانِ في كلمةٍ أو لا - كما يُشِيرُ له التمثيل في قول الخلاصة^(١).

وقَبْلَ (با) أَقْلِبْ ميماً النونَ إِذَا كان مُسَكَّنًا كـ(مَنْ بَتَ انْـيَذا)

(١) الخلاصة : البيت الثالث والثلاثون من باب الإبدال

الباب الثالث

الحروف التي تزداد خطأ

ولا ينطق بها أصلاً إلا هاء السكت وقفاً

كما أن للعرب زيادة بعض حروف لمعان في بعض كلمات، كذلك للكتاب زيادة بعض حروف في بعض كلمات قصداً للتمييز بين المتشابهات في الصورة الخطية.

و(الزيادة) تكون بحروف العلة خاصة وهي الألف والواو والياء المجموعة في لفظ (واي) والهاء للسكت، بخلاف (النقص) الآتي في الباب الرابع فإنه يكون فيها وفي غيرها - كما سيأتي هناك أول الباب عن الأدب فلذا جعلنا هذا الباب في ثلاثة فصول.

الفصل الأول في الزيادات

زيادة الهمزة أولاً:

أما التي تزداد في الأول - ويقال لها ألف الوصل - فتزداد نظراً للابتداء وإن كانت تُسْقَطُ في الإدراج باتّصال كلمتها بما قبلها لفظاً، وذلك يكون في ثلاثة أنواع:

الأول: (أَلْ) بأقسامها الثلاثة، وهي (الحَرْفِيَّةُ) التي تسمى (أداة التعريف) مثلها (أَمْ) في لُغَةِ حِمْيَر. و(الزائدة) كالتي في (اليزيد، وكذا الحَسَن، والعبَّاس) فإنها زائدة فيهما لِلْمَحِ الوصفية. و(الاسمية) التي هي اسم موصول من المعارف كالتي في (الضارب والمضروب).

الثاني: المصادرُ التِسْعَةُ وما تصرف منها من فعل الأمر والأفعال الماضية وهي: الثلاثة الحُماسِيَّة، والستة السُداسِيَّة. (فالحُماسِيَّة) هي: افْتَعَالٌ وَاِفْعَالٌ وَاِفْعِلَالٌ، مثل: اقْتَدَارَ وَاِنْطِلَاقٌ وَاَحْيَرَارٌ، مصادر: اقْتَدَرَ، وَاِنْطَلَقَ، وَاَحْمَرَ. (والسُداسِيَّة) هي: اسْتَفْعَالٌ، وَاَفْعِنَالٌ، وَاَفْعِيْعَالٌ، وَاَفْعِيْعَالٌ، وَاَفْعِيْعَالٌ، وَاَفْعِيْعَالٌ، مثل: اسْتَخْرَجَ، وَاَفْعِنَسَاسٌ، وَاَحْشِيْشَانٌ، وَاَجْلُوَادٌ، وَاَحْيَرَارٌ، وَاَقْشِرَارٌ) مصادر: اسْتَخْرَجَ، وَاَفْعِنَسَسَ، وَاَحْشَوْشَنَ، وَاَجْلُوذٌ، وَاَحْمَارٌ، وَاَفْشَعَرَ، وكذا أَمْرُ الثَّلَاثِي مثل: انْصُرْ، وَاَضْرِبْ، وَاَفْتَحْ - من الصحيح - وَاَغْزُ، وَاَمْضِ، وَاَحْشُ - من الْمُعْتَلِّ -.

الثالث: الأسماءُ التِسْعَةُ المجموعَةُ في قول الخلاصة^(١):

(١) الخلاصة: البيت الرابع من باب همزة الوصل

وَلِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِ سُمُحٍ وَابْنَيْنِ وَابْنَيْنِ وَتَأْنِيثِ تَبِعِ
والتأنيث: ابْنِ، أو ابْنِ ابْنِ، فكل واحد من هذه التثنية همزته وصل تكسر
في الابتداء سوى التاسع فإن همزته بالفتح كهمزة (أل).

وإذا سقطت الهمزة في الإدراج تنقل حركتها لما قبلها إن كان ساكناً ولو
تنويناً. ولو سمي بما همزته وصل (كالأثنين والمُنطلق) صارت همزة قطع - كما
نقله الصبان في النداء^(١) -.

فأما همزة (أل) فإنها تثبت خطأ نظراً للابتداء، وتُحذف خطأ في ثلاثة
مواضع - تأتي في باب الحذف^(٢) -.

وأما همزات المصادر وما تصرف منها ماضياً أو أمراً فتثبت خطأ ولا
تُحذف ولو كانت حشواً وإن سقطت لفظاً كأن وقعت بعد (أل) أو بعد حرف
مُفرد كاللأم في المصادر. من نحو: (الائتمام، والائتلاف والائتمان،
والائتلاف) أو وقعت بعد الفاء في الفعل، نحو: فائتم به وائتلف، ونحو:
فاضرب.

فإن قيل: إثباتها في الخط إنما هو نظراً للابتداء بها، وقد ذكرت في الباب
الأول^(٣) وما بعده أنه إذا دخلت الفاء أو الواو على نحو: (ائتوني، وائتري)
تُحذف همزة الوصل والياء ويكتب: (فائتوني، فائتري)، فلم تثبت مع دخول الفاء
على (اضرب) إذا قلت (فاضرب) أو قلت (فائتم، وائتلف، وفي الائتمام،
والائتلاف، وفي لائتمان؟

(١) حاشية الصبان ١٤٨/٣.

(٢) ينظر ص ٢١٢.

(٣) ينظر ص ٤٦.

(الزيادات): زيادة الألف حشواً

قُنْتُ: لو حُدِّقْتُ من ذلك لالتبس المصدران بالإتمام والإتلاف، والتبس فعل الضرب مثلاً بالفعل الماضي، فلمنع هذا الالتباس جُعِلَتِ الألفُ أو الهمزة لازمة خطأً. وسيأتي بيان المواضع التي تحذف منها خطأً في الباب الرابع^(١).

وأما همزات الوصل التي في الأسماء الثسعة فثبتت نظراً لابتداء بها وإن دخلت عليها (أل)، ولا يُحذف منها شيء خطأً وإن حذف لفظاً إلا في (اسم، وابن) فإن ألفهما تُحذف خطأً في مواضع بشروط تأتي في باب الحذف^(٢).

زيادة الألف حشواً:

وأما زيادة الألف حشواً ففي كلمة (مائة)^(٣)، قالوا في علّة زيادتها للفرق بينها وبين (منه)، فإن الهمزة في (مائة) تُكْتَبُ ياءً لوقوعها مفتوحةً بعد كسرة، حتى يجوز قطعها والنطقُ بها ياءً حقيقةً غير مشددةٍ كما في قول زرقاء اليمامة^(٤):

[وَرِضْفَهُ قَدِيدُهُ] تَمَّ الْحَمَامُ مِيَهُ

فإذا كتب: (أَخَذْتُ مِيَهُ) بلا زيادة ألف اشتبهت بـ(أَخَذْتُ مِنْهُ) لأنهم كانوا أولاً يتساهلون بترك النقط كما كان المصحف أولاً في عصر الخلفاء الراشدين. فجعلوا زيادة الألف لمنع الالتباس، ولكنهم أثبتوها معها عند التركيب مع الأحاد في نحو: (ثلاثمائة، وستمائة) وأخواتهما، بل أبقاها بعضُهم في (مائتين) أيضاً إلحاقاً للمثنى بالمفرد لعدم تغير الصورة، بخلاف الجمع، نحو: (مئات، ومئتين) قال أبو حيان: (وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بلا ألف مثل كتابة (فئة) لأن

(١) ينظر ص ٢٠٧.

(٢) ينظر ص ٢١٥.

(٣) تقدم التعليق لبيان الرأي الصواب من كتبها (مئة) على القياس بنظر ص ٣٢.

(٤) ينظر خزائن الأدب. ٢٥٧/١٠، ومعجم الشواهد: ٥٦١.

زيادة الألف خارج عن الأقيسة، فالذي أختاره كتابها بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها، قال: وقد رأيت بخط بعض النحاة (مائة) بألف عليها همزة دون ياء، وقد حكى كتب الهمزة المفتوحة ألفاً إذا انكسر ما قبلها عن حذاق النحويين، منهم (الفراء)^(١)، روى عنه أنه كان يقول: يجوز أن تكتب الهمزة ألفاً في كل موضع^(٢) اهـ - كذا في الهمع - ونقل هناك عن الكوفيين تعليلاً آخر لزيادة الألف في (مائة) يطول علينا إيراده بما فيه من المناقشات والمناقضات^(٣)، وإنما أقول هنا سبق في الكلام على الهمزة المتطرفة المفتوح ما قبلها إذا عرض لها التوسط بأن اتصل بها ضميراً، نحو: (ملأه، وخطأه) أن إمام الكوفيين وهو (ثعلب) قال: وربما أقروا الألف وجاءوا بعدها بواو في الرفع، وبياء في الخفض، فيقولون: (ظهر خطأه، وعجبت من خطأه)، والاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف وهو القياس^(٤) هـ. فعلى هذا تكون الألف قبل الواو أو الياء زائدة كزيادتها في (مائة) ولكن لا تُزاد إلا عند خوف التباس المفتوح ما قبل الواو بساكن ما قبل الواو. أو بمكسورة - كما بيناه فيما سبق^(٥) - فجعلت زيادة الألف للدلالة على أن ما قبلها مفتوح، ثم رأيت السيوطي في الكلام على رسم المصحف من آخر جمع الجوامع^(٦) جرى في مبحث الزيادات التي في المصحف على أن الزائد في (ملأه)، هو لياء لا الألف. ولعل وجهه أن (ملا) يكتب بالألف إذا كان

(١) ينظر ص ٨٥.

(٢) الهمع: ٢/٢٣٩.

(٣) الهمع: ٢/٢٣٨.

(٤) الهمع: ٢/٢٣٥.

(٥) ينظر ص ١١٢.

(٦) الهمع: ٢/٢٤٣.

مُجَرِّداً عن الإضافة فكذا يكتب معها - كما قاله أصحاب المذهب الثاني من المذهبيين اللذين ذكرناهما سابقاً^(١) للكتاب عند الكلام على اتصال الهمزة المتطرفة بالضمير - والله أعلم -.

زيادة الألف آخراً:

وأما زيادة الألف آخراً فذلك بعد الواو بشروط ذكرها شيخنا أبو النجاة رحمه الله عليه في حاشيته على شرح الشيخ خالد^(٢)، أولها: أن تكون الواو واو جمع، ثانيها: أن تكون في الفعل، ثالثها: أن تكون متطرفة.

قلت: ويغني عن الأولين قولك أن تكون ضميراً بأن تكون في فعل ماضٍ، نحو: (ضَرَبُوا) أو أمر، نحو: (اضْرِبُوا)، أو مضارع محذوف النون لجازم أو ناصب أو بدونهما، كقوله عليه السلام: «وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»^(٣) فقد قال محيي السنة النووي في شرح (مسلم): (إِنَّ حَدَّثَهَا بِغَيْرِ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ لِلتَّخْفِيفِ لُغَةً فَصِيحَةً أَيْضاً)^(٤)، فخرج باشتراط كونها ضميراً ثلاثاً واوات:

الأولى: (الواو) التي من بَيِّنَةِ الْفِعْلِ كقوله تعالى: (يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمامِهِمْ)^(٥)، وكما في حديث الصحيحين^(٦): (أَلَا نَغْزُو وَنُجَاهِدُ) قال النووي: (هذه الواو يُكْتَبُ بَعْدَهَا أَلِفٌ عَلَى طَرِيقَةِ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْكُتَّابِ، وَالْمَخْتَارُ عِنْدَ

(١) ينظر ص: ١١١

(٢) حاشية أبي النجاة: ٥١.

(٣) صحيح مسلم: ٧٤/١.

(٤) شرح النووي: ٣٥٤/١.

(٥) الآية ٧١ من سورة الإسراء، وفي المصحف رسم بزيادة الألف في (ندعوا).

(٦) في البخاري: ١١٠/٧ (يا رسول الله ألا نغزو ونجاهد معكم) بنون المتكسبين وفي صحيح مسلم: ٤٥/١ (إن رجلاً قال لعبد الله بن عمر: ألا تغزو) بقاء الخطاب.

المتأخرين عدم كتابتها^(١) اهـ. ومن ذلك الواو في (تَضَبُّو) من قول ابن الفارض في الفاتية^(٢):

كُلُّ الْبُدُورِ إِذَا تَجَلَّى مُقْبِلًا تَضَبُّو إِلَيْهِ وَكُلُّ قَدٍ أَهْبِفِ
الثانية: الواو التي هي علامة الرفع في الأسماء الخمسة، وجمع المذكر السالم وما ألحق به، كقولك: (أَبُو الْوَفَاءِ ذُو مَالٍ وَأَخُو عِلْمٍ، ومقدمو العلماء هم أَوْلُو الْفَضْلِ وَذَوُو السُّبْقِ).

الثالثة: الواو التي لإشباع ضمة الميم، ونسمى (واو الصِّلَة) كقوله تعالى: ﴿وَتُودُوا أَنْ تُلَكُّمُ الْهَيَّةَ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وكقول الإمام عليّ كرم الله وجهه^(٣):

سَبَقْتُكُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ طُرًّا صَغِيرًا مَا بَلَغْتُ أَوَّانَ جِلْمِي
وكقول الشاعر^(٤):

فَأَقْسِمُ أَنْ لَرِ الثَّقَيْنَا وَأَتَتَّمُو لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ
وكقول الآخر^(٥):

وهم الذين همو همو

وكقول الكندي^(٦) المتقدم الذي يمين على قريش ويفتخر به (بشر) الذي علمهم الكتابة:

(١) شرح النووي: ٣٨٤/٦، وسيأتي في ص ١٩١، ٢٠٨.

(٢) ديوانه: ١٢٣.

(٣) المواهب اللدنية: ٢٤١/١.

(٤) هو المسيب بن علس، ينظر الكتاب: ١٠٧/٣، الخزائن: ٨٠/١٠، ومعجم الشواهد: ٣٤٠.

(٥) العينية: ٤٩/٢.

(٦) تقدم في ص ١٩.

لا تجحدوا نعماء بشر عليكمو [فقد كان ميمون النقيبة أزهر]

فهذه الواوات الثلاث لَيْسَتْ ضميراً، فلا تُزاد بعدها ألف في الخط القياسي، بخلاف الرسم المصحفي فإنها تُزاد فيه بعدها كلها ولا يجوز إسقاط واحدة منها فيه لأنَّ أَلْفَاتِ الْقُرْآنِ معدودة^(١) أربعين ألفاً وثلاثمائة، والواوات ستة آلاف، والياءات تسعمائة وتسعين، وانظر بقية أعداد الحُرُوفِ أَوَّلَ حَاشِيَةِ الْجَمَلِ^(٢) عَنِ النَّسْفِيِّ أَوْ فِي الْإِتْقَانِ^(٣). وكان بعضُ الكوفيين يتبع المصحف في زيادتها بعد كل واو ساكنة متطرفة، وكان (الكسائي) يزيدها بعد واو الفعل في نحو: (يَزْهَوُ، وَيَنْدُو صلاحه) ولو كان منصوباً وكذلك (الفراء) إلا أنه قيد الزيادة بما إذا لم ينصب الفعل، فقال: (تُزاد بعد الواو الساكنة للفرق بينها وبين المفتوحة فلا تُزاد بعدها - كذا في الهمع^(٤) -.

قلت: ولعل (النَّوَوِيَّ) في شرح مسلم بنى على مذهب (الفراء) هذا دون مذهب (الكسائي) قوله في باب النُّهْيِ عَنِ بَيْعِ الثَّمَارِ قَبْلَ بُدْوِ الصَّلَاحِ ما نصه: ومما ينبغي أن ننبه عليه ما يقع في كثير من كُتُبِ الْمُحَدِّثِينَ وغيرهم أن يكتبوا (حتى يَنْدُوا صلاحه) بِالْأَلْفِ في الخط بعد الواو، وهو خطأ، والصواب في مثل هذا حذفها للنَّاصِبِ، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصباً، مثل: (زيد يندو، ويدعو) والاختيار حذفها أيضاً، ويقع مثله في (حتى يَزْهَوُ) والصواب حَذْفُ الْأَلْفِ كما ذكرنا^(٥) اهـ.

(١) وفي هامش الكتاب (قوله: لأنَّ أَلْفَاتِ الْقُرْآنِ (الخ) الذي في (الجمال) أن الألفات (٤٨٧٤٠)، والواوات (٢٥٥٠٦) والياءات (٢٥٧١٧) اهـ أقول: هذا الاستدراك هو من المشرف على الطبع فهي تختلف في عددها عما ذكره المصنف.

(٢) الفتوحات الإلهية. ٤/١.

(٣) الإِتْقَانُ: ١/٧٠.

(٤) الهمع: ٢/٢٣٨.

(٥) شرح النووي: ٦/٣٨٤، وتقدم في ص ١٨٩، وسبرد ذكره ص ٢٠٨.

هذا. وأما متأخرو الكتاب فقد قالوا: إنه على زيادتها بعد الواو التي من الفعل يلتبس، نحو: (يدعو) للمفرد بالذي للجمع فجعلوا الزيادة في خصوص الواو ضمير الجمع الطرفية، وسموها (ألف الفصل، والفارقة) للفرق أيضاً بين واو الضمير المتطرفة في نحو: (وَزَنُوا، وَكَالُوا، وَعَلِمُوا، وَكَاتَبُوا، وَكَانُوا) وبين المتوسطة في ﴿كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] و(عَلَمُوهُمْ، وَكَاتَبُوهُمْ، وَكَانُوا) في قول الشاعر^(١):

وَإِخْوَانٌ تَخَذَتْهُمْ دُرُوعاً فَكَانُوا وَلَكِنْ لِلْأَعَادِي
وَجِلَّتْهُمْ سِهَاماً صَائِبَاتٍ فَكَانُوا وَلَكِنْ فِي فَوَادِي

وأما (واو الصلاة) في قوله: تَخَذَتْهُمْ، وَجِلَّتْهُمْ فهي (واو) إشباع الضمير - كما علمت^(٢) - وليست ضميراً، إلا أن منهم من يكتبها، ومنهم من يحذفها ويقتصر على الميم - كما في الهمع^(٣) -.

ومن المتطرفة ما يكون بعدها ضمير غير مفعول، بأن يكون تأكيداً للضمير الذي هو الواو، أو يكون ضمير فصل، أو ضميراً منفصلاً بدلاً أو مبتدأ، كقوله تعالى: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِرَّةً وَهُمْ قُوَّةٌ﴾ [غافر: ٢١] ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ وَأَطَعُوا﴾ [النجم: ٥٢]، وكقوله عليه الصلاة والسلام: (صِلْ الْأَرْحَامَ وَإِنْ قَطَعُوا هُمْ) - كما ذكره في فضائل عاشوراء، وجعل بعض المفسرين من ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] لكن ناقضوه بما لا داعي هنا إلى إيراده.

(١) الخزائن للحموي في باب الاستدراك: ٨

(٢) ينظر ص ١٩٠.

(٣) الهمع: ٥٨/١.

(الألف): حكم نارك زيادتها آخرأ

وكذا إذا كان بعد الواو ضميراً مقصود به لفظه ليس مستعملاً في موضوعه ، كقول الحريري الذي قدمناه في باب ما يوصل وما يفصل^(١) : (اختاروا (ها) عن (هـ) في الضمير الراجع للعدد الكثير ، واختاروا (هـ) عن (ها) في القليل أخذاً من آية ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾^(٢) ، إلى أن قال : ﴿ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ ثم قال : ﴿ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ ﴾ [التوبة: ٣٦] ففي ذلك يلزم كُتِبَ الألف بعد الواو لأنها متطرفة لا متوسطة ، وفي الحقيقة إن هذا الضمير في كلام الحريري ليس ضميراً إلا بالصورة ، فتسميته ضميراً مجاز كتسميتهم ضمير الفصل ضميراً لأنها كلمة مستعملة في غير ما وضعت له ، فهذا الضمير في مقام الفصل والوصل بمنزلة الاسم الظاهر . لما قدمناه غير مرة أن الكلمة إذا أُريد بها لفظها ولو ضميراً أو حرفاً خرجت عن الضميرية والحرفية والتحقّت بالاسم الظاهر .

(١) ينظر ص ٥٩ .

(٢) تقدم ذكرها في ص ٥٩

الفصل الثاني

زيادة الواو حشواً وطرفاً

زيادة الواو حشواً:

أما زيادتها حشواً ففي ثلاث كلمات، الأولى: (أُولَئِكَ)، الثانية: (أُولُو)،
الثالثة: (أُولَآتُ - بمعنى ذوات -). أما زيادتها في (أُولَئِكَ) فللفرق بَيِّنَةٌ وبين
(إِلَيْكَ) - كما في شيخ الإسلام عبي الشافعية، قال: (ولم يُعَكَّسْ لِأَنَّ الاسْمَ
أُولَى بالتصريف فيه من الحرف، ولأنَّ (أُولَئِكَ) قد حُذِفَ مِنْهُ أَلْفٌ فَكَانَتْ الزِيَادَةُ
فِيهِ أُولَى لِتَكُونَ كَالْعَوَاضِ مِنَ الْمَحذُوفِ وَحَمَلُ (أُولَآءِ، وَأُولَى - بالقصر - على
أُولَئِكَ وَإِنْ لَمْ يُلْبَسِ) ^(١) اهد. وهذا في (أُولَآءِ، وَأُولَى) الإشاريتين.

أما (الأُلَى) التي هي اسم موصول بمعنى (الذين، أو اللاتي) فلا تجوزُ
زيادةُ الواو فيها خوف الالتباس بـ(الأُولَى) ضدَّ (الأُخْرَى)، والزيادةُ إِنَّمَا
جُعِلَتْ لدفع الإلباس لا للإيقاع في اللُّبس، ومثلها (الأُلَآءِ) الممدودة على
لُغَةٍ.

فمثال (الأُلَى) المقصورة قوله ^(٢):

وَتُبْلَى الْأُلَى يَسْتَنْبِهُونَ عَلَى أ تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرُّوْعِ كَالْحِذَاءِ الْقُبْلِي

وقول الآخر - كما في شرح الشافعية ^(٣) -:

وَهُمُ الْأُلَى إِنْ فَاخَرُوا قَالَ الْعُلَا فِي أَمْرٍ فَاخَرَكُمُ عَقْرُ الثَّرَى

(١) شرح الشافعية: ٢/ ٢٤

(٢) هو أبو ذؤيب الهذلي، الهمع ٨٣/ ١، معجم الشواهد: ٣٠٠

(٣) شرح الشافعية: ٢/ ٢٧٤.

ومثال (الألاء) الممدودة قوله^(١):

أَبَى اللَّهُ لِلشَّمِ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ سَيُوفُ أَجَادَ الْقَيْنِ يَوْماً صِقَالُهَا
وأما زيادتها في (أولو) المرفوعة، و(أولي) المجروزة، وفي (أولات)،
كقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾ [الزمر: ١٨] ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِي
الْبَصَرِ﴾ [طه: ٥٤] ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ [الطلاق: ٤] - أي: ذوات الأحمال، يعني
الحبالى من النساء - فليُفَرَّقَ بين (أولي) في حالتي النصب والجور وبين (إلى)
الجارة، ولم يعكس الأمر - لما مر^(٢) - وحملت حالة الرفع على غيرها، وحملت
التأنيث في (أولات) على التذكير - كما في الشافية وشرحها - . وأما قول
استجاعي^(٣) في حواشي القطر نقلاً عن الشَّوْنَانِي: إنهم زادوها في (أولات)
فرقاً بينها وبين (اللات) اسم جمع (التي) فَإِنَّ يَكْتَبُ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ^(٤) اهـ فلا
يظهر ولا يتمشى إلا عَلَى رِسْمِ الْمُضَحَّفِ وعلى قول من ذهب إلى أَنَّ (اللات)
في غيره يُكْتَبُ بِلَامٍ وَاحِدَةٍ - كصاحب الهمع^(٥) - .

وقد زادوا الواو حشواً في ألفاظ ذخيلة يونانية أو تركية فمن الأولى:
(أوقيانوس) اسم البحر المحيط بالكرة الأرضية. زادوا فيه واوا عقب الهلزة
للدلالة على ضم ما قبلها، وكذا الواو التي بعد النون، لذلك فإني رأيتُ هذا
الاسم محذوف الواوين في (مروج الذهب)^(٦). ونظيره (أوقليدس) اسم لأَوَّلِ
كتابٍ مُؤَلَّفٍ في الهندسة، وهو مركب من كلمتين: الأولى (أوقلي) بمعنى

(١) هو كثير عزة، ينظر الدرر اللوامع: ٥٧/١، معجم الشواهد: ٢٦٦/١.

(٢) ينظر ص ١٩٤.

(٣) حاشية السجاعي: ٢٨.

(٤) شرح الشافية: ٢٧٥/٢٠.

(٥) الهمع: ٢٣٨/٢.

(٦) مروج الذهب: ١٠١/١، ورد رسمها بواوين في المطبوع.

مِفْتَاح. والثانية: (دس) بمعنى هندسة، ويُسمَّى مُؤَلَّفُهُ أيضاً بذلك - كما في ترجمة القاموس^(١)، والبرهان القاطع^(٢).

ومن اللُّغة التركية (أُورْدُو) بمعنى المُعَسَّكَر، زادوا فيه واواً عَقِبَ الهمزة دلالةً على ضمِّها، والعوام تُسمِّيه (العرضي) أقول: ومن زيادة الواو المتوسِّطة عارضاً ما سبق آنفاً في نحو: (هَلْكَ فِرْعَوْنُ وَمَلَأُوهُ. وَبَانَ خُطَاؤُهُ) - على ما تقدِّم^(٣) من القولِ بأنَّ الألفَ غَيْرُ مَرِيدَةٍ، وأنَّ الواوَ هي المَزِيدَةُ لتبيين حركة الهمزة، كما يقال بذلك في (ملائه) أنَّ الباءَ هي الزائدة لبيان حركة الهمزة على ما جرى عليه في الهمع^(٤) من أنَّ الياءَ هي الزائدة في رسمِ المُصَحِّفِ، قال في (الأدب): (وزاد بعضهم واواً في (أُوخِي) مُصَغَّرًا فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (أُجِي) المكبِّر)^(٥) اهـ. قال في (الهمع): (ولكن أكثر أهل الخط لا يَرِيدُونَهَا)^(٦).

زيادة الواو طرفاً:

وأما زيادة الواو في الطرف ففي اسم (عمرو) فَرْقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ (عُمَر)، وذلك بشروط: أن يكون علماً؛ لم يُضَفْ لضمير. ولم يقع في قافية، ولم يُصَغَّر، ولم يكن محلىً بال، ولا منصوباً متوناً. قال شيخ الإسلام^(٧): (وذلك للفرق بينه وبين (عمر) مع كثرة استعمالها، ولم يعكس، لأن لفظ (عُمَرُو) أخف من لفظ (عُمَر). والزيادة بالأخف أولى.

(١) القاموس: مددة (قلس).

(٢) البرهان القاطع: لم أعثر فيه على هذه الكلمة.

(٣) ينظر ص ١٨٨

(٤) الهمع: ٢٣٤/٢.

(٥) أدب الكتاب: ٢٠١.

(٦) الهمع: ٢٣٩/٢.

(٧) شرح الشافية: ٢٧٤/٢.

فإن لم يكن عِلْماً كـ(عَمَر) الذي هو واحد (عُمُورُ الأَسنان) - وهو ما بينها من اللَّحْمِ المُسْتَطِيلِ - لم تُزَدْ فيه الواو، لأنَّ العِلْمَ لشُهرته في أسمائهم وكثرة استعماله واستعمال ما خِيفَ أن يلتبس به ليس كغيره.

وكذا لا تَزَادُ إذا أُضِيفَ لضمير، أو صُغِرَ، لأنَّ المضافَ إلى الضمير لا يُفْصَلُ منه بحرف زائد، وتصغير (عَمِرُو) و(عُمَر) بصورة واحدة.

وكذا إذا حُلِّيَ بـ(أل)، كقوله^(١):

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
وذلك لقلة استعماله، وكذا لا تَزَادُ إذا وقع قافيةً لتدفي (عَمِرُو) و(عُمَر) فيها، فلا يُضْفَى إلى التباس، كقول العَرَجِي الشاعر حفيد عَمِرُو بن عُثْمَانَ رضي الله عنه^(٢):

كَأَنِّي لَمْ أَكُنْ فِيهِمْ وَسِطاً وَلَمْ تَكْ نُسْبَتِي فِي آلِ عَمْرِ
وكقول الآخر - كما في رسالة (موقد الأذهان)^(٣) وغيرها -:

إِنَّمَا أَنْتَ مِنْ سُلَيْمَى كَوَاوٍ أُلْجِئْتَ فِي الْهَجَاءِ ظُلْماً بِعَمْرِ
يقول الفقير: يظهر لي من التعليل أن المدار على عدم الالتباس ولو في غير القافية بأن يختلف الوزن، أو تكون القرينة مُعَيَّنَةً ولو في حشو البيت، كقول ابن عَنِينَ الدِّمَشْقِيِّ^(٤):

كَأَنِّي فِي الزَّمَانِ اسْمٌ صَحِيحٌ جَرَى فَتَحَكَّمَتْ فِيهِ الْقَوَائِلُ
مَزِيدٌ فِي بَنِيهِ كَوَاوٍ عَمِرُو وَمُلْعَى الْحِطُّ فِيهِ كَرَاءٌ وَاصِلُ

(١) قيل هو أبو النجم العجلي - ينظر الإنصاف: ٣١٧، معجم لشواهد: ٤٨٣

(٢) خزائن الأدب: ٩٩/١.

(٣) موقد الأذهان: ٥.

(٤) ديوانه: ١١٧.

وكقولهم في ضبط العبادلة:

أبناء عيس وعَمِرُو وعَمَرُ ثُمَّ الرَّبِيزُ هُمُ العبادلة العَرَزُ
وكقول الآخر^(١) في البيت المشهور:

والمُسْتَجِيرُ بِعَمَرُو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كالمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضِ بِالنَّارِ
ولكنَّهُمْ نَظَرُوا إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ مِمَّنْ يَقْرَأُ الْكِتَابَ يَعْرِفُ وَزْنَ الشَّعْرِ
وَحَلَلَهُ. وَلَا كُلُّ أَحَدٍ يَعْرِفُ الْقَرِينَةَ فزادوها بإطراد، حتى أَنَّ كَثِيرًا مِنْ جَهَنَّةِ
الْكِتَابِ يَزِيدُهَا فِي (عَمَرُو) الْمَنْصُوبِ الْمُنَوَّنِ، مَعَ أَنَّهَا لَا تَزِيدُ فِي الْمُنَوَّنِ الْمَنْصُوبِ
لِوُجُودِ الْفَارِقِ بَيْنَهُمَا وَهُوَ الْأَلْفُ الَّتِي تَكْتُبُ بَعْدَ (عَمَرُو) الْمَنْصُوبِ بَدَلًا عَنْ
التَّنْوِينِ، فَإِنْ (عَمَرُ) مَمْنُوعٌ مِنَ الضَّرْفِ وَالتَّنْوِينِ. نَعَمْ إِذَا جَرَى الْكَاتِبُ عَلَى
لُغَةِ رِبْعَةِ الذِّبْنِ لَا يَكْتُبُونَ أَلْفًا بَعْدَ الْمُنَوَّنِ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ الْوَائِ فِي الْمَنْصُوبِ
لَأَنَّهُ لَا فَارِقَ حِينَئِذٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ (عَمَرٍ) إِلَّا بِالْوَائِ، فَإِنْ كَانَ مَنْصُوبًا غَيْرَ مُنَوَّنٍ بِأَنْ
وَصَفَ بِ(ابن) مُتَّصِلٌ بِهِ كَمَا إِذَا قِيلَ: (إِنَّ عَمَرُو بْنَ الْعَاصِيِ هُوَ الَّذِي بَنَى مِصْرَ
الْقُسَاطِ، أَوْ قِيلَ: (إِنَّ عَمَرُو بْنَ هِنْدٍ هُوَ الَّذِي أَمَرَ بِقَتْلِ طَرْفَةِ ابْنِ الْعَبِيدِ) وَجِبَ
إِنْبَاءُ الْوَائِ وَحَذْفُ أَلْفِ (ابن) لَا الْعَكْسَ، هَذَا مَا ظَهَرَ لِي وَإِنْ لَمْ أَرَهُ مُصَرَّحًا
بِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ كُتُبِ الْفَرَسِ، وَقَدْ رَأَيْتُ مِنْ ارْتِكَابِ الْعَكْسِ بِأَنْ حَذَفَ الْوَائِ وَأُثْبِتَ
الْأَلْفُ، جَعَلَهَا أَلْفَ التَّنْوِينِ وَلَمْ يَدِرْ أَنَّ الْعَلَمَ الْمَوْصُوفَ بِ(ابن) يُحذفُ تَنْوِينُهُ
وَلَوْ نَضَبًا كَمَا تُحذفُ أَلْفُ (ابن) وَجُوبًا فِيهِمَا - كَمَا يَأْتِي فِي الْحذفِ^(٢) - .

واو الصلة:

وأما واو الصلة، مثل (عَلَيْكُمُو، وَيَلْكُمُو) فقد ذكرنا في الفصل قبل هذا
عن الهمع أَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَزِيدُهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَكْتُبُهَا^(٣).

(١) هُوَ كَلِيبُ بْنُ رِبْعَةَ التَّغْلِبِيِّ الْوَائِلِي، يَنْظُرُ الْخَزَانَةَ. ٢٥١/٧.

(٢) يَنْظُرُ ص ٢١٦.

(٣) تَقْدِمُ فِي ص ١٩٢.

الفصل الثالث

زيادة هاء السكت خطأ

مما يختص به الوقف زيادة هاء ساكنة، فيوقف بها وجوباً في ثلاثة مواضع، وجوازاً في ستة. وبالنظر للوقف عليها ثبت خطأ وإن كانت تحذف لفظاً حالة الدرج، وإنما ثبت وصلأ في قوله تعالى: ﴿كِتَابٌ﴾ [الحاقة: ٢٥] و﴿حِسَابٌ﴾ [الحاقة: ٢٦] و﴿مَالِهِ﴾ [الحاقة: ٢٨] و﴿سُطُنِينَ﴾ [الحاقة: ٢٩] اتباعاً للمُضَحَّفِ الإمام والنقل، ومن القراء من حذفها وصلأ على طبق القاعدة مع النقل عنه رحمته.

فالثلاثة الواجبة:

أولها: في (فعل الأمر) الذي صار على حرف، وكذا (مضارع المجزوم)، فإذا كان الفعل محذوف الفاء، مثل (قَهْ نَفْسَكَ . وَلَا تَقْ عَدُوَّكَ)، أو محذوف العين، مثل (رَهْ حَبِيْبَكَ وَلَا تَرَهْ عَدُوَّكَ) ووقف عليه وجب إلحاق الهاء به لفظاً، وقد صرح شيخ الإسلام في شرح (المنهج) بأن تركها خطأ - كما ذكرناه أول الباب الأول^(١) - قال في الخلاصة^(٢):

وَقَفَ بِـ(ها السكت) عَلَى الْفِعْلِ الْمُغْلٍ بِحذف آخر كـ(أَعْطِ مَنْ سَأَلَ) وليس حتماً في سوى ما كـ(ع) أو كـ(يَع) مجزوماً فَرَّاعِ مَا رَعَوْا فلذا ثبت خطأ، وإن كانت تذهب في اللفظ وصلأ، وبالنظر للوصل في القرآن لم ترسم في ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ﴾ [الفرقان: ٤٥] ونحوه.

(١) تقدم في ص ٤٤.

(٢) الخلاصة: البيت الثالث عشر والرابع عشر من باب الوقف

وقد ثبت في الوصل إجراء له مُجرى الوقف - كما مرَّ عن الصبان^(١) في قول الشاعر^(٢):

فَهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْإِيْمَانِ [لَا سِيْمَا عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ]
قيل إنما وجب إلحاقها في الوقف لكون عوضاً عن المحذوف الذي هو الفاء أو العين من الفعل اللفيف. قال في (الأدب) فإن سبق الأمر حرف الفاء كأن قيل (قُمْ فَلْ عَمَلْكَ) لم يجب إلحاقها، ونصَّ عبارتي: (إِذَا أَمَرْتُ مِنْ مِثْلٍ: وَعَيْتُ الْحَدِيثَ، وَوَقَيْتُكَ بِنَفْسِي، وَوَشَيْتُ الثَّوْبَ. زِدْتَ هَاءً فِي اللَّفْظِ إِذَا وَقَفْتَ وَهَاءً فِي الْكِتَابِ، فَتَقُولُ: (عَهْ كَلَامِي، قَهْ زَيْدًا بِنَفْسِكَ، شَهْ ثَوْبَكَ) لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ كَلِمَةً عَلَى حَرَفٍ، فَإِنْ وَصَلْتَ ذَلِكَ بِفَاءٍ أَوْ وَاوٍ فَإِنْ شِئْتَ أَفَرَزْتَ الْهَاءَ وَإِنْ شِئْتَ حَذَفْتَهَا وَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ، فَتَقُولُ: (قُمْ قَيَّ زَيْدًا) (إِذْهَبْ قَلَّ عَمَلْكَ) وَ(سِرْ ثَوْبَكَ)، وَإِنْ وَصَلْتَ ذَلِكَ بِ(ثُمَّ) أَلْحَقْتَ الْهَاءَ، لِأَنَّ (ثُمَّ) حَرْفٌ مُنْفَصِلٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ لَا يَتَّصِلُ بِمَا بَعْدَهُ اتِّصَالَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ^(٣) اهـ. أي: لما تقدّم من أنهما لا يوقف عليهما.

وإن أكدت الأمر من اللفيف المذكور بالتّون فقلت: (عَهْ يَا هِنْدُ نَفْسَكَ) أمراً من (وعى) استغنى عن زيادة الهاء، ومثّل (عَيَّ) (إِنَّ) أمراً من (وَأَيَّ - بمعنى وعد -) كما في اللّغز المشهور المذكور في (موقد الأذهان)^(٤) و(حواشي الأزرهية)^(٥) وغيرهما^(٦) وهو:

إِنَّ هِنْدُ الْمَلِيحَةُ الْحَسَاءُ وَأَيُّ مَنْ أَضْمَرْتُ لِيْخِلَ وَفَاءُ

(١) حاشية الصبان: ١٧٣/٢، ٢٢٥/٤.

(٢) تقدم في ص ٥٥.

(٣) أدب الكاتب: ٢١٠.

(٤) موقد الأذهان: لم أعثر عليه فيه.

(٥) حاشية حسن العطار: ٧١.

(٦) حاشية الصبان: ٢٢٥/٤، ومعني اللبيب: ١٣/١.

وَأَمَّا الْقُلُّ الناقص - وهو المحذوف اللام فقط واواً كانت أو ياء، نحو: (اغزُ) و(ازم) و(لا تغزُ) و(لا تزم) فيجوز تركها لأن الكلمة تقوت بكونها على أكثر من حرف، ولكن الأكثر إلحاقها به - وهو المختار - لأن الكلمة لحقتها الإعلال بحذف آخرها فكروها أن يجمعوا عليها حذف لامها وحذف الحركة، قال في (الهمع): ما لم يكن الفعل متعدياً، وإلا كان لمختار غدم الإلحاق ثلثاً تلتبس هاء السكت بهاء الضمير^(١) اهـ.

وعليه فيكون من القليل قوله عليه الصلاة والسلام: (الخبر ثقيل)^(٢)، وقوله: «ثُمَّ أَيْنَمَا أَدْرَكْتِكَ الصَّلَاةُ بَعْدُ فَصَلِّه» - كما في رواية للبخاري في صفحة [٢٨٩] من خامس القسطلاني^(٣)، وفي رواية أخرى: (فَصَلِّ) بدون هاء كما في صفحة [٣٢٩]^(٤) منه، وقوله تعالى: ﴿فِيهِدْهُمْ أَقْسَدَةً﴾ [الأنعام: ٩٠] وقد يقال: إن كلامَ الهمع في الماضي لا المضارع.

والثاني من مواضع وجوب إلحاق هاء السكت (ما الاستفهامية إذا جُرَتْ باسم، نحو: (مَجِيءٌ مَ جِئْتُ؟) و(بِمَقْتَضَايَ عَمِلْتُ؟) فإذا وقفت على اسم الاستفهام أَلَحَقْتُ (الهاء) وجوباً، فتقول: (مَجِيءٌ مَهْ؟ وِبِمَقْتَضَايَ مَهْ؟).

وأما إذا جُرَتْ بحرف، نحو: (مِمَّ؟ وِعَمَّ؟) فلا يجب إلحاق الهاء بها، فيجوز أن تقول: (لِمَ؟ وِعَمَّ؟) بالإسكان - على ما في الصبان^(٥)، والهمع^(٦) - وإن كان قول الكافيحي في شرح قواعد الإعراب: (تُحذفُ الألفُ وتَبقى الفَتْحةُ دَليلاً

(١) الهمع: ٢٠١/٢.

(٢) القلى بغض، ومعناه: جرب الناس فإنك إذ جربتهم قليتهم وتركتهم لما يظهر لك من بواطن سرانهم، أي: من جربهم وخبرهم وأبغضهم وتركهم. فلفظه لفظ الأمر. ومعناه الخبر. ينظر النهاية: ١٠٥/٤.

(٣) البخاري: ٩١/١، وشرح القسطلاني: ٢٠٠/٥.

(٤) شرح القسطلاني: ٢٤٠/٥.

(٥) حاشية الصبان: ٢٢٦/٤.

(٦) الهمع: ٢١٠/٢.

عليها) يقتضي وجوب فتحها فستدرك به على قولهم (لا يُوقَفُ على مُتَحَرِّكِ) ولكنَّ الأَحْسَنَ إلحاقُ الهاءِ، وعليه قراءةُ يعقوب^(١) في ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١] (عَمَّة) بإلحاقِ الهاءِ عند الوقف. والفرق بين الجار الحرفي والاسم المضاف: أنَّ الحَرْفِيَّ كالجُزْءِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِ بِهَا لَفْظاً وَخَطأً فصارت كأنها على حَرْفَيْنِ، بخلاف الاسم.

والموضع الثالث من مواضع الوجوب مُسَمَّى أَيَّ حَرْفٍ كان من حروف الهجاء عند السؤال عنه، مثلاً: إذا قيل لك ما مُسَمَّى الجيم من (جَعْفَر) فتقول في الجواب (جَه) فتتطرق بمسمى الحرف مَفْتُوحاً مُلْحِقاً به (هاء السكت)، ولا تقول: (جيم)، ولا (أَج). بخلاف ما إذا سئلت عن أصل مادة الاستفتاح مثلاً، فتقول: (ف ت ح) حروفاً مقطعة مفتوحة من غير إلحاق (هاء) بها إلا في الحرف الأخير فيجوز أن تحركه وتلحقه بها.

جواز الإلحاق :

وأما مواضع الجواز الستة :

فأولها: المضارع والأمر من الناقص - أي: المحذوف اللام المتقدم -.

وثانيها: الاسم لذي آخره حرف علة، مثل (هو، وهي) ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾ [الفارعة: ١٠] وكذا ﴿يَتَوَلَّى﴾^(٢) [المائدة: ٣١]، (يا ابتاه) و(يارباه، يا غوثاه).

وثالثها: (ما) الاستفهامية المجبوبة بالحرف، نحو: (لمة؟، وفيمة؟ وَكَيْفَ؟) وغيرها من باقي الحروف التي تدخل عليها، فتحذف ألِفُها، وتلحق بها (هاء السكت)، كما قال في الخلاصة^(٣):

(١) معجم القراءات، ٤٥/٨

(٢) تقدم ذكره في ص:

(٣) الخلاصة: البيت الخامس عشر من باب الوقف، وسيرد ذكره في ص ٢٧٣

و(ما) في الاستفهام إِنَّ جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا، وَأَوَّلُهَا (الها) إِنْ تَقِفَ^(١)
ورابعها: ما آخره ياء المتكلم، نحو: (غلامية)، قال تعالى: ﴿مَا أَخَذَ عَنِّي

مَالِهِ﴾ هَكَذَا عَنِّي سُلَاطِينَةٌ [الحاقة: ٢٨-٢٩].

وخامسها: ما عوضت فيه ياء المتكلم بالتاء نحو (يا أبة، يا أمة) فيجوز
إبدال التاء هاء - كذا قيل، وفيه ما فيه -.

وسادسها: بعد كاف الخطاب للمذكر، سواء كنت الكاف ضميراً مفعولاً
أو مضافاً، نحو: رُبُّكَ قَدْ أَكْرَمَكَ. وفي (لغة ربيعة) يلحقون (الكاف) المذكورة
بألف الصلة في خطاب المذكر، وبياء الصلة في خطاب الأنثى، فيقولون
للرجل: (رأيتك)، وللمرأة: (رأيتكي)، ويفعلون مثل ذلك في (التاء) أيضاً
يلحقونها بألف الصلة للرجل، وبياء الصلة للأنثى فيقولون له: (قُمت)، ويقولون
لها: (قُمتي) - كما ذكره الصبان^(٢) عند قول الخلاصة^(٣) -:

كالباء والكاف من (ابني أكرمك) [والباء والها من (سليته) ما ملئت]

في التمثيل للضمير المتصل، وقد (أبو علي) الزيادة للياء بعد التاء بوجود
الهاء بعدها^(٤) - كما قاله الشنواني على الأجرومية - قال الدماميني على
التسهيل: (وقد اجتمعا أي: وصل الكاف والتاء المكسورتين (بالياء) خطاباً
للأنثى في قوله^(٥)):

رَمَيْتُهُ فَأَقْصَدْتُ فَمَا أَخْطَأْتُ فِي الرَّمْيَةِ
بِسَهْمَيْنِ مَلِيحَيْنِ أَعَارَتْكُمَا الظُّيُومُ

(١) ينظر ص: ٢٣٢.

(٢) حاشية الصبان: ١/٢١١.

(٣) الخلاصة: البيت الخامس من باب النكرة والمعرفة.

(٤) هذا من كتابه (الحجة في علل القراءات السبع) ينظر الخزاعة: ٥/٢٦٨.

(٥) ينظر الخزاعة: ٥/٢٦٨، ٢٦٩.

أقول: وعلى هذه اللغة يتخرج حديث المولد الشريف من قول الهاتف لأمته: (إِذَا وَضَعْتَهُ فَنَسِيهِ مُحَمَّدًا)^(١) وغير ذلك من أحاديث وردت في الصحيحين على هذه اللغة، كقوله في حديث حابسة الهرة - كما في باب فضل سقي الماء، من البخاري^(٢) - «لَا أَنْتَ أَطْعَمْتَهَا وَلَا سَقَيْتَهَا حِينَ حَبَسْتَهَا، وَلَا أَنْتَ أَرْسَلْتَهَا فَأَكَلْتُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ». وهذه اللغة كثيرة الاستعمال بمصر^(٣)، إلا أنها لما لم تكن من لغة قريش جعلوها من اللغات الرديئة^(٤)، كما عدوا من اللغات المذمومة زيادة شين الكشكشة بعد الكاف المكسورة في خطاب الأنثى فيقولون لها: (مَرَزْتُ بِكَشْ)، وزيادة سين الكسكة بعد الكاف المفتوحة للفرق بين خطاب الرجل وخطاب المرأة، ومنهم من يُبدل الكاف المكسورة شيناً مُعْجَمَةً. قال الثعالبي في فقه اللغة^(٥): «وقد قرئ على هذه اللغة «قَدْ جَعَلَ رَبُّشْ تَحْتَشْ سَرِيًا»^(٦)، وقد شاعروهم^(٧) يُخاطب الغزاة جاعلاً عَيْنِيهَا عَيْنِي محبوبته:

فَعَيْنَاشْ عَيْنَاهَا وَجِيدَشْ جِيدُهَا وَلَكِنْ عَظْمُ السَّاقِ مِشْ رَقِيقُ

(١) إنسان العيون: ٢١٣/١.

(٢) البخاري: ١٤٧/٣.

(٣) وهي في لهجة الموصل أكثر استعمالاً.

(٤) كان من الواجب أن يحسن اختيار الحكم على هذه اللغة. إذ قد استشهد لها بما ورد في صحيح البخاري.

(٥) فقه اللغة: ١٠٩.

(٦) يريد بهذا قوله تعالى: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤].

(٧) هو مجنون بني عامر، بنظر الخصائص ٤٦٠/٢، الخزائن: ٤٦٤/١١، معجم الشواهد: ٢٤٦.

ولعل الذين يقولون في: الديك، (الدَيْشُ) - كما في القاموس^(١) - هم أهل هذه اللغة، والذي رأيته في (درة الغواص)^(٢) أَنَّ كَسَكَسَةً بَكْرٍ هي زيادةُ السين المُهملة بعد كاف المؤنث، قصدوا بها الفرق بين كاف المذكر ف المؤنث. وقد ذكر هو والثعالبي جملة من الأمور الرديئة في لغات رب التي لم تستعملها قريش، فلذا عدّها في (المزهر)^(٣) من مذموم اللغا ترجمة مستقلة لسنا بضدد التعرض لذكرها، وإنما المناسبة ردت بنا إلى الإشارة إليها، والله الهادي للصواب.

(١) القاموس: مادة (ديش).

(٢) درة الغواص: ١١٥.

(٣) المزهر: النوع الحادي عشر (معرفة الرديء والمذموم من اللغات): ٢٢١/١.

الباب الرابع الحذف

في (أدب الكاتب) ما نصه: (قال أبو محمد بن قتيبة: الكتابُ يَزيدون في كتابة الحرف ما ليس في وزنه ليفصلوا بلزيادة بينه وبين المشبه له، وينقصون من الحرف ما هو في وزنه استخفافاً واستغناء بما أُبقيَ عما أُلقيَ إذا كان في الكلام دليل على ما يحذفون، كما أنّ العربَ كذلك يفعلون، يحذفون من الكلمة، نحو قولهم: (لم يكُ) وهم يريدون (لَمْ يَكُنْ)، وَيَحْتَرِلُونَ من الكلام ما لا يتمُّ الكلامُ على الحقيقة إلا به، استخفافاً وإيجازاً إذا عَرَفَ المخاطبُ ما يَعتنون، كما قال الثَّورِيُّ بنُ تَوَلَّبٍ^(١):

فإِنَّ المنيّةَ مَنْ يَحْشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

أَرَادَ: (أَيْنَمَا ذَهَبَ، أَوْ أَيْنَمَا كَانَ)، ومثْلُ هذا كثيرٌ في القرآن.

وربما لم يكن الكتاب أن يفصلوا بين المتشابهين بزيادة أو نقص فتركوها على حالهما، واكتفوا بما يدلّ من متقدّم الكلام ومتأخّره، نحو قولك في الكتاب: (للرجلين: (لن يَغْزُوا) وللجميع: (لن يَغْزُوا)، وكذلك للواحد فلا يُفصل بين الاثنين والجميع والواحد، وإِنَّمَا الذي يزيده الكتاب للفرق بين المتشابهين حروف المدّ واللين، وهي (الألفُ، والواوُ، والياءُ) لا يتعدّونها إلى غيرها ويبدّلونها من الهمزة، ألا ترى أَنهم قد أجمعوا على ذلك في كتاب المُضْحَفِ.

(١) شرح التصريح: ٢/ ٢٨٢، معجم الشواهد: ٣٣٩

وأما ما يُنْقَضون للاستخفاف بحروف المدِّ واللَّين وغيرها، وسترى ذلك في موضعه - إن شاء الله تعالى -^(١) انتهى كلامه . وهو مبني على ما كان عليه المتقدمون من الكتاب من زيادة الألف بعد واو الفعل في غير المُصْحَف كما سبق عن النووي على (مُسْلِم)^(٢) وقد عَرَفْتُ من البابِ السابق ما استقرَّ عليه رأيُ المتأخِّرين من تخصيص زيادة الألف بواو الضمير المتطرِّفة، أي: التي لم يتصل بها ضمير المفعول على ما بيَّناه هناك^(٣) .

كما أن كلامه في زيادة الياء مبني على زيادتها في المُصْحَف التي ذكر في (جمع الجوامع)^(٤) عدة مواضع منها زادوا فيها الياء فيه، ولم أجد موضعاً زادوها فيه في الخطِّ القياسي إلا على ما قيل في (خطائهما، وملائهما) ونحوها، لكن قول شارح الشافية في الكلام على (عمرو) المتقدم (أن المضاف للضمير لا يفصل منه بحرف زائد)^(٥) يقتضي أن (الياء) غير مزيدة، وقد جعلتُ في هذا الباب ستة فصول، وتمة الباب .

(١) أدب الكاتب: ١٨٢

(٢) ينظر ص ١٨٩، ١٩١

(٣) ينظر ص ١٩٢ .

(٤) الهمع: ٢/ ٢٤٣ .

(٥) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٤

الفصل الأول

في حذف الهمزة من الحشو، وحذفها من الطرف

قد عرفت مما سبق في فصلها^(١) أنها لا تسهل في أول الكلمة، وإنما التي يعترها ذلك ما كانت حشواً أصالة، أو عَرَضَ لها التوسط، أو كانت طرفاً ظاهراً أو تقديراً.

فأما التي في الحشو والمتوسطة عارضاً فتُحذف في حالتين:

الأولى: وتحتها ثلاث صور: أن تكون مسبقة بحرف مد كصورتها بأن تكون مفتوحة، والسابق ألف، نحو: (تَشَاءَبَ، وتَسَاءَلَ)، ونحو: (جاءه - للمفرد -)، و(كسأه، وجزأه) حال النصب، بخلاف ما إذا كانت مضمومة، نحو: (التَّثَاؤَبُ)، و(عطاؤه، وجزأؤه) حال الرفع، أو كانت مكسورة، نحو: (التثانيف، والشمائل، والبايع)، و(فَضَائِهِ، وكَسَائِهِ) حال الجر، أو أن تكون مسبقة بواو ساكنة وهي غير مكسورة، نحو: (السَّمَوَاتُ، وتَوَاتَمَ، وضُوءُهُ، وضُوءُهُ) بخلاف ما إذا كانت الهمزة مكسورة كـ(مَوَاتِلَ، وضُوءِهِ، ووُضُوءِهِ) فإنها تُرسم حينئذ بحرف حركتها، أو أن تكون مسبقة بياء ساكنة أيضاً، سواء كانت هي - أي: الهمزة - مفتوحة، نحو: (جَيْتَلُ، أو مكسورة، مثل: (عَذَابُ بَيْتَسَ)، أو مُطلقاً، نحو: (شَيْئُكَ، وقَيْئُكَ) مضافين للضمير بالحركات الثلاث، فتُحذف الهمزة في ذلك كله للإدغام في غير الألف، وللتسهيل فيها، وكرهية اجتماع المثليين.

(١) ينظر ص ٨٦، ٨٨

والثانية: أن يكون بعد الهمزة حرفٌ مذكورتها لو صوّرت، ولم يكن ذلك المدُّ أَلَفَ الضمير ولا ياء المخاطبة، ولا ياء المتكلم، ولا ياء نسبة، وذلك نحو: (قَرَأُوا، وأَقْرَأُوا، وَيَقْرَأُونَ، ولم يَقْرَأُوا، ورَأَوْس).

وفي (المُسْتَهْزِؤُن) الخلاف المتقدم^(١) في (سَبَل، وَيَسْتَهْزِؤُن) ولكن العمل على مذهب الأخفش في رسم الهمزة المضمومة بعد الكسرة ياء^(٢) دون مذهب سيويه القائل بحذفها - كما قدّمنا في الباب الثاني^(٣) - .

ولا تُحذف الهمزة من نحو: (شَيْئٌ، وَضَيْئٌ) لئلاَّ يُلتبس بفعل.

وخرج بقولهم: (حرف مدّ) علامة التثنية في نحو: (الرَّجُلَيْنِ المُسْتَهْزِئَيْنِ).

وبقولنا: (ولم يكن المدُّ أَلَفَ الضمير [ولا ياء المخاطبة، ولا ياء المتكلم، ولا ياء نسبة]) ما إذا كان لمدّ ضميراً أو غيره مما ذكر معه، نحو: (إِنِّهَما قَرَأَا، أو لم يَقْرَأَا، أو سَيَقْرَأَانِ، وبِأَهِندَ لا تَقْرَئَنِي، وَأَنْتَ رِدْئِي. وهذا جُرْئِي) ففي ذلك لا تُحذف لئلاَّ يُلتبس المُسْنَدُ لِلثَّانِي بِالْمُسْنَدِ لِلوَاحِدِ فِي الْمَثَلِ الْأَوَّلِ، وَلِئلاَّ يُلتبس بِالْمُسْنَدِ لِلنِّسْبَةِ فِي الثَّانِي. وَلِئلاَّ يُلتبس بفعل آخر في الثالث، وِليُلتبس بِالنَّعْتِ الْقَبِيحِ فِي الرَّابِعِ، عَلَى أَنَّهُ تَقَدَّمَ أَنَّ يَاءَ الْمُتَكَلِّمِ أَصْلُهَا الْفَتْحُ - كما قاله في شرح الشافية^(٤) - فلا تكون حرفَ مدّ، وكذلك ياء النسبة ليست حرف مدّ لأنها مشددة.

وأما الني في الطرف ظاهراً أو تقديرأ فكذلك تُحذف في حالتين:

(١) ينظر ص ٨٨

(٢) هذا هو المعمول به والمتفق مع القاعدة في اتباع أقوى الحركتين وصورتها تكون (المستهزون، ويستهزون) على الياء.

(٣) ينظر ص ٩٦.

(٤) شرح الشافية. ٢٧١/٢.

الأولى: أن تكون مسبوقه بألف، نحو: (دُعَاء، وَنِدَاء، وَجَزَاء، وَفُجَاءَة، وَقِرَاءَة، وَغَبَاءَة). أو مسبوقه (بواو) مِذَّ، أَوَّلِينَ، نحو: (وُضُوء، وَضُوء، وَسُوء، وَسُوء، وَسُوءَة، وَشُوءَة). أو مسبوقه بياء كذلك، نحو: (هَنِيئَة، وَشَيْء، وَخَطِيئَة، وَهَيْئَة) ففي كل ذلك لا يكون للهمزة صورة، وإنما النبرة، أي: السنة المرتفعة لتركز عليها قطعة الهمزة نظراً لِلُغَةِ التحقيق - كما سبق ذلك^(١) -.

وقد تكون الهمزة مُكْتَنَفَة بمذتين سابق ولا حقي وهما ألفان، أو واوان، أو يآن، نحو: (تَرَاهُ، وَيُسْؤُؤُنَّ، وَلَا تُسَيِّئُ يَا هَندُ). أو الأول ألف، والثاني ياء، كـ(إسرائيل). أو الثاني واوا، مثل: (بَاءُوا، وَجَاءُوا). أو الأول واو مدّ، والثاني ألف مرسومة ياء، كـ(السُّوءَى)، أو كانت الثانية ضمير تثنية مثل: (لَمْ يَبُوءَا)، أو كانت الأولى ياء مِذَّ والثانية ألف الضمير، مثل: (لَمْ يَجِيئَا، وَلَمْ يَجِيئَا). أو كانت واقعة بين مِذَّ ولين كـ(المُؤْؤُذَة، وهذا فَيَّيَّ).

فمقتضى القياس أنها تحذف لاجتماع الأمثال، والعمل الآن على عدم الحذف في المثال الأخير. وكذلك لا تُحذف في نحو: (ورائي، والكِسَائِي) على ما عليه الأكثرون - كما سبق عن الشافية^(٢) - وعمل أكثر النُسخ الآن بمصر على الحذف، وله وجه بالنسبة للمضاف إلى ياء المتكلم فإنه يجوز بناؤه على قصر الممدود، فيقال: (وَرَائِي، وَرِدَائِي) بفتح الياء، بخلاف المنسوب الممدود كـ(الكِسَائِي).

أما المنسوب الذي يصح بالوجهين: المِذَّ والقَصْرُ مهموزاً فيهما كـ(النسائي) فيصح كتبه بياء واحدة بعد الألف جرياً على أحد الطريقتين المتقدمتين في رسم الهمزة المكسورة المتصلة بشيء آخر ألفاً، ويصح كتبه بياءتين: إما بألف على المِذَّ، أو بدونها على القصر، كما كتبوا (الشَّيْئِي) بياء مهموزة لكن لم تقع كتابة (النسائي) بدون ألف في كتب المُحدثين.

(١) ينظر ص ٨٨.

(٢) ينظر ص ٢١٢.

الفصل الثاني

فيما يحذف من همزات الوصل

قد سبق في باب الزيادات أن همزة الوصل تُزاد في ثلاثة أنواع^(١)، ومعلوم أنها من الزيادات في أول الكلمة. فالآن نتكلم عليها من حيث الحذف.

أما النوع الأول: وهو (ال) الحرفية، أو الاسمية، فتُحذف ألفها في ثلاث حالات:

الحالة الأولى: أن تدخل عليها همزة الاستفهام كأن تقول: (الرَّجُلُ خَيْرٌ أَمْ الْمَرْأَةُ؟) فتُحذف خطأ كراهة اجتماع المثليين. وموافقةً لحذفها لفظاً بمعنى أنها تبدل مذكراً، أو تُسهّل - كما في الخلاصة^(٢) -، كقوله تعالى: ﴿لَذَكَّرْنَا حَرَمَ آيَةِ الْأَنْبِيَاءِ﴾ (الأنعام: ١٤٣). وقد يتعين التسهيل ولا يجوز المد، فتثبت الألف، وذلك في الشعر، كقوله^(٣):

أَلْحَقْ - أَنْ دَارُ الرِّبَابِ تَبَاعَدَتْ أَوْ اثْبَتْ حَبْلٌ - أَنْ قَلْبُكَ طَائِرٌ
فإن الوزن لا يستقيم إلا بالتسهيل دون المد، إذ لا يجتمع في الشعر ساكتان وإن جاز المد عريية. اهـ قاله مُحَشِّي الجزرية. وقال في الشافية^(٤): ويجوز إثباتها خطأ فيما يلتبس فيه الخبر بالاستخبار، أي بأن لم يكن في الكلام

(١) ينظر ص ١٨٩.

(٢) ينظر ص ٤٧.

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة: الديوان: ١٠١، الكتاب: ١٣٦/٣، معجم الشواهد: ١٥٥.

(٤) شرح الشافية: ٢٧٦/٢.

حكم همزة الوصل مع لام التعريف

معادل للهمزة إلا في نحو: ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [يونس: ٥٩]، ونحو: ﴿ءَأْتَنُ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ﴾ [يونس: ٩١] فلا تكتب فيهما.

والحالة الثانية: أن تدخل عليها اللام الحرفية سواء كانت للجر أو للقسم، أو للتوكيد، أو للاستغاثة، أو للمتعب، كقوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ [التوبة: ٦٠] ﴿وَإِنَّهُ لَلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾^(١) [البقرة: ١٤٩] ﴿وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾^(٢) [الضحى: ٤] وكقوله^(٣):

يَا لِلرِّجَالِ عَلَيْكُمْ خُمَلْتِي حُسِبْتُ [إِنَّ الضَّعِيفَ عَلَى الْأَجْوَادِ مَحْمُولُ]

والحالة الثالثة: أن تدخل عليها (من) أو (على) أو (بنو) ويقتصر على الحرف الأول من هذه الثلاثة، نحو: (يُئْمَل، وَعُلَمَاء، وَيُلْعَنُ) - كما ذكرناه في الباب الأول^(٤).

وقولنا (اللام الحرفية) للاحتراز عن اللام الفعلية، نحو: (اذهب فل الأمور مُدْبِرًا)، فإن هذه اللام فعل أمر من اللفيف لا توصل بالاسم الظاهر إلا في حال المحاجة والألغاز - كما سبق^(٥) -.

وقولنا أولاً (ال) الحرفية.. إلخ للاحتراز عن (ال) التي هي جزء من الكلمة ولا تدغم في التاء من نحو: (التقاء، والتقاط، والتماس، والتنام) فإن الألف لا تحذف منها عند دخول اللام عليها، كقولك: (قَصْدُهُ لِاتِّمَاس معروفه)، وكقول النحاة: (وَحَرَكُ بِالْكَسْرِ لِاتِّبَاءِ السَّاكِنَيْنِ)، ويقع من بعض

(١) الآية تقدم ذكرها في ص ٥٠.

(٢) تقدم ذكرها في ص ٥٠.

(٣) الأبيكار الحسان: ١٧، والرواية فيه: يا أهل طه

(٤) ينظر ص ٥٢.

(٥) ينظر ص ٥٣.

جَهَلَةُ السَّخَاخِ أَنَّهُ يُوَصِّلُ اللَّامَ الْجَارَةَ بِلامِ الْكَلِمَةِ وَيَحذفُ الْأَلْفَ، وَهَذَا مِنْ الْأَشْبَاهِ عَلَيْهِ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْأَغْيَاءِ بِعَكْسِ الْمُتَقَدِّمِ يَزِيدُ أَلْفًا قَبْلَ لَامِ الْأَمْرِ السَّاكِنَةِ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا الْفَاءُ مِثْلُ: (فَالْيَقَاتِلِ) (فَالْيَتَوَكَّلِ) (فَالْيَتَأَمَّلِ) كَأَنَّهُ تَوَحَّمِ أَنَّهَا مِثْلُ لَامِ التَّعْرِيفِ الرَّاقِعَةِ بَعْدَ الْفَاءِ.

النوع الثاني: وأما النوع الثاني وهو المصادر التسعة وما تصرف منها من الماضي والأمر، فقد سبق^(١) أَنَّهُ لَا تُحذفُ أَلْفُهَا وَلَوْ وُصِلَتْ بِ(الِ) أَوْ دَخَلَتْ عَلَيْهَا اللَّامُ أَوْ الْفَاءُ، بَلْ تَبْقَى الْأَسْمَاءُ عَلَى مَا كَانَتْ تَكْتُبُ بِهِ قَبْلَ دُخُولِ (الِ) أَوْ اللَّامِ، نَحْوُ: (الْإِيْتِمَامِ، وَالْإِيْتِمَامِ) لِخَوْفِ الْإِلْتِبَاسِ بِاسْمِ آخَرِ.

وأما الأفعال التي تدخل هي عليها فمنها ما تتغير أَلْفُهَا بَعْدَ دُخُولِ الْفَاءِ، نَحْوُ: (فَأَتَرَزْ، فَأَتَمِنْ). ومنها ما لَا تَتَغَيَّرُ خَوْفَ اللَّبْسِ، نَحْوُ: (فَأَتَمِّمْ). هذا ما ظَهَرَ لِي، وَتَقَدَّمتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي فَصْلِ زِيَادَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ^(٢). وَإِنَّمَا نَقُولُ هُنَا: تُحذفُ الْأَلْفُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ وَمِنْ مَصَادِرِهَا فِي صُورَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ مَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الْاسْتِفْهَامِ أَوْ هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ. كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَصْطَفَى آبَنَاتٍ عَلَى الْبَنِينَ﴾^(٣) [الصافات: ١٥٣]، ﴿أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ﴾ [ص: ٧٥]، ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ [المدفقون: ٦] (أَفْتَرَأَ عَلَى اللَّهِ قُلْتُ كَيْتَ وَكَيْتَ أَمْ اجْتَرَأَ؟)، (أَيَمَارًا قُلْتُ كَذَا وَكَذَا أَمْ اخْتِيَارًا؟) (أَيَمَانًا فَعَلْتُ ذَلِكَ أَمْ اخْتِيَانًا؟) ففِي هَذِهِ الصُّورِ تُحذفُ أَلْفُ الْوَصْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ الْأَرْبَعَةِ، وَمِنْ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي تَلِي هَمْزَةَ الْاسْتِفْهَامِ. وَتُحذفُ الْيَاءُ الَّتِي كَانَتْ تَكْتُبُ بَعْدَ الْأَلْفِ فِي (أَيَمَارَ، وَأَيَمَانِ)، وَأَمَّا الْأَلْفُ الْمَوْجُودَةُ لَفْظًا لَا خَطَأَ بَعْدَ هَمْزَةِ

(١) ينظر ص: ١٨٧.

(٢) ينظر ص: ١٨٥.

(٣) الآية تقدم ذكرها في ص ١٠٥

حكم همزة الوصل

الاستفهام فهي همزة فاء الكلمة انقلبت مذكراً لوقوعها ساكنة بعد الهمزة السابقة.

ومثل همزة الوصل همزة المتكلم في الفعل المضارع إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، كقول الفاروق رضي الله عنه للنبي ﷺ: «أَشْتَرِيهِ»^(١) للفرس الذي أعطاه في سبيل الله ثم وجده ثباع، فإن (القسطلاني) ضبطه بمد الهمزة. أي: هل أشتريه؟ - كما سبق عند التكلم على الهمزة المتوسطة تنزيلاً^(٢).

النوع الثالث: وأما النوع الثالث وهو همزات الوصل في الأسماء الثبينة^(٣) فلا تحذف منها شيء إلا ألف (اسم، وابن) بشروط تأتي.

همزة اسم:

فأما همزة (اسم) فتحذف في موضعين:

الأول: أن يسبقها همزة استفهام، كأن تقول: (أَسْمُكَ زَيْدٌ أَمْ عَمْرُو؟)

الثاني: في البسملة الكريمة الكاملة، فتحذف منها ألف (اسم) لكثرة الاستعمال بشرط أن لا يذكر متعلق الباء لا متقدماً ولا متأخراً، فإن ذكر متقدماً، نحو: (أَتَبَرَّكُ بِاسْمِ اللَّهِ) أو (أَسْتَعِينُ بِاسْمِ اللَّهِ) أو مؤخراً، مثل: (باسم الله الرحمن الرحيم أَسْتَفْتَحُ، أو أَسْتَعِينُ) مثلاً لم تحذف. وكذا لا تحذف إذا اقتصر على الجلالة، ولم يذكر (الرحمن الرحيم) كما في قوله تعالى: ﴿يَسْمِ اللَّهِ يُجِيرُهَا﴾ [هود: ٤١] - كما نص عليه في الشافية^(٤)، قال: وهو الأصح خلافاً

(١) تقدم في ص ١٠٥.

(٢) تقدم في ص ١٠٢.

(٣) هي: اسم واست وابن وابنم، واثان واثتان وامرؤ وامرأة وابنم.

(٤) شرح الشافية: ٢٨١/١، ٢٧٥/٢.

للفراء^(١) - أقول: وصرح به الأستوي في المهمات عند قول المنهاج^(٢): (ويقول داخلُ الخلاء باسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخُبثِ والخُبائِثِ)، وقال في (الهمع): جَوَزَ الكسائي حذفها ولو أضيف الاسم إلى غير الجلالة، كالرحمن والقاهر، وردّه الفراء وقال: (هذا بطل ولا يجوز أن تحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه، فإذا عدوت ذلك أثبت الألف وهو القياس)^(٣) اهـ.

همزة ابن:

وأما ألف (ابن) فتحذف في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا دخلت عليها همزة الاستفهام، كأَنْ تقولَ مُستفهِماً (أَنْتَ) هَذَا؟).

الثاني: إذا دخلت عليها (ياء النداء)، نحو: (يَا بْنَ الْقَاسِمِ، يَا بْنَ آدَمَ) فتحذف ألف (ابن) كراهة اجتماع ألفين، وقيل إن المحذوف هنا ألف النداء لا ألف (ابن) فإنها اتصلت بالياء - كذا في الهمع^(٤) -.

الثالث: إذا وقع (ابن) بين علمين متناسبين، بأن يكون ثانيهما أباً للسابق ولو تنزيلاً، بشرط أن لا يُنَوَّنَ الأول ولم تقطع همزة (ابن) لضرورة وزن، وأن يكون (ابن) متصلاً بالعلم الأول على أنه نعت له، غير مقطوع ولا بدل منه، ولا خبر عنه، ولا مُستفهم عنه، وأن لا يكون (ابن) أول سطرٍ. فإذا توفرت هذه الشروط وجب حذفها صناعة.

(١) الهمع: ٢٣٦/٢.

(٢) المنهاج: ١٢٨/١.

(٣) الهمع: ٢٣٦/٢.

(٤) الهمع: ٢٤١/٢ (أقول: الاختلاف هنا في أي الحرفين حذف واء) والأحسن الإعراض عن ذكره.

ووجب ترك تنوين العلم الأول لفظاً - كما نص عليه السيوطي في النسب من (جمع النجوم)^(١)، وكذا الدمايني على المغني^(٢) - .

وإن فقد شرط منها وجب إثباتها، قال الحريري في (الدرة): وإنما حذفت الألف من (ابن) ليؤذن تنزله مع الاسم قبله منزلة الشيء الواحد بشدة اتصال الصفة بالموصوف، وحلوله محل الجزء منه، ولهذه العلة حذفت التنوين من الاسم قبله ولو نصباً، كأن تقول: (رأيت علي بن محمد) كما يحذف من الأسماء المركبة، نحو: (بعلبك، ورامهرمز)^(٣) اهـ. قال الصبان في باب النداء: (ولا فرق في العلم في جميع ما ذكر بين الاسم والكنية واللقب على ما صرح به ابن خروف، وجزم (الراعي) بوجود تنوين المضاف إليه وكتابة ألف (ابن) إذا كان الموصوف به (ابن) مضافاً، كما في (قام أبو محمد ابن زيد) واختاره الصفدي في تاريخه بعد نقل الخلاف، واختاره أيضاً إذا كان المضاف إليه (ابن) مضافاً^(٤). انتهى كلام الصبان. ويرده قول (الهمع) ولا فرق في العلمين بين أن يكونا اسمين أو كنيّتين أو لقبين أو مختلفين، نحو: (هذا زيد بن عمرو) و(هذا أبو بكر بن أبي عبد الله) و(هذا بطّة بن قفة). ويتصور في المختلفين ستة أمثلة.

وحكى (ابن جني) عن متأخري الكتاب أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت، قال: وهو مردود عند العلماء على قياس مذهبهم، لأن

(١) الهمع: ٢/٢٣٦.

(٢) هذا من حاشية الشمني على المغني، ٢/٢٦٤، وأما الدمايني فلم يكمل الكتاب لتعذره بالوفة إلى رحمة الله تعالى، وكان آخر ما انتهى إليه الأمر الثالث السببية في بحث (انفاء) ربه انتهى الجزء الأول من الشمني ينظر ١/٣٢٠.

(٣) درة الغواص: ١٢٥.

(٤) حاشية الصبان: ٣/١٤٦.

حذف التنوين مع الكُتْنَى كحذفه مع الأسماء وإنما هو جعل الاسمين اسماً واحداً، فحذف الألف لأنه توسَّط الكلمة^(١) اهـ. وقال العلامة الأميرُ على المغنِّي: (وفي حكم العلم الشامل للكُتْنَى والمَلَقَب ما كُنِيَ به عنه من فلان وفلانة)^(٢) اهـ. وقال الأشموني: (يلتحق بالعلم (يا فلانُ بنُ فلانٍ) و(يا ضِلُّ ابنِ ضِلِّ) و(يا سيِّدُ بنُ سيِّدٍ)^(٣) اهـ. و(صَلَمْعَةُ بنُ قَلَمْعَةٍ) و(حَيَّانُ بنُ بَيَّانٍ) و(هَيَّ بنُ بَيِّ)، وكل هذه كناية عنمن لا يعرف هو ولا أبوه، (هي) علم جنس - كما في الصبان^(٤) - . وقال ابن فتيبة الدينوري في (الأدب): (وإنْ نَسَبَتْهُ إِلَى لَقَبٍ قَدْ غَلَبَ عَلَى اسْمِ أَبِيهِ أَوْ صَدَعَةٍ مَشْهُورَةٍ قَدْ عَرَفَهُ بِهَا، كَقَوْلِكَ: (زَيْدُ بنُ الْقَاضِي) و(مُحَمَّدُ بنُ الْأَمِيرِ) لَمْ تَلْحَقْ الْأَلْفَ، لِأَنَّ ذَلِكَ يَقُومُ مَقَامَ اسْمِ الْأَبِ)^(٥) اهـ. ونقله صاحب الكليات^(٦)، وناظم جمع الجوامع^(٧)، هذا هو الصواب في النقل. لا ما نقله عنه العلامة الخُضْرِيُّ عسى ابن عقيل في باب النداء^(٨).

قلت: ومن ذلك: (الإمامُ بنُ الخطيب) - للفخر الرازي، فإن أباه كن مشهوراً بـ(خطيب الري)، ومثله: (الإمامُ بنُ السبكي)، و(البدرُ بنُ الدماميني) و(بدرُ الدين بنُ الناطم) و(محمدُ بنُ الجوزي) وكل ما حُذِفَ منه أَلْفُ (ابن) يُحذفُ التنوين من الاسم قبله، ومثل (ابن) (ابنة) في هذا الحكم - كما في

(١) الهمع: ٢٣٦/٢.

(٢) حاشية الأمير على المغنِّي: ١٧٣/٢.

(٣) الأشموني: ١٤٦/٣.

(٤) حاشية الصبان: ١٤٦/٢.

(٥) أدب الكاتب: ١٨٤.

(٦) الكليات: ٦.

(٧) الهمع: ٢٣٦/٢.

(٨) حاشية الخضرِي: ٨١/٢.

الأشموني^(١)، ورجحه الصَّبَانُ خلافاً لما في (الأدب)^(٢)، وإن قلده صاحب الكلبيات في موضع، وقد خالفه في موضع آخر، بخلاف (بنت) فَلَيْسَتْ مثل (ابنة) وقال في (الهمع): (وَشَرَطَ ابن عصفور أن يكون (ابن) مذكراً - يعني بخلاف ابنة)، قال أبو حيان: (وهو خلاف ما جَزَمَ به ابن مالك من إلحاق (فلانة بنت فلان) بـ (فلان بن فلان)^(٣) اهـ. ولهذا قال الصَّبَانُ في باب النداء (وَشَرَطَ بَعْضُهُمْ فِي الْعَلَمَيْنِ التَّذْكِيرُ وَعَلَّطُوهُ، فنحو: (يا زَيْدُ بَنَ فَاطِمَةَ) كـ (زَيْدُ ابْنِ عَمْرٍو) - كذا في الفارسي -، قال شَيْخُنَا: (وَيَنْبَغِي أَنْ يَزَادَ فِي الشُّرُوطِ كَوْنُ لِقَطِ (ابن) مفرداً لا مثني ولا مجموعاً)^(٤) اهـ. و (يا هِنْدُ بَنَةُ فَاطِمَةَ) مثل (يا زَيْدُ بَنَ فُلَانَةَ) - كما في حواشي ابن عَقِيل^(٥) ويشير إليه كلام الأمير المتقدم^(٦) - واشترط بعضهم^(٧) أن تكون البُؤَّةُ حَقِيقَةً ليخرج (ابن التنبّي) أخذاً من قول الزركشي: لا (تحذف) الألف من (المقداد ابن الأسود)، لأنَّ المقداد ابنُ عَمْرٍو، ونُسب إلى (الأسود) لأنه تَبَنَاهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، لكن رَدَّه الدماميني، وقال: (كَوْنُ الْأَبُوَّةِ حَقِيقَةً لَمْ آرَهُمْ تَعَرَّضُوا لِاسْتِثْنَائِهِ، فَمِنْ أَيْنَ أَخَذَ الزَّرْكَشِيُّ هَذَا الْكَلَامَ)^(٨) اهـ. وقد صرَّحَ القَسْطَلَانِي وكذا العلامة الشرقاوي في شَرْحِهِ عَلَى الرُّبَيْدِيِّ أَوَّلَ كِتَابِ الْمَغَازِي بِوُجُوبِ حَذْفِ أَلِفِ (ابن) خَطَأً مِنْ (المِقْدَادِ

(١) الأشموني: ١٤٦/٣ وينظر معه حاشية الصبان.

(٢) أدب الكتب: ١٨٤.

(٣) الهمع: ١٧٦/١.

(٤) حاشية الصبان: ١٤٤/٣.

(٥) حاشية الخفزي: ٧٤/٢.

(٦) ينظر ص ٢١٨.

(٧) هو النوري في شرح مسلم ينظر حاشية الصبان: ١٤٤/٣.

(٨) لم أعر على النص. وقد ذكرنا أنَّ الدماميني توفي وهم يكمل شرحه لجزء الثاني من

المغني ينظر شرح الدماميني: ٣٢٠/١.

ابن الأسود) وقال: (لِوُقُوعِهِ بَيْنَ عِلْمَيْنِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الثَّانِي أَوَّلَ حَقِيقَةٍ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِي ذَلِكَ)^(١) اهـ. وقال الشَّهابُ الخفَاجِي فِي شَرْحِ الدَّرَّةِ: (وَمِنْهُمْ مَنْ اشْتَرَطَ فِي الْكُتَيْبَةِ اشْتِهَارَهُ بِهَا، وَأَمَّا إِذَا وُصِفَ بِاسْمِ الْأَبِ الْأَعْلَى فَعِنْدَ الْمُصَنِّفِ - يَعْنِي الْحَرِيرِي - لَا تُحَذَفُ)^(٢) وفي شرح التسهيل: (إِنَّهَا تُحَذَفُ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأَنْشَدَ سَيَوِيهَ:

[جُنِّي يَمَثِلُ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ] أَوْ مِثْلُ أُسْرَةٍ مَنْظُورٍ بِنِ سَيَّارٍ
ومِنْهُمْ مَنْ جَوَّزَ الْحَذْفَ إِذَا تُسَبَّ إِلَى الْأُمِّ، وَعِنْدِي أَنَّهُ إِذَا اشْتَهَرَ بِهَا أَوْ لَمْ يُسَبَّ إِلَى غَيْرِهَا جَازَ)^(٣) اهـ. أَي: كـ(عيسى بن مَرْيَمَ، وَيُونُسَ بنَ حَبِيبَ، وَمُحَمَّدَ بنَ حَبِيبَ، وَغَمْرُو بنَ الْإِطْنَابَةِ، وَالرَّوَّاحَ بنَ مَيْدَةَ، - الشَّاعِرَيْنِ، كَمَا فِي الْقَامُوسِ)^(٤) .

وَعُوْجُ بنُ عَنَاقَ - وَيُقَالُ ابْنُ عُنُقٍ، فَإِنْ أُمُّهُ (عُنُقٌ) إِحْدَى بَنَاتِ آدَمَ لَصُلْبِهِ وَلَا أَبَ لَهُ لِأَنَّهُ مِنْ زِنَا - كَمَا فِي تَفْسِيرِ سُورَةِ الْمَائِدَةِ مِنْ أَبِي السَّعْدِ)^(٥)، وَكَذَا الصَّفْحَةُ ٢٦٣. مِنْ خَامِسِ الْقِسْطَلَانِيِّ)^(٦) .

وَأَمَّا سَيِّدُنَا (يُونُسُ بنُ مَتَّى) فَالْمَشْهُورُ أَنَّ (مَتَّى) أُمُّهُ، حَتَّى قَالَ (الْجَلَالُ) فِي أَوَّلِ (حُسْنِ الْمَحَاضِرَةِ) وَكَذَا فِي (الْمُزْهَرِ): لَا يُعْرَفُ نَبِيُّيَّ بِاسْمِ أُمِّهِ غَيْرَ (عِيسَى بنِ مَرْيَمَ) وَ(يُونُسَ بنِ مَتَّى) لَكِنِ صَاحِبُ الْقَامُوسِ فِي بَابِ التَّاءِ، قَالَ

(١) شرح القسطلاني: ٥٥/٥، شرح الترمذي: ١١١/٣

(٢) شرح درة الغواص: ٢٥٣.

(٣) البيت لجريز، ينظر الكتاب: ٩٤/١.

(٤) القاموس: مادة (طنب) و(ماد).

(٥) تفسير أبي السعدي: ١١/٢.

(٦) شرح القسطلاني: ٣٩٣/٥.

إِنْ (مَتَّى) أَبَوْه، وَيُقَالُ فِيهِ (مَتَّى) بِالْفَتْحِ^(١) اهـ. وكذا في حديث البخاري عن ابن عباس: لَا يَتَّبِعُنِي لِأَحَدٍ أَنْ يَقُولَ: (أَنَا خَيْرٌ مِنْ يُوْنُسَ بْنِ مَتَّى)^(٢) وَنَسَبَهُ إِلَى أَبِيهِ. قَالَ الْقُسْطَلَانِي: (وَبِهِ يُرَدُّ عَلَى مَنْ قَالَ (مَتَّى) أَهْهُ)^(٣)، فَاَنْظُرْهُ فِي الْجُزْءِ الْخَامِسِ بَعْدَ الصَّفْحَةِ (٣٠٠).

أَقُولُ: وَمِمَّنْ اشتهر بأتمه سَيِّدُنَا (مُحَمَّدُ بْنُ الْحَنْفِيَّةِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَ(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ) مُؤَدِّنُ النَّبِيِّ ﷺ، وَ(مُعَذُّ بْنُ عَقْرَاءَ) مِنَ الْأَنْصَارِ، وَ(عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلُولٍ) رَأْسُ الْمُتَافِقِينَ، وَ(إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةٍ) مِنْ رِوَاةِ الصَّحِيحِينَ. وَغَيْرُهُ مِمَّنْ نَرَاهُ فِي الصَّحِيحِينَ مِنَ الرِّوَاةِ أَوْ الْمُحَدِّثِينَ مَنْسُوباً إِلَى أَهْلِهِ مَرْسُوماً بِغَيْرِ أَلْفٍ، كـ(مُعَاوِيَةَ) فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهِ تَارَةً (مُعَاوِيَةُ بْنُ هِنْدٍ) وَكَذَا (عَمْرُو بْنُ هِنْدٍ) - مِلْكُ الْجَبْرِ -.

أَوْ مَنْسُوباً إِلَى جَدِّهِ لَشَهْرَتِهِ بِهِ، كـ(عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مَعُودٍ)، فَإِنَّ أَبَاهُ (عُثْبَةُ)، وَ(مُحَمَّدُ بْنُ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ) فَإِنَّ أَبَاهُ (مُسْلِمٌ)، وَ(يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ) - أَبَوْهُ عَبْدُ اللَّهِ -، وَمِثْلُهُ (عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمَاجِشُونِ) وَ(بَكِيرُ بْنُ الْأَشَّجِ)، وَكَذَا (إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرِ بْنِ الْمَرْوَرِيِّ) - أَبَوْهُ إِبْرَاهِيمُ، بَلْ رَأَيْتُ فِيهِمَا مَنْ هُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى جَدِّ الْعَدِ، مِثْلُ: (يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الْقَارِيِّ)، وَمَنْ أَسْمَاءُ الْحُفَاطِ (الشَّهَابُ أَحْمَدُ بْنُ خَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ) فَإِنَّ أَبَاهُ (عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ)، وَكَذَا (ابْنُ مَالِكٍ). وَبِالْجُمْلَةِ فَالْمَدَارُ عَلَى الْاِشْتِهَارِ وَقَدْ قَالَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ^(٤):

أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبُ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلَبِ

(١) القموس مدة (متى).

(٢) البخاري: ١٩٣/٤.

(٣) شرح القسطلاني: ٣٩٣/٥.

(٤) البخاري: ٣٩/٤.

فكُلُّ مَنْ نُسِبَ إِلَى مَنْ اشْتَهَرَ بِهِ مِنْ أُمٍّ أَوْ جَدٍّ يُحذف وجوباً تنوينه لفظاً وألف (ابن) خطأ، قال الأشموني^(١): (وإن نُؤنَ فللضرورة أي: كقوله^(٢)):

جارية من قيس ابن ثعلبة

أي: فيجب عند التنوين إثبات الألف.

وكذا يجب إثبات الألف إذا لم يُجعل (ابن) نعتاً أول، بل جعل بدلاً أو منادى، أو نعتاً مقطوعاً، أو فصل بين (ابن) وموصوفه فاصل نعتاً كان أو ضبطاً أو وزناً، أو ضمير فصل، كان قيل: (أحمد المرْجى ابنُ فلان)، ومن ذلك قول مسلم في صحيحه^(٣): (أن المقداد بن عمرو ابنُ الأسود) قال النووي في شرحه: الصواب تنوين (عمرو) معجوراً، ونصب (ابن) وكتابه بألف لأنه صفة للمقداد، وهو منصوب فصب، وليس (ابن) هنا واقعاً بين علمي متسبين، فلهذا قلنا: يتعين كتابته بالألف ولو قرئ (ابن الأسود) بجر (ابن) لفسد المعنى وصار (عمرو) ابنُ الأسود، وذلك غلط صريح. ولهذا الاسم نظائر، منها: (عبد الله بن عمرو ابنُ أم مكتوم) و(عبد الله بن أبي ابن سلول) و(عبد الله بن مالك ابنُ بُحينة) و(محمد بن علي ابنُ الحنفية) و(إسماعيل ابنُ إبراهيم بن عليّ) و(إسحق بن إبراهيم ابنُ راهوية) و(محمد بن يزيد ابنُ ماجة). فكل هؤلاء ليس الأب فيهم ابناً لمن بعده، فيتعين أن يكتب بالألف، وأن يعرب بإعراب الابن المذكور أولاً. ف(أم مكتوم) زوجة عمرو، و(سلول) زوجة أبي وأم عبد الله، و(بُحينة) زوجة مالك وأم عبد الله، وكذلك (الحنفية) زوجة عليّ، و(عليّة) زوجة إبراهيم، و(راهوية) هو إبراهيم والد إسحق، وكذلك

(١) الأشموني: ١٤٦/٣.

(٢) هذا البيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلي. ينظر الكتاب: ٥١٦/٣، وحاشة لصبا

١٤٦/٣

(٣) صحيح مسلم: ٩٦/١.

(ماجّه) هو يزيد، وهما لقبان. ومراده في هذا كله تعريف الشخص بوصفين ليكمل تعريفه، فقد يكون الشخص معروفاً بأحد وصفيه دون الآخر، فيجمعون بينهما ليتمّ التعريف لكل أحد^(١) اهـ كلام النوي على (مُسْلِم) بحروفه من باب تحريم قتل الكافر بعد قوله: لا إله إلا الله محمد رسول الله -.

وكذا لا تحذف الألف إذا جعل (ابن) مُسْتَفْهَمًا عنه، أو خبراً ولو مَسْخُوحًا. كقولك: (هل تميم ابن مَرْ؟) و(كعب ابن لؤي)، و(إن كعباً ابن لؤي). قال في الدرّة: (وذلك لأنّ (ابن) في الاستفهام والخبر بمنزلة المنفصل عن الاسم الأول، إذ تقدير الكلام: (إن كعباً هو ابن لؤي) و(هل تميم هو ابن مَرْ؟) فأثبتت الألف فيه كما أثبتت حالة الاستثناف^(٢) اهـ. أي: إذا لم يتقدمه علم كقولهم: (قال ابن قاسم) (قال ابن مالك) فإن الألف حينئذٍ لا تُحذف إذ لم تقع بين علمين. ومثله ما إذا وقعت في أول السطر.

واعلم أنّ الكُنيّة المصدّرة بـ(الأمّ) كالمصدرة بـ(الأب) دون غيرها من أنواع الكنى المصدرة بـ(ابن، أو بنت، أو أخت، أو أخ)، كأن يقال في ابن ناظم الألفية (بدر الدين ابن ابن مالك) فيجب إثبات الألف في (ابن) الأول والثاني، أو قيل (عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي) أو (عمرو ابن أخت جديمة الأبرش) أو (القاضي تقي الدين عبد الوهاب ابن بنت الأعز) ففي ذلك تثبت الألف وإن كان معدوداً عند النحاة من الكنية، ولعل ذلك لقلة اشتهاه في الاستعمال، والحذف إنما هو للتخفيف فيما يكثر استعماله ودورانه بينهم على الأليسة.

ومثال المصدّرة بـ(الأمّ) (عبد الله ابن أمّ عبد) في ابن مسعود، و(عمرو بن أمّ مكتوم)، و(أشعب بن أمّ حميدة) - المشهور بالطعم - وقعت بن أم صاحب

(١) شرح النوي: ٤٣٢/١

(٢) درة الغواص: ١٢٦.

من الشعراء، وكذا (ابن أم قاسم النحوي) وهو المرادي شارح الألفية - كما في كشف الظنون^(١) - .

قالوا: ويُشترط في العلم المضاف إلى (ابن) كونه اسماً ظاهراً لأبيه لا ضميراً، ولا لفظ (أبيه)، فلا تُحذف الألف من (هذا زيدُ ابْنُهُ) وكذا من (زيد ابن أبيه) - وهو الذي استلحقه معاوية بنسبه، وجعله من أولاد أبي سفيان، وكان أبوه قبل الاستلحاق (عُبَيْدًا) - كما ذكر فضته ابن خلكان^(٢) في صفحة (٤٤١) في ترجمة يزيد بن مفرغ الحميري، فلهذا كانوا يسمونه تارة بـ(زيد ابن أبي سفيان)، وتارة بـ(زيد بن أمية). وتارة بـ(زيد ابن أبيه).

أقول: وهلاً جعلوه مثل المكنى عنه فلا أقل من أن يكون مثل: (هي بن بي) - للرجل المجهول ذاتاً وأباً، أو (فلان بن فلان)، أو (جابر بن حبة) - للخُبْر، أو (الحارث بن همام) - نذّي في مقامات الحريري - إلا أن يقال: إن الأول وما بعده أعلام أجناس - كما يؤخذ من كلام الصبان^(٣) - .

هذا وقد رأيت لبعضهم نظماً جامعاً للأحوال التي تثبت فيها ألف (ابن، وابنة) خطأ، وإن مشى فيه على خلاف ما قدمناه عن الصبان والهمع وغيرهما. وهو هذا، وقد جازيته في إثبات الألفات على قوله:

كلامهم كـ(ابنة) خذها بتصوير	قد أثبتوا ألف (ابن) في مواضع من
لجده مثل عمير بن منصور	إذا أضيف لإضمار رضى ابنك أو
أو كان في خبر يحيى بن مشهور	أو أمه نحو عيسى ابن البتول سم
زيد ابن عمرو أم ابن القاسم الصوري	أو كان مستفهماً عنه كقولك هل

(١) كشف الظنون: ١/١٥٢ .

(٢) وفيات الأعيان: ٦/٣٤٤ .

(٣) حاشية الصبان: ٣/١٤٦ .

أو كان تثنية كالمرتضى وأبو
أو عكس ذلك بأن قدمت تثنية
أو جاء الابن بغير اسم تقدمه
أو كن أول سطر أو دعا سبب
ك(جاءنا خالد ابن الوليد) وفي
زيد وعمر و يحيى ابنو أبي رجب
أو جاء لفظ (أبيه) بعده مثلاً
أو أخرج اسم عن (ابن) نحو قولك (قد
أو حال بينهما وزن ك(جاء لنا
أو كان نصباً بـ (أعني) فيه مضمة
أو بعد (إنا) لشك: (جاءني حسن
أو حال بينهما وصف ك(أكرمنا
أو كان بعد جمع كالعبادة اب
أو كان الابن مضافاً لابن أو لأخ
أو كان الابن مضافاً نحو حدثنا
أو كان بينهما ضبط كقال لنا

خديجة ابنا عليّ مَشْرِقِ النُّورِ
كالخالدان ابنُ يُسْرِ وابنُ مَيْسُورِ
نحو: ابنُ موسى وزَيْدُ وابنُ مَذْكَورِ
لِقَطْعِ هَمْزَتِهِ فِي نَظْمِ مَشُورِ
جَمَعَ عَلَى (إِبْنَيْنِ) فِي بَعْضِ الْمَنَاقِبِ
جَاؤَا وَقَدْ حَفِظُوا هَذَا بِتَذْكِيرِ
ك(جَعْفَرِ ابْنِ أَبِيهِ) صَاحِبِ الصُّورِ
جاء ابنُ زَيْدٍ عَلَيَّ خَيْرُ مَشْكَورِ
رَدِّي كَطَرَبِي ابْنِ صَاحِبِ الطُّورِ
كَمَثَلِ أَكْرَمَنِي زَيْدُ ابْنِ مَسْرُورِ
إِمَّا ابْنُ سَعْدٍ وَإِمَّا ابْنُ مَنظُورِ
يَحْيَى الْكَرِيمُ ابْنُ مَيْمُونِ بْنِ مَجْبُورِ
بِـ الْمُرْتَضَى وَابْنِ عَمْرٍ وَابْنِ مَعْمُورِ
أَوْ عَمِّهِ كَالْمُعَلَّى ابْنِ ابْنِ عُصْفُورِ
مُوسَى ابْنُ مَشْكَورٍ يَعْنِي يَا ابْنَ مَشْكَورِ
سُحْبَانَ-بِالْفَتْحِ-ابْنُ الْمُرْتَضَى الدُّورِ

الفصل الثالث

حذف الألفات

الحشوية والطرفية والمتوسطة عارضاً

كما أنَّ الهمزة المفتوحة بعد الألف في نحو: (تشاءب، وتساءلوا) تُحذف كذلك عكسها الألف بعد الهمزة المضمومة ألفاً تُحذف من الأفعال والأسماء لانقلابها مدأ عن همزة أو واو أو غيرهما، نحو: (آثر، وآثرن، وآتى، وآلهة، وآدم، وآزر، ومآب، ومآل، ومآرب، وتآلف) وغير ذلك لكرهية تكرار الصورة، بخلاف ما إذا كانت الهمزة مرسومة واوا، نحو: (سؤال، ورؤال)، أو ياء، نحو: (رثاء، ورثال) فإنها لا تُحذف، بل تُرسم الهمزة بحسب حركة ما قبلها، وتثبت الألف بعدها

وتحذف الألف من (سماء) إذا جمعت بالثاء وقيل سموات بخلاف ما إذا نسب إليها بأن قيل: (سماوي).

وكذا الألف التي قبل الهاء من لفظ الجلالة الذي هو (الله)، وهذا الحذف بالنسبة للخط فقط، أما في اللفظ فيحرم إسقاطها - كما في المناوي الكبير^(١) - حتى لا تصح العبادَةُ مع ذلك، ولا ينعقد به يمينٌ ولو كُسِرَت الهاء، وكذا بخلاف ما إذا كان منكراً - كما يدل له كلام المصباح^(٢) عند التكلم على (إلى) المجازة - وبخلاف (إلاهة) سواء كانت بمعنى العبادَة كما في قوله تعالى حكاية عن قول القبط لفرعونَ في حق موسى: (وَيَذَرُكَ وَإِلَٰهَتَكَ)^(٣) على قراءة

(١) فيض القدير: ٥/١.

(٢) المصباح المنير: ٢٠.

(٣) الآية ١٢٧ من سورة الأعراف، وفي رسم المصحف ﴿وَالْإِلَٰهَتَكَ﴾

حذف الألف الحشوية

شاذة^(١)، أو كانت (الإلاهة) بمعنى الشمس، فإنَّ العرب كانت تُسميها (الإلاهة) وهذا بالنسبة للخطِّ القياسيِّ، أمَّا المُصحف فالألف فيه ساقطةٌ من (إلاه) المنكر، وإلهتك، وأكثر النساخ على اتباع رسم المُصحف فيهما.

وتُحذفُ أَلِفُ (الرَّحْمَن) في البِسْملة وغيرها، مثل: (عبد الرَّحْمَن) على ما قاله شيخ الإسلام في شرح الشافية^(٢) وإن كان المناوي الكبير^(٣) قيّد الحذف بالبِسْملة، ولعلّه تبع (الدِّرة)^(٤)، نعم يُشترطُ لجواز حذفها كونه معرّفاً بخلاف المنكر ولو مضافاً، مثل (رحمان اليمامة) وقولهم: (يا رَحْمَانَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) فإنه صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ مثل: (نَدْمَان).

وتُحذفُ أَلِفُ (الْحَرِث) المُعَرَّف، كقول الحريري: (حَكَى الْحَرِثُ بُنْ هَمَامَ)، وكما في قوله: (بَلَّحَرِث) في بني الْحَرِث بن كعب، بخلاف (حارث) المنكر فلا تُحذفُ أَلِفُهُ مخافةَ التَّضْحِيفِ بِ(حَرْب) - كما وقع في (الحارِث) عمّه الأكبر عليه السَّلام، والدُّ أَيْ سَفِيَّان بن الْحَرِث، فإنه تَصَحَّفَ في (معاهد التنصيص)^(٥) بِأَبِي سَفِيَّان بن حَرْبِ الْأُمَوِي.

وتُحذفُ من (السَّلام) إذا كان مُعَرِّفاً أيضاً، كـ(عبد السَّلَم)، وكذا: (السَّلَمُ عليكم) آخِرَ المَكْتُوبِ في الرسائل، دون المَكْتُوبِ في صَدْرِ المُخَاطَبَةِ، فإنه

(١) معجم القراءات: ٣٩٣/٢.

(٢) شرح الشافية: ٢٧٥/٢.

(٣) فيض القدير: ٥/١.

(٤) لم يقيّد الحريري حذفها بالبِسْملة. قال: (وإنما تحذف الألف منه عند دخول لام التعريف عليه، فإن تعزى منها كقولك يا رحمان الدنيا والآخرة) أثبت الألف فيه، ينظر درة الغواص: ١٢٦.

(٥) معاهد التنصيص: ٢٠١/١.

يكونُ منكراً على ما اختاروه - حُسبَما قاله في الدرّة^(١) - وإن كان ابن قتيبة جرى على تعريفه أولاً وآخر^(٢).

فتحصّل أن التعريف شرطٌ في حذف الألف من أربع كلمات: (الإله، والرحمن، والحرث، والسلام).

وكذا كثيراً ما يحذفونها من الأعلام المشتهرة في الاستعمال، مثل: (إبراهيم، وإسحق، وإسماعيل، وهرون، وسليمن، وعُثْمَن، وسُفْيَن، ومُعَوِيَة، والنُّعْمَن، والقُتَيْب).

ولا يحذفونها من اسم حذف منه شيء، ولا من اسم يُخاف التباسه، نحو: (إسرائيل، وعباس) فإن الثاني يلتبس بالفعل إذا حذفت أَلْفُه، والأوّل حُذِفَتْ منه الهمزة التي كانت ترسم ياء بقاعدة: (كل همزة بعدها حرف مدّ كصورتها فإنها تُحذَفُ)، فلا يجتمع عليه حذفان - كذا في جمع الجوامع ونظمه^(٣) -.

كذلك يحذفون الألف من نحو: (صالح، وخالد) إذا كانت أعلاماً، بخلاف ما إذا كانت صفات، ولعلّه للتخفيف في الأعلام لكثرة الاستعمال.

وكذلك كانوا يحذفونها من الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: (الصالحين، والصالحات، والقانتين، والقانتات، والظالمين، والخاسرين، والكافرين، والشاكرين)، تبعاً لحذفها من المصحف.

ويحذف من (طه) أَلْفان، وقيل إنه يكتب في غير المصحف بالألفين هكذا (طاهها) كأسماء الحروف.

(١) درة الغواص: ١٣٠.

(٢) أدب الكاتب: ٢٠٢ وفيه مخالفة لما قرر المؤلف هنا. فيه (وتكتب في صدر الكتاب (سلم عليك) وفي آخره: (السلام عليك)).

(٣) الهمع: ٢٤١/٢.

وتحذف من (الثلاثاء) اسم اليوم، ومثله (ثلاث) إذا لم يلتبس بالثلاث -
أَحَدُ الْكُسُورِ - وذلك بوجود أحد أربعة أشياء: بأن يركب مع (مائة) فيقال:
(ثَلَاثِيَاةٌ) فتُحذفُ الألفُ مِن (ثلاث) دون المزيدة التي في (مائة)، أو يذكر
المعدود كأنْ يُقال: (ثلاثُ نِسْوةٍ) أو يؤنث بالهاء، بأنْ يُقال: (ثلاثَةٌ)، أو
يعطف عليه (ثلاثون) بالواو فيقال: (ثلاثٌ وثلاثون) فتُحذفُ الألفُ منهما
لانعدام اللَّبْسِ بأسماء الكسور.

ولا تُحذف من (ثمان) على الأجود لثلاث يجتمع عليه حذفها وحذف الياء،
فإن الأكثرين على أنه في حكم المنقوص - الآتي في الفصل الرابع^(١) عقب هذا
- فيكون مثل: (قاضي، ويَمان).

نعم يجوزُ حذفُ ألفه إذا أُضيف إلى (عشرة، أو مائة) كأنْ قيل: (ثَمَنِي
عَشْرَةً، أو ثَمَنِي مائة) أو أُضيف إلى معدود مؤنث، نحو: (ثَمَنِي لِيَالٍ، وَثَمَنِي
نِسْوةً) ويجب حينئذ إثبات الياء، ويجوزُ العكس - أي إثبات الألف وحذف
الياء، ويجعل الإعراب ظاهراً على النون، كما في قول الشاعر^(٢):

لَهَا ثَنَايَا أَرْبَعُ جَسَانُ وَأَرْبَعُ فَتَغْرُهَا ثَمَانُ

وتحذف من (لكن) مشددة كانت أو مُحَقَّقة، بل قد يمتنع إثباتها عند خَوَفِ
اللَّيْسِ بنفي الكَرِ - أي السَّتر - لو قيل: (لا كَرُّ عِنْدَهُ) وإن كان بعيد التَّوَهُّمِ.

الألفُ الْمُتَطَرِّفةُ:

وأما الألف المتطرفة فتُحذف من كلمتين:

الأُولَى: (ما) الاستفهامية غَيْرُ المركَّبةِ مع (ذا). تُحذفُ ألفُها في حالتين:

(١) ينظر ص ٢٣٥.

(٢) خزائن الأدب: ٣٦٥/٧، معجم التواهد: ٥٥٠.

الحالة الأولى: إذا دخل عليها أحد حروف الجر المتقدمة، نحو قوله تعالى حكاية عن موسى عليه السلام: ﴿يَقُولُ لِمَ يُؤْذِنُنِي﴾ [الص: ٥] ﴿فَيَمُرُّ بَيْتْرُونَ﴾ [الحجر: ٥٤] ﴿فَيَنْظُرُ إِلَىٰ آدَمَ مِمَّ حَقٌّ﴾ [الطارق: ٥] ﴿عَمَّ يَسَاءَلُونَ﴾ [النبا: ١] وقول الطُّغْرَانِي أَوَّلَ لَامِيَةِ الْعَجَم^(١):

فيمَّ الإقامة في الزُّوراءِ، لا سَكَنِي بهِ ولا نَافَتِي فيها ولا جَمَلِي
وقول الحريري في المقامة الأخيرة^(٢):

إِلَامَ نَلْهُو وَتَبَنِي [وَمُعْظَمُ الْمُعْرِ فَنِي]

وقول الشاعر:

[مررتُ على المروءِ وهي تبكي] فَقُلْتُ عَلامَ تَنْتَجِبُ الْفَتَاءُ

وقول الآخر:

[فَبِكَكْ وُلَاةُ السُّوءِ قَدْ طَالَ مَكْنُهُمْ فَحَتَامَ حَتَامَ الْعَنَاءِ الْمُطَوَّلُ

- كما مرَّ ذكرها في الكلام على الألف المتوسطة عارضا^(٣) -

والحالة الثانية: من أحوال (ما) الاستفهامية أَنْ تُضَافَ إِلَى اسْمٍ، نَحْوُ:
(بِمُقْتَضَا؟) أَوْ (بِمُقْتَضَى مَه؟) أَوْ (اِقْتِضَاءَ مَه؟).

وقولنا أَوَّلًا (غَيْرُ الْمَرْكَبَةِ) لِلإِحْتِرَازِ عَنْ (مَاذَا) نَحْوُ: (لِمَاذَا) وَ(عَنَى مَاذَا)
فَلَا تُحْذَفُ أَلْفُهَا لِأَنَّهَا تَوْسَطَتْ بِتَرْكِبِهَا مَعَ (ذَا) كَمَا أَنَّهَا لَا تُحْذَفُ مِنْ (مَا)
الْمَوْصُولَةِ وَلَوْ دَخَلَ عَلَيْهَا الْجَارُ لِتَوْسِطِهَا بِالصِّلَةِ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهَا لَفْظُ

(١) الغيث المسجيم: ١٠٧/١

(٢) تقدم في ص ١٦٣.

(٣) ينظر ص ١٦٣.

(شِئْتُ) يُورودُ معها في كثير من الكلام الخبري حَمَلاً على (ما) الاستفهامية، يقولون (اشْتَرِ بِمَ شَيْئاً)، وقد ورد في الحديث (سَلِّ عَمَّ شَيْئاً) ومن كلام سُرَاقَةَ - كما في حديث الهجرة من البخاري^(١) - (يا رسولَ اللهِ مُرْنِي بِمَ شَيْئاً).

كما أن بعكسها الاستفهامية قد ثبت أَلْفُها في كثير من الأحاديث وكلام العرب حملاً لها على (ما) الموصولة، كقوله عليه أفضلُ التحايا مُسْتَفْهِمًا من سيدنا عليٍّ في الحج: «بِمَا أَهْلَنْتُ؟»^(٢) وكذا قاله لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما، وكذا قولُ سيدنا عمرَ له عليه السلامُ عند صلح الحُدَيْبِيَّةِ: (فَعَلَى مَا نُعْطِي الدِّينَةَ فِي دِينِنَا؟)^(٣). وقولُ مُجَاشَعِ رضي الله عنه قَبْلَ الصُّلْحِ: (يا رسولَ اللهِ عَلَيَّ مَا تُبَايِعُنَا؟)^(٤) وقولُه عَلِيهِ السَّلَامُ فِي غَزْوَةِ خَيْبَرَ: (عَلَيَّ مَا تُوقَدُ هَذِهِ النَّيِّرَانِ؟)^(٥)، وغيرُ هذه الأحاديثِ مما ورد في الصحيحين.

وقَدْ تُحذفُ أَلِفُ (ما) الاستفهامية في غير الحالتين المذكورتين مع إلحاق (هَاءِ السَّكَنِ)، قال في المختار: ويقال: (تُمْ مَهْ؟) يعني ثم ماذا، وقد حُذِفَتْ أَلْفُها ضرورةً في حالة الرَّفْعِ مِنْ غَيْرِ إلْحَاقِ وبِإِلْحَاقِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ، وهو قوله^(٦):

إِلَامَ تَقُولُ النَّاعِيَاتُ إِلَامَهُ أَلَا فَانْدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ

(١) البخاري: ٧٩/٥.

(٢) البخاري: ١٧٢/٢.

(٣) البخاري: ٢٥٦/٣.

(٤) صحيح مسلم: ٧٢١/٢.

(٥) البخاري: ١٦٠/٤.

(٦) البخاري: ١٧٨/٣.

(٧) ينظر الأشموني: ٢٢٦/٤، معجم الشاهد: ٣٣٤.

ذكره الأشموني في شرح قول الخلاصة^(١):

و(ما) في الاسنّفهام إِنْ جُرَتْ حُذِفَ أَلِفُهَا، وَأَوَّلُهَا الْهَاءُ إِنْ تَقِفَتْ
وَالْكَلِمَةُ الثَّانِيَّةُ (أَمَّا) الْحَرْفِيَّةُ الْمُخَفَّفَةُ الْمِيمَ - بِمَعْنَى حَقًّا - قَالَ فِي الْكَلِمَاتِ:
(وَأَكْثَرُ مَا يُحْذَفُ أَلِفُهَا إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا الْقَسَمُ، كَقَوْلِهِمْ: (أَمْ وَاللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ)، أَيْ:
كما ود ذلك الحذف في أحاديث من الصحيحين فَتُحْذَفُ أَلِفُهَا لِيَدُلَّ ذَلِكَ عَلَى
شِدَّةِ تَصَالِ الثَّنِي بِالْأَوَّلِ، لَأَنَّ الْكَلِمَةَ إِذَا بَقِيَتْ عَلَى حَرْفٍ لَمْ تَقُمْ بِنَفْسِهَا،
فَيَعْلَمُ بِحُذْفِ أَلِفِهَا افْتِقَارُهَا إِلَى الْهَمْزَةِ قَبْلُهَا)^(٢) - انْتَهَى كَلَامُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ - .

الألفُ المتوسطةُ عارضاً:

وَأَمَّا الألفُ المتوسطةُ عارضاً فَتُحْذَفُ مِنْ أَرْبَعِ كَلِمَاتٍ، وَهِيَ: (ها) التَّنْبِيهِ، وَ(ذا) الإِشَارَةِ، وَ(أنا) ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ، وَ(يا) فِي النِّدَاءِ.

ها التنبية:

فَأَمَّا (هاء التنبية) فَتُحْذَفُ أَلِفُهَا فِي ثَلَاثِ حَالَاتٍ:

الأولى: أَنْ يَأْتِيَ بَعْدَهَا اسْمُ إِشَارَةٍ غَيْرِ مَبْدُوءٍ بِتَاءٍ وَلَا هَاءٍ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ
كَافٌ، مِثْلُ: (هَذَا، وَهَذِهِ، وَهَذَانِ، وَهَؤُلَاءِ، وَهَكَذَا، وَأَيْهَذَا)، بِخِلَافِ
المَبْدُوءِ بِالتَّاءِ، مِثْلُ: (هَاتَا، وَهَاتَانِ، وَهَاتَيْنِ)، وَالمَبْدُوءِ بِالْهَاءِ مِثْلُ:
(هَاهُنَا)، وَبِخِلَافِ مَا بَعْدَهُ كَافٌ، نَحْوُ: (هَازَاكَ) فَلَا تُحْذَفُ الألفُ مِنْهَا.

الثَّانِيَّةُ: إِذَا وَقَعَ بَعْدَهَا اسْمُ الْجَلَالَةِ فِي الْقَسَمِ، بِأَنْ قِيلَ: (هَاللهِ لَأَفْعَلَنَّ
كَذَا)، قَالَ فِي الْهَمْعِ^(٣): فَتُحْذَفُ الألفُ، لَأَنَّ (ها) المُسْتَعْمَلَةَ مِنْ حُرُوفِ

(١) تقدم ذكره في ص ٢٠٣

(٢) الكليات: ٧٤.

(٣) الهمع: ٢/ ٢٤١.

القسم لا تُستعمل إلا مع الاسم الكريم، فكانه حرفٌ واحدٌ. قال في التحرير وحواشيه: (وَمِنْ حُرُوفِ الْقَسَمِ الهمزةُ، وهـ التنبيه وإن لم يُشْتَهَرَا، وتسميُها في تلك الحالة (ها التنبيه) مجازاً لأنها حينئذٍ حرفٌ جرٌّ للقسم، ومثلها الهمزة). نحو: (اللَّهُ لَا فَعَمَنَ) كأنها بذلُها^(١) اهـ. وقال في التمهع في مبحث التيقّد الساكنين: (وَشَدَّ إِبْثَابُ الْأَلْفِ فِي قَوْلِهِمْ فِي الْقَسَمِ (هَاللهُ. وَأَيُّ اللَّهِ) بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ وَالْيَاءِ)^(٢).

الحالة الثالثة: إذا جاء بعدها ضميرٌ مبدوءٌ بالهمزة، نحو: (هَازِد)، و﴿هَكَانَتْكُمْ﴾ (آل عمران: ٦٦)، بخلاف (ها هو، وها هي، وهـ نحن). وخصّ بعضهم هذا الحذف بالخطّ المتبع لا المُخْتَرَع.

ذا الإشارة:

وأما الكلمة الثانية (ذا) التي هي اسمٌ إشارة، فتُحذف ألفها في حالين:

الأولى: في الإشارة إلى اثنين، كقوله: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ (الحج: ١٩).
الثانية: مع لام التعليل المكسورة، مثل: (ذلك، وذلكم، وذلكم، وذلكن)، ومنه قوله تعالى حكاية عن زليخا: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لَمْتَنِي فِيهِ﴾ (يوسف: ٢٢) كأنهم استكثروا حُرُوفَ اللَّفْظَةِ بتركيبها من ثلاث كلمات وتوسّطت الألف. بخلافها مع (لام الملك) المفتوحة، كأن تقول: (ذا لك، وذالكما، وذالككم، وذا لکن) لأن الألف لم تتوسّط ولا تتركب.

(١) حاشية التحرير: ٣٠٤.

(٢) التمهع: ١٩٩/٢.

وأما الألفُ التي في (فَذَلِكَ) الذي هو جُمع (فَذَلِكَ)^(١) فليست من موضوع الكلام الذي هو (ذا الإشارية) لأنَّ الفاء فيه من بنية الكلمة، فلا يَشْتَبُه عليك (فَذَلِكَ بِفَذَلِكَ).

(أنا) ضَمِيرُ المتكَلِّم:

والكلمة الثالثة (أنا) ضميرُ المتكَلِّم. فتحذفُ أَلْفُها في صورة وَجَدْتُها في (مُقَدِّمَةِ ابْنِ بَابَشَاذٍ)^(٢) وهي ما إذا وقع لفظُ (أَنْ) بين (ها) التنبيه و(ذا) الإشارية وتركَبت اللفظة من ثلاثِ كلمات. كما في قول الشاعر^(٣):

إِنْ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ هَآنَذَا لَيْسَ الْفَتَى مَنْ يَقُولُ كَانَ أَبِي
فقد حذف من (هَآنَذَا) ألفان: ألف (ها) التنبيه، والألف الأخيرة من (أنا).
وأما أَلْفُها الأولى فقد وَصِلَتْ بالهاء.

قلت: ولعلَّ وَجَهَ حَذْفِها من (أنا) أَنَّها وَقَعَتْ حَشَوًا، وإنَّما تَكْتَبُ في (أنا) المنفردة نظراً لحالة الوقف عليها، والواقعة حشواً لا يوقف عليها.

(يا) في النداء:

الكلمة الرابعة (يا) في النداء، فتحذفُ أَلْفُها في حالتين:

الأولى: إذا كان بعدها (أَيُّ) أو (أَهْلُ)، مثل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ [البقرة: ٢١]
﴿قُلْ يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ﴾ [آل عمران: ٦٤] فإنَّ الألفَ مِنْ (أَيُّ) ومن (أَهْلُ) انصَلَّتْ

(١) ينظر ص ٥٧.

(٢) وفي هامش المقدمة المحسبة: (فأما (ها) التي للتنبيه فتكتب مع (إذا) بغير ألف)، ينظر شرح المقدمة: ٤٥٤/٢.

(٣) قيل هو علي بن أبي طالب، ينظر (من الشعر المنسوب إلى الإمام الوصي علي بن أبي طالب) ص: ٢٣.

حذف الألف حشواً

بالياء، فهي الهمزة بدليل أنهم يكتبون الألف بالمداد الأحمر بين الياء وبين لألف السوداء المهموزة المتصلة بالياء في المصحف، نظير ما سبق في ﴿هَكَأُنْتُمْ﴾^(١) زال عمران. ٢٦٦، وقد رأيتها محذوفة من (يا رسول الله) وأكثر ما رأيتها هكذا (يَرْسُولَ اللَّهِ) كثيراً في نسخة قديمة من تاريخ الحافظ الذهبي.

الثانية: إذا كان بعدها اسمٌ مبدوء بالهمزة من الأعلام التي لم يحذف منها حرف. مثل: (إبراهيم، وإسماعيل، وإسحاق، وأيوب) بوصل ألف الاسم التي في أوله بـ(يا) النداء، نظير ما سبق، بخلاف ما حُذِفَت أَلْفُهُ، نحو: (آزر، وآدم) فلا تُحذف معه الألف من حرف النداء لئلا يبتسب بالفعل، ولئلا يكون فيه إجحاف بالاسم بحذف اثنتين من ثلاث - كذا في جمع الجوامع^(٢) وشرحه ونظمه . وَكُنْتُ أَظُنُّ أَنَّهَا لَا تُحذف من أول الأسماء الَّتِي حُذِفَت الألف الحشوية منها مثل: (إبراهيم، وإسماعيل، وإسحق) بمقتضى التعليل الثاني.

(١) تقدم ذكرها في ص ٢٣٣

(٢) الهمع . ٢٤١ / ٢ .

الفصل الرابع

حذف الياء من آخر الاسم المنقوص

اعلم أن الاسم إما صحيح أو معتل، والمعتل ضربان مقصور ومنقوص.

فالمقصور: ما كان في آخره ألف، نحو: (فتى، وعَصَا).

والمنقوص: ما كان آخره ياء حقيقية، مكسورة ما قبلها، سواء كانت ياؤه أصلية غير منقلبة كالرامي والقاضي، أو منقلبة عن واو كالغازي والعافي.

وسبق في فصل الألف اللينة المبدلة من التنوين أنهم اتفقوا على أن المقصور المنون يوقف عليه بالألف مطلقاً، سواء كانت ألفه عن ياء، كـ(فتى)، أو عن واو، كـ(قفا).

وإنهم اختلفوا في كتابة اليائي منه على ثلاثة مذاهب.

وأما المنقوص المنون - بأن كان منكراً، نحو (هذا قاضٍ) و(فعلٌ ماضٍ) فقد اختلفوا في الوقف عليه، وينبني على ذلك اختلافهم في كتابته على مذهبين، أصحهما - وهو مذهب سيبويه - حذف الياء خطأ، لأن الأفصح الوقف على ما قبل الياء لا عليها وهو الشائع على ألسنة النحاة والمُعربين في قولهم: (هذا فعلٌ ماضٍ)، وكذا أكثر القراء يقف على قوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ آلٍ﴾ [الرعد: ١١] بسكون اللام ومثله: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]، وفي الحديث: «إنما البيع عن تراض»^(١).

(١) سنن ابن ماجه: ١٣/٢.

وقد يوقف على الياء فيكتب بها وإن كان خلاف الأصح، كما وقف بعضهم على: «وما لهم من دونه من والي» بالياء^(١)، وكقول امرئ القيس^(٢): تنورتها من أذرعَات وأهلها بيشرت، أدنى دارها نظرُ عالي وكقول ابن مالك: (مُذْنِي) في قوله من الخلاصة^(٣):

والاسم منه مُعَرَّبٌ ومَبْنِي لِشَبَهِهِ مِنَ الحُرُوفِ مُذْنِي ومثل المنون في ذلك المنادى المفرد، نحو: (يا قاضٍ) فتحذف منه الياء لفظاً وخطاً لأنه يوقف عليه بسكون الضاد على الراجح - كما في الأشموني^(٤) - وهذا في المُشَكَّر الذي لم يكن منصوباً ولم يكن قبل آخره همزة.

أما المهموز ما قبل الآخر مثل: (جائي، ورائي، ونائي، ومُنْثِي، ومُرْثِي) وكذا (مُرَائِي، ومَسَائِي) فيكتب بياء واحدة هي بدل الهمزة - على ما في الأدب^(٥) -، أي: وتُحذف الياء الأخيرة التي تثبت في المعرّف وتُحذف قبلها الياء المصوّرة بدلاً عن الهمز، لكن في الأشموني عند قول الخلاصة^(٦):

وحَذَفَ (يا) المنقوص ذي التنوين ما لم يُنْصَبْ أَوَّلَى مِنْ ثُبُوتِ فاعِلِما وَغَيَّرَ ذي التنوين بالعكس، وفي نحو (مر) لزوم ردّ الياء اقتضائي ما نصّه: (يُغْنِي إذا كان المنقوص محذوف العين، نحو: (مُرِي) اسم فاعل من (أَرَأَى، يُرْثِي) أصله (مُرْئِي) على وزن (مُفْعِل) فاعلٌ إعلال (قاضٍ)

(١) معجم القراءات. ٢١٢/٣.

(٢) ديوانه: ٥١.

(٣) الخلاصة: البيت الأول من باب المعرب والمبني.

(٤) الأشموني: ٢١٦/٤.

(٥) أدب الكاتب: ٢١٣.

(٦) الخلاصة: البيتان الرابع والخامس من باب الوقف.

وحُذِفَتْ عَيْنُهُ وهي الهمزة بعد نقل حركتها، فإنه إذا وقف عليه ردّ الياء، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء وذلك إجحاف بالكلمة^(١) انتهى.

وأقول: إن أكثر النساخ الآن لا يكتبون الياء مصوّرة بدل الهمز لا في المنكر ولا في المعرف. ورُبّما أثبتها البعض في المعرف وهو خلاف القياس من حذف كل همزة بعدها حرفٌ مذكورتها.

وأما إذا نصب المنكر فتردّ إليه الياء، تقول: (كُنْ راضياً، ولا تكن قاضياً) وأما المعرفُ أو المضاف نحو: (العالي، والمتغالي، وقاضي العسكر) فتثبت فيه الياء لأنها إنما حذفت من المنكر لأجل التنوين حذراً من التقاء الساكنين، وقد زال المحذور بالإضافة أو التعريف، ويجوزُ على خلاف الأفصح حذفها من المعرف بناءً على جواز الوقف على ما قبلها مسكناً، وقد حذفت في المصحف من: ﴿الْحَكِيمُ الْمُتَعَالِ﴾ (الرعد: ٩) و﴿الدَّاعِ﴾ (البقرة: ١٨٦) و﴿الْوَادِ﴾ [القصص: ٣٠] و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢].

أقول: ومقتضى القياس الذي هو كتابة كل كلمة على انفرادها بتقدير الابتداء والوقف، بقطع النظر عما قبلها وما بعدها، إن حذفها في الخط من المضاف مثل (وادي مصر، وقاضي الولاية) هو الموافق للقياس نظراً لحالة الوقف عليه مُجَرِّداً عن الإضافة، وإليه ذهب بعضهم لكن قال الأشموني: (إنهم ضَعَفُوهُ)^(٢).

(١) الأشموني: ٢١٧/٤.

(٢) الأشموني: ٢١٧/٤. ورأيت في إثبات الياء هو الصواب لأن المتضاميين في حكم الكلمة الواحدة فلا ينفصلون ولهذا كتبت التاء المربوطة مفتوحة عند إضافة في المصحف مثل (رحمت الله) و(امرأت فرعون) (امرات نوح وامرات لوط).

واعلم أن المنقوص يأتي على أحد عشر مثلاً، مثل: (عان، وسعان، ومُتَوَان، ومُعْت، ومُسْتَقْت، ومُعْن، ومُهْتَد، ومُعْن، وعَم، وتَمْن، وتَوَان) - وهذا الأخيران من المصادر التي على وزن (التفعل، والتفاعل) كالنعوذ، والتعوذ - قلب حرف العلة الأخير وكسر ما قبله لمناسبته كـ (التراحي، والتجري - والتجري).

وقد يلحق بها في حذف الياء خمسة من الحموخ الناقصة مما كان على (فَواعِل، ومُفاعِل، وأفاعِل، وفَعاعِل، وفَعاعِل) نحو: (جوار، ومعان، وأوان، وتَراق، وصَحار)، فتجري مجرى المنقوص تعريفًا وتكثيرًا.

وقولهم أولاً في تعريف (المنقوص): (ما آخره ياءٌ حقيقية) للاحتراز عما آخره همزة مرسومة (ياء) لوقوعها طرفاً إثر كسٍ، نحو (طارى، ومُبْتَدى، ومُسْتَهْزى) أو ياءٌ مُثْقِلَةٌ عن همزة كانت ترسم واواً لوقوعها بعد الضمة كـ (التجزي، والتجزي) فإنه يُعامل معاملة المهموز، وقد يجري مجرى المعتل فتُحذف ياءه، تقول: (هذا طارٍ، مُبْتَد، مُسْتَهْز كما قال (المصباح) في (نتا): (إنه يجوزُ إبدالُ الهمزة ألفاً وتُجْعَل في اسم الفاعل ياء وتُحذف، فيقال: ناب^(١)).

وكل ما حذفت ياءه في المفرد منكرًا تُحذف في الجمع ولو معرفًا، كـ (العالين، والمُفْتين، والقاضين، والمُعْتدين)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لَآتِيَهُمْ صَكَائُوا قَوْمًا عَمِيَةً﴾ [الأعراف: ٦٤]، ومثله: (المُبْتدين، أو المُبْتدون) من المهموز المُجْزى مُجْزى المعتل.

وقولهم: (مكسورٌ ما قبلها) احتراز عن الساكن صحيحاً كان كـ (ظبي وزني) أو معتلاً كـ (ري، ومي - اسم امرأة -) فلا يُسمَّى منقوصاً، بل هـ

(١) المصباح المنير: مادة (نتا) ص. ٥٩٢.

كالصحيح . ومثله في ذلك ما كان على وزن (فَعِيل) - مُكَبَّرًا - ، نَحَوَ : (عَلَيَّ ، وَغَنَيْ) أو (فَعِيل) - مصغراً - ، نحو : (قُضِيَ ، وَسُمِّي) .

وأما ما يُحذف من الياءات للجازم ، نحو : ﴿ أَتَقَى اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٢٠٦] و(لا تَغْصِرْ مَوْلَاكَ) و(اخْزِ الشَّيْطَانَ) ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾ [الطلاق: ٢] فهذا مما يُحذف خطأ تبعاً لحذفه لفظاً - كما هو معلوم من المبادئ النحوية - .

وأما ما يحذف من يأت الإضافة تخفيفاً في مثل : ﴿ لَكَؤُودِيكَؤُوْلَى دِينَ ﴾ [الكافرون: ٦] . و﴿ رَبِّ أَغْفِرْ لِي ﴾ [الأعراف: ١٥١] ﴿ وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ ﴾ [إبراهيم: ٤٠] ﴿ رَبِّ ارْحَمْنِي ﴾ [المؤمنون: ٩٩] ﴿ يَنْقُورِ اتَّعُونِ ﴾ [غافر: ٢٨] ، فهذا كثير في رسم المُصحف خاصة .

الفصل الخامس

فيما يحذف من الواوات المتكررة لفظا فرارا من

اجتماع المثلين صورة وإن كانت إحداهما

همزة لفظاً، وما لا يحذف منها عند اللبس

المختار عند أهْلِ العلم أَنَّ يَكْتَبَ (داوُد، وطاوُس، ورؤُس، وفؤُس) بواو واحدة استخفافاً لكثرة الاستعمال.

وأما (هاوُن، وراوِق، وناوُس) فمنهم من يكتبه بواوين.

وأما (ذوو) للجمع فيكتب بواوين خَوْفَ الاشتباه بالمفرد - كذا في المدرّة، قال: (وأما سَوُول، ويؤوس، وشوُون، وموؤودة ومؤؤنة) فالأحسنُ أَنْ يكتب بواوين، ومنهم من اقتصر على واحدة^(١).

قلت: وكثيراً ما يكتب (مؤنة) بواو واحدة، وكذا (تؤنة) اسم شهر القبط. وأما (الراوُون، والغاوُون) فبواوين بلا شُبْهَةٍ لآتِه إذا كان بين الواوين فاصل ولو في التقدير لا تحذف واحدة منهما، سواء في الأسماء - كما مثل، أو في الأفعال، نحو: (اجتَوُوا واكتَوُوا، ويستَوُون، ويلوون)، وكقول قطب دائرة الوجود نفع! أنا الله به في الحزب: (تَوُوا فَلَوُوا عما تَوُوا) وأصل المفرد (تَوَى) فلما اتصل ضميرُ الجمعُ بالفعل حُذِفَتِ الألفُ التي كانت تُقَلِّبُ ياءَ عند الإِسْنَادِ لضمير المتكلم، وبقيت الفَتْحَةُ على الواو لتدلَّ على الألفِ المحذوفةِ لالتقاء ساكنة مع واو الضمير الساكنة أصالة وإن تحركت لعارض في نحو: (تَوُوا السَّفَر) كما تحركت في (آتُوا الزَّكَاةَ) [البقرة: ٢٧٧].

(١) درة الغواص: ١٢٨

ولا تنوهم من تحريك الواو العارض في (آتوا الزكاة) أن يكتب واو أخرى بعد واو الضمير كما غلط فيه بعض الناس.

وأما إذا كان يخاف اللبس بحذف إحدى الواوين المتلاصقتين فلا تحذف واحدة منهما، نحو: (قُول، وضوؤن) فإنه لو حذفت واحدة التبس بـ(قُول، وضوؤن) ولو كان على الواو قطعة الهمزة فإنه يقال (ضوؤن البعير) - كما سبق في الهمزة^(١).

أقول: وقد يجتمع ثلاث واو، فتُحذف واحدة - كما في حديث توجيه عليه السلام إلى الطائف (رجاء أن يؤوه)^(٢)، فالأولى هي المضمرة بدل الهمزة، والثانية هي واو الكلمة، والثالثة واو الضمير، فالمحذوفة هي المتوسطة. والله الموفق.

(١) ينظر: ص ٩٤.

(٢) مستند أحمد بن حنبل: ٥، ٤١٤، الأصل في كتابتها (يؤوه) مثل (داوود) فحذفت الواو خطأ وبقيت المدة لفظاً.

الفصل السادس

في حروف تحذف للإدغام أو لاجتماع الأمثال وهي :

اللام والياء والنون والميم والياء

السلام :

أما اللام فتحذف من كل اسم أوله لامٌ وعرف - (ال) ودخلت عليه اللام المكسورة أو المفتوحة، كـ (النَّيْنِ، واللَّحْمِ، والْقَفْظِ، واللَّهْوِ، واللَّعِبِ، واللَّطِيفِ) كقول بعض العقلاء (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِمَ يُخْلَقْ لَلْعَبِ وَلَا لِلْهَوِ)، وكقوله عليه السلام: (لَهُ أَرْحَمُ بِالْمُؤْمِنِ مِنْ هَذِهِ بَوْلِيهَا)^(١)، وكقولهم: (لَا بُدَّ مِنْ مُطَابَقَةِ الْمَعْنَى لِلْقَفْظِ) فَتُحْذَفُ واحدةٌ من اللامات لأنَّ اجتماع الأمثال يُوجِبُ حَذْفَ أَحَدِهَا. واحتُلفَ في أُتِيهَما المحذوف. واختار شيخ الإسلام في شرح الشافية^(٢): إنها لامُ الكلمة لا حرفُ التعريفِ لأنه جبيءٌ به لمعنى فحذفه يُخلُ بالمقصودِ اهـ وفيه تأمل.

ومثل ما ذُكِرَ الموصولاتُ التي تُكْتَبُ بلامين وهي (اللَّذُ) بسكون الدال (وَاللَّذِيَا، وَاللَّتِيَا) تصغير (الَّذِي، وَالتِّي) و(الَّذَانِ، وَالتَّانِ، وَاللَّذَيْنِ، وَالتَّتَيْنِ. وَاللَّذُونِ، وَاللَّؤُنْ - بالواو فيهما - وَاللَّاءِ وَاللَّائِي، وَاللَّائِي، وَاللَّوَاتِي) فَتُحْذَفُ إحدى اللامات إذا دخلت على هذه الكلمات لام - كما سبق بيان ذلك إجمالاً في الباب الأول^(٣) - .

(١) تقدم ذكره في ص ٥٠ .

(٢) شرح لشفافية: ٢٧٥ / ٢ .

(٣) ينظر ص ٤١ .

وسبق أن اللام تحذف لفظاً وخطاً من كلمتين، الأولى: لام (على) الداخلة على ما أوله (ال) نحو: (علماء)، أي: على الماء^(١)، الثانية: لام (بل) إذا وقع بعدها راء عند الإلغاز، كما في قوله^(٢):

عَافَتِ الْمَاءَ فِي الْبِتَاءِ فَقُلْنَا بِرَدِّهِ تُصَادِفُهُ سَخِينَا
ومن الغلط حذف (ال) من اسم (ذي النون) وكتابته (ذَنُون) بوزن (تَنَوْر) كأنه كلمة واحدة، فيه حذف ثلاثة أحرف خطأ، جهلاً بأن الكتابة في غير العروض ليست على حسب ما يتلفظ به.

نعم، قولهم (وَيُلْمِيهِ) كتبه كما ينطق به شذوذاً - كما في شفاء الغليل^(٣) - والأصل: (وَيَلِّ لَأَمِنَهُ) فحذفوا إحدى اللامين ووصلوا الكلمتين، وكذا قال السجاعي على الكافي.

ولا تحذف لام (هل) إذا وقع بعدها كلمة (لا) كقول المستفتي: (هل لا يجوز كذا؟) سواء كانت (هل) للاستفهام حرفاً أو كانت فعلاً كما يقال (هل لا تَقَعُ) فهي في هذا فعل أمر من (وَقَلَ) بمعنى خاف أو قنع.

وأما (هلاً) التي في حديث (هلاً يكرأ تُلَاعِبُهَا)^(٤) فهي التحريضية المستعملة للتنديم - كما قدمناه في أول باب^(٥).

ولا تُحذف من (بل) في ﴿كَلَّا بَلْ لَا تُكْرِمُونَ الْيَتِيمَ﴾ [الفجر: ١٧] لأنهما كلمتان.

(١) ينظر ص ٥٢.

(٢) ينظر ص ٥٤.

(٣) شفاء الغليل: ٢٧٢.

(٤) البخاري: ٨١/٣.

(٥) تقدم في ص: ٨١.

التساء :

وأما التاء فتُحذف من آخر الفعل المُسند إلى تاءِ الفاعل سواء كان قبلها تاءٌ أخرى، نحو: (شَتَّتْ، وَفَتَّتْ)، أو حَرْفٌ غَيْرُهَا، صحيحٌ نحو: (عَنَتْ، وَأَلَّتْ، وَأَخَفَّتْ) أو معتلٌّ، نحو: (بَاتَ، وَفَاتَ) فهذه التاء تُدغم في مثلها من ضمير فاعلي مُتَكَلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو مُخاطِبةٍ، أو تاءِ خطابٍ قبل ميم الجمع، أو نون النسوة، نحو: (شَتَّتْ، وَأَمَّتْ، وَأَخَفَّتْ، وَعَنَتْ، وَبِئْتُ، وَأَلَّتْ - أَي: نَقَضَتْهُ - ومن ذلك قوله جلَّ وعلا في وصف رسوله الأكرم: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّهُ﴾ [النوبة: ١٢٨] - أَي: عَنَتِكُمْ وَمَشَقَّتْكُمْ - ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧] أَي: لَوْ قَعَمْتُ فِي الْعَنَتِ وَالْمَشَقَّةِ وَالنَّعَبِ.

[النون]:

وأما النون فتُحذف في خمسِ مواضع:

أولها: من آخر الفعل المُسند إلى النون - ضمير المتكلم ومعه غيره، أو المُعْظَمُ نَفْسُهُ - أو نون الإناث أو إلى غيرهما مع نون الوقاية سواء كان قبلها نونٌ أخرى، نحو: (جَنَنْ، وَظَنَنْ) أو حرفٌ صحيحٌ، نحو: (ظَعَنْ، وَلَعَنْ، وَسَكَنْ) أو معتلٌّ، مثل (بَانَ، وَزَانَ) فهذه النون تُحذف خطأً للإدغام إذا لاقت مثلها سواء كانت نونٌ جمعٍ مذكراً أو مؤنثاً، أو نونٌ وقايةٍ، نحو: (إِنَّا آمَنَّا وَتَعَاوَنَّا)، والنسوة (جَنَنْ، وَبِئَنْ وَظَعَنْ)، ونحو: (أَمِنِي، وَأَعِنِي) فعل أمر من الأمانة أو الأَمْنِ والإِعانة، (وهذا الشيء لم يُمكنني).

وقد تُحذف من آخر الحروف مع نون الوقاية تخفيفاً، نحو: (إِنِّي، وَلَكِنِّي).

وليس مثل التاء والنون في هذا الحذف (الكاف) العارض لها السكون في آخر الفعل إذا التقت مع كافِ الضمير المفعول، كقوله تعالى: ﴿أَيُّنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨].

ولا (الهاء) التي يعرض لها السكون للجازم إذا التقت بهاء الضمير المفردة، أو هاء الغيبة التي مع نون النسوة أو ضمير الاثنين، نحو: (لا تُكْرِهُمَا)، وقول الأعرابي: (اجْبِهْهُ) - أي: اصْكُكْ جَبْهَتَهُ، وقوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَكْرِهُهُنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (النور: ٣٣) وقوله عليه السلام: (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ)^(١)، وقول الشاعر:

وَمُلْتِمِمْ بِالشَّعْرِ مِنْ فَوْقَ نَعْرِهِ غدا قائلًا: شَبَّهْتُهَا بِحَيَاتِي
والفرق بين هذين ودينك من وجهين:

أولهما: أنْ في (الأولين) شدة اتصال الضمير الفاعل بالفعل، فكأنهما كلمة واحدة، بخلاف (الأخيرين) فإنَّ الضمير فيهما مفعولٌ ليس شديد الاتصال بالفعل، إذا قَدْ يَسْتَعْنِي الفِعْلُ عَنْ ذِكْرِ مَفْعُولِهِ بخلاف الفاعل خصوصاً وهو ضمير.

وثانيهما: أنْ (الأولين) يجب تسكين الحرف الذي قبلهما دائماً، قال في (الكليات - في باب الميم -)^(٢): (كُلُّ مَا ضِيَ أُسْنِدٌ إِلَى التَّاءِ أَوْ التَّوْنِ فَإِنَّهُ يُسَكَّنُ آخِرُهُ وجوباً، بخلاف (الأخيرين) فإنَّ السكون قبلهما عارض، يزول عند زوال الجازم، بل قرئ شاذاً: ﴿يَذَرِكُكُمْ﴾^(٣) بالرفع على ما قاله مُحَسِّنِي الأزهري:

والموضع الثاني: (مِنْ، وَعَنْ) فَتُحَذَفُ تَوْنُهُمَا بِأَطْرَادٍ إِذَا دَخَلْنَا عَلَى (مَا) أَوْ (مَنْ). وبغير أطرادٍ إذا دخلت (مِنْ) على ما أَوَّلُهُ (ال) التعريفية، نحو: (مِلْكُذِيبٍ، مِلْعَضِرٍ) وغيرهما مما سبق في أول باب^(٤) -

(١) البخاري: ٢٧/١

(٢) الكليات: ٣٣٨.

(٣) الآية تقدم ذكرها في ص: ٢٤٥ وهي قراءة طلحة بن سليمان. ينظر معجم القراءات: ١٤٧/٢.

(٤) ينظر ص ٥٣.

والموضع الثالث: نون (بنين) أو (بنون) إذا أُضيف إلى ما أوله (ال) القمرية، فيقتصر على الباء، وتحذف النون لشيئها باللام فكأنهما مثلاًن، نحو: (يَلْعَبُونَ، وَيُلْحَثُونَ) - كما سبق أيضاً^(١).

والموضع الرابع: نون (ن) الشرطية تحذف في حالتين:

الأولى: إذا وقع بعدها (ما) الزائدة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَبْتَغِ عِنْدَكَ الْكَبَرَى﴾ [الاسراء: ٢٣] الآية، ﴿وَأَمَّا رَضْنَهُمْ أَيْعَاقَهُ رَحْمَتِي﴾ [الاسراء: ٢٨] الآية وقول الشاعر^(٢):

أيا راكباً إِنَّمَا عَرَضْتُ فَيَلْعَنُ تَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَنْ لَا تَلَاقِيَا
وقول الحريري في المقامة الثالثة والثلاثين (الحريرية)^(٣):

وَأَقْرَى الْمَسَامِعِ إِنَّمَا نَطَقْتُ بياناً يقودُ الحُرُونَ الشُّمُوسَا
ومن ذلك قولهم: (إِنَّمَا لَا فاعِل هذا)، وإنما كانت (ما) في هذه التراكيب زائدة لما قاله في (قواعد الإعراب): إنه إذا اجتمعت (إِنْ) و(ما)، فإن تقدمت (إِنْ) على (ما) فهي شرطية، و(ما) زائدة وإن تقدمت (ما) كانت (ما) نافية، و(إِنْ) زائدة، نحو: (ما إِنْ زَيْدٌ بِقَائِمٍ).

والثانية: إذا وقع بعدها (لا) النافية، كما في قوله عز نصره: ﴿إِنَّمَا نَنْصُرُهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾^(٤) [التوبة: ٤٠]، وكقول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه أيام ولايته المدينة خطاباً للفرزدق: «تَلَزَّمِ الْعَقَافَ وَإِلَّا فَاخْرُجْ مِنَ الْمَدِينَةِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ بِدَارٍ مَأْمُومَةٍ»، وقول الأخوص^(٥):

(١) ينظر ص ٥٣.

(٢) هو عبد يغوث. ينظر الكتاب: ٢/ ٢٠٠.

(٣) وتسمى بالعلوية ينظر مقامات الحريري: ٣٥٩.

(٤) الآية تقدم ذكرها في ص ٨٠.

(٥) ينظر الإنصاف: ٧٢، معجم الشواهد: ٣٥٠.

فَطَلَّقَهَا فَلَسَتْ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ
وقول أبي الأسود الدؤلي^(١):

دَعِ الْخُمَرَ تَشْرِبُهَا الْعَوَاةُ فَإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيًا بِمَكَانِهَا
فَلَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ أَخُوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بِلَانِهَا

ومن الأمثال: (إِلَّا حَظِيَّةٌ فَلَا أَلِيَّةُ)، وقول الفقهاء: (وَلَا فَلَا) ففي جميع تلك الكلمات تكتب بصورة (إِلَّا) الاستثنائية، فيظن أنها هي، ولذا يغالط بها، فيقال له: (هذا الاستثناء مُتَّصِلٌ أَمْ مُنْقَطِعٌ؟) مع أن الاستثنائية لا يليها إلا الاسم ولو تأويلًا، والشرطية لا يليها إلا الفعل ولو تقديرًا - كما قالوه في ﴿وَلِإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦].

والموضع الخامس: (أَنْ) المصدرية الناصبة، فتحذف نونها في الحالتين اللتين تحذف فيهما نون الرطية.

الأولى: إذا وقع بعدها (ما) كما تقدم التمثيل له في باب الوصل^(٢) بقول ابن مالك^(٣):

[وَيَعْدَ (أَنْ) تَعْرِضُ (ما) عَنْهَا ارْتَكِبَ كَمَثَلِ] أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ
على مذهب الكوفيين في (أَمَا أَنْتَ مِنْطَلَقًا انْطَلَقْتُ).

الثانية: إذا كان بعدها (لا) سواء كانت نافية كقولك: (أَرْجُو أَلَّا تَهْجُرَنِي) أو صِلَةً، كقول موسى: ﴿يَهْلُؤُونَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ۖ أَلَا تَتَّبِعُنَّ﴾ [طه: ٩٢-٩٣]، وكقوله تعالى: ﴿لِيَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩] الآية، فإن المراد - والله أعلم - لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ. وكقول بيتنا الأعظم صلوات الله

(١) الإنصاف: ٨٢٣، ومعجم الشاهد: ٤٠٠.

(٢) ينظر ص ٨٠.

(٣) الخلاصة: البيت الرابع عشر من باب كان وأخواتها.

عَلَيْهِمْ وَعَلَيْهِمْ لَمَّا اسْتَفْهَمُوهُ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ: «لَا عَلَيْكُمْ أَلَّا تَفْعَلُوا»^(١)، وكقول الشاعر^(٢):

وَمَا أَلَوْمُ الْيَبُضِّ أَلَّا تَسْخَرَا إِذَا رَأَيْتَ الشَّمْطَ الْمُتَوَرَا

وتقدم أَنْ من ذلك قوله سبحانه: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾^(٣) [الأعراف: ١٢] - أي: أَنْ تَسْجُدَ، بدليل الآية الثانية^(٤). وكذلك (أَلَّا تَتَّبِعَنِ) والأصل - والله أعلم - (أَنْ تَتَّبِعَنِ). (أَنْ تَفْعَلُوا)، (أَنْ تَسْخَرَا)، فإن لم تكن (أَنْ) ناصبة لم تحذف كما في آية: (إِنَّمَا يَتَّبِعُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَّا يَقُولُوا) [الحديد: ٢٩] فالفعل مرفوع بنبوت النون. وهذا على ما اختاره ابن قتيبة^(٥) وموافقوه كالحريري في الدرة^(٦) وصاحب الشافية^(٧) وغيرهما من الجماهير، وأما أبو حيان فاختر إثبات النون مطلقاً - أي: مِنْ غير المصحف، وإلا فهي محذوفة منه.

وأقول: أرى أكثر السّاخ لا يفرق بين الناصبة وغيرها، وسبق هذا بزيادة عما هنا في باب الوصل والفصل^(٨) ذكرناه هناك مجازاة لهم في تسميتهم حذف النون وصلاً وإثباتها قطعاً، وذكرناه هنا لمناسبة باب الحذف.

وأما غير (ما)، و(لا) من الحروف مثل: (لن، ولم) فلا تحذف معها نون

(١) البخاري: ١٠٩/٣.

(٢) هو أبو النجم، وروي (الشَّمط القفندار)، والقفندر القبيح المتظر ينظر لسان العرب: مادة (قفندر)، الحصائص: ٢/٢٨٣ ومحال ثعلب: ١٩٨.

(٣) الآية تقدم ذكرها في ص: ٧٨.

(٤) يريد بها قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ الآية ٧٥/ سورة ص.

(٥) أدب الكاتب: ١٩٦.

(٦) درة القواص: ١٢٧.

(٧) شرح الشافية: ٢/٢٧٢.

(٨) ينظر ص ٧٧.

(إِنْ) ولا (أَنْ)، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩] ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٣١] الآية، ﴿كَأَن لَّمْ يَفْتَنُوا فِيهَا﴾ [الأعراف: ٩٢]، وكما يقال في تصوير المسئلة (بأن لم يكن كذا وكذا) ولك لأن نصب الفعل بعد (أَلَا) يعين أنها المصدرية الناصبة وكذلك جَزَمُهُ بعد (إِلَّا) يعين أنها الشرطية، بخلاف الجزم بعد (إِنْ لَمْ) فإنه منسوب إلى (لم) لقربها من الفعل، كما في إعراب الآجرومية للكفراوي في باب (لا) (١)، فلو حذفت النون اشتبهت صورتها بصورة (أَلَمْ) الجزومة. وأما حذفها في المصحف مع (لن) في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَن لَّنْ نَّجْعَعَ عَذَابَهُ﴾ [القيامة: ٣٠] فلا يقاس عليه، كحذف نون (لن) مع (ما) في قول الشاعر (٢):

كما رأيتُ أبا يزيدَ مُقاتِلًا [أَدَغَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ]
فإنه خاص بالمعايات - كما مر في باب الوصل -.

الميم:

وأما (الميم) فتحذف من (نَعَمْ) لإدغائها في (ما) من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا أَلْعَدَدَ قَتَلْنَا نَعِمًا﴾ [البقرة: ٢٧١] الأصل (نَعَمْ ما هي)، كُسرَت العين وسُكُنَت الميم فأدغمت في (ما).

وقد تحذف (الميم) من (كَمْ) الاستفهامية، ومن (أَمْ) إذا وقع بعدهما (ما)، مثل: (كَمَا جئت به؟) و(هَذَا أَحْسَنُ أَمَا اشتريته؟) - على ما قاله شيخ الإسلام في شرح الشافية من جواز الوجهين الوصل والفصل فيهما، قال: كجوازهما في (مِنْ ما، ومما) و(عَنْ ما وعَمَّا) (٣).

(١) إعراب الآجرومية: ١٠٦.

(٢) تقدم في ص ٧١.

(٣) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢.

قلت: ولم أَرَّ مَنْ يُجْرِي الْعَمَلَ عَلَى الْوَصْلِ فِي (أَمْ، وَكَمْ) بَلْ رَأَيْتُ الْجَلَالَ فِي (الْهَمْع) مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَقَالَ: (إِنْ وَضِلَ (أَمْ) بِ(مَا) أَوْ بِ(مَنْ) وَجَعَلَهُمَا مِيمًا وَاحِدَةً مُشَدَّدةً فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ أَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(١) [النمل: ٥٩] وقوله: ﴿أَمْنَ يُحِبُّ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾^(٢) [النمل: ٦٢] خَاصَّ بِالصَّحْفِ اهـ^(٣).

وقال شيخ الإسلام على الجزرية: (كل ما في القرآن من ذكر (أَمْ مَنْ) فهو بميم واحدة إلا أربعة مواضع فيبَيِّنُ وهي: ﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [النساء: ١٠٩]. وفي النساء، ﴿أَمْ مَنْ أَسْكَسَ﴾ [التوبة: ١٠٩] في التوبة، و﴿أَمْ مَنْ خَلَقْنَا﴾ [الصفات: ١١] في الصفات و﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي آيَاتِنَا﴾ [فصلت: ٤٠] في فصلت) اهـ^(٤).

الياء:

وأما حذف الياء من المنقوص المفرد والجمع فقد سبق في فصله^(٥) وأن محل ذلك إذا لم يضاف، فإن أضيف لم تحذف. وإنما الذي نذكره هنا حذفها منه إذا كانت الإضافة إلى ياء المتكلم لما هو معلوم من القواعد الصرفية أنه إذا التقى مثلاًن في كلمة أو ما هو كالكلمة وكان أولهما ساكناً يجب إدغام الساكن فيما بعده. ويصيران في المخطَّ حرفاً واحداً مشدداً، مثل ياء المتكلم إذا اجتمعت مع ياء المنقوص مفرداً أو جمعاً سالماً، تقول: (سَهَرْتُ اللَّيْلَةَ مَعَ مُعَنِّيَ هَذَا، وَمَعَ مُعَنِّيِ هَؤُلَاءِ، وَسَافَرْتُ أَمْسَ مَعَ مُكَارِيِ هَذَا، وَمُكَارِيِ هَؤُلَاءِ)

(١) الآية تقدم ذكرها في ص ٧٤.

(٢) الآية تقدم ذكرها في ص ٧٦.

(٣) ينظر الهمع: ٢٣٧/٢، ٢٤٣.

(٤) الدقائق المحكمة: ٣٣.

(٥) ينظر ص ٢٣٦.

و(هذه معاني سَرَقَهَا الشاعرُ الفُلاني، وهؤلاء مَوَالِي، ويَعْتُ جَوَارِي - بتشديد الياء في جميع ما ذكر، ويجوز تسكينها في (جواري) على لغة من يقول: (هؤلاء جوار) - بضم الراء منونة -.

وكذا إذا أضيف المثنى والجمع السالم ولو غير منقوص إلى ياء المتكلم سواء كان كل من المثنى أو الجمع مرفوعاً كـ(مُسْلِمُونَ، وَبَنُونَ، وَصَاحِبَانِ) أو منصوباً أو مجروراً كـ(بَنِينَ، وَمُسْلِمِينَ)، كأن تقول: (إِنَّ صَاحِبِي أَكْرَمًا وَإِدْيِي) وكقول إسرائيل عليه السلام: ﴿يَبْنَؤُ أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٧] وفي الحديث: «أَوْ مُخْرِجِي هُمْ»^(١)، والأصل: مُخْرِجُونَ لِي، ومثله: «هؤلاء مُسْلِمِي، وَرَأَيْتُ مُسْلِمِي، وَمَزَرْتُ بِمُسْلِمِي» فيُكْتَفَى في ذلك كله بياء واحدة، كما يُكْتَفَى بها في (عَبِيٍّ، وَإِلَيٍّ، وَلَدَيٍّ - وَفِيٍّ) ومثل ذلك قوله عليه السلام: «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ جَوَارِيٍّ - وَجَوَارِيَّ الرُّبُيَّةِ»^(٢) قال القسطلاني في الصفحة الخامسة والخمسين من [الجزء] الخامس: (جَوَارِيٍّ) بإضافته إلى ياء المتكلم، فحذف الياء، وَضَبَطَهُ جماعة بفتح الياء، وآخرون بالكسر وهو القياس، لكنهم لما استثقلوا ثلاث ياءات حذفوا ياء المتكلم وأبدلوا من الكسرة فتحة^(٣) اهـ.

وتقول: (هذا الكتاب هل أنت مُعْطِيٌّ، وهل أَنْتُمْ مُعْطِيَّةٌ) فيقال فيه ما قبل في (جَوَارِيٍّ) المضاف للياء، والله الموفق.

(١) البخاري: ٤/١.

(٢) البخاري: ٣٣/٤.

(٣) شرح القسطلاني: ٦٨/٥.

نوع آخر من الحذف

كرموز المحدثين في الصحيحين، والجامع الصغير وغير ذلك من الشراح والحواشي التي بعضها يشبه النحت

لما كان الخط نائباً عن اللفظ وهو قد يحذف منه بعض الكلمة اتكالاً على فهم السامع، أو تفهيم الموقف، أي المعلم.

وقد يُنحِتُونَ من الكلمتين كلمة كالحُسْبَلَة، والخَوْلَقَة - لا الخَوْلَقَة^(١) - والْحَيْعَلَة، والبَسْمَلَة، والحمدلَة) ونحوها، فكَذلك للكتاب رموز تشبه ذلك كأن يؤخذ من اسم الشيخ أول حرف، ومن لقبه أو بلده حرف آخر. كما يرمزون بـ(م ر) للإمام الشيخ محمد الرمل ي، و(ع ش) للشيخ علي الشُّبْرَامَلْسِي، و(ح ل) للحَلْبِي، و(ق ل) للقلْيُوبِي. و(سم) لابن قاسم العبادي، و(س) لسيويه و(ش) للشرح، و(ص) للمُصَنَّف - بفتح النون، أي: المتن، وأما المُصَنَّف بكسرها فهكذا (المص)، و(الش) للشرح، و(ض) لضعيف، و(م) لمعتمد. وأما (ح) فإن كانت في غير كتب الحديث وغير كتب الحنفية فهي بدل حينئذٍ، وعند الحنفية رمز للحلبي، وإن كانت في الصحيحين البخاري ومسلم فهي في اصطلاح الحديث لتحويل السند.

وأما رموز الصحيحين المشهورة فهي: (ثنا، وثني، وأنا، ونا) مقتطعة من

(١) لعل (الخولقة) هي الصحيح فهي كالبسمة والحمدلَة فإن المقطع الأخير من الكلمة وهو اللام منحوت من لفظ الجلالة من الأصل وهو لا حول ولا قوة إلا بالله، وبسم الله. وسبحان الله والحمد لله.

ينظر فقه اللغة: ١٩٦، والمزهر: ٤٨٢/١.

(حَدَّثَنَا، وَحَدَّثَنِي، وَأُنْبَأْنَا، وَأُخْبِرْنَا) ولكل من علماء المذاهب الأربعة رموز معلومة عندهم، كما أن للعجم في الكتب العربية رموزاً معروفة عندهم، مثل: (م) ممنوع، (لايخ) لا يخفى، (عم) عليه السلام، وكذا (صلعم) أو (صم)، ولكن نهي العلماء على تقليدهم في ترك كتابة التصلية، لأن فيه إعراضاً عن اكتساب الثواب العظيم الوارد في حديث: «من صلى عليّ في كتاب لم تزَلْ الملائكةُ تَسْتَعْرِضُهُ ما دام اسمي في ذلك الكتاب»^(١) بل قال العلماء: إن جميع الحروف المفردة لا ينطق بتفريقها إلا في الحروف المقطعة في كتب اللغة والصرف. وأما أسماء العلماء فلا ينطق بأسماء حروف هجائها، بل ينطق بالأسماء المتعارفة، كما إذا رأى اللام والخاء فلا يقول (إلخ) بل يقول: (إلى آخره). وكنت أرى بعض العجم كعبد الحكيم علي العقائد السُفِيّة يكتب (اهـ) بدل (إلخ)، مع أن (اهـ) عندنا علامة على انتهاء الكلام، ولا مشاحة في الاصطلاح.

وكذلك لكتاب الدواوين اصطلاح في الرموز عن أسماء الشهور بحروف ثمانية مقطعة من أسمائها، ثلاثة أشهر يأخذون الحروف من أواخرها، وهي: الباء له (رجب)، والنون له (رمضان)، واللام له (شوال)، وما عداها يأخذون الحرف الأول من اسم الشهر ويميزون الأول من الربيعين، والجماديين، والشهرين الأخيرين بزيادة ألف على الراء، والجيم، والذال، للدلالة على أنه الأول.

وكان العلماء أولاً يؤرخون بالعبرة بالأرقام الهندية.

ويؤرخون في النصف الأول من الشهر بما مضى من ليلائه، لأن أول الشهر عندهم من الليل، فيقولون (لِعَشْرِ خَلَوْنَ)، أو (لِاثْنَيْ عَشْرَةَ خَلَتْ مِنْ

(١) تفسير ابن كثير ٥١٦/٣

كَذَا^(١). وفي النصف الثاني بما بقي، فيقولون: (لَعُشْرَ بَقِيْن) أو (لَخَمْسَ بَقِيْن) على اعتبار كمال الشهر، وإنْ كاد في الواقع ناقصاً كما أرخوا خروجه عليه السلام من المدينة لحجة الوداع بخمسين بَقِيْن من ذي القعدة، فكان خروجه عليه السلام يوم السبت الخامس والعشرين من الشهر. ثم تبين نقص الشهر بدليل أنَّ الوقوف (بعرفة) كان يوم الجمعة. قال النووي على مسلم (يُؤْخَذُ من ذلك عدمُ التَّسَاوِمِ بالسَّفر في آخر الشهر)^(٢) اهـ، مع أنهم يقولون: (الخامس والعشرون من الأيام السبعة المنحوسة من كلِّ شهر المنقوطة من قول الشاعر:

مُجِبُّكَ يَرْغَى هَوَاكَ فَهَلْ تَعُوذُ لِبَالٍ بَضْدِ الْأَمَلِ
واستمرَّ التاريخ بالعبارة في المحاكم الشرعية ووثائقها حتى يقولون خطأ:
(لَا حَدَّ وَعِشْرِينَ شَهْرَ جُمَادَى، واعترض عليهم من قال:

إِنْ حَادِيَ عِشْرِينَ شَهْرَ جُمَادَى فِي كَلَامِ الشُّهُودِ لِحَسْنِ قَبِيحِ
أَبْتَوَا الشَّهْرَ وَهُوَ مَعَ رَمَضَانَ وَالرَّيْعَيْنِ غَيْرِ ذِي لَمْ يُيْحُوا
وَتَعَدُّوا بِحَذْفِ وَاوٍ وَإِثْبَا بَ لِنَوْنٍ وَعَكْسُ هَذَا الصَّحِيحُ

وكنْتَ رأيت في تفسير روح البيان^(٣) في آية سورة التوبة: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦] تلحين الترك في قولهم: (جُمَادِي الْأَوَّل) من أوجه عديدة فتح الجيم والياء، وإعجام الذال وكسرها وإضافة شهر إلى اسم الشهر، ووصف (جمادى) (بالأول) مع أنه على وزن (حُبَارَى) مضموم الأول، وألفه تكتب بَاءً لانقلابها عند التشنية بَاءً، فيقال: (الْجُمَادِيَانِ)، وهذه البنية أَلْفُهَا لِلتَّأْنِيثِ، فيجب مطابقة النعت لمنعوته تأنيثاً، فيقال: الْأَوَّلَى لَا

(١) إن جملة الفعل بعد العدد وصف للمعدود المحذوف فقولهم (الخمس خلون) أصله (لخمس ليال خلون) وقولهم (لخمس عشرة خلت) أصله (لخمس عشرة ليلة خلت).

(٢) شرح النووي: ١٥١/٧.

(٣) روح البيان: ٤٢١/٣.

الأول، نَعَمْ إِذَا جُعِلَ وَصْفًا لِلشَّهْرِ صَحَّ وَإِنْ مَنَعُوا مِنْ ذِكْرِ الشَّهْرِ، كَمَا قَالَ
الْأَجْهَوْرِي:

وَلَا تُضِيفُ شَهْرًا إِلَى اسْمِ شَهْرٍ إِلَّا لِمَا أَوَّلَهُ الرَّافِادُ
وَاسْتَشْرَى مِنْ ذَا رَجَبٍ فَيَمْتَنِعُ لِأَنَّهُ فِيمَا رَوَّوهُ مَا سُمِعَ
وَاسْتِثْنَاءَ (رَجَبٍ) غَيْرِ مُسَلَّمٍ، فَقَدْ سَمِعَ إِلَّا أَنَّهُ قَلِيلٌ جَدًّا.

الخاتمة

الشكل والنقط، وبيان أول واضح للأول وأول واضح للثاني
في المصحف، وبيان ما يجب نقطه، وما يمتنع من اليآت

يطلق (الشَّكْل) في اللغة على معانٍ ذكرها في القاموس، منها صورةُ
الشَّيْءِ وهيئته، ومنها ما يماثلُ الشَّيْءَ صورةً أو طبعاً، ومنه قول البستي:
وما غُرْبَةُ الْإِنْسَانِ فِي شُقَّةِ النَّوَى وَلَكِنَّهَا وَاللهِ فِي عَدَمِ الشَّكْلِ
وأما (الشَّكْلُ) في اصطلاح الخطّ فهو ما يوضح فوق الحروف أو تحتها من
العلامات الدالة على الحركة المخصوصة أو السكون أو الهمز أو المد أو
التنوين أو الشّدّ، وينقسم إلى قسمين عام وخاص على ما يأتي بيانه.

وسميت تلك العلامات بهذا الاسم: قيل لأن هيئة الكلمة وصورتها
تختلف في التلفظ باختلافها، وقيل: شَكَّلَ الْكِتَابَ مأخوذاً من شَكَّال الدَّابَّةِ التي
تُقَيَّدُ به. فكان شَكْلَ الكلمة يُقَيَّدُها عن الاختلاف فيها، ويُزِيلُ عنها الإبهام،
فإن الخط إذا لم يكن مشكولاً يقال له (خَطٌّ غُفْلٌ) - كما في فقه اللغة^(١) - ولذا
يقال للحرف الذي لا يُنْقَطُ مُبْهِمٌ ومُغْفَلٌ.

وقال أبو البقاء في الكلّيات: هو مِنْ (أَشْكَلَ الْكِتَابَ) أَي: أَعْجَمَهُ، كَأَنَّهُ
أَزَالَ عَنْهُ الْإِشْكَالَ وَالْإِلْتِبَاسَ^(٢) اهد. ولذا كانوا أولاً يُسَمُّونَه (إِعْجَماً
ونقطاً).

(١) فقه اللغة: ٧٠.

(٢) الكلّيات: ٢١٨.

قلت: ولعله المراد من قول (الجلال) في المزهري^(١): أَوَّلُ من نقط المصحف أبو الأسود الدؤلي، كما أنه أول من وضع علم العربية بالبصرة فيكون المراد بالنقط في كلامه الإعجام بمعنى الشكلي لا النقط أزواجاً وأفراداً المميز بين الحرف المعجم والمُهمل، بل أقول يحتمل أيضاً أنه المراد من قولهم (حروف المعجم) أي: الخط المعجم، بمعنى المشكول، أي: الذي شأنه أن يشكل، كما قد يؤمى إلى ذلك قول القاموس: أي: ما من شأنه الإعجام - كما سبق أول المقدمة^(٢)، وكما قد يؤخذ من حكاية العسكري الآتية قريباً^(٣)، وتكون هذه التسمية حدثت له بعدما اخترع له أبو الأسود النقط الذي وضعه، فإنه لما أقام بالبصرة مُستوطناً بعدما كان والياً بها لابن عباس في خلافة سيدنا علي رضي الله عنهم إلى أن تولى (زياد بن أبيه) إمارة العراق أيام معاوية) وكانت العرب قد خالطت الأعاجم وتغيرت ألسنتهم، وكان الدؤلي لا يُخرج إلى أحد شيئاً مما أخذ من علم العربية عن الإمام رضي الله عنه وكرم الله وجهه حتى أمره (زياد) بتعليم أولاده بالبصرة، ثم بعث إليه أن اعمل شيئاً يكون إماماً يَنْتفع به الناس وتُعرب كلام الله فاستعفاه من ذلك، إلى أن سمع قارئاً يقرأ: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٩٠] بكسر اللام، فقال: ما ظننتُ أن أمرَ الناس صارَ إلى هذا، فرجع إلى (زياد)، وقال: أنا أفعل ما أمر به الأمير، فليبغني الأمير كاتباً لِقناً لِقاً يَغفلُ ما أقول، فأتي بكتاب من عبد القيس، فلم يرضه، فأتي بآخر. قال أبو العباس: أحسبه منهم، فقال له أبو الأسود: (إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرفِ فانقطْ نقطةً أعلاه، وإن صمتُ

(١) المزهري: ٣٩٨/٢.

(٢) ينظر ص ١٦.

(٣) ستذكر في ص ٢٦٣.

فممي فانقط نقطة بين يدَي الحرف، وإن كَسَرْتُ فممي فاجعلُ النقطة تحت الحرف، فإن أتبعْتُ لك شيئاً من عُنَّةٍ فاجعل مكان النقطة نقطتين) ففعل ذلك. فهذا نقط أبي الأسود). اهـ - هكذا نقلته من شرح المطرزي على المقامة الأخيرة من مقامات الحريري من عند قوله: (إنه أقام بالبصرة مُستوطناً) إلخ^(١). ورأيت مثله في ترجمته في حرف الظاء من ابن خلكان^(٢).

قلت: فهذا النقط الذي وضعه علامات أنواع الحركات الثلاث والتنوين ولعلمهم أخذوا من قوله: (فَتَحْتُ فَمِي، وَكَسَرْتُ وَضَمْتُ) تسميتها بالضمّة والفتحة والكسرة في الحركات الحَشَوِيَّة وحركات الآخر البِنَائِيَّة.

وأما الحَرَكَاتُ الإِعْرَابِيَّة فلها أسماءُ أُخْرَى وقد جمع التسميتين بعضهم في قوله:

لَقَدْ فَتَحْتُ بَابَ الرِّضَا بَعْدَ هَجْرِهَا شَقِيقَةً بَذَرِ التَّمِّ فَانْجَبَرَ الْكَسْرُ
فَأَسْكَنْتُ بَعْدَ الضَّمِّ مَا قَدْ نَصَبْتَهُ فَقُلْتُ ارْفَعِي جِزْماً فَقَدْ طَابَ لِي الْجَرُّ

وأما بَقِيَّةُ الشُّكْلِ غير التنوين فلا يُسْتَفَادُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ مِنْ وَضْعِهِ، وَلَمْ أَطْلِعْ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى تَمَامِ الْوَضْعِ، فَلَعَلَّ (الْحِجَاجَ) وَأَتْبَاعَهُ هُمَ الَّذِينَ كَمَلُوا بَقِيَّةَ الشُّكْلِ كَالشَّدَّةِ وَالْمِدَّةِ وَالْقُطْعَةِ وَالصَّلَّةِ، عِنْدَمَا نَقَطُوا الْأَزْوَاجَ وَالْأَفْرَادَ فِي الْمُصْحَفِ.

والحاصلُ أَنَّ الشُّكْلَ جَمِيعَهُ يَنْقَسِمُ إِلَى عَامٍّ وَخَاصٍّ:

فالعامُّ هو دَوَائِلُ الحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ وَالسَّكُونِ وَالتَّشْدِيدِ، فَيَجْرِي ذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْحُرُوفِ، حَتَّى الْهَمْزَةِ، سَوَاءٌ كَانَ الْحَرْفُ أَوَّلًا، أَوْ خَشَوًا، أَوْ طَرَفًا، إِلَّا أَنَّ الْأَخِيرَيْنِ - أَعْنِي السَّكُونُ وَالشَّدَّةُ لَا يَكُونُ فِي الْإِبْتِدَاءِ لَمَّا هُوَ مَعْلُومٌ أَنَّ

(١) من كتاب (الإيضاح) ينظر

(٢) وفيات الأعيان: ٥٣٧/٢

الابتداء بالسكان مرفوض في العربية، والتشديد أوله سكون، لكن تشديد الهمز نادر الاستعمال، مثل: (التَّدْؤُب، ورَّيس - كَفَّيس -، وسَّال - كَشَّحات وزناً ومعنى -، ورَّاس - بوزن جَبَّار -).

وأما الخاصُّ فهو ما يختصُّ بالحرف الأخير من الكلمة وهو التنوين أو يختصُّ بالهمزة والألف وهو ثلاثة أشكال:

أولها: القطعة: وهي صورة رأس عَيْن تُوضع فوق همزة القطع التي شبه الشاعر قلبه بها في قوله^(١):

قَلْبِي عَلَى قَدْكَ الممشوقِ بالهَيْف طَيْرٌ عَلَى غصنٍ أو همز على أَلِف كما في أول (الريحانة) لنشأب الخفاجي.

أو توضع على الياء، أو الواو المصوَّرتين بدلاً عن الألف المهمزة أو في موضع همزة محذوفة الصورة، مثل (جاء، وشاء).

والثاني: الصلة وهي رأس (صاد) صغيرة توضع على رأس ألف الوصل دلالة على أنها ليست ألف قطع.

والثالث: المدة وهي كشيدة - أي: سحبة في آخرها ارتفاع كاللسان المَقوم - توضع على همزة ممدودة للدلالة على أنَّ بعدَ الهمزة ألفاً محذوفة خطأ موجودة لفظاً، مثل: (آبَ)، أي: رجع، و(آتَى) كأعطى وزناً ومعنى. ومآل، ومآب).

ولا تكون على الحرف الأخير، بل في الأول أو الحشوَ، فلا توضع على الألف التي تليها همزة محذوفة، مثل: (ماء، وجاء)، ولا على الألف التي تليها مدة ترسم ياء، مثل (مَلَأَى، والسَّوءَى). ولا على نحو: (وُضُوء).

(١) ربيعة الألبا: ١٨/١، البيت كذا في الأصل

والنَّسَاح يضعونها في ذلك جميعه على حد سواء ولا يفرقون، بخلاف المطبعة فإن فيها فرقاً بين ذلك، وتخصيص المدة بالهمزة التي يليها مدّ، دون الألف التي يليها الهمز، فافهم الفرق.

ثم إنَّ الشَّدة تارة تكون بدلاً عن تكرار الحرف المضعف الذي يُرسم عند العَروضيين في التقطيع بحرفين. وتارة تكون لإدغام الحرف السابق فيما بعده الذي عليه الشَّدة من كلمة أخرى، مثل الحروف الأربعة عشر الواقعة بعد اللام الشمسية، أو الراء الواقعة بعد اللام الساكنة في القرآن، مثل: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ﴾ [المطففين: ١٤].

وقد يجتمع على الألف ثلاثُ شَكَلات، القطعة والشَّدة والمدة، وذلك في نحو: (سأل) بوزن شحات^(١) وبمعناه، فيستقل ذلك. ويقتصر على الشَّدة والمدة.

وقد يجتمع اثنان، وذلك في نحو: (رئيس) بوزن قيس، و(التَّعوذ) بوزن التَّعوذ، وهذا من النوادر - كم سبقت الإشارة لذلك في فصل الهمزة^(٢).

(تنبيه): إذا كان الحرف المشدّد مكسوراً فلنك في وضع الخفضة تحت الشَّدة طريقتان: إما أن تضعها تحت الحرف وهو أحسن - أخذاً من قول الدُّولي المتقدّم^(٣) -، وإما أن تضعها فوق الحرف وتحت الشَّدة، وهذه الطريقة الثانية للمشاركة فقط في المكسور، وهي طريقة المغاربة في المفتوح والمضموم يجعلون الفتحة والضمة فوق الحرف وتحت الشَّدة، فيكون شكل المفتوح عندهم على صورة شكل المكسور عندنا على الطريقة الثانية، فتنبيه لهذا لئلا ترى مثل ذلك في كتابتهم وشكلهم فتظنه مكسوراً مع أنه مفتوح، كما أن

(١) ينظر ص ٩٩.

(٢) ينظر ص ٩٣.

(٣) ينظر ص ٢٥٨.

شكل (الشدة) عند أكثرهم منكسة وليست على صورة أسنن السين - كما هي عندنا - .

ومن المعلوم أن أشكال الحركات مُنحصرة في ثلاث، وأما الحركات لفظاً فلا تنحصر في ذلك فإن لهم حركاتٍ أخرى مُتَوَلِّدة بين حركتين . ويقال لها (تَيْنَ بَيْنَ) . أي : بين الفتح والضم - كما يُنطقُ بها في نحو : (القول، والخوخ، والجوخ) . أو بين الفتح والكسرة - كما في الضمت - مع أن الصواب كسر الصاد - وهذه الأخيرة هي التي عقدوا لها في النحو (باب الإمالة) ولكن لم يضعوا لها شكلاً، غير أن بعض شراح الصحيحين قال في حديث (إما لا فاضبروا)^(١)، و(إما لا فلا تتبايعوا) إنه إمالة اللام إلى الكسرة . ولا تكتب ياء، بل يوضع فوق اللام شكلة منحرفة علامة لإمالة .

وأما غير العرب فلهم علامات لباقي الحركات السبع عندهم . ولهذا قال الفخر الرازي في المسئلة الثامنة من الباب السادس من القسم الأول من مقدمة تفسيره الكبير ما نصه : (لما كان المرجع بالحركة والسكون في هذا الباب إلى أصوات مخصوصة لم يجب القطع بانحصار الحركات في العدد المذكور)^(٢) . وقال ابن جني : (اسم المفتاح بالفارسية وهو (كيلند) لا يعرف أن أوله مُتحرك أو ساكن) ، قال : وحدثني أبو علي - يعني الفارسي - قال : (دخلت مدّة فسمعت أهلها ينطقون بفتح غربية لم أسمعها قبل فتعجبت منها وأقمت بها أياماً فتكلمتُ بها، فلما فارقتُ تلك البلدة نسيتهَا)^(٣) انتهى وبمثلها يقول (الفقير) : وَقَعَ لي نظير ذلك لما أقمتُ مدّة في مدينة (باريس) ثم رجعت بحمد الله سالماً .

(١) عدم في ص ١٣٩ .

(٢) تفسير الرازي : ٤٦ / ١

(٣) الخصائص . ٩١ / ١ .

فإن قيل: قد جعلوا في العربية رموزاً بحروف صغيرة وأشكالاً أخرى غير الحركات الثلاث ذكرها الأشموني في باب الوقف^(١).

قلت: نعم إلا أنها خاصة بالحرف الموقوف عليه لتدل على تشديده أو تخفيفه أو حركة النقل أو الإشمام، ومع ذلك فهي مهجورة الاستعمال، ومثلها الرموز التي كانوا يضعونها في المصاحف علامات للتجويد والوقوف فليست مما يستعمل في كتب العلوم العامة.

وذكر ابن خلكان في ترجمة الحجاج ما حكاه أبو أحمد العسكري في كتاب التصحيف أن الناس غيروا يقرأون في مصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه نيقاً وأربعين سنة إلى أيام عبد الملك بن مروان، ثم كثرت التصحيف وانتشر بالعراق ففرغ الحجاج بن يوسف إلى كتابه، فسألهم أن يضعوا علامات لهذه الحروف المشبهة، فيقال: إن تضر ين عاصم قام بذلك فوضع النقط أفراداً وأزواجاً وخالف بين أماكنها، فغير الناس بذلك لا يكتبون إلا منقوطاً فكان مع استعمال النقط يقع التصحيف فأحدثوا الإعجام فكانوا يتبعون النقط بالإعجام، وإذا أغفل الاستقصاء عن الكلمة ولم توف حقوقها اعتري التصحيف فالتمسوا حيلة فلم يقدروا فيها إلا على الأخذ من أفواه الرجال بالتلقين^(٢) انتهى كلام ابن خلكان، فانظر في التوفيق بينه وبين ما سبق عن المطرزي^(٣) في حق الدوكلي مما نقله ابن خلكان أيضاً.

هذا ولما قال البيضاوي^(٤) في قوله تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بِضُرٍّ﴾ [البقرة: ٦١] إنه غير منون، قال الشهاب عليه: (معنى كونه غير منون أي: غير مكتوب بعد الراء ألف فلا يرد أن الشكل حدث بعد العصر الأول)^(٥) اهـ.

(١) الأشموني: ٢١٨/٤.

(٢) وفيات الأعيان: ٣٢/٢.

(٣) ينظر ص ٢٥٩.

(٤) تفسير البيضاوي: ١٣.

(٥) حاشية الشهاب: ١٦٨/٢.

ورأيت في الصفحة الثانية والعشرين من خطط المقريري: (أَنَّ (مصرأ) بالتثوين في خط المصحف، إلا ما حكى عن بعض مصاحف (عثمان) ثم قال وكذا في مصحف (أَبِي بِن كَعْب) غير منونة^(١)) اهـ.

قال ابن خلكان في ترجمة الخليل بن أحمد مخترع فنّ العروض: (إنه أول من صنّف كتاباً في الشّكل)^(٢) فتحصل من هذا أن النقط والإعجام يستعملان بمعنيين: أولهما النقط المعروف المميز بين المعجم والمهمّل الذي يسمّى أيضاً بالمغفل، وبالمبهم - كما في الدّرة وغيرها^(٣) - وثانيهما: الشّكل.

ثم من البين أَنَّ المنقوط من حروف الهجاء خمسة عشر حرفاً والباقي غير منقوط، وليس كل منقوط يوصف بلفظ المعجم، ولا كل متروك النقط يوصف بالمهمّل أو المغفل، وإنما الوصف بأحد الوصفين يكون في الحرفين المشتركين في الصورة الخطيّة، كالحاء والخاء، والذال والذال، والسين والشين إلخ. فيوصف المنقوط بالمعجم والمتروك بالمهمّل، وهذا تمييز لفظي. وكانوا يُميزون المهمّل خطياً بوضع النقط تحته التي توضع فوق شريكه المعجم لتحقيق إهماله ونعته، سوى (الحاء) فلا ينقطونها أصلاً لثلاث تلبس بالجيم في مثل (الجاسوس والحاسوس)، وكقوله تعالى حكاية: ﴿فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُسُف﴾ [يوسف: ٨٧] فَإِنَّ التَّحَسُّسَ لَا يَكُونُ فِي الْخَيْرِ بَلْ فِي الشَّرِّ بخلاف (التَّحَسُّسِ) وإن كان المعنى قد لا يختلف في نحو: ﴿فَجَاسُوا خَلَلٌ أَلْدِيَارُ﴾ [الإسراء: ٥٠] و(حاسوا) - كما قرئ بهما^(٤) - نعم (الباء) وأمثالها لا

(١) خطط لمقريري: ٢٢/١.

(٢) وفيت الأعيان: ٢٤٦/٢.

(٣) ينظر ص: ٢٥٧.

(٤) معجم القراءات القرآنية: ٢٠٨/٣.

توصف بالمعجم بل بالموحدة، والمنة الفوقية والتحية والمثلثة. وكذا (انطاء) يقال فيها المشالة، و(الضاد) الساقطة.

يقول الفقير: ظهر لي في نقط المَهْمَل من أسفل منفعة جليظة في الكلمات التي ترد في اللغة وفي بعض أحاديث بوجهي الإعجم والإهمال. ك(التسميت. والتسميت) فتتقط من فوق دليلاً على إعجمها، ومن تحت للدلالة على الإهمال إشارة إلى أن في الحرف وجهين، فاحفظ هذا ينفعك في الكلمات التي عقد لها في المزهر ترجمة مستقلة فيما جاء بوجهين، ك(الحَضْب والحَضْب، والمَضْمَضَة والمَضْمَضَة، وهُمَيْع وهُمَيْع - للموت السريع -) وغير ذلك مما ذكره في النوع السابع والثلاثين منه^(١)، ونظير هذا ما يفعله فضلاء المتقدمين من شكل الحرف بشكليْن إذا كان فيه وجهان أو أكثر، ويكتبون بين السطور معاً.

وأما النَّقْطُ فتارة يجب عند خوف اللبس في مثل (هَاءِ التَّائِيثِ)، نحو: (مَاءَةٌ) فإنها إذا لم تنقط هاؤها ربما لبس في بعض التراكيب لفظها بـ(ماء) مضافاً للضمير^(٢). وتارة يجوز فيها الأمران إذا لم يخف اللبس، وتارة يمنع نقطها إذا وقعت في سجع أو قافية على الهاء الساكنة وإن كانوا لا يعدونها رويًا - كما سبق ذلك مفصلاً في فصلها^(٣) - فهي إذن على ثلاثة أقسام، ومع كونها تنقط وجوباً أو جوازاً فقد علّما الحريري من المَهْمَل في خطبة المقامة الثامنة والعشرين السمرقندية^(٤) نظراً لصورتها الخطية تبعاً للوقف عليها لما تقدم غير مرة أن مبنى كتابة الحرف الأخير على تقدير الوقف حتى نهم حسيبها في

(١) المزهر: ٥٣٧/١

(٢) ينظر ص ١٨٧.

(٣) ينظر ص ١٧٧.

(٤) مقامات الحريري: ٢٨٦

العدد (بخمسة) في أبيات التواريخ المعمولة بحرف الجُمْل، وجرى على هذا أستاذنا البكري في شرحه لِلْوَرْدِ السَّحَرِي حيث قال إِنَّ اسمه تعالى (قَوِي) عدده (١١٦).

يوافق عدد الـ(قَهْوَه). وكذلك الخير الرملي كتب في آخر الفتاوى الخيرية: أنه سُئِلَ عن الهاء المذكورة هل تُعَدُّ في عمل التاريخ المنيّ على الجُمْل (هاء) بخمسة أو (تاء) بأربعمئة؟ فأجاب بمثل ما قلنا وأطال القول فيها بجلب النصوص عن الحافظ السيوطي وعن أئمة القراءات وغيرهم، ثم قال آخرًا: (إن هذا بحسب الاصطلاح فلا مانع من العمل بكل). وقل في النقاية: (الهاء تُنْقَطُ إِلَّا عند الأدياء ومنهم الحريري)^(١) اهـ.

وبعكسها (الياء) المتطرفة، قد عدّها الحريري - في المقامة ٤٦ الحلبية^(٢) - من المنقوط مع أنها لا تنقط^(٣)، بل إنه في المقامة ٢٦ (الرقطاء)^(٤) - عدّ الياء المصورة في الخط بدلًا عن الهمزة في نحو: (نائل، ويلائم، وحيائه) من المنقوط، مع أنه لا يجوز نُقْطُها وإبدالها ياء محضة إلا في حالتين - على ما يأتي^(٥) -.

وكذا عدّ (الياء المتطرفة) أيضًا من المنقوط، مع أنهم عدّوها من الحروف التي لا تنقط إذا انفردت أو تطرفت، وهي أربعة (الفاء والقاف والنون والياء) يجمعها كلمة (ينفق).

(١) النقاية: ١٣٢.

(٢) في الأصل المقامة ٤٧. ينظر المقامة السادسة والأربعون الحلبية ص: ٥٢٢.

(٣) الأحسن أن تنقط إذ أن إهمالها يوقع في اللبس في كثير من الحالات نحو (المصطفى) يصيغه اسم الفاعل أو اسم المفعول ونحو مصطفى مبنياً للمعلوم أو للمجهول ومثل (حلي وحلي) فلولا النقط لوقع اللبس.

(٤) مقامات الحريري: ٢٥٨.

(٥) ينظر ص ٢٦٨.

فالياء الطرفية لا تنقط^(١) سواء كانت ياء حقيقة، أو صورة بأن كانت بدلاً عن همزة في نحو: (بِري، وبِارى، وَيَسْتَهْزِى)، أو بدلاً عن ألف مقصورة في مثل: (رَمَى الْفَتَى، وَلَا يَخْشَى، وَحَتَّى، وَعَلَى، وَإِلَى، وَبَلَى) وفي جميع ذلك تُعدُّ في الجُمْلِ بعشرة نظراً لصورتها خطأ^(٢) وإن نطق بها همزة أو ألفاً سواء جاز نقطها كما في بعض صور المبدلة عن الهمز المتوسطة، أو لم يَجُزْ، كما في البعض الآخر أو كانت ألفاً، ويدلُّ لهذا قولُ شيخ مشايخنا العلامة الشرقاوي في شرحه (لِلْوَرْدِ)^(٣) المتقدم أن اسمه تعالى (قَوِيّ) (١١٦) يوافق من كان اسمه (مُؤَسَى)، أو (مُؤَيَس).

وإنما جاز إهمال الحروف المذكورة من النقط لأن النقط جعل لمنع اشتباه المتشاركين في صورة واحدة^(٤)، وهذه الحروف الأربعة لا يشاركها غيرها إذا انفردت أو تطرفت.

وقد عُلِمَ من هذا ومما سبق في التنبيهات^(٥) أن (الياء) من حيث النقط وعدمه على ثلاثة أقسام كـ(هَاءِ التَّائِثِ) ما يجب إهمالها، وما يجب نقطها، وما يجوز فيها الأمران.

فالقسم الأول: ما يجب فيه إهمالها وهي المتطرفة الواقعة بدلاً عن الألف^(٦)، نحو: (حَتَّى الْفَتَى قَدْ وَفَى) وكذا (إِلَى، وَعَلَى، وَمَتَى، وَبَلَى،

(١) المتبع هو نقط المتطرفة وهو الأفضل لاجتناب اللبس.

(٢) الأحسن تجنباً عن الغلط في الحساب مراعاة النطق، فالألف تعد بواحد سواء كانت قائمة مثل: (عصا) أو بشكل الياء مثل (عضى).

(٣) ينظر ص: ٢٦٦.

(٤) الكتاب وكذلك المطبعة ملتزمون بنقط حروف النون والفاء والقاف لا يهملونها، وهذا هو الأحسن.

(٥) ينظر ص: ١٣٢.

(٦) الصحيح أن نخرج عن تسميتها ياء وإنما هي ألف ويدل عليها إهمال نقطها.

وَعَسَى، وَلَدَى). وكذا المتوسطة المصوّرة بدلاً عن همزة، ولا يجوز إبدالها ياءً محضة سواء كانت الهمزة أصلية كـ(جائر) اسم فاعل من (جَارَ، يجَارُ، جَوَّاراً - بمعنى صاح وتضرّع -) ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمْ الضُّرُّ فَلَا تَبْجُرُونِ﴾ [النحل: ٥٣]. أو كانت منقلبة عن (واو) كـ(جائر) اسم فاعل من (جارَ، يجورُ، جَوَّراً - إذا مال عن طريق العدل والقصد -)، وكذا (قائلُ) اسم فاعل من (القولُ). و(بائع) مِنْ مَدْ الباع.

أو كانت منقلبة عن (ياء) كـ(قائل) اسم فعل من (قال، يَقِيل، قِيلولة) وكـ(بائع) من البيع.

أو كانت الهمزة في جمع على (فعائل) بدلاً عن مَد زائد في مفرده، ألفاً كانت أو ياء، كـ(سَمَائِلُ) جمع (شِمَال) و(فَلَانِدُ) جمع (قِلَادَة)، و(قَصَائِدُ) جمع قَصِيدَة. و(ظَعَائِنُ) جمع (ظَعِينَة). أو كانت في جمع على (مفاعِل) وكانت العين همزة، كـ(مَسَائِلُ) جمع (مَسْأَلَة)^(١) بخلاف ما إذا كانت العين ياءً مثل: (مَسَائِلُ) جمع (مَسِئِلُ) وكذا ما أشبهه من (مَعَائِشُ، وَمَضَائِقُ). ففي جميع ما تقدّم لا تنقط الياء المصوّرة بدلاً عن الهمز - كما صرح بذلك الأشموني في باب الإبدال حيث قال: التنبيه الثالث: يكتب نحو (قائل، وبائع) بالياء على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياءً، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياءً محضةً فنصّوا على أنه لحن، ولو جاز تصحيح الياء في (بائع) لجاز تصحيح الواو في (قائل)، ومن ثم امتنع نقطت الياء من (قائل، وبائع).

قال المَظَرَزِي: (نَقَطُ الْيَاءِ مِنْ (قَائِل، وَبَائِع) عَامِّي. قال ومَرَّ بِي فِي بَعْضِ تَصَانِيفِ أَبِي الْفَتْحِ بْنِ جُنِّي أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِي دَخَلَ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمُتَشَبِّهِينَ

(١) كذا في الأصل، والأصوب أن تكتب على ألف (مسألة)

بالعلم فإذا بين يديه جزءٌ مكتوبٌ فيه : (قائل) بنقطتين من تحتٍ ، فقال أبو علي لذلك الشيخ : (هذا خطٌ من؟) فقال : خطي . فالتفت لصاحبه وقال : (قد أضعنا خطواتنا في زيارةٍ مثله) وخرج من ساعته^(١) اهـ كلامه وسبقت الإشارة لذلك في الفائدة الرابعة^(٢) . ومثله يُقال في كل جمع على (فعائل) ، نحو : (شعائر ، وعشائر) فنقطتها خطأً قبيحٌ - كما في الأشموني أيضاً ، فإنه في شرح قول الخلاصة^(٣) :

والمسدُ زَيْدٌ ثَالِثاً في الواحدِ هَمْزاً يُرَى في مُثَلٍ كالمقلائدِ
قال : (وحكمُ هذه الهمزة في كتابتها ياءٌ ومنعُ النقطِ كما سبق في (قائل ، وبائع)^(٤) اهـ . أي : فلا تُنقط ، وإنما توضع القطعة الدالة على الهمز فوق الياء كما هو الكثير ، أو تحتها - كما في الكلّيات^(٥) - إلا أن الكفوري سها في أول صفحة (٣٣٢) حيث قال : (قائل) يُكتب بالهمز ، و(بايع) بالياء فرقاً بين الواوي واليائي^(٦) اهـ .

وقد قال في السُغني : (الفُقهَاءُ يُلْحَنُونَ في قولهم (بايع) بالياء)^(٧) اهـ وكذلك الفُقراء الذين يذكرون ويقولون : (يا دايم يا دايم) ، نعم إذا كان اسمُ الفاعِل من فَعَلَ صَحَّحَ فيه الياء ولم تُعَلَّ يُكْتَبْ بالياءِ المَحْضَةِ ، مثل (عَيْن) -

(١) الأشموني : ٣٠٤/٤ وتقدم هذا في ص ٩٤

(٢) بنظر ص : ٣٠ .

(٣) الخلاصة : البيت الثالث من باب الإبدال

(٤) الأشموني : ٣٠٦/٤ .

(٥) الكلّيات : ٥ .

(٦) الكلّيات : ٣٣٢ .

(٧) تقدم في ص ٩٣ .

بكسر الياء - فهو (عائٍ) - كما في الأشموني^(١) - قُلْتُ: وكذا إذا كان الاسم الذي على وَزْنٍ (فاعِل) غير عربي، مثل: (دايش) من أعلام النَّصَارَى - كما في القاموس^(٢) - لأنَّهُ لا يُعْرَفُ أَصْلُهُ ولا اسْتِقَافُهُ.

القسم الثاني: ما يجب نقطها ولا يجوز همزها وهي الواقعة في الجموع التي على وزن (مفاعِل، أو أفاعِل) المعتلة العين، مثل: (معائش، ومشايخ، ومخايل، ومضايق، ومتاير، ومساييل - جمع مسيل - ومكايد، ومسايد، ومضاير) إلّا (مصائب) فإنه صحّ بالهمز سماعاً، وكان قياسه بالواو. ومما جاء على (أفاعِل) (أطايِب، وأخاير). فكل ما كان على هذين الوزنين يجب فيه التصريح بالياء ونقطها.

ومثل ذلك الياآت التي في المفاعلة، نحو (سايَرُهُ، يُسايِرُهُ، مُسايِرَةٌ، فهو مُسايِرٌ) و(عائِنُهُ، يُعائِنُهُ، مُعائِنَةٌ، فهو مُعائِنٌ). وقد يُقال بمثله في: (لاءَمُهُ، يُلاءِمُهُ، مُلاءِمَةٌ، فهو مُلاءِمٌ)، فقد نقل شارح القاموس^(٣) في حديث أبي ذر: (مَنْ لا يَمَكُّم - أي: وافقكم - من مملوكيكم فأطعموه ممّا تأكلون) هكذا يروى بالياء منقلبة عن الهمزة، وهو جائز. ثم نقل عن الجوهري ما يستفاد منه تصحيح قول الملوِي في شرح السمرقندية: (المبلايِمَةُ) بفتح الياء إلخ) وإن توقف فيه بعضهم.

والقسم الثالث: ما يجوز فيها الأمران، وهي المهموزة الواقعة بعد كسرة، سواء كانت هي ساكنة، كـ(بَثْر، وذئب) أو مفتوحة، مثل: (فئة، وربة، ومائة) فأنت بالخيار بين همزها ونقطها لجواز قلبها ياء محضة - كما قلبها ابن مالك في الخلاصة بقوله^(٤):

(١) الأشموني: ٣٠٣/٤.

(٢) القاموس: مادة (دش).

(٣) حاشية القاموس: ١٧٤/٢ في مادة (لأم).

(٤) تقدم ذكره في ص ٩٨.

أَحْرُفُ الْإِبْدَالِ (هَدَّاتٌ مُوْطِيَا) [فَأُبْدِلَ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا] أقول : وقياس تجويزهم شكل الحرف المثلث بالحركات الثلاث أنه يجوز الجمع بين الهمز والنقط نظراً للوجهين التحقيق والإبدال .

فائدة :

بين المشاركة والمغايرة مخالفة في نقط (الفاء ، والقاف) فالمغايرة ينقطون (الفاء) بواحدة من تحت . و(القاف) واحدة من فوق .

وبين العرب والعجم مخالفة في أربعة أحرف زادها العجم ، وهي (الباء ، والجيم ، والزاي ، والكاف) . ينقطون (الباء ، والجيم) بثلاث من تحتها لمخالفة مخرجيهما في لسان العجم لمخرجيهما في لسان العرب . فالباء العجمية يكون مخرجها بين الباء العربية والفاء ، مثل (الشَّلَوِيَّيْنِ) من علماء الأندلس ، و(البلاد) فتارة يقال بالباء العربية وتارة بالفاء لأنها بين مخرجيهما . ومن ذلك (بسا) التي منها أبو علي الفارسي ، فإنهم تارة يقولون (أبو علي البسوي ، وتارة (الفسوي) ، والاعتذار عنهم أنهم - أي : الكتاب - لم يصطلحوا على طريقة في تصوير الحروف الدخيلة في لغة العرب من غير لغتهم ، وقد جعل لذلك (ابن خلدون)^(١) طريقة في (مقدمة تاريخه) للأسماء التي أدخلها فيه ، مثل (بلكين) بالكاف القريبة من القاف .

والذي يستحسنه الفقير أن يتبع فيها ما يكتب عند أهلها بتعداد نقطها تنبيهاً على أنها دخيلة ، ويلفظ بها كقطر أهلها .

وأما (الزاي) فينطقونها بثلاث من فوق لمغايرة مخرجها لمخرج العربية ، فمن ذلك : (توز) اسم بلدة بالعجم ، منها الإمام (التوزي اللغوي) تارة تجده في

(١) مقدمة ابن خلدون : ٣٧

(المزهر) مكتوباً بالزاي، وتارة بالميم فيقول (الإمام التوحي) لعدم وجود المخرج بين المخرجين في العربية^(١).

وكذلك (الكاف) العجمية، تنطق مثل جيم العوام بمصر، وهي مستعسلة في لغة اليمن، يقولون: (الحخبة) في الكعبة - كما في المزهر^(٢) - كما ينطق بالكاف الفارسية في (الكلنار) الذي عربته العرب بـ (الجلنار). وكذلك الكاف في كلمة (الإنكليز، والفرونك، والكلستان، والكلاج - الذي يقال فيه الجلاش - وليست هي القاف المعقودة وإن ادعى مُحشي القاموس أنها هي - كما يؤخذ من كلام ابن خلدون -، فإن الذي يفهم من كلام الشيخ الأكبر: أن القاف المعقودة هي القاف الحقيقية، وإن التي (بينَ بينَ) هي غير المعقودة التي ذكرها الفقهاء في قولهم في شروط الفاتحة: لو نطق بالقاف مترددة بين القاف والكاف أو الجيم إلخ، وعبارة الفتوحات المكية في الصفحة ٧٥٢ من الباب ٢٩٥، من الجزء الثاني: (وأما القاف التي هي غير معقودة فهي حرف بين حرفين بين الكاف والقاف المعقودة، ما هي كاف خالصة ولا قاف خالصة، ولهذا ينكرها أهل اللسان فأما شيوخ شيوخوا في القراءة فإنهم لا يعتقدون القاف، ويزعمون أنهم هكذا أخذوها عن شيوخهم، وشيوخهم عن شيوخهم في الأداء إلى أن وصلوا إلى العرب أهل ذلك اللسان وهم الصحابة إلى النبي ﷺ كل ذلك أداء. وأما العرب الذين لقيناهم ممن بقي على لسانه ما تغير كـ (بني فهم)، فإنني رأيتهم يعتقدون القاف، وهكذا جميع العرب، فما أدري من أين دخل على أصحابنا ببلاد المغرب ترك عقدها في القرآن^(٣) انتهى كلام الشيخ الأكبر في الفتوحات.

(١) المزهر: ٣٦٩/٢، ٤٠١.

(٢) المرهر: ٢٢٢/١.

(٣) الفتوحات المكية: ٦٧٥/٢.

قولهم (الحروف الهجائية) التي أولها الألف وآخرها الياء فيه إيماء إلى اختيارهم ترتيبها على هذا الوضع وترجيحه عن ترتيبها على طريقة (أبجد) - بفتح الباء -، ويقال (أبا جاد) كصيغة الكنية - كما في حاشية القاموس، ومنه قول الشاطبي^(١):

جَعَلْتُ أبا جادٍ على كُلِّ قارىءٍ دليلاً على المنظوم أوّل أوّل
لما نقله المُحْشِي عن كتاب البلّوي الأندلسي المسمّى (ألف با) مِنْ أَنَّهُ
يُكْرَهُ لِمُعَلِّمِ الصِّبْيَانِ أَنْ يُعَلِّمَهُمْ (أبا جاد) قال: لأنّها أسماء شياطين ألقوها على
السِّبْغَةِ الْعَرَبِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَصَرَّحَ بِهِ (سَحْنُون) وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِنَا الْمَلِكِيَّةِ،
وَرُوِيَ عَنْ أَبِي عَبَّاسٍ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْمٍ يَنْظُرُونَ فِي لُتُجُومٍ يَكْتُبُونَ (أب جاد)،
فَقَالَ: (أُولَئِكَ قَوْمٌ لَا خَلَاقَ لَهُمْ) إِلَى أَنْ قَالَ: (وَعِنْدِي فِي ذَلِكَ نَظَرٌ لِأَنَّهُ لَمْ
يُثْبِتْ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنٍ بَلْ وَلَا ضَعِيفٍ يُعْتَدُّ بِهِ. وَإِنَّمَا
قَالَ سَحْنُون: سَمِعْتُ حَفْصَ بْنَ غِيَاثٍ يُحَدِّثُ أَنَّ (أب جاد) أَسْمَاءُ شَيَاطِينٍ
وَقَالَ مُحَمَّدٌ: سَمِعْتُ بَعْضَ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ إِنَّهَا أَسْمَاءُ وَلَدِ سَابُورَ مَلِكِ
فَارَسَ، أَمَرَ مَنْ كَانَ فِي طَاعَتِهِ مِنَ الْعَرَبِ أَنْ يَكْتُبُوهَا، قَالَ: فَلَا أَرَى لِأَحَدٍ أَنْ
يَكْتُبَهَا، فَإِنَّهُ حَرَامٌ^(٢) اهـ. قال المُحْشِي: وَقَدْ أورد بعضُ أَحْكَامِهَا شَيْخُ
شَيْوَنُ الْإِسْلَامِ الْبَارِغُ، التَّحْوِي الْجَامِعُ أَبُو بَكْرٍ الشُّنَوَانِي فِي رِسَالَتِهِ الْمَعْرُوفَةِ
بِـ(جَلِيَّةِ أَهْلِ الْكَمَالِ بِأَسْئَلَةِ الْحَلَالِ)، ثُمَّ ذَكَرَ الْمُحْشِي الرِّوَايَةَ الْمَوْافِقَةَ لِمَا فِي

(١) حُرُزُ الْأَمَانِي: ص ٥.

(٢) كِتَابُ أَلْفِ بَاءٍ. ٧٥/١ وَيَنْظُرُ الْوَسَائِلُ: ١١٨ أَقُولُ: إِنَّ الْكَلَامَ عَنْ أَصْلِ كَلِمَتِ (أَبْجَدِ هُوَ) كُلُّهُ مِنَ الظَّنِّ وَلَا يَثْبُتُ عَقْلاً لِأَنَّ هَذِهِ الْكَلِمَاتُ إِنَّمَا قَدْ جُمِعَتْ حُرُوفُ الْبَلَدَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَلَوْ كَانَتْ أَسْمَاءَ لِمُلُوكٍ أَوْ لَشَيَاطِينٍ - كَمَا قَالُوا - فَكَيْفَ اتَّفَقَ أَنْ يُبْنَى عَلَى حُرُوفٍ غَيْرِ مُكَرَّرَةٍ فِيمَا بَيْنَهَا، وَلَا يَمْتَنِعُ عَقْلاً أَنْ يُسَمَّى بِهَا بَعْدَ وَضْعِهَا لِمَا جُمِعَتْ لَهُ.

القاموس والخط الممقريزية أنهم قوم شعيب عليه السلام، ثم قال: وروي عن عبد الله بن عمرو بن العاصي وعروة بن الزبير أنهما قالاً: أوّل من وضع الكتاب العربي قوم من الأوائل نزلوا في غدنان بن أد بن أدد، أسمائهم (أبجد هوز حطي كلمن صغفص قرست) فوضعوا الكتاب العربي على أسمائهم، ووجدوا حروفاً ستة ليست من أسمائهم وهي: (ثخذ، ظغش) فسموها الروادف.

ويذكر أن عمر بن الخطاب لقي أعرابياً فقال له: (هل تحسن أن تقرأ القرآن؟) فقال: نعم، قال: فاقراً أم القرآن. فقال: والله ما أحسن البنات فكيف الأُم فضرته، ثم أسلمه إلى الكتاب، فمكث فيه حيناً ثم هرب، وأنشأ يقول:

أَتَيْتُ مُهَاجِرِينَ فَعَلِمُونِي	ثَلَاثَةَ أَسْطُرٍ مُتَّبَاعَاتٍ
كِتَابَ اللَّهِ فِي رَقٍّ صَحِيحٍ	وَآيَاتِ الْقُرْآنِ مُفَضَّلَاتٍ
فَحَظُّوا لِي أَبَا جَادٍ وَقَالُوا	تَعَلَّمَ صَغَفَصُا وَقَرِسَاتٍ
وَمَا أَنَا وَالْكِتَابَةُ وَالتَّهْجُمِي	وَمَا حَظُّ الْبَيْنِ مِنَ الْبَنَاتِ

انتهى ما نقلته مختصراً مما نقله المحشي من كتاب (ألف با) وهو قد يدل على أنهم كانوا أولاً يُعلمون الهجاء على ترتيب (أبجد) وكنت قرات في بعض الكتب أن الحروف الأبجدية فرع عن السريانية لأنها على ترتيبها، فلعلّ عدولهم عن تعليمها الصغار مع كون (الجمل) على ترتيبها، والحاجة داعية إليه في أمور كثيرة منها (الزيج)^(١) ليس إلا لشبهه قامت عندهم، أو للأحاديث الواردة الذالة على أن هذا الترتيب الجاري عليه التعليم هو المتلقى عن صاحب الشريعة المظهرة عليه الصلاة والسلام، ثم إن ما ذكره المحشي في ترتيب الأبجدية من

(١) الزيج كتاب يحسب فيه سير الكواكب، ويستخرج التفويم أعني حساب الكواكب سنة سنة، وهو معروف عن كلمة (زه) ينظر شفاء الغليل: ١٤٠.

الشعر وغيره إنما هو على طريقة المغاربة دون ما عليه إمام المشارقة (الغزالي) وغيره .

ويُنْبَنِي على اختلاف الطريقتين الاختلاف في أعدادها بـ(الجُمَّل)، والاختلاف بينهما في أعداد سِتَّةِ أَحْرَفٍ، وهي: (السِّين والصَّاد) المُهْمَلَتَانِ، و(الشِّين، والضَّاد، والظَّاء، والغَيْن) المُعْجَمَات (فالسِّين) عندنا بستين، وعندهم بالثلاثمائة التي هي عدد (الشِّين) - المعجمة - عندنا، وهي عندهم آخرُ الحروف بالألف الذي هو عدد (الغَيْن) عندنا، وهي عندهم بالتَّسْعِمائة التي هي عدد (الظَّاء) عندنا، وهي عندهم بالثمانمائة التي هي عدد (الصَّاد) عندنا وهي عندهم بالتسعين الذي هو عدد (الصَّاد) عندنا وهي عندهم بستين عدد (السِّين) التي ابتدأنا بها .

وَنَسْأَلُ اللَّهَ حُسْنَ الْخِتَامِ بِجَاهِ سَيِّدِ الْكَائِنَاتِ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحَابَتِهِ
وَأَتَّبَعِهِمْ أَنْتُمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . آمِينَ .

انتهى الكتاب

الخِتام

وبعد التمام فقد كان لهذا الكتاب أن يتأخر تحقيقه إلى يوم غير معلوم، وذلك لندرة المصادر التي استقى منها المؤلف كتابه هذا.

وقد تتبعت النصوص في مظانها منقياً في مطويات كل سجل رجع إليه، وما لم أقف عليه تركته غفلاً ولست عنه بغافل إذ لم يزل بعضها مخطوطاً، مخبوءاً في مكتبات الدنيا وخزائنها وأكثرها بعيد عن متناول أيدي الباحثين، وأتى لي التناوش من مكان بعيد فعجلت على نشره ليرى النور بطبعته محققاً محققاً به الأمل، حتى إذا كان بين أيدي القراء أفادنا من له به علم فيرشدنا إلى ما نسد به بعض ثغراته ليكمل التحقيق فنشكر له فضله وجهده، وما ذلكم بأقل جهداً مما بذلنا من التحقيق، والحمد لله على حسن الختام.

وقد تم هذا في يوم الأحد الموافق للعشر الأول من الثالث الثاني من السدس الأول من النصف الثاني من العشر الأول من العقد الثالث من القرن الخامس من الألف الثاني من هجرة النبي ﷺ.

عبد الوهاب محمود الكحلة

١٤٢١/٧/١١هـ

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
٩	أول الكتاب
١٣	المقدمة
٣٩	المقصد في موضوع الرسالة
٣٩	الباب الأول في الوصل والفصل
٤١	الفصل الأول: في ابتناء الكلمة
٦٤	الفصل الثاني: (ما) وصلها وفصلها
٧٥	الفصل الثالث: (من) وصلها وفصلها
٧٧	الفصل الرابع: (لا) وصلها وفصلها
٨٣	الباب الثاني (في الإبدال)
٨٥	الفصل الأول: الهمزة
١٣٤	الفصل الثاني: الألف
١٦٦	الفصل الثالث: (الألف) المبدلة من النون
١٧٢	الفصل الرابع: (الواو) المبدلة من الهمزة
١٧٤	الفصل الخامس: (الياء) تلفظ همزة أو واواً
١٧٥	الفصل السادس: (هاء التأنيث)
١٨٣	الباب الثالث في الزيادات
١٨٥	الفصل الأول: زيادة الهمزة
١٩٤	الفصل الثاني: زيادة الواو
١٩٩	الفصل الثالث: زيادة هاء السكت
٢٠٧	الباب الرابع: في الحذف
٢٠٩	الفصل الأول: حذف الهمزة

الموضوع	الصفحة
الفصل الثاني: حذف همزة الوصل	٢١٢
الفصل الثالث: حذف الألف	٢٢٩
الفصل الرابع: حذف الياء	٢٣٦
الفصل الخامس: حذف الواو	٢٤١
الفصل السادس: الحذف لاجتماع الأمثال	٢٤٣
الحذف للاختصار	٢٥٣
الخاتمة في الشكل والنقط	٢٥٧
الختام	٢٧٦

فهرس الآيات

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُم مَّنَّوَابِيهِ﴾	٢٠	البقرة	٧٣
﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾	٢١	البقرة	٢٣٤
﴿أَمْضُوا بِمَضْرَآءِ﴾	٦١	البقرة	٢٦٣
﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ﴾	١٣٧	البقرة	٥٧/٥١/٤٢/٣٠
﴿وَلَهُمُ الْآخِرُ مِن رَّبِّكَ﴾	١٤٩	البقرة	٢١٣/٥٠
﴿يَنَالُ﴾	١٥٠	البقرة	١٠٥
﴿الْبَآءِ﴾	١٨٦	البقرة	٢٣٨
﴿أَتَى اللَّهَ﴾	٢٠٦	البقرة	٢٤٠
﴿فَانْزَلْنَا حَرْثَكُمْ أَنَّنِي سَنُفْتَنُكُمْ﴾	٢٢٣	البقرة	٨٩
﴿وَقَالَهُ النَّاسُ﴾	٢٦٤	البقرة	١٣٠
﴿إِن تَبَدُّوْا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾	٢٧١	البقرة	٧٢
﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِن حَيْثُ يُؤْفَ إِلَيْكُمْ﴾	٢٧٢	البقرة	٦٥
﴿الزُّبُرِ﴾	٢٧٥	البقرة	١٣٨
﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِمَرْبِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	٢٧٩	البقرة	٢٥٠
﴿وَلِيَسْلُبَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ﴾	٢٨٢	البقرة	١٣٥
﴿فَلْيُؤْزِرْ الَّذِي أَقْرَبَ﴾	٢٨٣	البقرة	٤٦
﴿أَوْ يَنْكُرْ﴾	١٥	آل عمران	١٠٤
﴿وَأَلْبَسَتْهَا ثِيَابًا حَسَنًا﴾	٣٧	آل عمران	١٨٠
﴿قُلْ يَا هَذِهِ الْكِتَابُ﴾	٦٤	آل عمران	٢٣٤
﴿هَكَأَنتم﴾	٦٦	آل عمران	٢٣٥
﴿فِيمَا وَحَمَرُ﴾	١٥٩	آل عمران	٦٨
	٢٧٩		

٢٢	آل عمران	١٨١	﴿سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾
١٥٩	آل عمران	١٨٦	﴿لَتَسْلُوكَ﴾
٢٤٥/٧٠	النساء	٧٨	﴿فَيَسْأَلُكُمْ أَلْأَيُّكُمْ أَلْمُوتُ﴾
٣٥	النساء	٧٨	﴿فَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ﴾
٢٥	النساء	٩٥	﴿لَا يَسْتَوِ الْقَاصِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾
٢٥١	النساء	١٠٩	﴿أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾
٦٨	النساء	١٥٥	﴿فَيَمَّا نَقَضْتُمْ بَيْعَهُمْ﴾
٦٧	النساء	١٧١	﴿فَمَا لِلَّهِ وَجَدٌ﴾
١٠٨	النساء	١٧٦	﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ﴾
١١٦	المائدة	١٤	﴿وَسَوْفَ يَنْبِئُهُمْ﴾
١٣٥	المائدة	٣١	﴿يَتَوَلَّوْا﴾
٧٨	المائدة	٧١	﴿وَحَسْبُوا أَلَا تَكُونُ فَتْنًا﴾
١٤	المائدة	١١٠	﴿وَلَا تَعْلَمُتُكَ أَلْحِكْمَةُ وَالْحِكْمَةُ﴾
١٠٤	المائدة	١١٦	﴿مَا أَنتَ قَلْتُ لِلنَّاسِ﴾
١٨٠	الأنعام	٥	﴿فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَتْلُومًا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾
٣٦	الأنعام	٣٤	﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْرُسَلِينَ﴾
٢٠١	الأنعام	٩٠	﴿فَيَهْدِيهِمْ أَفْئِدَةً﴾
٢٥٠	الأنعام	١٣١	﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رُؤُفًا مُهَيِّئًا الْقُرَى﴾
٧٢/٦٨	الأنعام	١٣٤	﴿إِنَّ مَا تَوْعَدُونَ لَأَن يَكُونَ﴾
٢١٢	الأنعام	١٤٣	﴿مَا لَدَّكَ عَنِّي حَرَّمَ أَيْرَ أَلَا تَتَذَكَّرُ﴾
٢٤٩/٧٨	الأعراف	١٢	﴿فَالِ مَا مَنَعَكَ أَلَا تَتَّخِذَ إِذْ أَسْرَفْتَ﴾
١٩٠	الأعراف	٤٣	﴿وَلَوْ دُونَ أَنْ يَلِكُمْ الْجَنَّةُ﴾
١٧٨	الأعراف	٥٦	﴿إِنْ وَجَّعَكَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنْ الْمُحْسِنِينَ﴾
٢٣٩	الأعراف	٦٤	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾
٨٩	الأعراف	٧٠	﴿فَأَنبَأْنَا بِمَا بَوَّعْنَا﴾
٢٥٠	الأعراف	٩٢	﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْا فِيهَا﴾

١٠٢	الأعراف	٩٣	﴿ فَكَيْفَ آتَى عَلَى قَوْمٍ كَذِبُكَ ﴾
٢٢٦	الأعراف	١٢٧	﴿ وَبَدَّرَكَ وَهَّ الْهَتَاكَ ﴾
٢٤٠	الأعراف	١٥١	﴿ رَبِّ أَغْفِرْ لِي ﴾
١٥٩	الأعراف	١٦٨	﴿ وَيَكُونُ لَهُمُ بِالْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ ﴾
١٥٤	الأعراف	١٨٩	﴿ فَلَمَّا أَتَيْنَا دَعَا اللَّهُ رَبَّهُمَا ﴾
٨٩	الأعراف	١٩٩	﴿ وَأَمُرَّ بِالْعَرْفِ ﴾
٨٠ / ٦٩	الأعراف	٢٠٠	﴿ وَإِنَّا يَزْنِيَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ ﴾
٦٧	الأنفال	٦	﴿ كَانُوا يَسْأَلُونَ إِلَى الْوَيْتِ ﴾
٨٠ / ٦٩	الأنفال	٥٨	﴿ وَإِنَّا نَحْنُ مَكْرَمٌ مِنْ قَوْمٍ جِبَالُهُ ﴾
٨٠	الأنفال	٧٣	﴿ إِلَّا تَفْعَلُوا نَكُنْ فِتْنَةً ﴾
٢٤٨	التوبة	٦	﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ﴾
٢٥٥ / ٥٩	التوبة	٣٦	﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا . . . مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكََ الَّذِينَ الْقِيَمُ فَلَا تَطْلُبُوا فِيهِمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾
١١٧	التوبة	٣٧	﴿ لِيُؤْطِفُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ ﴾
٢٤٧ / ٨٠	التوبة	٤٠	﴿ إِلَّا تَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ ﴾
٥٨	التوبة	٤٥	﴿ أَنَّهُمْ كَفَرُوا ﴾
٢١٣	التوبة	٦٠	﴿ لِلْفُقَرَاءِ وَالسَّابِقِينَ ﴾
٢٥١	التوبة	١٠٩	﴿ أَمْ مَنْ أَمْسَسَ ﴾
٧٧	التوبة	١١٨	﴿ وَظَنُوا أَنَّ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾
٢٤٥	التوبة	١٢٨	﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ ﴾
١٥	يونس	١٩	﴿ وَمَا كَانَ الْكَاسُ إِلَّا أُمَّةً وَجِدَّةً فَاخْتَلَفُوا ﴾
٢١٣	يونس	٥٩	﴿ قُلْ مَا اللَّهُ إِلَّا ذُو الْكُرْسِيِّ ﴾
١٣	يونس	٩١	﴿ مَا لَمْ يَكُنْ وَفَدَّ عَصِيَّتَ ﴾
١٥٩ / ١٤٥	هود	٧	﴿ يَسْأَلُكُمْ أَنْتُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ﴾
٥٧	هود	٢٨	﴿ أَنْتُمْ مَكْمُومًا ﴾

٢١٥	هود	٤١	﴿ يَسِّرْ لَهُمُ يُغْفِرْ لَهُمَا ﴾
١٠٣	هود	١١٣	﴿ وَلَا تَزْكُرُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ ﴾
١٣٥	يوسف	٤	﴿ يَأْتِيَنَّ ﴾
١٠٣	يوسف	١١	﴿ مَا لَكَ لَا تَأْتِنَا ﴾
١٧٩	يوسف	٣٢	﴿ أَمْرَاتِ الْعَزِيزِ ﴾
٣٧	يوسف	٣٢	﴿ وَيَكُونَا ﴾
٢٣٣	يوسف	٣٢	﴿ فَذَلِكَ الَّذِي لُتُنَيِّ فِيهِ ﴾
٨٠	يوسف	٣٣	﴿ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْنَ ﴾
١٠٢	يوسف	٦٦	﴿ حَتَّى تَوْبُوْنَ تَوْبِنَا ﴾
١٧١ / ١٣٥	يوسف	٨٤	﴿ يَكْأَسُقِ ﴾
٢٦٤	يوسف	٨٧	﴿ يَنْقِ أَهْوَائِهِمْ فَتَسْخُوا مِنْ يُوسُفَ ﴾
٢٣٨	الرعد	٩	﴿ الْكَبِيرُ السَّمَالِ ﴾
٢٣٦	الرعد	١١	﴿ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ﴾
١٢٤	إبراهيم	١٦	﴿ مِنْ وَرَثَتِهِ جَهَنَّمَ ﴾
٢٤٠	إبراهيم	٤٠	﴿ وَتَقْبَلُ دَعَاءَهُ ﴾
٧١	الحجر	٢	﴿ رُضِيَ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَلَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ﴾
١٠٣	الحجر	٥٣	﴿ قَالُوا لَا تَزِلَّ ﴾
٢٣٠	الحجر	٥٤	﴿ قَبْرَ يُنْفِرُونَ ﴾
١٣٨	النحل	٢٨	﴿ الَّذِينَ تَوَفَّيْنَاهُمْ نَتْلُوكَ ﴾
٢٦٨	النحل	٥٣	﴿ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْتَرُونَ ﴾
٧٨	الاسراء	٢	﴿ أَلَّا تَتَذَكَّرُوا مِنْ دُونِ وَكِيلَا ﴾
٢٦٤	الاسراء	٥	﴿ فَجَامِعُوا كُرْسَى الَّذِي بَارَأَ ﴾
١٣١	الاسراء	٧	﴿ لِيَسْكُنُوا ﴾
٢٤٧	الاسراء	٢٣	﴿ إِنَّمَا يَتْلُوكَ عِنْدَكَ الْكَبِيرَ ﴾
٢٤٧	الاسراء	٢٨	﴿ وَإِنَّمَا تَعْرِضُ عَنْهُمْ إِنشَاءً رَحْمَةً ﴾
١١٦	الاسراء	٣٨	﴿ كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُمْ ﴾

١٠٣	الإسراء	٦١	﴿ مَا سَجَدُ ﴾
١٩٠	الإسراء	٧١	﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ ﴾
١٦٧/٣٧	الإسراء	٧٦	﴿ وَإِذَا ﴾
٢٠٤	مريم	٢٤	﴿ قَدْ جَعَلَ رَبِّيَ تَحَنُّنًا سِرِّيًّا ﴾
١٢٨	مريم	٢٧	﴿ لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا فَرِيًّا ﴾
٩١	مريم	٧٤	﴿ أَفَتُكَاوِرُهَا ﴾
١٩٥	طه	٥٤	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّأُولِ الْأَلْبَابِ ﴾
٨٩/٤٨	طه	٦٤	﴿ ثُمَّ أَثَرَاءَ صَفًّا ﴾
٢٣٦	طه	٧٢	﴿ فَأَقْصِ مَا أَنْتَ فَاغِيٌّ ﴾
٢٤٨	طه	٩٢	﴿ يَهْتَرُونَ مَا مَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا ﴾
٢٤٨	طه	٩٣	﴿ أَلَا تَتَّبِعُونَ ﴾
٣٥	طه	٩٤	﴿ يَتَنَزَّهْ لَّا تَأْخُذَ بِهِ فَنَحْنُ ﴾
٨٩	طه	١٣٢	﴿ وَأَمْرَ أَهْلِكَ بِالسَّلَوةِ ﴾
١٠٥	الأنبياء	٣٤	﴿ أَفَلَا يَنْتَظِرُ لَهُمُ الْخَالِدُونَ ﴾
١٥٩/١٤٥	الأنبياء	٣٥	﴿ وَتِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَنُؤْتِيَنَّهُمْ لَحْزَنًا نَّكِرًا ﴾
١١٢	الأنبياء	٤٢	﴿ قُلْ مَنْ يَكْفُرْكُمْ بِالَّذِينَ وَالْتَهَارُ ﴾
٢٣٣	الحج	٢٣٣	﴿ هَٰذَانِ خَصْمَانِ ﴾
١٠٥	المؤمنون	٨٢	﴿ أَوَدَّ آمَنَّا وَحَمَلْنَا ثَمَرًا وَمُحْمَلًا أَوْ تَالَعْنَا حَمَلًا قَدَّمُوا لَنَا ﴾
٢٤٠	المؤمنون	٩٩	﴿ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴾
٢٤٦	النور	٣٣	﴿ وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرِهِنَّ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾
١٢٨	النور	٣٥	﴿ كَذَّبَ دُورِي ﴾
٤٢	النور	٥٥	﴿ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ ﴾
٣٥	الفرقان	٧	﴿ وَقَالُوا مَا هَٰذَا الرَّسُولُ ﴾
٥٨	الفرقان	٤٤	﴿ إِنَّهُمْ إِلَّا كَالنَّعِيمِ بَلْ هُمْ أَضِلُّ ﴾
٢٠٤	الفرقان	٤٥	﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ ﴾

﴿ فَلَمَّا تَرَى الْاجْمَعَ ﴾	٦١	الشعراء	١٣٢
﴿ أَلَا تَمْلَأُ ﴾	٣١	النمل	٧٨
﴿ مَا اللَّهُ سِوَا مَا يُشْرِكُونَ ﴾	٥٩	النمل	٧٤
﴿ أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ ﴾	٦٠	النمل	٧٦
﴿ أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ ﴾	٦٢	النمل	٧٦
﴿ الْوَاوِ ﴾	٣٠	القصص	٢٣٨
﴿ قُلْ فَاتُوا رَبِّي ﴾	٤٠	القصص	٤٨
﴿ وَلَمَّا أُنْجِلَتْ رُسُلُنَا ﴾	٣٣	العنكبوت	٧٩
﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَلْمِزُونَ قُلُوبَهُ مِنْ كَيْدٍ وَلَا تَقْطَعُكُمْ رَيْبَاتُكُمْ ﴾	٤٨	العنكبوت	٢٣ / ٢٢
﴿ وَلَوْ لَا لَا تُنْفَعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾	١٦	الأحزاب	١٦٧
﴿ لَيْكُنْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴾	٣٧	الأحزاب	٨٠
﴿ لَيْكُنْ لَا يَكُونُ عَلَيْكَ حَرَجٌ ﴾	٥٠	الأحزاب	٨٠
﴿ لَئِنْ لَوْ تَنَبَّهُوا لَتَرَجَعَكُمْ ﴾	١٨	يس	١٠٥
﴿ أَيْنَ دُخِرْتُمْ ﴾	١٩	يس	١٠٥
﴿ يَتَحَسَّرُ عَلَى الْيَسَادِ ﴾	٣٠	يس	١٦٩
﴿ وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ﴾	٦٩	يس	١٨٠
﴿ أَمْ مَنْ خَلَقْنَا ﴾	١١	الصافات	٢٥١
﴿ إِنْ هَذَا هُوَ الْفَرْدُ الْعَظِيمُ ﴾	٦٠	الصافات	٥٨
﴿ أَيْفَاكُمْ ﴾	٨٦	الصافات	١٠٤
﴿ أَصْطَلَى النَّبَاتُ عَلَى الْكَيْسِ ﴾	١٥٣	الصافات	١٠٥
﴿ وَلَآتِ جِبْنَ مَنَاصِ ﴾	٣	ص	٣٥
﴿ أَمْ نَزَّلَ عَلَى الْكَافِرِ ﴾	٨	ص	١٠٣
﴿ مَا مَعَهُ أَنْ تَسْمَعَ بِمَا خَلَقَتْ يَدَايَ ﴾	٧٥	ص	٧٨
﴿ أَشْتَكَبَتْ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ﴾	٧٥	ص	٢١٤
﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ أُولُو الْأَنْبِ ﴾	١٨	الزمر	١٩٥

١٧١	الزمر	٥٦	﴿يَحْسَرُونَ﴾
٥٥	غافر	٧	﴿وَفِيهِمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾
٥٥	غافر	٩	﴿وَفِيهِمُ السَّخَاتُ﴾
٥٨	غافر	١٦	﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾
١٩٢	غافر	٢١	﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾
٢٣٨	غافر	٣٢	﴿يَوْمَ السَّادِ﴾
٢٤٠	غافر	٣٨	﴿يَنْقُومُ الْنَّاعُونَ﴾
٧٨	فصلت	٣٠	﴿أَلَا تَحْشَرُونَ وَلَا تَحْزَنُونَ﴾
١٦٥	فصلت	٤٠	﴿لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا﴾
٢٥١	فصلت	٤٠	﴿أَمْ مَنْ يَأْتِي بِلَايَةٍ﴾
١٩٢	الزخرف	٧٦	﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾
١٧٨	الدخان	٤٣	﴿إِنِّ مَحْجَرَتِ أَلْمُ لُومِ﴾
٦٩	محمد	٤	﴿فَلَمَّا مَتَّأَ بَعْدَ إِيمَانِهِ﴾
١٥٠	الفتح	٢٩	﴿يَسِينَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾
٢٤٥	الحجرات	٧	﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾
١٦٦	قي	٢٤	﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ صَفَّارٍ عَبِيدٍ﴾
٧٢ ، ٦٨	الذاريات	٥	﴿إِنَّمَا تَوْعَدُونَ لَصَادِقٍ﴾
٥٨	الذاريات	١٣	﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفَنَّنُونَ﴾
٧٣	الذاريات	٢٣	﴿إِنَّهُ لَحَقُّ يَتْلُو مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾
٣٥	الذاريات	٤٧	﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْمِينٍ﴾
٤٥	الطور	٤٥	﴿يَوْمَهُمُ الَّذِي فِيهِ يُصْعَقُونَ﴾
٧٧	النجم	٣٨	﴿أَلَا نُنَزِّلُ الْوَزَرَ وَنَزَّلْنَا الْفُرْقَانِ﴾
١٩٢	النجم	٥٢	﴿إِنَّهُمْ كَانُوا هَمَّ أَظْلَمَ وَأَطْلَمَ﴾
٢٤٩ / ٢٤٨	الحديد	٢٩	﴿لَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾
٨٠	الحشر	٧	﴿كَذَلِكَ لَا يَكُونُ دُولُهُ﴾
١٣١ / ١١٤ / ٣٦	الحشر	٩	﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ﴾

٢٣٠	الصف	٥	﴿ يَنْقَرُوا لَهُمْ نُفُودٌ وَنَحْنُ ﴾
٢١ / ٢٠	الجمعة	٢	﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ﴾
٦	المنافقون	٦	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾
٢٤٠	الطلاق	٢	﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ﴾
١٩٥	الطلاق	٤	﴿ وَأُولَئِكَ الْأَتْحَالُ ﴾
١٧٨	التحرير	١٠	﴿ أَمْرَأَتٌ دُجِيعٌ وَأَمْرَأَتٌ لُوطِيَّةٌ ﴾
١٧٨	التحرير	١١	﴿ أَمْرَأَتٌ فِرْعَوْنِيَّةٌ ﴾
١٧٩	التحرير	١٢	﴿ آيَةُ عِمْرَانَ ﴾
٣٥	الملك	٨	﴿ كُلُّمَا أَتَى بِهَا مَوْجٌ ﴾
٩٨	الحاقة	٩	﴿ بِالْقَاطِعَةِ ﴾
٢٠٣	الحاقة	٢٥	﴿ كِنْيَةٍ ﴾
٢٠٣	الحاقة	٢٦	﴿ حِسَابَةٍ ﴾
٢٠٣	الحاقة	٢٨	﴿ مَا يَهْءُو ﴾
٢٠٣	الحاقة	٢٩	﴿ سَاطِعِيَّةٌ ﴾
١٠١	الحاقة	٣٧	﴿ لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِلُونَ ﴾
١٠٢	المعارج	١٣	﴿ وَفَصَّلِيَنَّهُ أَلْوَ تَوْبَةٍ ﴾
٥٨	المعارج	٤٢	﴿ حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُ الَّذِي يُوعَدُونَ ﴾
٩٨	المزمل	٦	﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ ﴾
٢٥٠	القيمة	٣	﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ ﴾
٢٣٠	النساء	١	﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾
١٣١	التكوير	٨	﴿ الْعَوْدُ دُدٌّ ﴾
١٩٢	المطففين	٣	﴿ كَاؤُهُمْ أَوْ وَرَوْهُمُ ﴾
٢٦١	المطففين	١٤	﴿ كَلَّا بَلْ رَانَ ﴾
٢٣٠	الطارق	٥	﴿ فَتَنظُرُ الْإِنْسَانُ يَمَّ خُلُقٍ ﴾
٢٤٤ / ٨١	الفجر	١٧	﴿ كَلَّا بَلْ لَا تَشْكُرُونَ لَيْسَ بِكُمْ ﴾

﴿وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾	١٠	الشمس	١٣٥
﴿وَالَّذِينَ إِذَا سَمِعُوا﴾	٢	الضحى	١٥٧
﴿وَلَا تَحِزُّ حَزْلًا مِنْ رَأْسِهَا﴾	٤	الضحى	٢١٣/٥٠
﴿لَنَنْفَعًا﴾	١٥	العلق	٣٧
﴿رَسُولٌ مِنَ اللَّهِ يَتْلُو آيَاتٍ مُطَهَّرَةً﴾	٢	البينة	٢٣
﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾	١٠	المقارعة	٢٠٢
﴿لَا يَلْفُتُ فَرَسًا﴾	١	قريش	١٠٦
﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾	٦	الكافرون	٢٤٠
﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾	١	المسد	١٣٦

فهرس الأبيات

الصفحة	الأبيات
٥٤	لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً
٢٠٠	إن هند المليحة الحسناء
	أدع القتال وأشهد الهجاء
	وأي من أضمرت لخل وفاء

«قافية الباء»

٢٤٨	وبعد أن تعويض (ما) عنها ارتكب	كمش أما أنت برأ فاقترب
٢٢١	أنا النبسي لا كـذب	أنا ابن عبد المطلب
١٣٦	قضيت نجاً ولم أفض الذي وجبا
٦٠	ويوصل الذي بمزج ركباً	قلت لزوماً لا كمعدي كرباً
٢٢٢	جارية من قيس بن ثعلبة
١١٩	فقلت لها فيني إليك فإنتني	حرام وإنني بعد ذاك لليب
٦٨	أخ ماجد لم يحزني يوم مشهد	كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه
٢٣٤	إن الفتى من يقول هأنذا	ليس الفتى من يقول كان أبي
١٣	وكاتبين وما خطت أناملهم	حرفاً ولا قرؤوا ما خط في الكتب
٥٥	فه بالعقود وبالأيمان لا سيما	عقد وفاء به من أعظم القرب
١٤	وما كل من لاق اليراع بكائب	ولا كل من راى السهام بصائب
١٣١	أتاني رئيسي بعد هذه ورقدة	ولم أك فيما قد بليت بكاذب
١٦٤	علام تجوب الأرض من كل جانب

«قافية التاء»

١٧٨	والله أنجأك بكفى مسلمت	من بعدما وبعدهما وبعدمت
١٧٨	كانت نفوس القوم عند الغلصمت	وكادت الحرة أن تدعى أمت
١٦٤	مررت على المروءة وهي تبكي	فقلت علام تتحب الفتاة

٦٢	وربما قمرت باليصدق الشاة	[ونحن في لعب الشطرنج في يده]
١١٨	لسدينس ولا مقلية إن تقلت	أسيثي بنا أو أحسنني لا ملومة
١٨٠	السالكين سبل النجاة	وآله وصحبه الثقات
٢٧٤	ثلاثه أسطر متابعات	أتيت مهاجرين معلموني
٢٧٤	وآيات القرآن مفصلات	كتاب الله فسي رق صحيح
٢٧٤	تعلم صغضاً وقريات	فخطرنا لي أبا جاد وقالوا
٢٧٤	وما خط البنين من البنات	وما أنا والكتابة والتهجي
٢٤٦	غدا قتلاً شبيههما بحياتي	وملثم بالشعر من فوق ثغره
٥٣	فقد غدا سيدها الحارث	جاءك سمان أبو هاشم

«قافية الجيم»

١٥٧	وطلع البدر المنير في الدجا	ما قطعت شمس النهار أبرجا
١٥٤	بدا فمعرج الجرعاء معرجي	فالداد دارى حبي حاضر فمتى
٢٥٥	في كلام الشهود لحن قبيح	إن حادي عشرين شهر جمادى
٢٥٥	والريعين غير ذي لم يبحوا	أثبوا الشهر وهو مع رمضان
٢٥٥	ت لنون وعكس هذا الصحيح	وتعبدوا بحلف أو وإثبا
٤٤	وأول نطق المرء حرف محرّك
١٣٦	تجمع من فنونه فوائدا	فهناك من أصوله قواعدا
١٦٦	ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا	فاياك والميثاق لا تقربنها
٤١	وإن يزد فيه فما سبعا عدا	ومنتهى اسم خمس إن تجردا
٤٢	وإن يزد فيه فما سناً عدا	ومنتهاه أربع إن جردا
٦٧	أضاء لك النار الحمار المقيدا	أعد نظراً يا عبد قيس لعلما
١٩٢	فكانوها ولكن للأعادي	وأخوان تخذتهم دروعاً
١٩٢	فكانوه ولكن في فؤادي	وخلتهم سهاماً صائبات
٥١	وأن أبك من شر العبد	فأشهد أن أمك ملقب
٢٦٩	همزا يرى في مثل كالقلائد	والمد زيد ثالثاً في الواحد

- أنا ابن الذي سألت على الخدّ عينه
وعادت كما كنت لأول أمره
يا دار مية بالعباء فالسند
جيم جميع الخلق تشهد أن ما
يا جلّ ما بعدت عليك ديارن
قالت ألا ليتما هذا الحمائل
[فما سبق القيسي من سوء سيرة]
وقبل (ب) اقلب ميماً النون إذا
أبناء عباس وعمرو وعمرو
لا تجحدوا نعماء بشر عليكمو
أتاكم بخط الجزم حتى حفظتمو
وأفقتمو ما كان بالمال مهملأ
فأجريتكم الأتلام عوداً وبدأة
وأغنيتكم عن مسند الحي حميرا
محامل (ما) عشر عليك بحفظها
ستفهم شرط الوصل فاعجب لتكره
فيعزى إلى الأسماء شطرا أوائل
وهم الألى إن فاخروا قال العلا
لا هم إن العيش عيش الآخرة
وقل لدى التأنيث إحدى عشرة
واستعملناها مخبراً كعشرة
وما ألوم البيض ألا تسخرا
لقد فتحت باب الرضا بعد هجرها
فأسكنت بعد الضم ما قد نصبت
لأنهما ملآن لم يتغيّرا
وإني لتعروني لذكراك هزة
- فردت بكف المصطفى أيما ردّ
فيا حسنه عين ويا حسنا خدّ
أقوت وصال عليها سالف الأمد
عسم الوري إلا نوال محمد
فابرق بأرضك ما بد لك وارعذ
إلى حمامتنا ونصفه فقد
ولكن طعت عالماء عزلة خالد
كان مسكناً ك(من بت انبذا)
ثم الزبير هم العبادلة الغرر
فقد كان ميمون النقية أزهرأ
من المال ما قد كان شتى مبعثرا
وطامنتمو ما كان منه مبقّرا
وضاهيتم كتب كسرى وقيصرا
وما زيرت في الصحف أقلام حميرا
و ونكها في بيت تقررا
بكف ونفي زيد هيات مصدرا
وأخر شطر منه حرف كما ترى
بفي امرئ فاخركم عفر الثرى
فأصلح الانتصار والمهاجرة
والثين فيها عن تميم كسره
أو مئة ك(كم رجال أو مسره)
إذا رأين الشمسط المنوار
شقيقة بدر التمم فانجير الكسر
فقلت ارفعي جزماً فقد طاب لي الجبر
وقد مرّ للدارين من بعدنا عصر
كما انتفض العصفور من بلل القطر

٦٩	كما يحسبوا أن الهوى حيث تظر	وطرفك إما جئتنا فاجسنة
١٠٧	بعدي وبعدك في الدنيا لغرور	إن امرأ غرّه منكن واحدة
٦٥	وعناجيح بينهم المهار	ربما الجمال المؤيل فيهم
٢١٢	أو أنبت جبل أن قلبك طائر	ألحق أن دار الرباب تباعدت
١٢١	وعلمـوك التحـري	يا بدر أهلك جاروا
٢٥٦	إلا لمسا أوله الرافادر	ولا تضيف شهراً إلى اسم شهر
١٩٧	ألحقت في الهجاء ظلماً بعمرو	إنما أنت من سليمى كواو
١٩٧	ولم تك نسبتي في آل عمرو	كأنني لم أكن فيهم وسيطاً
١٦٥	ليلاي منكن أم ليلى من البشر	بإله يا ظليات القاع قلن لنا
١٤٩	قد زر أزاره على الفسر	لا تعجبوا من يلى غلاته
١٩٨	كالمستجير من الرمضاء بالنار	والمستجير بعمرو عند كربته
١٣	على قلوـصـت واكتبها بأسيار	لا تأمنن فزارياً خلوت به
٢٢٠	أو مثل أسرة منظور بن سيار	جثنى بمثل بني بدر لقومهم
١٩٧	حراس أبواب على قصورها	بعد أم العمرو من أسيرها
٢٤٧	بياناً يقود الحروف الشموسا	وأقرى المسمع إما نظقت
٦٤	باسم كقولك اقتضاء م اقتضى	وليس حتماً في سوى ما انخفضا
١٤٧	فأكـرمـوا مثـلـا يـرتـضـى	قالوا فلان عالم فاضل
١٤٧	تعارض المانع والمقتضى	فقلت لما لم يكن ذا تقي
١٤	حقيقة تصور لفظ فخط	مراتب الوجود أربع فقط
١٨٦	واثنين وامرئ وتأنيث تبع	وفي اسم است ابن ابنم سمع
٢٥٦	لأنه فيما روه ما سمع	واستثن من ذا رجبا فيمتنع
١٤٩	من كب دمعي أمرعا	إن الذي منـزلـه
١٤٩	ضيع عهدي أم رعـ	لم أدر بعدي هل
٧١	لسانك كيما أن تفر وتخدعا	فقات أكل الناس أصبحت مانحاً
٣١	حد وحكم وموضوع ومن وضع	إن المبادئ في عشر قد انحسرت
٣١	مسائل وكذا اسم الفن فاستمعا	وماخذ نسبة فضل وفائده

أبا خراشة أما أنت ذا نفر	فإن قومي لم تأكلهم الضبع	٧١
خذ نظم آداب تضرع نشرها	فطوى شذا المنشور حين يضوع	٩
لغة وصرف واشتقاق نحوها	علم المعاني بالبيان بدبع	٩
وعروض قافية وأنشأ نظمها	وكتابة التاريخ ليس يضيع	٩
يطير عنه فتزوعاً من قزع	جذب الليالي ابطني أو أسرع	١١٨
بالكاف حرفاً دون لام أو معه	واللام إن قدمت (ها) ممتعة	٥٩
و(ما) في الاستفهام إن جرت حذف	ألهاها وأولها الهاء إن تقف	٢٠٣
إذا الفعل غم عنك هجاؤه	فالحق به ناء الخطاب ولا تقف	١٥٥
فلإن تره بالياء يوماً فكتبه	بياء وإلا فهو يكتب بالألف	١٥٥
وأبدلته بعد فصح ألفاً	وقفاً كما تقول في قفن قف	١٦٦
وغير ذي الون بالعكس وفي	نحو (مر) لزوم رد الياء اقتضى	٢٣٧
أنت القليل بأيّ من أحبته	فاختر لنفسك في الهوى من تصطفى	٧٦
قلبي على قدك الممشوق بالهيف	طير على غصن أو هبز على ألف	٢٦٠
وكسره حال الكسر والفتح وفي	الأسماء غيره اللام كسرهما أوفي	٤٧
كل البدور إذا تجلّى مقبلاً	تصبو إليه وكل قد أهيف	١٩٠
حتى بدت لهم شمس المعرفة	رأو محسذراتها منكشفة	١٧٧
حار في سقمي من بعدهم	كل من في الحى داوى أو رقا	١٤٨
بعدهم لا ظل وادي المنحنى	وكذا بان الحمى لا أورقا	١٤٨
فعيناش عيناها وجيدش جيدها	ولكن عظم الساق منش رقيق	٢٠٤
كالياء والكاف من ابني أكرمك	والياء والهاء من سليه ما ملك	٢٠٣
يد ابن الزبير طالما عصيكما	وطسالما عنيئنا إليكما	٦٦
كل من في حماك يهواك لكن	أنا وحدي بكل من في حمكا	٧٥
ته دلالاً فأنت أهل لذاك	وتحكم فالحسن قد أعطاك	١٣٦
وحاذر الوقف بكل الحركة	إلا إذا رمت فبعض حركه	٤٤
لكن نحللت لبعده فكأننى	ألف وليس بممكن تحريكه	٨٦

١٩٩ بحلف آخر كأعط من سأل
 ١٩٧ جرى فتحكمت فيه العواسل
 ١٩٧ ومنغى الحظ فيه كراء وأصل
 ١٤٥
 ١٤٨ بما بحانسي وأولا
 ١٤٨ أحسنت في الشكر أولا
 ١٥٥ رددت إليك الفعل صادف مهلا
 ٢٧٣ دليلاً على المنطوم أولا أولا
 ١٣٦ بذكر حمد ربنا تعالى
 ١٠٥ وهبت له مالي وروحي ولا يغلو
 ٧٣ على الضبي إلا ريشما أتحوّل
 ٢١٣ أن الضعيف على الأجواد محمول
 ١٩٤ تراهن يوم الروع كالحدا القيل
 ٢٥٧ ولكنها والله في عدم الشكل
 ١٤٧ عليّ هضم لكشع ربا المخلخل
 ٥٦ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل
 ٧٠ فأين ما تعدل به الريح تنزل
 ١٠٨ عقرت بعيري يا امرأ القيس فنزل
 ٢٣٠ بها ولا ناقتي فيها ولا جملي
 ٢٥٥ تعود ليال بضد الأمن
 ١٦٦ بسقط النوى بين الدخول فحومل
 ١٦٤ فحتم حتم العناء المطوّل
 ٦٧ وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي
 ٢٣٧ يشرب أدنى دارها نظر عالي
 ٦٥ له فرجة كحل العقال
 ٩٨ ذهابة بعقول القوم والمال

وقف يد(ها السكت) على الفعل المعلن
 كأنني في الزمان اسم صحيح
 مزبد في بنيه كواو عمرو
 بليت ومثلي في محبتكم يلى
 يا سيداً حاز رقى
 أحسنت برأ فقل لي
 وتثنية الأسماء تكشفها وإن
 جعلت أبا جد على كل قرى
 أول ما نستفتح المقالا
 لئن جاءني طيف الخيال مبشراً
 ولكن نفساً حرة لا تقيم بي
 يا للرجال عليكم حملتي حسبت
 وتبلى الألى يستثمون على الألى
 وما غربة الإنسان في شقة النوى
 هصرت بقودي رأسها فتسايلت
 ما أنت بالحكم الترضى حكومته
 إذا النعجة المعفاء كانت بقفرة
 تقول وقد مال الغبيط بنا معاً
 فيم الإقامة في الزوراء لا سكنى
 محبت يرعى هواك فهل
 قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل
 فتلك ولالة السوء قد طال مكثهم
 ولكنما أسمى لمجد مؤئل
 نسورتها من أذرعها وأهلها
 ربما تكره النفوس من الأمر
 سائلة للفتى ما ليس في يده

- رأيت الوليد بن يزيد مباركاً
 أبى الله للشتم الآلاء كأنهم
 وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم
 ألف الكتابة وهو بعض حروفها
 وحذف يا المنقوص ذي التنوين ما
 فإن المنية من يلفها
 فأقسم أن لو التقيتم وأنتمو
 صددت فأطولت الصدود وقنما
 فطلقها فليست لها بكفء
 سبقتكمو إلى الإسلام طراً

 كيما تفوز بوصل أي مستر
 كفك بالعلم في الأمي معجزة
 والكتابون بسم الخط ما تركت
 لو قلت ما في قومها لم تئثم
 أقول لعبد الله لما سقاؤنا
 شاكى السلاح لهم سيما تميزهم
 فيا ظبية الرعاء بين جلاجل
 وبعث إن هذه مقدّمة
 إلأم تقول الناعيات إلامه
 غداة طغت علماء بكر بن وائل
 قال لي صنو الغزال أيما أفتن
 ومدأ أبدل ثاني الهمزين من

 ما كل ما يتمنى المرء يدركه
 وما أبقت الأيام ملء مال عندنا
 شديداً بأعباء الخلافة كاهله
 سيوف أجاد القين يوماً صقالها
 إن كان ثالث من الفعل يضم
 لما استقام على الجميع تقدما
 لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما
 فسوف تصادفه أيئما
 لكن لكم يوم من الشر مظلم
 وصال على طول الصدود يدوم
 والآ يعمل مفرقك الحمام
 صغيراً ما بلغت أوان حلمي
 وهم السذين هو هو
 عن العيون وسرّ أي مكتتم
 في الجاهلية والتأديب في اليم
 أفلامهم حرف جسم غير منعجم
 بفضلها في حسب وميسم
 ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
 والورد يمتاز بالسما عن السلم
 وبين انقأ أنت أم أم سالم
 فيما على قارئة أن يعلمه
 ألا فاندبا أهل الندى والكرامه
 وعاجت صدور الخيل شطر تميم
 راح ريقى أم بنات السدن
 كلمة إن يسكن ك(أثر واثمن)
 من ذا الذي في حيتا سراه من
 تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

٥٤	برديه تصادفيه سخينا	عافت الماء في الشتاء فقلنا
١٦٤	على من بالحنين تعولينا	أرار الله مخك في السلامي
١٤٩	نهاه وقد حاز المعالي وزانها	بروحي بدرأ في الندى ما أطاع من
١٤٩	وها هو قد برّ العفاة وما نهى	يسأل أن ينهى عن الجود نفسه
٦٨	ولكن ما يقضي فسوف يكون	فوالله ما فارقتكم قالياً لكم
٢٢٩	وأربع فثغرهما ثمان	لها ثنايا أربع حسان
٢٣٧	نشه من الحروف مدني	والاسم منه معرب ومبني
١٦٣	ومعظم العمر فني	إلام تلهو وتنتهي
٢٤٨	رأيت أخاها مجزياً بمكانها	دع الخمر تشربها الغواة فإنني
٢٤٨	أخوها غلته أمها بلبانها	فإلاً يكنها أو تكنه فإنني
٩٨	تم الحمام ميسه	ونصفه قديده
٢٠٣	فما أخطأت في الرميـه	رميته فأفصدت
٢٠٣	أعارنكيهمسا الظبيـه	بسهمين بلحين
١٩٩	ك(يع) مجزوماً فراع ما رعوا	وليس حتماً في سوى ما ك(ع) أو
١١٥	في الهوى حسي افتخاراً أن تشي	إن تشي راضية قتلى جوى
١٢٥	كل شيء حسن منكم لندّي	بل أسينوا في الهوى أو أحنوا
٧٥	كل من في الحي أسرى في يدّي	لست أنسى الثنايا قولها
١٦٩	منعماً عرج على كتابان طيـ	سائق الأظعان يطوي البيد طيـ
١٦٩	زيد بالشكوى إليها الجرح كيـ	ومتى أشكو جراحاً في الحشى
٧٣	لا يميل الفؤاد إلا إليه	كلما قلت يا فؤادي دعه
٢٤٧	نداماي من نجران أن لا تلاقيا	أيا راكباً إما عرضت فبلغن
١٥٠	كأن لم تر قبلي أسيراً يمانيا	وتضحك منى شيخه عشمية
٩٨	فأبدل الهمزة من واو ويا	أحرف الإبدال هدأت موطيا
١٢٢	ما في اليائي يؤيؤ سواه	حفظ المهيمن يؤيؤ ورعاه

المصادر والمراجع

- ١- الأبتكار الحسان في مدح سيد الأكوان .. ملا عثمان الموصلي، مطبعة دار السلام - بغداد - ١٣٣٢هـ.
- ٢ - أدب الكاتب - ابن قتيبة - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة - مصر - ١٩٦٣.
- ٣ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم - أبو السعود العمادي - القاهرة - ١٩٥٢.
- ٤ - إصلاح الخلل من كتب الجمل - للبطلبوسي - تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي - بغداد - ١٩٨٠.
- ٥ - إعراب القرآن - أبو جعفر النحاس - تحقيق زهير غازي زاهر - مطبعة العاني - بغداد - .
- ٦ - الأعلام - خير الدين الزركلي - بيروت - ١٩٦٩.
- ٧ - الأقتضاب في شرح أدب الكاتب - للبطلبوسي - تحقيق مصطفى السقا - القاهرة - ١٩٨١.
- ٨ - ألف باء - لأبي الحجاج يوسف البلوي - المطبعة الوهبية القاهرة - ١٢٨٧هـ.
- ٩ - ألفية غريب القرآن - ينظر : (شرح ألفية العراقي).
- ١٠ - إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، تأليف علي برهان الدين الحلبي - مطبعة الاستقامة القاهرة - ١٩٦٢ . = (السيرة الحلبية).
- ١١ - الإنصاف في مسائل الخلاف - للأنباري - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة الاستقامة - القاهرة ١٩٦١ م.

- ١٢- البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - مطبعة النصر الحديثة - الرياض .
- ١٣- البرهان القاطع في إثبات الصانع وجميع ما جاءت به الشرائع ، لمحمد بن الرزير - المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤٩هـ .
- ١٤- تحفة الطلاب، شرح متن تحرير تنقيح اللباب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري - القاهرة ١٣٥٠هـ .
- ١٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد - لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات - دار الكاتب العربي - القاهرة ١٩٦٧ .
- ١٦- تفسير البيضاوي مع حاشية الشيخ زاده - المكتبة الإسلامية - أزمير - ديار بكر - تركيا .
- ١٧- التفسير الكبير - للرازي - المطبعة الوهية - القاهرة .
- ١٨- حاشية أبي النجا على حاشية الشيخ خالد الأزهرى على متن الأجرومية - القاهرة - ١٣١٩هـ .
- ١٩- حاشية الأمير على شذور الذهب .
- ٢٠- حاشية الأمير على مغنى اللبيب - القاهرة ١٣٥٦هـ .
- ٢١- حاشية البجيرمي على المنهج - القاهرة - ١٩٥٠م .
- ٢٢- حاشية حسن العطار على شرح الأثرية - القاهرة ١٢٩٨هـ .
- ٢٣- حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل ، ينظر : فتح الجليل على شرح ابن عقيل .
- ٢٤- حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج - تأليف شمس الدين الرملي - القاهرة - ١٩٣٨م .
- ٢٥- حاشية الصبان على شرح الأشموني - القاهرة - ١٩٤٧م .

- ٢٦- حاشية المملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك القاهرة- ٣١
- ٢٧- حاشية (يس) على شرح الفاكهي (مجيب النداء على قطر الندى).
- ٢٨- خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب - لعبد القادر البغدادي
عبد السلام محمد هارون - القاهرة.
- ٢٩- خزانة الأدب وغاية الأدب - لابن حجة الحموي - مطبعة بولاق -
١٢٩١هـ.
- ٣٠- حياة الحيوان - للدميري - مطبعة صبيح - القاهرة.
- ٣١- الدراية لقراء النقاية - للسيوطي - (مطبوع في هامش مفتاح العلوم) القاهرة
- ١٣١٧هـ.
- ٣٢- درة الغواص في أوهام الخواص - للحرير مطبعة الجوائب - قسطنطينية -
١٢٩٩هـ.
- ٣٣- درر الحكام في شرح غرر الأحكام ملاخسرو الحنفي - المطبعة الكاملية -
دار الخلافة العلية - ١٣٣٠هـ.
- ٣٤- الدرر اللوامع على همع الهوامع - للشنقيطي - القاهرة - ١٣٢٨هـ.
- ٣٥- ديوان الأعشى - تحقيق رودلف جاير - فينا - ١٩٢٧م.
- ٣٦- ديوان الجعدي - تحقيق عبد العزيز رباح - دمشق - ١٩٦٤م.
- ٣٧- ديوان علي بن أبي طالب - تحقيق عبد العزيز سيد الأهل - دار صادر -
١٩٧٣م.
- ٣٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - دار
السعادة - القاهرة ١٣٧١هـ.
- ٣٩- ديوان ابن عنين - تحقيق خليل مردم - مطبعة دمشق ١٩٤٦م.

- ٤٠- ديوان ابن الفارض - (إيضاح الغامض في تفسير ديوان ابن الفارض) - سليم صادر - دار صادر - بيروت - ١٨٨٧م .
- ٤١- ديوان المتنبي - تحقيق سليم إبراهيم - دار صادر - بيروت ١٩٢٦ .
- ٤٢- ديوان امرىء القيس - شرح الوزير أبي بكر عاصم . بن أيوب - مطبعة هندية - مصر - ١٩٢٨م .
- ٤٣- ديوان أبي نواس - تحقيق بهجت عبد الغفور الحديثي دار الرسالة - بغداد - ١٩٨٠ .
- ٤٤- ربحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا - للخفاجي . تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو / القاهرة - ١٩٦٧ .
- ٤٥- شرح الأشموني لألفية ابن مالك - مطبعة السعادة - القاهرة - ١٩٤٧م .
- ٤٦- شرح ألفية العراقي / لزين الدين العراقي - فارس - ١٣٥٥هـ .
- ٤٧- شرح التسهيل لابن مالك - تحقيق عبد الرحمن السيد - القاهرة ١٣٩٤هـ .
- ٤٨- شرح درة الغواص في أوهام الخواص - للخفاجي - مطبعة الجوائب القسطنطينية - ١٢٩٩هـ .
- ٤٩- شرح الرحبية - للمارديني - تحقيق محمد محيي الدين عبد الرحمن - مطبعة السعادة - القاهرة .
- ٥٠- شرح الشافية لابن الحاجب - تأليف الاستربادي - تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت - ١٩٧٥ .
- ٥١- شرح الشفا - تأليف الخفاجي - دار الطباعة العامرة القاهرة ١٢٦٧هـ .
- ٥٢- شرح المقدمة المحسبة - بن بابشاذ - تحقيق خالد عبد الكريم - الكويت
- ٥٣- شرح المقصورة الدريدية - مطبعة الجوائب - القسطنطينية ١٣٠٠هـ .

- ٥٤- صحيح البخاري - محمد بن إسماعيل البخاري - مطبوع مع فتح الباري .
- ٥٥- صحيح مسلم - تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - القاهرة - ١٩٥٥ .
- ٥٦- الغيث المسجم في شرح لامية العجم - للصفدي - دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥ .
- ٥٧- فتح الأقفال لشرح متن تحفة الأطفال - تأليف سليمان الجمزوري - مطبعة محمد علي صبيح - القاهرة ١٩٥٩ م .
- ٥٨- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية - للشيخ سليمان العجيلي الشهير بالجمل .
- ٥٩- الفتوحات المكية - للشيخ محيي الدين بن عربي - دار صار - بيروت .
- ٦٠- فقه اللغة وسر العربية - للثعالبي - تحقيق مصطفى السقا - مطبعة البابي الحلبي - القاهرة - ١٩٥٤ .
- ٦١- القاموس المحيط - للفيروز آبادي - القاهرة - ١٩٣٣ .
- ٦٢- قصيدة لامية العرب - للشنفرى - مطبعة الجوائب القسطنطينية - ١٣٠٠ هـ .
- ٦٣- كتاب سيبويه - تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار القلم - ١٩٦٦ م .
- ٦٤- كتاب المصاحف - السجستاني - ١٩٣٦ .
- ٦٥- كشف الظنون - ملا كاتب جلي - تركيا ١٣١٠ هـ .
- ٦٦- الكليات للكفوي - بولاق - القاهرة - ١٢٥٣ هـ .
- ٦٧- الكواكب الدرية في مدح خير البرية - للشيخ خالد الأزهرى القاهرة ١٢٨٦ هـ .
- ٦٨- لسان العرب لابن منظور - دار صادر .
- ٦٩- متن الجزرية - للشيخ محمد بن الجزري - القاهرة ١٩٥٦ .

- ٧٠- متن السلم وشرح الشيخ حسن درويش القويسني مطبعة البابي الحلبي - القاهرة - ١٩٣٣ م.
- ٧١- مجموعة شروح الشافية - استانبول - ١٣١٠ هـ.
- ٧٢- المزهري في علوم اللغة - للسيوطي - تحقيق محمد أحمد جاد المولى .
- ٧٣- معاهد التنصيص على شواهد التلخيص - للعيني تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - بيروت ١٩٤٧ .
- ٧٤- معجم القراءات القرآنية - عبدالعال سالم مكرم وأحمد مختار عمر - الكويت - ١٩٨٢ .
- ٧٥- مقامات الحريري - المطبعة الحسينية المصرية .
- ٧٦- المقتضب - للمبرد - تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة - بيروت - ١٩٦٣ .
- ٧٧- المقدمة - لابن خلدون - المطبعة الشرفية القاهرة ١٣٢٧ هـ .
- ٧٨- المنح الوفية وشرح البراءة المحمدية - تأليف محمد أمين أفندي - بيروت - ١٣١٩ هـ .
- ٧٩- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بـ(الخطط المقرئية) - لتقي الدين المقرئ دار الطباعة ببولاق - القاهرة - ١٢٧٠ هـ .
- ٨٠- المواهب اللدنية بالمنح المحمدية - للقسطلاني - القاهرة ١٩٠٧ م .
- ٨١- موقد الأذهان وموقف الوسنان - لابن هشام الأنصاري مطبعة الحرمين - القاهرة ١٣٢٢ هـ .
- ٨٢- نظام الغريب - للشيخ عيسى بن إبراهيم الربيعي تحقيق بولس برونله - مطبعة هندية بالموسكي بمصر - ١٩١٢ م .